

ألبير عياش

الحركة النقابية في المغرب

الجزء الأول : 1919 ـ 1942

ترجمة : نور الدين سعودي
مراجعة : العربي مفضـال

الحركة النقابية

في

المغرب

ALBERT AYACHE

LE MOUVEMENT SYNDICAL AU MAROC

tome 1 1919-1942

الطبعة الأولى: نونبر 1988

الإيداع القانوني: 859/ 88

الصف الضوئي والمختبر: دار الخطابي للطباعة والنشر

36، زنقة بروفان، البيضاء 05 ـ الهاتف: 13 . 10 . 30

السحب: مطبعة فضالة ـ المحمدية

ألبير عياش

الحركة النقابية في المغرب

الجزء الأول : 1919 ـ 1942

مقدمة

تعد الإحاطة بجذور حركة نقابية معينة وبتطورها في مستعمرة أو في غيرها من البلدان أمراً صعباً.

ففي عهد الحماية الفرنسية بالمغرب لم تكن المنظمات الأولى - غير الثابتة والعابرة في أغلب الأحيان - تتوفر على أرشيفات. وحين تكونت هذه الأرشيفات تم تشتيتها أو تخريبها في يونيو 1940. أما الأرشيفات الرسمية التي بإمكانها أن توفر المعلومات اللازمة - لأن السلطات كانت دائما تتتبع بعناية نبضات الحركة العمالية - فإنها لازالت صعبة المنال إلى يومنا هذا.

غير أن المجهودات التي بذلت من أجل التنظيم المهني - وهي نسبيا غير بعيدة زمنيا، إذ تعود أقدمها إلى نصف قرن - تركت آثارا وذكريات. ولقد أشار مناضلو تلك المرحلة، الذين تم استجوابهم، إلى أحداث هامة ووجهوا بحثي وأعطوني أحيانا وثائق مفيدة.

إلا أن المصادر المطبوعة - تصريحات، حوليات إحصائية، نشرات، دراسات وتحريات ميدانية رسمية أو صادرة عن أرباب المعامل، صحافة نقابية وسياسية، وكبريات الجرائد اليومية - هي التي وفرت المادة الاساسية لهذا البحث.

وهكذا، تم الكشف عن المجموعات والأشخاص الذين شكلوا العناصر الفعالة في هذا التاريخ. وقد ظهرت هذه المجموعات منذ الاحتلال الفرنسي للمغرب إلى جانب أو ضمن المجتمع المغربي التقليدي، وكانت تضم، مقابل أرباب العمل والمستوطنين الكبار وسلطات الحماية، الموظفين والمأجورين الفرنسيين، وكان بعضهم نقابيين اشتراكيين أو شيوعيين، وكذا الكتلة المتنامية

من العمال المغاربة المنخرطين ضمن العملية العصرية للانتاج والمبادلات، والتي تمثل جنين بروليتاريا غير محددة الملامح وذات شعور غير ثابت.

لقد تم الكشف والتأريخ لأحداث متعلقة بإنشاء وبحياة نقابات وأحزاب سياسية، بالنضالات المطلبية، بأفعال وردود أفعال أرباب العمل والحكومة، وبالصلات مع الأوضاع الفرنسية والدولية. وسمحت الكرونولوجيا المنجزة بإقامة العلاقة فيما بين الأحداث وبتوضيح تسلسلها وجدليتها.

ونظرا للثغرات الحاصلة في المعلومات، يتضمن هذا البحث جوانب غير مؤكدة وغير واضحة. وسنكون مدينين بالشكر لكل من تقدم بتقييم أو بملاحظة أو بوثيقة تسمح لنا بتكميل هذا البحث أو تقويمه.

وفي انتظار ذلك، نود تقديم شكرنا لكل الذين أجابوا بطول نفس وبدون ملل، عن الأسئلة التي طرحت عليهم، وخصصوا جزءا من وقتهم في فرز النشرات والجرائد بالرباط، وقدموا اقتراحاتهم في الوقت الذي كان ينجز فيه هذا المخطوط. إن هذا الكتاب مدين لهم بالكثير.

ألبير عياش

الباب الأول

من جذور الحركة إلى تأسيس اتحاد نقابات المغرب (ك. ع. ش) 1919 - 1930

تبدو الحركة النقابية بالمغرب عند بدايتها - وستظل حالها كذلك لمدة طويلة - كامتداد للحركة النقابية الفرنسية، مع بعض الخصوصيات المترتبة عن الطبيعة الاستعمارية للبلاد.

فقد كانت هذه الحركة فيما بين 1919 و1930 من إنشاء موظفين فرنسيين. وجلبت شيئا فشيئا، عمالاً أوربيين، لكنهم لم يلعبوا فيها إلّا دورا ثانويا. أما الطبقة العاملة المغربية، فإنها لم تلعب أي دور فيها لسبب بسيط، هو أنها لم تكن موجودة آنذاك كطبقة.

1 ـ ولادة عسيرة: 1919 ـ 1925

• ظـهـور الأنشطـة والعمـال العصـريـين :

كان المغـرب في 1919 مايزال بلدا ذا اقتصـاد عتيق يحتوي على بعض الأنشطة الجديدة التي برزت عند نهاية القرن 19 ، لكن الحرب العالمية الأولى أضعفت نمـوهـا. وإذا كانت سهـول وهضاب المغرب «النافع»، المحتلة بين 1906 و1914 ، تسيطر عليهـا فعليا سلطات الاستعـمار، فإن كتلة جبـال الأطلس، المحاصرة بدقة والمُخْتَرَقَةِ أحيانا، ظلت في مجملها خارجة عن نفوذها.

ومن غير المجـدي أن يسعى المرء إلى التعرف على عدد المغاربة في ذلك الوقت. ذلك أن بعض التقديرات المفتقرة لأي أساس جعلته يتأرجح بين أربعة وخمسة ملايين، يعيش أكثر من ربعه في المناطق المستقلة.

وإذا كان المغاربة في غالبيتهم العظمى (أكثر من 90٪) فلاحين ورعاة، فقـد كانـوا أيضـا تجارا وبقالين وحرفيين في القرى الكبرى وفي المدن القديمة التـالية: فاس، مراكش، الـربـاط، سلا، مكنـاس ووجدة. وكانت مجموعة الحـرفيين مهمـة بصـورة خاصـة، وكـان الحرفيون يشكلون مع عائلاتهم سنة 1924 [1] ثلث سكان الحواضر وأحيانا نصفها. فكانوا يحولون الجلد والصوف والأقمشـة والحـرير؛ والخشب والحجـر والـطين؛ والحـديد والنحـاس والمعادن النفيسة، في ورشات، كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك، وبأدوات وتقنيات لم تتغير إلا بشكـل طفيف. وكـان أربـاب الحرفة والعرفاء والمتمرنون مجتمعين في طوائف (تعـاضديات). وكان العرفاء يتقاضون أجرا وبعض الهبات العينية، ولم تكن

---

1) هذا حسب لويس ماسينيون L. Massignon الـذي عمـل على إحصائهم والتعرف على تنظيمهم وتقنياتهم وذلـك في مقاله: «بحث ميداني حول التعاضديات المسلمة للحرفيين والتجار بالمغرب» الصادر في «مجلة العالم الاسلامي»، سنة 1924 ص ص من 1 الى 246.

وضعيتهم تختلف إلا قليلا عن وضعية الصناع. وكان أرباب الحرفة (المعلمون) هؤلاء وعرفاؤهم يقفون أحيانا في صف واحد ضد تجاوزات المخزن[2] أو مكائد الدول الأجنبية (في فاس سنة 1912). غير أن الوثائق المعروفة حاليا لا تكشف لنا عن التقاليد والأفكار العمالية [3].

وفي البوادي ظلت الحركات التقليدية تجلب بشكل موسمي أو نهائي أحيانا، سكان جبال الريف نحو حقول وكروم منطقة وهران، وسكان الجنوب القاحل نحو السهول الشمالية المنتجة للحبوب، للقيام بالحصاد، أو نحو المدن حيث يعرضون عملهم على المنازل أو في الأسواق.

وخلال الحرب الكبرى تم، فيما بين 1916 و1918، نقل عشرات الآلاف من المغاربة (حوالي 34.000) إلى فرنسا للعمل في المصانع والمناجم والحقول. وأعيدوا إلى المغرب سنة 1919 باستثناء 2000 منهم سُمح لهم بالبقاء هناك. وبهذا تكون الجسور قد مدت مع فرنسا، فعاد المغاربة منذ 1920، يهاجرون إليها وأصبح عدد الذاهبين إليها يفوق عدد العائدين منها. وفي 1926، كان حوالي 16.000 مغربي بفرنسا [4].

أما الجالية الفرنسية والأجنبية القاطنة بالمغرب فإن عددها لم يرتفع إلاّ قليلا منذ 1914، وكانت تضم 60.000 فرد تقطن أغلبيتهم مدن وجدة والرباط والدار البيضاء. وكانت تشتغل في أنشطة متعددة: مبادلات، مضاربات عقارية، بناء، صناعات صغيرة للإصلاح أو للتغذية. وقد عَدَّت مصلحة الصناعة سنة 1919، 195 مؤسسة إعتبرتها «صناعية»، استثمرت 56 مليون فرنك وشغلت 3250 أجيرا. أما المجال العقاري للاستيطان فإنه لم يشهد أي اتساع، وكان يضم حوالي 150.000 هكتار. كل هذا جعل، في النهاية، من حجم هذه الجالية حجما متواضعا لولا وجود جهاز للقرض والبنك: بنك دولة المغرب، بنك الجزائر وبنك تونس، الشركة المرسيلية للقرض، وشركات كبرى، يتمتع بعضها بصفة الاحتكار مثل وكالة التبغ (1910) والشركة المغربية لتوزيع

---

2) لوتورنو Letourneau : «فاس قبل الحماية»، الدارالبيضاء 1949، ص، 364

3) ل. ماسينيون: «أغاني التعاضديات المغربية» مقال صدر في «مجلة الدراسات الإسلامية، 1927، ص ص. 273-298.

4) جوهاني راي Johanny Ray : «المغاربة بفرنسا»، باريس، 1938، 406 صفحة.

الماء والغاز والكهرباء (ش. م. ت. 1914) والشركة المغربية للشحن والإفراغ (1916) [5]. وكانت شركات أخرى، مثل الشركة المغربية والشركة العامة للمغرب، تمثل أدوات للتدخل بالنسبة لمجموعتين ماليتين متنافستين هما بنك باريس والبلاد المنخفضة، والبنك البروتستنتي ـ شنيدر. وبينما كانت الشركة العامة للمغرب (1910) توجه مجهوداتها نحو الأشغال العمومية الكبرى والتجهيز، كان للشركة العامة (1902) ـ التي أنشأها شنيدر قبل ذلك ـ أنشطة أكثر تنوعا، إذ بتملكها لمجال عقاري هام، كانت تشتغل ببناء الموانيء وتسيطر على التجارة الكبرى بجمع وتوزيع الحبوب والصوف والماشية في مجال التصدير، والمنتوجات الواسعة الإستهلاك مثل الشاي والسكر والشمع والأقمشة في مجال الاستيراد.

وعلى هذا النحو، كان بعض المديرين الكبار يتكلفون بشغيلة مستقلين جاءوا يبحثون عن الثروة وبمجموعة من المستخدمين والعمال ورؤساء العمال.

وكانت المصاريف الإدارية ومصاريف الجهاز العسكري تمثل أهم موارد الدخل بالنسبة للجالية الناشئة. إذ ظلت العمليات العسكرية الشغل الشاغل للإقامة العامة. فشيدت لهذا الغَرَض 2600 كلم من الطرق وركبت بسرعة السكك الحديدية العسكرية التي كان يسيرها مستخدمون مدنيون وعسكريون.

أما عدد الموظفين فكان يبلغ ما بين 3000 و4000 موظف، مقابل 1500 إلى 2000 سنة 1914.

ومع نهاية الحرب بأوربا (1919) تعمقت حركة الاحتلال والاستعمار المزدوجة. فأفضت الحملات التي تمت بين 1919 و1925 إلى احتلال الأطلس المتوسط ومقدمة الريف بعد معارك ضارية. واتخذت هذه الحملات بُعدا جديدا عندما وجه عبد الكريم الخطابي قواته إلى وزان وفاس ـ بعد انتصاره على الاسبان ـ كرد فعل إزاء احتلال وادي ورغة الواقع في قلب الريف من طرف الوحدات العسكرية الفرنسية. وهكذا، تم في أكتوبر 1925، تجنيد فيلق عسكري هجومي مدعَّم بمعدات إضافية وبآلاف الاحتياطيين لمواجهة الموقف.

---

5) كان لشركة «الشحن والافراغ المغربية» احتكار عمليات نقل البضائع بميناء الدارالبيضاء.

وتنامت الجالية الأوربية بسرعة، بواسطة الهجرة على الخصوص. وبصورة إجمالية يبدو حسب الاحصاء الذي أنجز بين 1921 و1926، أن تعداد هذه الجالية قد تضاعف خلال هذه السنوات الخمس منتقلا من 66.700 إلى 104.700 فرد. كما اتخذت أنشطتها حجما أكبر بفضل القروض التي أصدرتها في السوق الفرنسية الدولة الشريفة أو الشركات صاحبة الامتياز، التي أنشئت حديثا، وبصورة خاصة سكك حديد المغرب والطاقة الكهربائية للمغرب (1923). وقد سمحت الرساميل المحصلة بواسطة الاقتراض ـ وبلغت إجماليا 60 مليار فرنك ـ باستكمال الأشغال الضرورية للاستعمار وتوسيعها: فتم تشييد البنايات الإدارية، والطرق (1400 كلم) والسكك الحديدية (688 كلم)، وموانيء الرباط وفضالة والدارالبيضاء، واستكملت أول محطة حرارية كبرى، وهي محطة الصخور السوداء بالدار البيضاء (1924).

وأنعشت الاستثمارات العمومية وشبه ـ العمومية أنشطة القطاع الخاص. إذ عرف قطاع البناء أوج نشاطه في الأحياء الأوربية المدعوة بـ «المدن الجديدة»، التي قرر الجنيرال ليوطي فصلها عن الأحياء القديمة بصورة واضحة، فبلغت قيمة البنايات بالدار البيضاء 2500 مليون فرنك كمعدل سنوي خلال سنوات 1920ـ1921ـ1922. إلَّا أنها انخفضت في السنوات الثلاث الموالية. ورغم ذلك، فقد كان إيجاد مسكن أمرا متعذرا، وكانت المنازل لا تتوفر على وسائل الراحة، وكانت الأكرية مرتفعة. وكانت الشموع والمصابيح الغازية هي التي تستعمل للإنارة. أما الأزقة فلم تكن بعد قد سطرت. وكان الناس يستعملون مصابيح محمية من الهواء في تنقلاتهم الليلية عبرها. وعمَّت البلاد حمى المستنقعات وأحيانا الحمى الصفراء. وكان الناس يخشون فصل الصيف، وكان عدد وفيات الأطفال جد مرتفع، إلَّا أن شروط عيش الأوربيين تحسنت بشكل بطيء وغيرٍ متساو بعد 1925، وتم ذلك بصورة سريعة على الساحل الأطلسي وبتأخر بينٍ في المدن الداخلية وفي البوادي.

ومع ذلك أصبح عدد المؤسسات الصناعية أكثر بكثير من السابق، إذ بلغ إجماليا سنة 1924، 615 مقاولة، توظف 275 مليون كرساميل، وتشغل 7228 أجيرا [6]. كان بعض هذه المقاولات مهما، مثل مصانع جِعة المغرب

6) «إحصاء صناعات الحماية، سنة 1924»، الدارالبيضاء، مصلحة التجارة.

(1919) وشركة الفوسفاط الممتاز (1920) وهي فرع مستقل لكوهلمان، وشركة المنشآت المكانيكية شوارتز ـ هومون (1923). وتضاعف المجال القروي للاستيطان هو أيضا أكثر من مرتين إذ انتقل من 150.000 هكتار سنة 1919 إلى حوالي 500.000 هـ سنة 1925 [7] على إثر الاجراءات التي اتخذتها سلطات الحماية لتعبئة الأراضي المغربية لفائدة المستوطنين.

وتحددت أكثر معالم التنظيم الاداري على إثر تنامي الحياة الاستعمارية وتنوعها. إذ تم، في 1920، توزيع المصالح الادارية، التي كانت إلى حدود ذلك الوقت مرتبطة بالكتابة العامة للحماية، بين مديريات مختصة [8]، فأصبح الطلب على الموظفين أكثر إلحاحا.

ويحق لنا أن نتساءل عن العدد الذي بإمكاننا أن نقدر به الاشخاص المغاربة والأوربيين الذين يتقاضون أجورا ومرتبات، والمندمجين إلى هذا الحد أو ذاك في قطاعات النشاط الجديدة؟ قد يسمح لنا «إحصاء» 1926 [9] ببعض التقديرات، شرط أن يُستعمل ويُؤوَّل بطريقة حذرة. وبناء عليه، يمكن القول بأن 10 آلاف موظف فرنسي تقريبا كانوا بالمغرب، إضافة إلى عدد مماثل من المستخدمين في قطاعات التجارة والأبناك والنقل، وإلى حوالي 8000 شغيل بالصناعة والمناجم، أما عدد المغاربة، فمن الصعب ضبطه حيث كانت بضعة آلاف منهم ـ أكثر من نصفهم يهود ـ مستخدمين. وبعض المهاجرين المؤقتين كانوا يشتغلون في الضيعات الكبرى وفي أوراش الاشغال العمومية والبنايات بالموانيء، وبصورة إجمالية، كان هنالك أقل من 100.000 شخص، ربما 80.000، من بينهم 30.000 أوربي و50.000 مغربي.

وتكشف لنا مع ذلك هذه الارقام ـ وإن كانت معطياتها هشة ـ عن عدد

7) فيما يخص هذه الاجراءات راجع كتاب «المغرب والاستعمار» لألبير عياش، الذي صدرت طبعته العربية عند دار الخطابي (سلسلة معرفة الممارسة) الدارالبيضاء. 1985. أما فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في المساحات التي احتلها المعمرون فتجدر مراجعة «الدليل الاحصائي العام للمغرب، لسنة 1936»، «الاستعمار بالمغرب، 1916ـ1936»، ص ص 47 مكرر و 47 مثلث.

8) ظهائر أنشأت مديريات مكتب البريد والتليفون والتلغراف (6 يوليوز 1920) والشؤون الشريفية (24 يوليوز) والأشغال العمومية (24 يوليوز) والزراعة والتجارة والاستيطان (24 يوليوز) والتعليم (26 يوليوز) والشؤون المدنية (23 اكتوبر) والمكتب الشريف للفوسفاط (7 غشت).

9) نُشرت نتائجه في «الدليل الاحصائي، لسنة 1926».

من الخصائص التي ستظل تميز المغرب كمستعمرة: إذ يقوم الأوربيون بدور الأطر في تنظيم البلاد وفي بعض أنشطتها الأساسية، مثل المصانع والأوراش والمناجم والزراعة العصرية؛ في حين ظل المغاربة بمثابة احتياطي من اليد العاملة غير المؤهلة مهنيا والتي كان الاستعمار يستمد منها كل حاجياته من الشغيلة.

هذا هو العجين الانساني للحركة النقابية بالمغرب، فكيف اختمر؟ وما هي عوامل هذا الاختمار؟

• الموظفون وتشكيل الجمعية العامة (ماي 1919).

قام الموظفون بدور حاسم في نشأة هذه الحركة، وإن كانوا لا يشكلون مجموعة منسجمة. إذ كان التمييز واضحا من جهة، بين الموظفين «القدامى» الذين جاءوا إلى المغرب قبل الحرب ولهم كل ما يحتاجونه بدون أن يتوفروا على الديبلومات المطلوبة، ومن جهة ثانية، بين الموظفين الجدد، ومعظمهم شباب في بداية حياتهم المهنية أو عاد بعضهم من الحرب. وكان هناك أيضا الفرق في المرتبة، والوظيفة والراتب والإطار، إذ نجد الموظفين «المتربوليين» الملحقين بالخدمة، والموظفين «الشريفيين» المرسمين ومساعدي الأطر المحلية التي أخذ عددها يتنامى.

وبالرغم من هذا التباين فيما بين الموظفين، الذي كان أحيانا يؤدي إلى سوء التفاهم بين المجموعات وإلى الحرج في التنظيم النقابي، فقد دفعتهم مصالحهم المشتركة إلى أن يتجمعوا بشكل أو بآخر.

وكما وقع في معظم المستعمرات، تم جذب الموظفين بواسطة عدد من الامتيازات. كان ليوطي (المقيم العام في سنة 1912) يرغب في المضي قدما وبسرعة [10]، إذ كان بحاجة إلى إداريين لمراقبة التنظيم المغربي القديم. هذا التنظيم كان يريد الحفاظ عليه لكي يترك انطباعا لدى السكان بأن سلطاتهم التقليدية لازالت موجودة.

---

10) ليوطي Lyautey : «تقرير عام حول وضعية الحماية بالمغرب في 31 يوليوز 1914، الرباط، ص ص 73-84

وكان أيضا بحاجة إلى إنشاء مصالح حكومية جديدة في قطاعات الشرطة والعدل والمالية والأشغال العمومية والاستيطان والبريد والتعليم والصحة، وهي مصالح ضرورية للاستعمار ولتبرير الاحتلال أخلاقيا. لذلك قرر منح الموظفين المتروبوليين الملحقين بالمغرب راتبا مضاعفا «لتعويض المعنيين عن المخاطر المختلفة التي سيتعرضون إليها بمجيئهم إلى المغرب» على حد قوله، كما قرر أن تكون ترقيتهم سريعة، وفضلا عن ذلك، أعطيت لهم تعويضات خاصة بالسكن وبغلاء المعيشة «متغيرة وقابلة للمراجعة كل سنة حسب تقلبات الاسعار. . .» وتؤدى لهم إضافة إلى ذلك، نفقات السفر والإقامة والأسفار الدورية إلى المتروبول ومكافآت إنهاء الخدمة.

بفضل هذه الاجراءات، التي «تعد ربما كمجهود لا مثيل له في التاريخ الاستعماري»، كان ليوطي في غاية الرضى عن نفسه لأنه استطاع أن يجد بسرعة موظفين مكونين، لهم تجربة في الجزائر وتونس وفي مستعمرات أخرى. على هذا النحو كان يتوفر ليوطي في 31 يوليوز 1914 [11] على 1500 موظف، حوالي 20٪ منهم كانوا يعيشون في الرباط قرب الاقامة العامة، ومن تبقى منهم كان موزعا على باقي البلاد وكان يشكل المصالح الخارجية. فكان البريديون (316 موظفاً) وموظفو الأشغال العمومية (200) ورجال التعليم (185) والشرطيون (168) يشكلون أهم المجموعات، يأتي بعدهم موظفو العدل والاسعاف العمومي، وهذا التراتب يبين اهتمامات ليوطي والضرورات المباشرة لتلك الفترة. ولم يكن الجمركيون يعدون من الموظفين، لأنهم كانوا تابعين آنذاك لإدارة مراقبة الدَّيْن المنظمة بين 1907 و1910، ولم يتم إدماجهم في مصالح الحماية إلا سنة 1918. وقد كانوا ربما 100 أو 200. لم يكن بإمكاننا أن نتتبع بدقة تغيرات عدد الموظفين ابتداء من 1914. إلاَّ أن بعض الاشارات تدفع إلى الاعتقاد بأن رجال التعليم والبريد كانوا الأكثر عدداً [12] يتبعهم رجال الشرطة والجمارك.

ثم يأتي بعدهم الموظفون الذين قربتهم أنشطتهم المرتبطة فيما بينها: الأملاك، التحفيظ ومصلحة الجبايات؛ سجل المساحة والأشغال العمومية؛

---

11) انظر: ليوطي: التقرير المذكور.

12) كان يوجد، حسب المعلومات الموجودة في «الدليل الاحصائي لسنة 1926»، اكثر بقليل ـ 1 مدرس (850 معلما و 150 أستاذا) وقرابة 1 000 بريدي.

المحاكم؛ الضاربون على الآلة الكاتبة في المصالح المركزية والخارجية. وكون رجال التعليم والبريد شكلوا أهم المجموعات، لا يخلو من أهمية. فإذا كان الأساتذة ومفتشو البريد مثلا ينتمون إلى شريحة عليا، مما كان يملي عليهم أحيانا تصرفات مغايرة، فإن البريديين والمعلمين كانوا يشكلون شريحة متوسطة، مؤهلة لتمثيل جماهير الموظفين الصغار والمتوسطين وقادرة على تحريكها.

غير أنه لم يكن في بداية 1919 أي شكل للتنظيم التعاوني بالمغرب باستثناء تعاضدية البريديين (1916) [13]. ذلك أن الظروف، والحرب وتصورات ليوطي لم تكن لتساعد على بروز هذا الشكل التنظيمي. فعلى عكس ما حصل في الجزائر ـ حيث كان القانون الفرنسي لسنة 1884 الخاص بالجمعيات المهنية ساري المفعول، وسمح رسميا بإنشاء نقابات عمالية وثلاث اتحادات جهوية منضوية في ك. ع. ش. لم يكن الحق النقابي موجودا في المغرب ولا في تونس التي كانت بدورها تحت الحماية الفرنسية. لكن، هذا لم يمنع الشغيلة في تونس من إنشاء «اتحاد نقابات تونس» سنة 1911 والذي اختفى خلال الحرب، ثم أعيد تنظيمه سنة 1919، كما لم يمنع الموظفين من تشكيل ودادياتهم، وكانت وداديات المعلمين أكثرها عددا ونشاطا. أما المغرب فكان يعيش ظروفا مغايرة، إذ أن عملية احتلاله من طرف الفرنسيين كانت مستمرة، فكان إذن خاضعا لحالة حصار. ووفقا لظهير 24 ماي 1914، لا يمكن لأية جمعية أن تنشط إلاّ بعد حصولها على ترخيص من طرف الكتابة العامة للحماية، وهو ترخيص مُعلن أو ضمني إذا لم يقع رفض الطلب في غضون ثلاثة أشهر. ومن جهة أخرى، كان عدد المأجورين الأوربيين والموظفين بالمغرب ضعيفا. غير أنه، مع انتهاء الحرب، اجتاحت الحمى على ما يبدو العمال والموظفين ببعض مدن المغرب.

لقد تحدثت نشرة «لوباريا» (Le Paria) (المنبوذ) في عدد غشت 1924 عن أحداث وقعت خلال 1918ـ1919، إلاّ أننا لا نتوفر لحد الساعة على أية تدقيقات إضافية حولها. فكتبت تلك النشرة تقول: «تم آنذاك إنشاء اتحادات للشغيلة بالدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومكناس بين عمال قطاعي البناء والسكك الحديدية، الفرنسيين والايطاليين والاسبانيين والمغاربة على حد سواء.

13) راجع جدول الجمعيات المسموح لها بالنشاط، المذكور فيما بعد.

فهل يجب التذكير بأن الشغيلة الأهليين ساندوا ـ رغم تعسفات الإدارة والعسكريين ـ الإضرابات بنكران للذات منقطع النظير. وقد أدت هذه الاضرابات إلى الرفع في الاجور» [14].

لعل هذه الأحداث هي التي أدت إلى التعليمات التي أشار إليها جواني راي (Joanny Ray) حين كتب «جاء في رسالة وزيرية لسنة 1919، بأنه تم، غداة عودة الشغيلة الاوربيين، منع المغاربة من تبني المطالب التي قدمها الاوربيون للسلطة. وتذكر هذه الرسالة بوجود تعاضديات وتشير إلى أن الشكايات المقدمة تراتبيا عن طريق هذه الأخيرة هي وحدها التي يمكن أن تؤخذ بالاعتبار» [15].

وتبين هذه الرسالة الوزيرية، التي وإن لم نعثر عليها فليس لدينا أي داع للتشكيك في وجودها، رغبة الحماية منذ بدايتها ـ والتي سوف لن تتغير ـ في حصر الشغيلة المغاربة في إطار التعاضدية القديم وفصلهم عن الشغيلة الأوربيين، بمنعهم من تقديم أي مطلب ومن أي عمل مشترك وموحد.

وخلال سنة 1919 كان الموظفون بدورهم يتحركون، فتقول لنا السيدة كاترين ڤيبيي بتاريخ 20 يناير 1954 : «أتذكر بشكل غامض اجتماعا صاخبا تم في مقهى بالدارالبيضاء: كان الخطباء يأتون من الرباط حيث انطلقت الحركة... كان ذلك في ماي أو يونيو 1919...».

ذلك أن المناخ الاجتماعي بفرنسا والجزائر أصبح مثقلا بسبب تسريحات العمال وارتفاع الأسعار اللذين رافقا نهاية اقتصاد الحرب. وقد ألهبت الثورة الروسية لسنة 1917 حماس العمال فتوافدوا على ك. ع. ش. التي تنامى عدد أعضائها باستمرار. لكن هذا لم يمنع من أن يتعرض قادتها، وبالأخص ليون جوهو، للنقد الشديد، لكونهم أدوا بالحركة العمالية إلى التعامل مع البورجوازية خلال الحرب تحت غطاء الوحدة الوطنية. فأصبحت المطالب ملحة ومدعمة بمظاهرات وإضرابات وتحولت وداديات المعلمين، تحت تأثير أقلية من الأطر ذات

---

14) راجع «لو باريا Le Paria ، منبر بروليتاريا المستعمرة» مقال بعنوان «شروط العمل بالمغرب» السنة الثالثة، عدد رقم 28.

15) ج. راي. سبق ذكره. ص ص 282ـ283.

عزيمة قوية، إلى نقابات وانضمت ككتلة إلى ك. ع. ش. يوم 25 ماي 1920 إلى جانب الفيديرالية الوطنية للموظفين [16].

وعلى ما يبدو، فإن هذه الصحوة وهذا التحرك النقابي هما اللذان أدّيا إذن بموظفي المغرب إلى تأسيس «الجمعية العامة لموظفي الحماية» (10 ماي 1919) وبالإقامة العامة إلى الترخيص لنشاطها. على إثر ذلك، تأسس «تجمع عمال ومستخدمي الشحن والإفراغ المغربي» (8 يونيو 1919) ثم «اتحاد وداديات شغيلة الكتّاب بالدارالبيضاء» (10 يوليوز 1919). هذه هي أولى التنظيمات المهنية للمأجورين بالمغرب المعروفة لدينا، ويستحق هذا الحدث التنويه.

غير أن رجال الأعمال والحكومة في فرنسا تصدوا بدون تردد لهذا الوضع. فبعد انتخابات «الأزرق الأفقي» لنونبر 1919 التي شهدت انتصار اليمين، كسرت حكومات الكتلة الوطنية إضرابات ربيع 1920 الكبرى [17]، وكثفت عملياتها القمعية، ولاحقت الموظفين الذين تم تذكيرهم بقوة بأنهم لا يتمتعون بالحق النقابي، وكان المعلمون والبريديون مستهدفين بهذه الحملة بصورة خاصة. هكذا أدانت المحكمة الجنحية للسِّين يوم 10 مارس 1922، النقابة الوطنية لمستخدمي البريد الصغار، كنقابة غير شرعية؛ وفي 11 مارس أدانت دفعة واحدة جميع نقابات الموظفين، التي استأنفت الحكم [18]. وخلال الاحتفال بالذكرى الخمسينية لتأسيس مدارس المعلمين لمنطقة السِّين، يوم 23 نونبر، صرح رئيس الجمهورية ألكسندر ميللران، بصدد واجبات المعلم قائلا: «التعليم يريده [أي المعلم] كليا، فإذا اعتبر نفسه غير قادر على هذا، فعليه أن يختار سبلا أخرى» واتسمت كلمة وزير التعليم العمومي، السيد ليون بِيرار (Léon Berard)، بنفس الصرامة [19].

---

16) انظر: ماكس فير Max Ferre «تاريخ الحركة النقابية الثورية عند المعلمين، من أصولها الى سنة 1922»، باريس 1955 (وبالخصوص تمهيد جورج ڤيدالنك G. Vidalenc).

17) راجع: بيداريدا Bedarida: «مائة عام من الفكر الجمهوري» ص ص 311 وما تلاها.

18) راجع: ج. فريشمان G. Frischmann: «تاريخ فيديرالية ك. ع. ش. للبريد والتليفون والتلغراف»، باريس، 1969 (الطبعة الثانية)، ص. 233.

19) خلال الاحتفال بالذكرى الخمسينية لمدارس المعلمين لمنطقة السين، في السوربون يوم 23 نوفمبر 1922.

وفي المغرب، كان ليوطي عازما على إخضاع موظفيه إخضاعا صارما، وكان مدراؤه يشاطرونه نفس الرأي، فتمتعهم بحق الطرد أو الاحالة المباشرة على الإطار الأصلي، كان من شأنه أن يهديء المتمردين أو يؤدي إلى التخلص منهم. وفي فاتح يناير 1920، بدأت عملية جلب الأطر الجديدة، وتخفيض التعويضات الاضافية للأجور الخاصة بالمغرب من 100٪ إلى 50٪ وقسِّم المغرب إلى أربع مناطق عوض منطقتين فيما يخص التعويضات عن السكن. لكن ارتفاع مستوى المعيشة بلغ مستوى تطلب رفعا مؤقتا للرواتب بنسبة 20٪. الأمر الذي أدى عمليا إلى ارتفاع الرواتب بنسبة 80٪، لكن في 1922، حذفت سلطات الحماية زيادة الـ 20٪ لاعتبارها بأن الأسعار انخفضت. وبينما قبلت أغلبية الموظفين هذا القرار، عم السخط والغضب أوساط مدرسي الابتدائي والثانوي الذين كثفوا جهودهم لتجميع قواهم وتنظيمها على الصعيد المغربي.

• وداديات جديدة (1920ـ1922): ودادية التعليم الابتدائي بالمغرب:

كانت «الجمعية العامة» موجودة بطبيعة الحال. وكانت تُنعت ببساطة بـ «ج. ع.» لكن بعض الموظفين حاولوا أيضا أن يتجمعوا حسب المديريات أو المصالح أو على الصعيد المحلي. غير أن هذا العمل كان مطبوعا بالتجزؤ والتردد وغالبا ما كان عابرا. ويسمح جدول الفاتح من أبريل 1925، الخاص بالجمعيات المسموح لها بالنشاط من طرف كتابة الحماية بموجب ظهير 24 ماي 1914 الصادر في «الجريدة الرسمية»،[20] بالتعرف على معظم المجموعات الأولى المشكّلة تحت التسميات التالية «مؤسسات تضامنية»، «جمعيات» أو «مجموعات» وعلى مقر نشأتها واسم كاتبها العام. هكذا، فبعد الجمعيات المنشأة سنة 1919 مثل «الجمعية العامة» و«الجمعية المغربية للشحن والافراغ» و«جمعية شغيلة الكتاب بالدار البيضاء ـ التي نعلم أنها عاشت خلال فترة معينة رغم

---

20) «الجريدة الرسمية» عدد 657، 26 ماي 1925، ص ص 300 وما تلاها: يُعرّف الجدول بالجمعيات المهنية المسموح لها بالنشاط ابتداء من 1916. ومنذ 14 أبريل 1925، يسمح باب «ترخيصات الجمعيات» الصادر في «الجريدة الرسمية» بتتبع الجمعيات المنشأة خلال السنوات التالية.

اختفائها في فترات، طالت أحيانا وقصرت أحيانا أخرى - شهدت الساحة المغربية بداية نشأة بعض التجمعات في 1920-1921 : فتأسست جمعية المهندسين والمراقبين والمراقبين - المساعدين في الأشغال العمومية، والودادية الجامعية للمغرب التي تضم أساتذة ومعلمين، وودادية ثانوية البنين للدارالبيضاء التي كانت خاصة بمؤسسة معينة، وودادية التعليم الثانوي للرباط، وأخرى للدارالبيضاء، وكانتا وداديتين إقليميتين.

وإلى جانب جمعيات الموظفين هذه، التي كانت معظمها خاصة بالتعليم الثانوي، نشأت جمعيات للمأجورين مثل الجمعية التعاضدية لمستخدمي الأبناك والمكاتب والتجارة، وودادية مستخدمي المقاهي والمطاعم والفنادق بالرباط، والجمعية الودادية لمستخدمي مكناس.

وأدت هذه التجمعات المتواضعة جدا إلى تأسيس وداديات للموظفين أكثر أهمية سنة 1922، وهي الجمعية الودادية لبريد المغرب، وودادية التعليم الثانوي للمغرب، وودادية التعليم الابتدائي للمغرب، وودادية الادارة العامة للاشغال العمومية. فكيف كانت تسير هذه الوداديات المختلفة وكيف عاشت؟ إننا نجهل ذلك في الوقت الحالي. قال لي مناضل نقابي يدعى إردنجر (Erdinger)، الذي عُيِّنَ كبريدي بفاس سنة 1923، بأنه عرف بحق ديمونت (Demontes) الذي تشير إليه «الجريدة الرسمية» ككاتب لِودادية بريد المغرب، إلاَّ أنه لم يسمع قط بهذه الودادية، ويضيف قائلا: «ربما كان لها نشاط محلي كانت تجهله المراكز الأخرى. وكانت ودادية التعليم الثانوي موجودة منذ أبريل 1922، بدون أن تحصل حسب ما يبدو على ترخيص صريح مكتوب. أما معلوماتنا عن ودادية التعليم الإبتدائي فهي أكثر دقة وتفصيلا.

فبعد تأسيس هذه الودادية في المؤتمر المنعقد يومي 14 و15 أبريل 1922، الذي ضم مندوبين عن معلمي مختلف المراكز، اعترف بها قرار صادر عن الكتابة العامة للحماية يوم 9 يونيو 1922. لقد كانت نسبة هذا التجمع مرتفعة - إذ كانت الودادية تضم 500 منخرط من بين 800 معلم، أي ما يقارب الثلثين - وتنظيمه صلبا بفضل وداديات إقليمية ومؤتمرات سنوية منتظمة ومكتب منتخب وخزينة مضبوطة ومتوازنة، ونشرات فصلية تصدر بانتظام، وتتوفر هذه النشرات

الثمينة للغاية على معلومات خاصة باهتمامات واتجاهات المنخرطين والقادة، وبالمطالب والنضالات التي تم خوضها، وكذا بتطور حركة الموظفين بالمغرب، لكن من غير المجدي أن يبحث المرء عن أية إشارة لأحداث المغرب السياسية والعسكرية بالنسبة للعقد الأول على الأقل، إذ لانجد ولو إشارة واحدة لأحداث الريف في نشرات سنة 1925، وبالرغم من صدور عدد من هذه النشرة يوم فاتح ماي بشكل رمزي، فإننا لانجد أدنى إشارة إلى دلالة وأبعاد هذا التاريخ ، إذ كانت حياة هذه الجمعية وصدور نشرتها بهذا الثمن.

ويتحدث العدد الأول من تلك النشرة عن المؤتمر التأسيسي المنعقد يومي 14 و15 أبريل كما يتضمن النظام الداخلي للودادية الذي خضع لموافقة الكاتب العام للحماية ـ وفضلا عن المطالب المتعلقة بتحسين شروط «المعلمين الأهليين» و«المعلمين الجزائريين» والمعلمين المساعدين بواسطة التعويضات والمكافآت، برزت من بين المطالب ثلاثة أساسية وهي تطبيق الرواتب الفرنسية الجديدة والمحافظة على الزيادة المغربية التي تبلغ 80٪ ومنح السكن أو استبدال ذلك بتعويضات تمثيلية مثلما هو الأمر في فرنسا. .

ويعلن العدد الثاني الصادر في فاتح نونبر 1922 كإنتصار كبير كون «ودادية التعليم الابتدائي سُمح لها بالنشاط»، تم يعدد مختلف الاجراءات المتخدة من طرف أعضاء مكتب الودادية الفتية في فرنسا والمغرب بإيعاز من الرئيس ج. بريّان، (J. Briant) الذي كان مدير مدرسة بالدارالبيضاء وكانت لا تعوزه لا التجربة ولا السلطة.

وقد سمحت العطلة الصيفية بربط الإتصال مع فرنسا [21]. وخلال هذه الفترة التي كانت تشهد تمزق الحركة العمالية ـ إذ أسست الفدراليات والنقابات التي طردت من الكنفدرالية العامة للشغل (ك. ع. ش.) الكنفدرالية العامة للشغل الوحدوي ـ لم يتم اتخاذ أي اختيار حصري. وقد أُخبر روسيل (Roussel) الكاتب العام للنقابة الوطنية للمعلمين بذلك «في بداية يوليوز. . . في المدرسة التي كان يسيرها والواقعة بزنقة فوندري . . ». وستكون ودادية التعليم الابتدائي للمغرب «متعاطفة» مع النقابة الوطنية، وكانت هذه الأخيرة «تعتبرها كفرع لها

---

21) تم الاعتماد على التقارير المنشورة في العدد الثاني من «نشرة المعلمين» لسرد هذه الحكاية.

وترسل إليها رسائلها الدورية وطلباتها الخاصة بالأبحاث الميدانية، علما بأن الجمعية لن تدفع أي اشتراك». وأرسلت السيدة جفروي زابلو (Geoffray Za-blot) بصفة ملاحظ الى مؤتمر النقابة الوطنية بلوهافر في غشت 1922 «للاستماع الى ما يروج في هذه الأوساط ولربط الاتصال معها». فكتبت في النشرة تقول بأن المندوبين أجمعوا على إدانة «المحاولات المتعددة الأشكال التي تناهض المدرسة العلمانية ومعلميها» لكن النقاش احتدم عندما طرح كل من كَلاي (Glay) وروسيل مسألة الانضمام الى «ك. ع. ش.». «كنا نحس بأن الرأي العام كان منقسما بين مناضلي (ك. ع. ش.) وعدد لا بأس به من أنصار الكنفدرالية العامة للشغل الوحدوي، علما بأن الجميع كان متفقا على ربط الحركة النقابية بالطبقة العاملة التي نُعد نحن معلميها الواعين (كذا!)... ومع ذلك قرر المؤتمر الانخراط المبدئي في (ك. ع. ش.) مع سحب اختياري للبطاقات».

ودخل المكتب في علاقة مع فيدرالية نقابات الموظفين التي يترأسها شارل لوران، والتي استعادت استقلالها الذاتي «تحسبا لوقوع انشقاق في صفوفها، إذ أن العديد من أعضائها كانوا من أنصار الكنفدرالية العامة للشغل الوحدوي» [22]، كما ربط علاقة مع «رابطة حقوق الانسان والمواطن» ومع «الرابطة الفرنسية للتعليم» ومع «البعثة العلمانية الفرنسية». ووعدت جميع هذه الجمعيات المكتب بأنها ستعمل على دعم المطالب الأساسية لودادية التعليم الابتدائي بالمغرب. سواء لدى الحكومة أو البرلمان أو بطرق أخرى.

وفي المغرب صرحت الودادية على الفور - والفصل الثالث من نظامها الأساسي ينص على ذلك بوضوح - بعزمها على «الدفاع عن الفكر العلماني والديمقراطي والجمهوري وتقويته في التعليم العمومي الابتدائي». ويمكن أن تبدو هذه العبارة، الصحيحة في فرنسا، غريبة نوعا ما في بلد مسلم وملكي، إلا أنها تسلط الضوء على عقلية هؤلاء المعلمين الحاملين للاهتمامات والمثل العليا الفرنسية، والمتيقنين بأنهم مكلفون بمهمة «تحضير» و«ادماج» [23] «الأهالي» أو بمهمة «الاستعمار السلمي عبر المدرسة العلمانية، التي هي شرط للسلم فيما بين

---

22) هذا تصريح ل ش. لوران Ch. Laurent في مؤتمر لوهافر، تذكره مارغريت جوفروى - زابلو في العدد الثاني من «نشرة المعلمين» ص 16.

23) «نشرة المعلمين» العدد 3، ص ص 16-17.

الأديان والقوميات المختلفة لهذا البلد. . . »[24]. فخصوصية البلد الذي قرروا أن يُدرّسوا به لم تكن ظاهرة لهم، كما أنهم لم يكونوا على علم بالطبيعة الحقيقية للواقع الاستعماري.

وكان على القادة بالخصوص أن يحلوا بشكل مباشر مشاكل الهيكل التنظيمي والمطالب، فشكلوا منذ أبريل 1922 لجنة الوفاق الجامعي مع أساتذة ودادية التعليم الثانوي[25] للمطالبة بأن تطبق، في المغرب، مقرارت القانون الفرنسي الصادر يوم 30 أبريل 1921 التي تمنح لرجل التعليم إضافات في الرواتب[26] والحفاظ على الزيادة المغربية التي تبلغ 80٪ من الراتب الأصلي والتي قررت الإقامة العامة حذفها.

لكن ماهي العلاقات الواجب إقامتها مع «الجمعية العامة» التي ينتمي إليها عدد لا بأس به من الأساتذة والمعلمين؟ لقد خاض ممثلو الوداديتين مفاوضات بهذا الشأن يوم 22 يونيو 1922 . وبما أن قادة «الجمعية العامة» كان معظمهم مدرسين مثل ريمي بوريو (Remy Beaurieux) والسيدة جيفروى زابلو، فقد تم حسم كل شيء بسرعة. وبعد العودة من العطلة تم في 15 اكتوبر التوقيع على بروتوكول اتفاق ينص على انخراط الوداديتين دفعة واحدة، وعلى أداء اشتراك يبلغ 6 فرنكات سنويا لكل منخرط، وعلى التمثيل المباشر للمجموعات من طرف مكاتبها الخاصة في اللجنة المركزية للجمعية العامة. وحافظت كل مجموعة على علاقات مباشرة مع رؤساء المصالح. وكان دور «الجمعية العامة» يتمثل في تقديم مطالب الموظفين المشتركة للسلطات، سواء للكاتب العام أو للمقيم العام، وتهييء المقابلات المطلوبة من طرف ودادية ما. وكانت لهذا البروتوكول بدون شك، قيمة نموذجية، وقد اعتمد عليه قادة الجمعية فيما بعد في مفاوضاتهم مع مجموعات أخرى من الموظفين.

وتسلط نشرات الودادية الصادرة سنة 1923 بعض الضوء على «الجمعية

24) «نشرة المعلمين» العدد 2، ص 17

25) راجع «نشرة المعلمين» العدد 3، لفاتح يناير 1923، «تقرير لجنة الوفاق لدى السادة أعضاء البرلمان».

26) قانون المالية المؤرخ بيوم 30 أبريل 1921 : الباب V : النصوص الخاصة المتعلقة بأعضاء التعليم الابتدائي والثانوي

العامة» التي أصبحت هيئة معقدة أكثر، وأضحى الانخراط فيها يتم بشكل فردي أو جماعي. وكانت تتكون من فروع محلية ولجنة مركزية ومكتب، وكانت الفروع المحلية تضم موظفي نفس الناحية أو نفس المنطقة. وبلغ عددها 15 فرعا يسيرها موظفو الخزينة، والتحفيظ والجمارك أو البريد، وكان بعضها بمثابة إطار لاتحادات محلية بعد 1935.

كان العمل الأساسي يتم في المكتب، حيث توالى على رئاسته سنة 1922 ريمي بوريو، استاذ بثانوية الرباط، وسنة 1923 فوسست، من التحفيظ، ثم ابتداء من 1924 كَيطون، وكان مراقبا بالجمارك. وكان يُنجز هذا العمل أيضا في الفروع إذا ما وُجد على رأسها كتاب نشيطون. أما اللجنة المركزية فبحكم كثرة أعضائها وتنافرهم، كان عملها ضئيلا.

وكان عدد كبير من المنخرطين في الودادية يعتبر الاشتراك الاضافي السنوي الذي يبلغ 6 فرنكات، جد مرتفع، إذ يمثل ربع الاشتراك الاجمالي المحدد في 25 فرنك. وكانوا يشككون أيضا في فعالية الانضمام الى «الجمعية العامة» التي ينتقدون «فتورها»، وكان على القادة أن يتدخلوا في مختلف المؤتمرات لاقناعهم بضرورة «التضامن الوثيق بين جميع الموظفين» وبالواجب الملقى على عاتق المعلمين لتنشيط الفروع المحلية أو إيقاظها من «سباتها». «. . . ستكون هذه نقطة لفائدة وداديتنا ونتيجة مكتسبة منذ الآن للقضية العامة. . .» (جاء هذا في رسالة من المكتب الى الوداديين بتاريخ 29 أبريل 1923). حقا إن دعم «الجمعية العامة» لم يتوقف أثناء هذه السنوات الثلاث الأولى (1922-1925) التي ظل النزاع الحاد قائما خلالها بين المعلمين من جهة وإدارة التعليم العمومي وسلطات الاقامة من جهة ثانية.

• تحركات مطلبية ونزاعات ودادية التعليم الابتدائي:

كان المعلمون كما أسلفنا يطالبون، صحبة الاساتذة، بالتطبيق الفوري للقانون الفرنسي المؤرخ ب 30 أبريل 1921، والقاضي بتعديل قيمة الرواتب وبالحفاظ على الزيادة المغربية البالغة 80٪ من الراتب الأصلي، وقد شكلوا صحبتهم، أيضا لجنة الوفاق الجامعي. وكانت لديهم دوافع أخرى للغضب على

وضعهم، إذ أن التعويض الممنوح لمديري المدارس كان دون مستوى التعويض الذي يعطى لهم في فرنسا. كما أنهم لم يمنحوا السكن أو التعويض عنه، الذي هو جزء لا يتجزأ من راتب المعلم الفرنسي.

وكانوا لا يطيقون عدم تمتعهم بنفس الضمانات المتعلقة بالترقية والتعيين الجاري بها العمل في فرنسا والتي غالبا ما كانت تبدو لهم قابلة للاعتراض أو مطبوعة بالتحيز، لأنها مقررة من طرف المكاتب وحدها، فطالبوا إذن بإنشاء لجن متعادلة التمثيل تتكلف بالتعيينات والترقيات وكذا بقضايا النظام. وكانوا يرفضون التمييزات التي أحدثت على نظام الرواتب والتعويضات العائلية، بين المعلمين الفرنسيين والجزائريين المسلمين والمغاربة، وكان بودهم أيضا أن تُعطى مكافأة خاصة للمعلمين الذين يدرسون في مناطق معزولة ووعرة، وأخرى لفائدة تعليم «الأهالي» كما هو حاصل في الجزائر.

ورغم الرسائل التي بُعثت الى بعض البرلمانيين في شتنبر 1922 تطالبهم بالتدخل في مجلس النواب والشيوخ خلال مناقشة ميزانية المغرب، ورغم المساعي المتكررة لدى المدير العام للتعليم العمومي، والتقرير المقدم للمارشال ليوطي سنة 1924، فإن النتائج المحصلة كانت محدودة نوعا ما، فالمكافأة الخاصة بتعليم الأهالي أعطيت للمرشحين الذين اجتازوا بتفوق مواد إختبار الأهلية، وتم تطبيق قانون 30 أبريل 1921 المسمى قانون تعديل قيمة الرواتب ابتداء من فاتح يناير 1923، لكن تم في ذات الآن، تخفيض الزيادة «المغربية» من 80٪ الى 50٪. وأصابت الخيبة المعلمين والأساتذة على السواء وهم الذين كانوا يعلقون آمالا كبيرة على تطبيق هذا القانون، إذ أن رواتبهم لم تتحسن إلا قليلا بالنسبة لرواتب يوليوز 1921 [27]. وقد تأثرت نتيجة لهذا العلاقة بين المدير العام هاردي Hardy ورؤساء أقسامه. فكانت اللقاءات فيما بينهم أحيانا حادة و «جافة»، وكانت المكاتب متصلة لأنها «لم يكن بإمكانها على ما يبدو الاقرار بأننا نشكل كتلة كبيرة من الموظفين» ويضيف بريان، الذي أدلى بهذه الانطباعات أمام مؤتمر سنة 1923: «إننا لن نأخذ حرب 1914ـ1918 كمبرر لنؤكد قيمة رجال التعليم

27) من 7 , 2٪ بالنسبة للطبقة السادسة الى 33 , 15٪ للطبقة الأولى ـ أي ارتفاع متوسط بنسبة 10٪ ضد 5 , 21٪ في فرنسا (من 5 , 12٪ الى 32 , 34٪) العدد 8 من «نشرة المعلمين» الصادرة في فاتح ماي 1924، ص 12.

الابتدائي ، فقد أظهرت هذه الحرب مرة أخرى مزايا الأفراد المنحدرين من الطبقة العاملة الفرنسية، وإن استشارتنا نحن التقنيين ستجعل المسؤولين يتفادون عدة أخطاء وعدة ترددات وستعطي دفعة أخرى للمدرسة الفرنسية بالمغرب» (28).

ووقع حدث أخطر من هذا، إذ خلال مجلس ضم مديري مصالح الحماية وانعقد بتاريخ 10 يناير 1924 ، دافع مندوبو ودادية التعليم الابتدائي ـ ودعمهم في ذلك ممثلو جمعية الموظفين ـ عن مطلبهم الخاص بالتعويض عن السكن، وبينما اعتقدوا بأنهم أقنعوا المسؤولين، رفض المدير هاردي مطلبهم بمبرر أن المعلمين يستفيدون من عدة امتيازات مثل المكافأة على الشهادة العليا والترقية السريعة، ولأنهم طالبوا بالاستفادة من القانون الفرنسي في وقت غير مناسب.

وقد أدى فشل سنتي 1923 و 1924 الى نوع من القلق والضيق. فاستقال بعض المعلمين الجزائريين المسلمين، وبرزت خلافات بين أعضاء المكتب نفسه. ويُعد تقرير الرئيس ديسبان (Despin) أمام المؤتمر الثالث إقرارا بالفشل، ويخلص الى ضرورة توطيد العلاقات مع فرنسا. وهذا بعض ما جاء فيه : «نعتقد، بناء على تجربة السنوات الأخيرة، بأن مصير أي تحرك مغربي صرف هو الفشل. وإذا أردنا أن يؤدي الى نتائج معينة، فعلينا أن ننقله الى فرنسا. . . وستكون النقابة الوطنية وفيدرالية الموظفين أفضل وأقوى المدافعين عنا، فللجمعية العامة علاقة سابقة مع فيدرالية الموظفين، لذا يجب أن يكون انخراطنا في النقابة الوطنية أمرا محققا في أقرب وقت» (29).

• المؤتمر الثالث (أبريل 1924):

ضم المؤتمر الثالث المنعقد يومي 23 و 24 أبريل 1924 ، مندوبين وصل بعضهم الى المغرب مع بداية السنة الدراسية (فاتح اكتوبر 1923) مثل ﮔولار Goulard ، تيكسيي Texier ، بوسار Boussard ، شابدوفيل Chapdeville وجيل Gilles . كان معظمهم شبابا باستثناء بوسار (ثلاثون سنة) الذي كان يبدو

28) «نشرة المعلمين»، العدد 5 ، فاتح ماي، ص 12 .

29) «نشرة المعلمين» العدد 7 فاتح مارس 1924 ، ص 7.

كأخيهم الأكبر، وكان لهم تكوين سياسي ونقابي جيد وسيلعبون فيما بعد دورا هاما في نشأة وتطور الحركة النقابية المغربية [30].

فقرر المؤتمر أولا بالاجماع الانضمام الى النقابة الوطنية، متجاوزا بذلك قرار المنع القانوني لسلطات الحماية، وأخبرت باريس بذلك يوم 25 أبريل بالتلغراف. وبعد تطرقه لمختلف المطالب، تدارس المؤتمر قضايا توجه الودادية ونمط سير الجمعية العامة مهددا بالانفصال عنها إذا لم تتخذ طابعا فيدراليا.

وتم تجديد المكتب بكامله، وأصبح عدد أعضائه 9 عوض 6، وحُددت مناهج عمله بدقة، بهدف الرفع من فعاليته. وكان الرئيس الجديد المنتخب، بوسار، القادم حديثا من منطقة وهران (الجزائر)، شخصية محتدمة النشاط وعراكية. ولم تنل طريقته الفظة في تناول القضايا مع إدارة التعليم العمومي، رضى بعض أعضاء المكتب ـ لوبلان Leblan ، باربيس Barbusse والآنسة سان ـ نزير Saint-Nazaire ـ فاستقالوا، وتم تعويضهم مباشرة بأعضاء آخرين[31]. وأُخبرت النقابة الوطنية بذلك، كما تدل الرسالة التي بعثها المنتخب الجديد جان ـ جان Jean Jean إلى «الرفيق روسيل»، الكاتب العام للنقابة الوطنية، بتاريخ 13 يناير 1925، والتي يقول فيها «إن أغلبية المنخرطين في جمعيتنا تظل وفية للنقابة الوطنية التي تحظى بكامل ثقتها. لكن، ما دمنا من أنصار الإندماج، تركنا في المكتب المجال لبعض المتعاطفين مع «الفديرالية الوطنية للتعليم العلماني» (التابعة للكونفديرالية العامة للشغل الوحدوي) وبهذا حققنا للمغرب تلك الوحدة النقابية التي كنا نحلم بها لصالح التنظيم ولفائدة تعليم إنساني». فقد خاض إذن بوسار معركة التعويض عن السكن محاطا بمجموعة من الأطر الشابة ذات العزيمة القوية ـ كان متوسط سنها حوالي 25ـ26 سنة. وتقدم هاردي باقتراحات رفضها المكتب باعتبارها تعد «بمثابة سُبة مجانية في حق رجل التعليم». وصعَّد مكتب ودادية التعليم الابتدائي هجوماته فانتقد المساعدات

30) انخرطوا في الحزب الاشتراكي. كان لوكولار وشابدوفيل منخرطين في الكنفديرالية العامة للشغل الوحدوي بفرنسا. يُقدم جاك لادريت دولا شريير في كتيبه الذي يحمل عنوان «الشيوعية وافريقيا الشمالية» بوسار كشيوعي له تصرفات «سخيفة» و «شنيعة»، معتمدا في هذا بدون شك على تقارير الشرطة التي كانت له إمكانية الاطلاع عليها أو التي أُبلغ بها.

31) من طرف جان ـ جان Jean-Jean ، أليراك Alleyrac وشابدوفيل Ghapdeville .

المعطاة للمدارس الدينية لأنها تمس بالعلمانية. وكذلك التفرغ، المتفاوض عليه بين حكومة الحماية ومدارس اسرائيلية، الممنوح للرابطة الاسرائيلية العالمية[32] وكلف بعض البرلمانيين بتقديم مطالب معلمي المغرب عن طريق «أسئلة مطروحة على السيد رئيس المجلس الحكومي ووزير الخارجية»[33]

وأخيرا مورست ضغوطات على الجمعية العامة للموظفين لكي تقوم في باريس بمساعي لدى الحكومة، لكي تنظم في المغرب تجمعات بغية الحصول على تعويض مؤقت يبلغ 1500 فرنك ويخفف نوعا ما من غلاء المعيشة (دجنبر 1924 - يناير 1925).

• قضية بوسار (15 مارس - 19 نونبر 1925):

أدى نشر مقال، ينتقد فيه بوسار تعسف بعض ممارسات المديرين والمقيمين، إلى تعريض الودادية لعقوبة الحكومة. صدر هذا المقال في العدد 11 من «نشرة ودادية التعليم الإبتدائي» بتاريخ 15 مارس 1925، تحت عنوان «ريح الجنون». وفي يوم 16 مارس وُضع بوسار رهن إشارة إدارته الأصلية، وطُلب منه أن يتوقف فورا عن مهامه. «كان عمل جمعية التعليم الابتدائي يزعج المارشال، إذ يبدو له بأنه يمس سلطته»[34]. كما قال فيما بعد المدير هاردي.

هكذا قامت العاصفة، إذ أُرسلت على الفور برقيات احتجاج من لجن المناطق. وأعلن مكتب ودادية التعليم الابتدائي عن تضامنه مع كاتبه العام وقطع علاقاته مع مديرية التعليم العمومي. ورغم فتور مندوبي الرباط[35] فقد أعاد

32) نشرت الاتفاقية الموقعة يوم فاتح يوليوز 1924 في «نشرة ودادية التعليم الابتدائي بالمغرب» العدد 18 الصادر في مارس 1927. وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت الحكومة الشريفية توفر المقرات والتجهيزات والأدوات المدرسية وتسهر على صيانتها وتعطي المبالغ الضرورية لأداء رواتب المعلمين في شكل إعانات، وكانت تراقب التعليم الذي يتم بها.

33) يتعلق الأمر بهيريو.

34) هذا التصريح أُدلي به أمام اللجنة المنتدبة من طرف المؤتمر - راجع العدد 12 من «نشرة المعلمين» - انظر أسفله.

35) كانوا يطالبون بإعادة العلاقة مع الادارة فورا وبدون أي شرط مسبق. وتم التصويت على ملتمس مضاد، قدمته مدينة وجدة، ب 364 صوتا (الدارالبيضاء: 135 - مراكش: 21 - الجديدة: 24 - طنجة: 47 - آسفي: 17 - مكناس: 28 - فاس: 35 - وجدة: 61) ضد 34 صوتا (الرباط). كانت الودادية تضم إذن 398 منخرطا مقابل 437 في مؤتمر ماي 1924.

المؤتمر ـ الذي انعقد في أبريل ـ انتخاب بوسار كرئيس للودادية وجميع أعضاء المكتب القديم، ورفضت لجنة، بعثها المؤتمر إلى المدير هاردي، أية مساومة، وطالبت بإعادة رفيقهم الى منصبه قبل كل شيء، لقد كانت هذه المسألة تطرح، في اعتبارهم، قضية الحركة النقابية الناشئة برمتها.

ويمكننا أن نقرأ في تصريح أدلى به المكتب بعد المؤتمر ما يلي: «إننا لن نوقف حركتنا لفائدة رفاقنا إلّا بعد تلبية مطالبنا، نظرا لتيقننا من أن السكوت عمّا أصاب بوسار سيفتح المجال الى عقوبات جديدة وسيعيق نمو الحركة النقابية ـ بل وحتى الحركة التعاضدية ـ بالمغرب لمدة طويلة»[36].

أما بوسار، فإنه لم يلتحق بوهران، منطقته الأصلية، بل ذهب الى باريس، مبعوثا من طرف «الجمعية العامة» ليهيء بها دفاعه. والتقى روسيل وش. لوران Laurent بأرستيد بريان الذي طمأنها[37]. وفي الأخير، فاز المعلمون في هذه المعركة، إذ في 19 مارس عاد بوسار الى منصبه. وأحس على إثر ذلك مكتب ودادية التعليم الإبتدائي بالمغرب «بنوع من الفخر». وشكر بوسار، في رسالة حماسية، كل الذين ساندوه في هذه المحنة سواء كانوا في المغرب أو في باريس.

إن قضية بوسار، التي تعد قضية مأثورة، أظهرت المعلمين كطرف شجاع ومتصلب في الحركة النقابية المغربية الفتية. ويعد هذا الإنتصار ـ الذي تحقق بهذه السرعة ـ نادرا شيئا ما في سجل الحماية، الأمر الذي دعانا الى الوقوف عنده. فبدون استعداد وإقدام المناضلين والدعم الذي حصلوا عليه، ما كان ممكنا تحقيق أي شيء. غير أن مفتاح هذه القضية يكمن في التغيرات السياسية التي شهدتها فرنسا وفي الأحداث التي كان المغرب مسرحا لها.

---

36) العدد 12 من «نشرة المعلمين» الصادر في فاتح ماي 1925.
37) رسالة من ش. لوران بتاريخ 7 ماي 1925، الى كيطون، رئيس «الجمعية العامة».

2 ـ تطور الحركة التعاضدية: 1926ـ1929

كان للتغييرات السياسية الفرنسية ولذهاب ليوطي Lyautey أثر إيجابي على تطور الحركة التعاضدية بالمغرب. وبحكم انشغاله بحرب الريف، سارع تيودور ستيغ Theodore steeg إلى تهدئة النزاعات الاجتماعية الأكثر حدة. ومع انتهاء حرب الريف (ماي 1926) حظيت الجالية الفرنسية بتشجيعات أكبر، فأصبحت تتمتع بنظام أكثر ليبرالية وتدعمت انطلاقتها الديمغرافية والاقتصادية. ونتج عن ذلك تعدد التجمعات المهنية وطلب ملح على اليد العاملة المغربية التي ظهر نقصها في بعض المناطق خلال صيف 1928 و 1929. وقد تمم لوسيان سان، الذي أتى من تونس، عمل ستيغ الذي غادر الاقامة العامة للمغرب في يناير 1929.

• ماي 1924 وانعكاساته على المغرب:

لقد أدى الانتصار الانتخابي لتكتل اليسار في ماي 1924 الى تحطيم «الكتلة الوطنية» وحكوماتها المصرة على مناهضة الشغيلة والموظفين [1]. وكان لهذا الحدث انعكاسات على العقليات ثم على الوقائع في المغرب. إذ أن مكتب ودادية التعليم الابتدائي بالمغرب وجد في ذلك بدون شك ما يدعم عزيمته على العمل، كما أن الاعتراف الرسمي بالحق النقابي للموظفين بفرنسا أعطى نوعا من المشروعية لتنظيمات المغرب [2]. واضطر الماريشال ليوطي إلى أن رفع حالة

1) إن الحكومات المتعاقبة فيما بين يونيو 1924 ويوليوز 1926 هي: حكومات هيريو (HERRIOT) (يونيو 1924 ـ 10 ابريل 1925)؛ بانلوڤي (PANLEVÉ) (ابريل 1925 ـ 27 اكتوبر 1925)، يانلوڤي، من جديد (اكتوبر 1925 ـ 16 دجنبر 1925)؛ ثم جاءت ثلاث حكومات للوسط اليساري برئاسة بريان (BRIAND) (دجنبر 1925 ـ 6 مارس 1926)، (مارس 1926 ـ 15 يونيو 1926)، (يونيو 1926 ـ 17 يوليوز 1926)

2) لم يتم الاعتراف بتجمعات الموظفين اعتمادا على قانون معين ـ اذ أن هذا لن يتم إلا في 1946 مع

الحصار التي كانت تخول للسلطات العسكرية مسؤولية الحفاظ على الأمن في «المناطق المدنية»، حيث كان يجتمع معظم الشغيلة والموظفين [3]. وقد أثر الهجوم المباغث الذي قام به عبد الكريم الخطابي على هيبة ليوطي. ولما انتُزعت منه قيادة العمليات العسكرية لفائدة بيتان Pétain قدم استقالته (اكتوبر 1925). وقد عُين تيودور ستيغ، الذي كان وزيرا راديكاليا، مكانه كمقيم عام.

خلال سنة 1925، كانت الحكومات الفرنسية المنبثقة عن التكتل تواجه مصاعب كبرى. فمناورات الأوساط المالية كانت تسرع تدهور قيمة الفرنك. والانتفاضة بلغت أوجها في سوريا والمغرب كما عمل الشيوعيون الفرنسيون، الذين كانوا يؤيدون ويدعمون الحركات الوطنية في المستعمرات، على تكثيف غايتهم، وأنشأوا مع الكونفدرالية العامة للشغل الوحدوي «لجنة عمل ضد الحرب في المغرب» [4]. وعلى إثر ندائهم يوم 12 أكتوبر 1925 أضرب 900 000 عامل فرنسي عن العمل لمدة 24 ساعة لكي تتوقف حرب الريف. الأمر الذي أدى إلى متابعة أعضاء «لجنة العمل» وإلى إصدار أحكام قاسية بالحبس في حقهم.

وكان لكل من بانلوفي Painlevé، رئيس المجلس الحكومي آنذاك وبريان Briand، وزير الشؤون الخارجية مصلحة في مداراة الاشتراكيين الذين يمثلون جزءا مهما من أغلبيتهما، نفس الشأن بالنسبة لفدرالية الموظفين التي قامت بحملة لصالح تكتل اليسار. في غمرة حرب الريف بدا لهما أن قضية بوسار أتت في غير وقتها، لأنها تدفع الموظفين الى التحرك ضد الاقامة العامة. وبموافقة الحكومة، قرر ستيغ ارجاع بوسار الى منصبه وقدم ذلك كهدية سارة للموظفين. وبعزيمة مماثلة لانهاء المشكل بسرعة، حسم ستيغ، بضعة أشهر فيما بعد، النزاع الذي

التصويت على النظام الأساسي للوظيفة العمومية على إثر اقتراح موريس تيريز (Maurice THOREZ) - بل بمجرد دورية كاميي شوطون (Camille Chautemps)، وزير داخلية حكومة هيريو. وهذا هو نصها: «ليكن في علم المديرين ورؤساء المصالح بأن تعاليم مذكرة 17 يوليوز 9120 التي تمنع العلاقات مع التجمعات المهنية ذات الطابع النقابي، قد أُلغيت، ومن الآن فصاعدا، ستكون هناك علاقات رسمية مع جميع التجمعات المهنية، مهما كان النظام الذي تشكلت على أساسه» مذكور ضمن كتاب ج. لوفران (G. LEFRANC) : «الحركة النقابية في ظل الجمهورية الثالثة»، ص 281

3) قرار 25 يوليوز 1924.

4) كان موريس تيريز (Maurice Thaurez) يرأس لجنة العمل هذه.

كان قائما بين السككيين ومديريتهم، قبيل الهجوم الكبير على عبدالكريم الخطابي، وعند انتهاء حرب الريف (ماي 1926) اتخذ إجراءات سياسية لفائدة الجالية الأوربية.

• الاجراءات السياسية: الفروع المغربية للحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO)

منذ أن أخذ نظام ليوطي يتزعزع بدأت تظهر تنظيمات اليسار الفرنسي: فروع رابطة حقوق الانسان والحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأممية العمالية: SFIO) والمحافل الماسونية حيث كان يلتقي الاشتراكيون والراديكاليون، ومنذ 1924، بعد انتصار تكتل اليسار، تمت اجتماعات للاشتراكيين بالرباط «في مأوى النهضة»[5]. ووزعت البطاقات الأولى، ثم انهار كل شيء، واستعيد النشاط سنة 1925 على يد ليونيتي Leonetti (وهو من بين كتاب الحماية) وشامبيون Champion (وكان سككيا) وقد ساعدهما كل من موندولوني Mondoloni، من فرع بلوم بباريس (وهو محرر ملحق بالمكتب الشريف للبريد والتلغراف والتليفون) وبيو Biau الذي أتى من الجزائر العاصمة لتنظيم مصلحة الشيكات البريدية، وعمل موندولوني وبيو، اللذان كانا يعرفان جيدا أهداف الحزب الاشتراكي / الفرع الفرنسي للأممية العمالية وطريقة عمله، عملا على نصح رفاقهما الشبان بتلطيف مزاجهم وبالعمل بحذر في هذا البلد الخاضع للحماية وبربط الاتصال مع قادة باريس باتخاذ الحيطة من الشيوعيين المتسترين الذين يحاولون «التسلل» داخل الحزب و «نتف ريش الدواجن الاشتراكية»[6]. ومنذ هذا الوقت بدأ، عن خطإ أو عن صواب، يُعد شامبيون عنصرا مشبوها فيه.

ثم أُسست فروع أخرى في 1925ـ1926، في الدارالبيضاء، مراكش،

5) فوق سينما «النهضة» محج دار المخزن، اليوم محج الحسن الثاني.

6) حول أصل العبارة، راجع جاك ديكلو (Jacques Duclos) «مذكرات» الجزء الاول، ص 204، قد ترجع العبارة الى ألبير تران (Albert Treint) الذي «أوّل بطريقته الخاصة سياسة «الجبهة الوحيدة»، أي سياسة التقارب مع رفاق الأمس» (1922) وقد انتقل تران فيما بعد إلى الحزب الاشتراكي، ناسيا المطالبة «بحقه كمؤلف»

مكناس، فاس، وجدة، وآسفي[7]. وكان المنخرطون يهتمون في اجتماعاتهم بالتربية الاشتراكية والتربية العمالية، وكانوا يتخذون مواقف بصدد المشاكل ذات الطابع المحلي ويناقشون القضايا النقابية: «عند كل ذكرى نقابية، مثل فاتح ماي، كانت تنتهز الفرصة لالقاء محاضرة نقابية» (ليونيتي). وكان الهدف الأسمى لهاذ العمل هو دفع وداديات الموظفين الى التجمع في فيدرالية محكمة التنظيم، كما ساهمت هذه الفروع في أعمال احتجاجية: ففي قضية ساكو وفانزيتي، نظمت مظاهرات «ضخمة» يوم 21 غشت 1927، أمام القنصلية الامريكية بالدارالبيضاء. على إثر هذا تم اعتقال بعض المناضلين وقدموا للمحاكم التي أصدرت في حقهم أحكاما بالسجن مع وقف التنفيذ، إلا أن أحدهم، ويدعى إيف فارج Yves Farge ، تم طرده[8].

وتجمعت الفروع لتشكل الفيدرالية الاشتراكية للمغرب (الفرع الفرنسي للأممية العمالية) وكان لها نفوذ في أوساط الموظفين الصغار والمتوسطين. وقد انخرط فيها أحيانا الشيوعيون الذين كان المنع قد طال حزبهم وجريدتهم «لومانيتي» (الانسانية). وكان كل من الاشتراكيين والشيوعيين يناضلون في الوداديات وكانوا يعتبرون العناصر الأكثر نشاطا فيها.

في أكتوبر 1926، اتخذ ستيغ قرارا سياسيا يقضي بإنشاء هيئة ثالثة ضمن المجلس الحكومي الذي تستشيره الاقامة العامة، الى جانب الهيئتين المكلفتين بالدفاع عن مصالح الزراعة (الهيئة الاولى) وعن مصالح الصناعة والتجارة (الهيئة الثانية). وكلفت الهيئة الثالثة بإبلاغ المسؤولين بشكاوي ومتمنيات باقي فئات الجالية الفرنسية، أي أصحاب المهن الحرة والموظفين الذين طالبوا بحرارة بهذه التمثيلية تم تجريدهم من أهلية الانتخاب. ونظرا للخيبة التي أصابتهم والغضب الذي لحق بهم، قدموا مرشحين للاحتجاج، وتمكنوا أحيانا من انتخابهم كما وقع في فاس سنة 1927، أو أعطوا أصواتهم لشغيلة المصالح الخاصة أو ذات الامتياز.

---

7) تم تأسيس فرع آسفي من طرف لوكولار (Le Gaulard) سنة 1926، وهو الذي أنشأ أيضا وترأس فرعي رابطة حقوق الانسان بتاوريرت (1924) وآسفي (1926).

8) أخذنا كل هذه المعلومات عن جان ليونيتي Jean Lionetti وقد أكدها فرانسوا ماتيي (François Mattéi)

ومع ذلك كانت هذه الأحداث في مجملها تخص المواطنين الفرنسيين وحدهم، إذ ظلت «السياسة الأهلية» مجالا محفوظا، ولم تكن الاقامة العامة تسمح بأي تدخل فيها.

• إزدهار المغرب الاستعماري (1926-1930):

خلال هذه السنوات الخمس تطور الاستيطان في المغرب بشكل قوي. فما بين «إحصاءات» 1926 و 1931 [9] (التي هي في الحقيقة مجرد كشف حسابي) تنامى عدد السكان غير المغاربة بنسبة 65٪ منتقلا من 000 104 الى 000 172 شخص بواسطة الهجرة، وعن طريق الحركة الطبيعية أيضا، إذ ولد 25٪ من الأشخاص المحصيين بالمغرب، كما أن تعبئة الأراضي المغربية تسارعت، فانتقلت اراضي الاستيطان من 000 480 الى 000 700 هـ سواء عن طريق تخصيص رسمي أو بحيازة مباشرة [10].

وتم توسيع الأشغال الكبرى، وعم نشاط كثيف في ورشات تشييد الطرق والسكك الحديدية، والسدود الكبرى والموانىء، والبنايات الإدارية: فتدعمت الشبكة القائمة بما يلي: 200 1 كلم من الطرق و 500 من السكك الحديدية. كما تم تشغيل المحطة الحرارية لوجدة وسد سيدي معاشو ومحطته المائية (1929). وشيدت مجموعات عمرانية جميلة في قلب «المدن الجديدة» وتنامت المكاسر والمرافىء والأرصفة في ميناء الدارالبيضاء الذي تمركزت فيه منذ 1925 كل القروض. واستمرت الأشغال في القنصرة على واد بهت (1926-1935)، وفي القصبة الزيدانية على واد أم الربيع لبناء السدود (1924-1935)، وفي ميناء الدارالبيضاء (1927-1931)؛ وعلى الخط السككي المنجمي وجدة ـ بوعرفة (الى حدود 1931) الذي يقوم بنقل فحم جرادة ومنغنيز بوعرفة؛ وعلى الخط الاستراتيجي وجدة ـ فاس الهادف الى إتمام الشبكة السككية الكبرى لشمال افريقيا: تونس العاصمة ـ الدارالبيضاء ـ مراكش [11].

9) فيما يخص إحصاء 1931، راجع «دليل الاحصاءات العامة، 1931» ص. 19 وما يليها.

10) راجع أعلاه، ص الهامش رقم (7) حول الاستعمار بين 1916 و 1936.

11) خلال السنوات الأربع التالية 1927-1928-1929-1930، ارتفعت القيمة الاجمالية للبناء في الثماني عشرة بلدية الى 1135 مليون فرنك جاري؛ وفي الدارالبيضاء وحدها ارتفعت الى 628 مليون أي 55٪ من القيمة الاجمالية. ثم تليها فاس بـ 131 مليون ومكناس بـ 65 ووجدة بـ 42 ومراكش بـ 20.

إن مصاريف الجهاز العسكري التي تضخمت بالخصوص خلال حرب الريف، والقروض التي قدمت لتنفيذ أشغال التجهيز، وتدفق الرساميل الفرنسية الخاصة التي كان أصحابها يعتبرونها غير مضمونة في فرنسا، كل هذا زاد في نمو كتلة الرساميل المتوفرة، التي بلغت في المجموع 162 مليار فرنك لسنة 1955، من مصدر عمومي وخصوصي، أي بمعدل 27 مليار سنويا، وهذا ما شجع الأنشطة الخصوصية التي تضخمت وتنوعت في البناء والصناعة والتجارة. ففي الدارالبيضاء تضاعفت القيمة السنوية للبناء بأكثر من خمس مرات، إذ انتقلت من 1500 مليون سنة 1926 الى 8 مليارات في كل من 1928 و 1929. كما أن إستثمارات الشركات بلغت مستواها الأعلى في 1928 و 1929 هذا المستوى لن تبلغه لتتجاوزه بكثير إلا في 1946. ولا مجال للمفاجأة إذن، إذا لاحظنا إنشاء شركات صناعية ومنجمية كبرى خلال سنتيْ 1928-1929 مثل الشركة الإفريقية لمؤسسات ج.ج. كارنو ومصاهر الحديد لباس ـ أندر (فرع واندل)، الشركة المغربية للسكر (COSUMA)، الشركة الإفريقية للغزل والنسيج (SAFT)، الشركات المنجمية لأحولي، زليجة، جرادة والمؤسسة الشريفية للبترول، أما فيما يخص البحث والاستغلال المنجميين فكان مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية، الذي أسسه إريك لابون Eirick Labonne، الكاتب العام الجديد للحماية سنة 1928، هو الذي يوفر لهما التشجيع والمساعدة الضروريين. هكذا تضاعف استخراج الفوسفاط ثلاث مرات بين 1925 و 1930 (من 000 721 الى 000 100 2 طن) فيما تضاعف النشاط التجاري الاجمالي لميناء الدارالبيضاء الذي انتقل من 000 400 1 طن الى حوالي 3 ملايين، كما أن الانتاج الكهربائي تضاعف بخمس مرات في نفس الفترة، منتقلا من 14 مليون الى 63 مليون كيلوواط في الساعة. وفي 1931، عدت المصالح الرسمية 1932 مقاولة دُعيت صناعية، استثمرت مليارا من الفرنكات الجارية كرساميل، وشغلت 000 45 شخص [12] واستهلكت 33 مليون ك.و.س. إن جميع المؤشرات متوافقة إذن

12) يعطي كل من ا. بوي و ج. إڤان و. هوفير (E. Bouy, G. Evin, R. Hoffher) الذين كانت لديهم أيضا امكانية الاطلاع على المصادر الرسمية: أرقاما مختلفة ظاهريا. إذ يعطي ا. بوي في كتابه «قضايا اليد العاملة بالمغرب» ص 47 الارقام التالية: 800 مؤسسة، 450 مليون فرنك من الاستثمارات و 25.000 عامل. وفي 1930، يتحدث في مقال غير موقع صدر بنشرة «إفريقيا الفرنسية، 1931، ملحق استعماري، ص 435، ويعيد حرفيا الفقرة المذكورة، نقول يتحدث

لتدل على أن نشاط المستعمرة المغربية قد تضاعف مرتين، ثلاث، أربع أو خمس مرات حسب القطاعات.

• الانعكاسات الانسانية: المغاربة.

أدى هذا النشاط المحموم، الذي هو انعكاس للازدهار الرأسمالي الكبير لسنوات 1926ـ1929 والذي تدعم في المغرب بسرعة تحقيق الارباح الاستعمارية، الى زعزعة التوازن التقليدي للمجتمع المغربي.

فتعمقت الهجرات الداخلية، واتخذت حركات القرويين التقليدية حجما أكبر، وتغيرت أيضا طبيعتها. وأصبحت الحركات التي كانت مؤقتة، في غالب الأحيان نهائية. واستقر عدد كبير من القرويين الذين ذهبوا الى مدن مكناس، الرباط، وجدة والدارالبيضاء. بهذه المدن ازداد سكان الحواضر المغاربة على ما يبدو بأكثر من 250 000 شخص بين 1926 و 1931، في الوقت الذي لم يرتفع فيه عددهم الا قليلا بين 1921 و 1926 [13]. وكانت الضيعات الكبرى والورشات والمناجم تشهد مجيء الرجال عبر مجموعات تضم خمسة أو ستة أفراد تحت قيادة رئيس فرقة أو «عريف» يكون هو الذي جلبهم الى الشغل. وكان هؤلاء الشغيلة يعرضون خدماتهم حيث تكون الأجور في أعلى مستوى. وكانوا يعودون بشكل دوري الى مناطقهم من أجل أعمالهم الخاصة بهم. وسرعان ما بدت هذه اليد العاملة المتحركة ـ التي كانت عليها طلبات متعددة ـ غير كافية ـ ظاهريا ـ مما أرعب الاستعمار.

ففي يونيو 1928، حدث بالدارالبيضاء انقطاع في سوق اليد العاملة. ومن الأمثلة التي كانت تذكر بهذا الصدد معمل الجير والاسمنت للدارالبيضاء الذي أجبر على توقيف جزء من أفرانه، والشركة المغربية للشحن والافراغ التي

عن 000 . [illegible] و 500 مليون فرنك من الاستثمارات و 000 . 35 عامل. بينما يعطي روني هوفير الارقام التالية: 1565 مقاولة و 231 34 عاملا، وفي كتابه «الصناعة المغربية ومشاكلها»، 1934، ص 57 وما يليها، يتحدث كَي إقّان عن 1932 مقاولة و 45002 عامل (454 10 أوربي و 518 34 من الأهالي) مرددا بذلك الارقام الواردة في «الدليل الاحصائي». فتتعلق التغيرات إذن بالخصوص، بعدد المقاولات.

13) السكان المغاربة بالمدن: 1926: 108 . 39؛ 1931: 839 . 646

استحال عليها نقل البضائع من الميناء، وتم اللجوء الى «النساء المغربيات» ليقمن بحمل البضائع من أرصفة الدارالبيضاء وليشتغلن كيد عاملة في الصناعة. كان يضاف الى ذلك التنافس فيما بين مستخدمي اليد العاملة والمستوطنين الزراعيين والملتزمين بالأشغال الكبرى؛ والإغراءات المتبادلة التي كانوا يقومون بها إزاء العمال. وترتب عن هذا ارتفاع في الأجور. ففي الدارالبيضاء على سبيل المثال، انتقل أجر العامل اليدوي والحفار أو عامل الميناء من 6ـ8 فرنكات يوميا في يناير 1928 الى 10ـ12 فرنكا في يونيو 1928 و الى 12ـ16 فرنكا في يونيو 1929، أي ارتفاع يناهز 100٪ في ظرف ثمانية عشر شهرا. وكان ارتفاع الأجور هذا بدوره ـ اذا ما صدقنا الأدبيات الاستعمارية والرسمية ـ سببا في ندرة اليد العاملة، هذا ما يؤكده المقيم العام لوسيان سان Lucien Saint في الرسالة التي بعثها في فاتح ماي 1929 إلى مدير الأشغال العمومية حيث يقول: «لكن. . . ارتفاع الأجور لم يؤد بعد في افريقيا الشمالية الى النتائج الايجابية التي ولّدها في جميع الدول ذات السكان البيض (كذا). فالأهالي لم يبلغوا بعد تلك الدرجة من التطور التي ترتفع فيها الحاجيات وفقا للمداخيل.

ومادامت حاجيات الشغيل المغربي لا تتغير، فإن مبلغا قارا يكفي لسدِّها، وإذا حصل على هذا المبلغ خلال بضعة أيام من الأسبوع، فإنه يتوقف عن العمل في الأيام الأخرى. بهذا ترتفع الأجور بدون أن يحصل ربح تعويضي في الانتاجية لأن كمية العمل لا تتغير» هذا تعليل ليس بجديد، إذ كان مستعملا وسيظل كذلك بالخصوص في الأوساط الاستعمارية لتبرير سياسة الأجور المنخفضة، وفي هذا الوقت كان الاستعمار يحس على أنه مجرور في حلقة جهنمية متمثلة في ندرة اليد العاملة وارتفاع الأجور، والتي لا يدري كيف يمكنه الخروج منها.

وعملت السلطات العمومية على تصحيح هذه النواقص بواسطة قرارات أو رسائل دورية، إلا أنها ظلت بدون أي مفعول: إذ لم يقف منع خروج اليد العاملة [14] أمام خروجها السري [15]؛ والحث على استعمال الوسائل الميكانيكية

---

14) دوريتا 28 شتنبر 1926 و 3 يوليوز 1928

15) انتقل فيما بين 1926 و 1929، عدد المغاربة المقيمين بفرنسا، حسب الأرقام الرسمية التي لا تعبر عن الواقع بشكل واف، من 000 16 الى 000 20. أكثر من نصف هذا العدد كان يشتغل بمنطقة باريس؛ بينما كان 000 3 الى 000 4 منهم بمناجم الشمال ولالوار (La Loire)، حيث برزوا بقوة اندفاعهم في النضالات المطلبية (نشرة «الحياة العمالية»، 11 يناير 1929).

في الورشات ولو أدى ذلك الى الرفع من كلفة الانتاج [16]. وقرر المقيم العام في الأخير إنجاز بحث ميداني واسع [17] أجاب عنه كل من مدير الزراعة ومدير المكتب الاقتصادي للدارالبيضاء [18] وجميع رؤساء المناطق والأقاليم المدنية والعسكرية [19]. وسرعان ما بدت هذه الاجراءات (التي خلقت نوعا من الاضطراب) بدون فائدة، ذلك أن صيف 1929 كان أقل مأساوية ثم ظهرت ملامح الأزمة الاقتصادية. بهذا تم الانتقال من ندرة اليد العاملة الى وفرتها والى البطالة ثم الى انهيار الأجور.

يعد البحث حول اليد العاملة الذي يُنشر سنة 1931 بإحدى ملحقات «نشرة إفريقيا الفرنسية» [20] ـ في الوقت الذي لم تعد فيه ملاحظاته ذات فائدة ـ وثيقة ثمينة لأنها تسمح بإظهار الفروق الدقيقة في اللوحة التي رسمتها الأدبيات الاستعمارية، وبتدقيق أسباب الأزمة وبتعريف أفضل لحالة اليد العاملة المغربية والأوربية في يونيو 1929.

وكانت ندرة اليد العاملة مسألة حقيقية، وإن بدرجات متفاوتة، والأجور مرتفعة بحوالي 40 الى 100٪ في المناطق التي مسها الاستعمار بشكل كبير والتي جُهزت بسرعة، أي في المناطق المجاورة للدارالبيضاء، الرباط، مكناس، فاس (ضاحيتها). ويتفق محررو التقارير على الاعتقاد بأن السبب الرئيسي لندرة اليد العاملة يكمن في طلبات الورشات، والمعامل والمناجم والاستغلاليات الزراعية، التي كانت ملحة ومتضافرة بشكل خاص في فصل الصيف. ومن بين الأسباب الاخرى، يشيرون الى وباء حمى المستنقعات الخطير الذي عات فسادا في سنتي 1928 و1929 في السهول الأطلسية (نسبة الى الساحل الاطلسي) على

---

16) رسالة سبق ذكرها، مؤرخة بفاتح ماي 1929، وصادرة «بالنشرة الرسمية» عدد 28 ماي 1929.

17) دورية 31 ماي 1929

18) مالي Malet وبلونديل Blondelle

19) إنهم الجنيرالات بيتان Pétain بفاس وهيري Huré بمراكش ونيجر Nieger بمكناس ودويل Duele بتازة والعقيد دو لوستال De Loustel بتادلة ورؤساء الأقاليم والمناطق المدنية: شاريي Charrier (الشاوية) بيسونيل Peysonnel (الرباط) ركمور Recmeur (الغرب) كومينو Communeaux (دكالة)، كودير Coudert (عبدة) لومير Lemerre (واد زم) ولاڤوند Lavondes (وجدة).

20) ص ص. 108، 164، 227 و 294.

الخصـوص، حيث أدى الى رفـع نسبة الوفيات والى إضعاف قدرة العمال على المقاومة [21]؛ وأحيانا يشيرون الى اشتغال العمال في الوحدات الانتاجية الاضافية أو المنتظمة [22] وأخيرا هناك جاذبية المدن، والدارالبيضاء على الخصوص «بحكم جاذبية الأجور المرتفعة، أكثر من جاذبية التسليات المتنوعة» ويتعلق الامر بالنسبة لأولائـك المحررين بنقص ناتج عن تنظيم سيء لسوق اليد العاملة، اكثر مما يتعلق بأزمة حقيقية. لذلك أوصى معظمهم بإنشاء مكاتب جهوية لليد العاملة، وباتخاذ إجراءات تقيد حركة العمال وتنقلاتهم وحركة أجورهم.

وعلى عكس هذا، لم تكن أية مشكلة مطروحة في المناطق الجنوبية التي كانت، تقليديا، تزود المنـاطق الأخـرى باليد العاملة: دكالة (الجديدة) عبدة (آسفي) حاحا (الصويرة) وحوز مراكش؛ ولا في الشمال في منطقتي الغرب وتازة. إذ ليس هناك نقص في الشغيلة، والأجور لا ترتفع. وإذا كانت الأجور تعتبر كافية في منطقة الغرب، فانها غير كافية في منطقة وجدة حيث كانت تشتغل فيها ورشات كبرى للسكك الحديدية مع ذلك.

وقد طالب رئيس منطقة تازة برفع الأجور لمعارضة المنافسة الجزائرية وإعاقة ذهاب العمال الى منطقة وهران. وكتب القنصل العام لوجدة السيد لاثوند «يبدو بالنسبة لأجور سنة 1913، أن أجور اليد العاملة الأوربية والأهلية لم تبلغ بعد المعـدات التي تطابق ارتفاع كلفة المعيشة» أما المراقب المدني لمدينة آسفي فإنه يستنكـر قائـلا بأن السكـان المغـاربة ليسو كسلاء، بل فقراء يعانون من سوء التغذية، ويخلص إلى توصية تدعو إلى رفع الأجور إلى 8 و 10 فرنكات، مقابل 5 و7 فرنكات المطبقة حاليا (آنذاك).

هذه هي مظاهر أزمة اليد العاملة التي كتب عنها الكثير خلال الثلاثينات

---

21) تقـرير رئيس منطقـة الدارالبيضاء، ص ص 164 ومايليها، وتقرير مدير المكتب الاقتصادي للدارالبيضـاء، ص ص 108 ومايليها، وتقرير رئيس منطقة مراكش، ص 227، وكذا تقرير أوكيستـان برنار Augustin Bernard، «اليد العاملة بافريقيا الشمالية» نشرة «افريقيا الفرنسية»، 1931، ص. 521.

22) يقـدر ر. هوفـير R. Hoffer ور. موريس R. Morris، في كتـابهـما «مداخيل ومستويات العيش بالمغرب»، ص. 49، أن عدد المغاربة العاملين في الجيوش النظامية بلغ سنة 1933 40 000، فيما بلغ التجنيد السنوي 3500 فرد.

وحتى فيما بعد ولم يكن هذا التوثر في سوق اليد العاملة بظاهرة جديدة، إذ بعد ظهورها مع الاستعمار تفاقمت بقدر ما تنامى الاستعمار وحيثما تطور. فبحكم تنوعها الكبير كانت المهام تتجاوز امكانيات سكان قليلي العدد ومحصورين في اطاراتهم الاجتماعية وعاداتهم الانتاجية. هذا فضلا عن جودة محصول الحبوب خلال سنتي 1928 و 1929، الأمر الذي لم يشر إليه أحد وبدأ السكان يلمسون تدريجيا طلبا جديدا عن العمل يخصهم. كما ساعد كل من تمديد شبكة الطرق وتطور عدد الشاحنات والناقلات وتتميم جزء هام من السكك الحديدية وتشغيلها منذ 1929 ساعد على حركية أكبر بالنسبة للقرويين [23].

هل كان هناك عدم استقرار في اليد العاملة وتغيبية؟ بالتأكيد، لأن هذا ما يميز اليد العاملة ما قبل الرأسمالية، المنفصلة بشكل غير تام عن الوسط القروي الذي أتت منه والتي لا يعتمد عيشها على بيع قوة عملها فحسب. ومادامت الطلبات عديدة بهذا القدر، فلم لا يذهب العامل الى المناطق التي بها أجور جد مرتفعة ثم يعود فيما بعد إلى بلدته لينطلق من جديد؟ إنها شروط مجهدة يفاقمها المرض، إذا لم يَهْلك المرء من جرائه.

أما المشغلون فلم يكونوا ملتزمين بأي شيء، إذ كانت عقدة الشغل شفوية وذات طابع يومي وبإمكان المشغل أن يضع لها حدا «مباشرة وبدون إشعار» [24] وكانت الاتفاقية حول الأجر دائما ضمنية، وكان العرف وحده هو الذي يحدد مبلغه وطريقة أدائه. كما أن الأداءات العينية ونظام المقتصديات في المناجم والورشات، حيث كانت تباع البضائع الرديئة بأثمنة مرتفعة، لم تكن ممنوعة. إلا أن بعض النصوص كانت تشكل خطاطة أولية لتشريع الشغل، فكان على مدة العمل ألا تتجاوز عشر ساعات بالنسبة للنساء والأطفال (ظهيرا 1926 و 1928)؛ كما تم إنشاء فرقة لمفتشي الشغل، إلا أنها كانت تضم في 1930ـ1931 مفتشين بالنسبة للمغرب برمته؛ بينما كانت مراقبة الورشات

---

23) بالمقارنة مع سنة 1928، ارتفعت حظيرة الشاحنات ـ الحافلات سنة 1929 بنسبة 40٪ فيما تضاعف عدد المسافرين المغاربة عبر القطار: 68 مليون مسافر/كلم بالدرجة الرابعة ـ وهي الدرجة التي يسافر فيها معظم المغاربة ـ مقابل 36 مليون.

24) ر. كاليسو R. Gallessont «أرباب العمل الاوربيون بالمغرب 1931ـ1942»، الرباط، المنشورات التقنية الشمال ـ افريقية، 1964، ص. 37.

والمناجم مخصصة لمهندسي المناجم والأشغال العمومية. وكانت بنود ظهير 25 يونيو 1927 حول حوادث الشغل تمتاز بدقة أكثر. غير أن الشغيلة المغاربة، بحكم عدم توفرهم على الحالة المدنية ولأنهم استقطبوا للعمل من طرف رؤساء الفرق، كانوا يشكلون كتلة صعبة التحديد، مما جعل المشغلين يفلتون بدون صعوبة من أحكام القانون.

كيف يمكننا أن ننظر الى الأجور المطبقة؟ لقد كانت هناك فوارق كبرى في الأجور بين منطقة وأخرى. وفيما يخص القطاع الزراعي يجدر التمييز بين العمال الموسميين الذين يأتون من بعيد وبين المداومين المستقطبين محليا. وكانت الأجور اليومية في المغرب الشرقي كما يلي:

	الموسميون	المداومون
1913	4 فرنكات	3 فرنكات
1929	20 فرنكاً	12 فرنكاً

أما في الدارالبيضاء، فكانت هذه الأجور تتراوح في 1929 بين 5 و 8 فرنكات بالنسبة للمداومين وبين 10 و 15 بل و 20 فرنكا بالنسبة للموسميين. هذا مع العلم أن وجدة كانت تعتبر أن ارتفاع الأجور أقل من ارتفاع كلفة المعيشة. بينما كان المستوطنون الزراعيون في الشاوية يعتبرون أن الأجور التي يؤدونها بلغت مستوى لا يُحتمل.

وقد تمكنا، ولو بصورة تقريبية، من إعادة تشكيل مجموعة الأجور اليومية المدفوعة في الدارالبيضاء لبعض الفئات من الشغيلة المغاربة والأوربيين، على النحو التالي (بالفرنكات):

ويتبين من الجدول التالي أن الأجور تضاعفت بين 1924 و1929 بالنسبة للعمال المؤهلين، وتضاعفت ثلاث مرات بالنسبة للعمال اليدويين؛ كما أنها كانت منخفضة بالنسبة للمغاربة في حالة التخصص المتساوي مع الأوربيين؛ أما أجور العمال الأوربيين فإنها في المعدل متساوية مع أجور البارسيين أو تفوقها نسبيا.

	العامل اليدوي في الميناء	البنّاء	النجار	الصباغ (الدهان)	الرصّاص
1915 :	1,35+الطعام	4,5	2,5 إلى 4,5		
1925 :					
المغاربة :	4 الى 7	16ـ15	20ـ15	16ـ14	
الأوربيون :		27ـ18	30ـ20	30ـ20	35ـ25
1927 :	8ـ6				
1928 :	12ـ10				
1929 (يونيو) :					
المغاربة :	16ـ12	35ـ30		40ـ30	
الأوربيون :		70ـ50	60ـ45		70ـ50
1929 :					
(باريس) :	40	60	57	55	57,5

كيف يمكننا تقييم تغيرات الأسعار؟ إننا لا نتوفر إلا على الرقم الاستدلالي لأسعار البيع بالتقسيط بالدارالبيضاء [25] كوسيلة لقياسها. فبناء على الرقم 100 كأساس لسنة 1914، بلغ الرقم الاستدلالي 352 في مارس 1924، وحوالي 600 في 1929؛ وستكون كلفة المواد الغذائية قد تضاعفت بست مرات منذ 1914، وتضاعفت مرتين فقط منذ 1924، فيما قد يكون ارتفاع الأجور أقوى بالنسبة للعامل اليدوي؛ وقد يكون متساويا تقريبا مع ارتفاع الأسعار فيما يخص البنّـاء المغـربي مثلا، وهذه بعض المعطيات التي تمكنا من استعمالها ابتداء من 1926 فحسب، وذلك لعدم توفرنا على مثيلاتها بالنسبة للسنوات التي سبقتها [26].

---

25) هذا مؤشر يتعلق بالمواد الأساسية الثلاث عشرة الضرورية للاستهلاك السنوي لعائلة مكونة من أربعة أفراد، حسب الكميات المحددة من طرف «الاحصاء العام لفرنسا».

26) يتعلق الأمر بسعر القنطار من الشعير، القمح والسكر؛ سعر الكيلو بالنسبة للغنم والشاي.

	1926	1927	1928	1929
الشعير	147_75	126	98_79,50	86_60
القمح الصلب	235_143	177		131_129
الغنم (كلغ)	4,35_2,85	4,75_4,5	5,35_3,5	5,75
السكر	360	430	630_385	379_335
الشاي (جودة2)	25_20	45_12	30_25	28,75_20
الشمع	220	؟	167,5	245

تلك هي الأسعار المتوسطة بالدارالبيضاء في متاجر الجملة والمجازر. لكن كيف كان يتصرف بائعو التقسيط في الأسواق، وكيف كانت تبيع مقتصديات الشركات المواد لعمالها؟ تبين الكشوف الشهرية التي تقدمها الحوليات الاحصائية تغيرات قوية خلال السنة أو من سنة الى أخرى، لكن بصورة إجمالية، يُلاحظ بين 1926 و 1929، انخفاضٌ في أسعار القمح الصلب والشعير؛ ونوع من الاستقرار بالنسبة للسكر؛ وارتفاع قوي فيما يخص لحم الغنم والشاي والشمع. وبعد خصم الاقتطاعات التي يقوم بها «العرفاء» ورؤساء العمال ـ بمبرر الغرامات أو أي سبب آخر ـ ومقتصديات الشركات ـ التي من المستحيل تحديد قيمتها ـ من المبالغ المالية العائدة للبلد والتي يُخصص جزء منها لأداء ضريبة الترتيب الذي كانت ترتفع كلفته كل سنة، ماذا يبقى لتحسين شروط عيش العامل؟ يبقى بلا شك مبلغ يفوق المبلغ الذي كان يتوفر عليه العامل ومثيله سنة 1926 والذي يسمح له بالرفع من قدرته الشرائية بسنبة 20, 30 وربما 40٪، لكن هذا الارتفاع لن يبلغ الضعف كما توحي بافتراضه الزيادة الإسمية المسجلة من طرف الاحصائيات [27]. غير أن العامل اليدوي المؤهل سيكون قد تمكن من تغطية الزيادة في الأسعار بربحه الاضافي فقط.

---

27) يزعم أ. برنار A. Bernard ، «حسب ملاحظ مؤهل»، «بأن سعر اليد العاملة تضاعف بست مرات منذ بداية الحماية الى حدود 1930، بينما ارتفعت تكاليف عيش الأهالي بنسبة 20٪ في نفس الوقت؟» «اليد العاملة في إفريقيا الشمالية»، نشرة «إفريقيا الفرنسية»، 1930، ص. 297.

ومهما يكن من أمر، فإن كتلة اليد العاملة المغربية التي اجتذبتها قطاعات الانتاج العصرية بشكل موسمي أو نهائي استمرت في النمو، ويمكن تقديرها بأكثر من 000 100 شخص سنة 1929 [28]. والى جانب بعض الأنوية المرتكزة بصورة أفضل في الشركات الحضرية ـ وهي يد عاملة ذات خبرة أتت بدون شك من الصناعة التقليدية والتي لا نعرف لا أفكارها ولا اهتماماتها ـ كان مجموع العمال يشكلون «بروليتاريا رثة» من أصل قروي وغير منفصلة عن جذورها بشكل تام، وليس لها بعد وعي طبقي ولم يكن بإمكانها أن تتوفر عليه. وبالتالي لم يكن بإمكانها أن تكـون حاضرة بنوع ما في تنظيم مهني جنيني. وكيف يمكن لهذا الأمر أن يفاجىء في وقت كان فيه الاوربيون أنفسهم، وهم الذين كانت لهم معرفة معينة بالممارسة النقابية، قد بدأوا، بالكاد، يتجمعون وينتظمون؟

•الانعكاسات الانسانية: الأجانب أو «غير المغاربة»[29].

المـأجـورون والمـوظـفـون:

على الـرغم من تنـامي عددهم منـذ نهاية الحـرب العالمية الأولى، كان الشغيلة «غير المغاربة» يشكلون في القطاعات الخاصة وذات الامتياز مجموعة جد متنافرة. فكان فرنسيو الميتروبول أو الجزائر يشتغلون كعمال مؤهلين ورؤساء عمال ورؤسـاء استغلاليات زراعية، وأطر، وكانت أغلبيتهم تعمل في المصالح ذات الامتياز والمناجم والصناعات الناشئة والتجارة.

---

28) حسب تقديرات هوفير وموريس في كتابهما «المداخيل ومستويات عيش الأهالي بالمغرب» شغلت المناجم 4627 مغربيا بالفوسفاط، و 3500 فيما عداه، أي أكثر من 8000 عامل بقليل بينما شغل قطاع النقل 6500 (ص. 47)؛ وقد كان 200 6 مساعد إداري (ص. 49)، وحسب بوي Bouy في كتابه «مشكل اليد العاملة بالمغرب» تقدر حاجيات اليد العاملة في 1929 بـ 5000 عامل في البلديات ومن 40 الى 000 50 في الأشغال العمومية (ص. 47)؛ و 000 25 في الصناعة وتقدر الارقام المعطاة من طرف رؤساء المناطق والمراقبة في البحث الميداني، المداومين بالزراعة بـ 000 25 والموسميين الضروريين بعدد مماثل. بينما نجد أن الموسميين وعمال الورشات غالبا ما يكونون نفس الاشخاص. ويجب إضافة 5 الى 6000 مستخدم بالتجارة والابناك، الأمر الذي يعطينا عددا إجماليا بحوالي 000 115.

29) كانت مصالح الحماية تقصد بعبارة «غير المغاربة»، الفرنسيين و«أمثالهم»، الجزائريين والتونسيين وكل الاجانب الآخرين.

وكان «الجزائريون»، «ذوو الأصل الفرنسي أو أبناء الأجانب الذين حملوا الجنسية الفرنسية، يشكلون يدا عاملة ثمينة نظرا لقدرتهم على التكيف»[30]؛ فجاءوا بكثرة من منطقة وهران سواء برّا الى المغرب الشرقي المجاور، أو بحرا من وهران إلى الدارالبيضاء حيث عمّروا أحياء المعارف والصخور السوداء. وكان «المتروبوليون» يتمتعون بأجور متساوية مع أجور شغيلة باريس. غير أن غلاء المعيشة وقساوة ظروف العمل وانعدام القوانين الاجتماعية ـ قانون الثماني ساعات عمل للشغل، العطلة الاسبوعية، التشريع الخاص بمحاكم الشغل، الحق النقابي ـ دفعتهم الى العودة الى بلادهم؛ أو الى الاستقرار على حسابهم الخاص، ففتحوا ورشات ميكانيكية صغيرة واشتغلوا في النقل بالشاحنات والحافلات، وعلى هذا النحو بدأ المحظوظون منهم جمع ثروتهم.

وكان الاسبانيون والايطاليون يشتغلون في ورشات الأشغال العمومية والبناء كرؤساء ورشات أو كبنائين. أما البرتغاليون فكانوا يشتغلون كصيادين، بينما النساء والأطفال يعملون في المصبرات، بفضالة على سبيل المثال.

وعلى أي حال، فقد كان أقل أجر بالنسبة للعمال الأوربيين يضاعف مرتين أعلى أجر بالنسبة للمغاربة. «غير أننا نلاحظ سنة 1929 ـ كما يقول مدير المكتب الاقتصادي للدارالبيضاء ـ بأن أعلى أجر للعمال الأهليين المختصين من أمثال النجارين والبنائين والسباكين... الخ، يصل الى الأجر الأدنى، المؤدى للعمال الاوربيين... وهنا يكمن الخطر الذي لاحظه عدد من المشغلين». وهكذا تم الرجوع إلى الإعتبارات الرسمية القائلة مثلا: «إن العامل الأهلي، بحكم عدم تبصره وحبه للتأمل، يتوقف عن الشغل عندما يعتبر أن أرباحه ستسمح له بالعيش لمدة معينة بدون أن يعمل». فكان المشكل المطروح بصورة مباشرة يتجلى في تشجيع مجيء اليد العاملة الأجنبية المؤهلة، ولدفعها إلى الإستقرار. وكان مدير المكتب الاقتصادي يوصي، من أجل الاحتفاظ بها، ببناء السكن لها. وستطبق الاقامة العامة فيما بعد إجراءات أخرى.

أما عدد الموظفين الفرنسيين فاستمر في الارتفاع مع توسع رقعة الاستعمار.

---

30) تقرير سبق ذكره لمدير المكتب الاقتصادي للدارالبيضاء، «إفريقيا الفرنسية»، 1931، ص. 108

ففي نهاية 1929 كانوا 10.500 فرد [31]، ونظرا لكونهم يمثلون أكثر من 25٪ من السكان الاوربيين النشيطين، فإن وزنهم العددي والاقتصادي وكذا دورهم الإداري كان مهما في «المغرب الجديد» وكان على سلطات الحماية أن تأخذ ذلك بالاعتبار.

الحركة التعاضدية

لقد شجع جو الإنفراج الذي تلا ذهاب ليوطي نشأة جمعيات مهنية جديدة بوتيرة جد مرتفعة. ففي 1930 نجد أن 28 من أصل 82 جمعية معلنة ومن ضمنها 10 مؤسسات تضامنية، كانت موجودة سنة 1925. لقد تضاعف عددها إذن ثلاث مرات خلال هذه السنوات الخمس. غير أن هذه الحركة كانت لها مميزات مختلفة في القطاعات الخاصة والعمومية والقطاعات ذات الامتياز.

إن الإختلاف في أصول الشغيلة وعدم استقرار الشغل في القطاعات الخاصة والقطاعات ذات الامتياز لم يشجعها إلا قليلا على إنشاء تنظيم فعال.

وكانت توجد بالقطاع الخاص حوالي خمسة عشرة «ودادية» و «جمعية» أو «تجمع مهني»، تضم مستخدمي بنك المغرب والتجارة بالدارالبيضاء والرباط ومراكش؛ والمحاسبين، والمختزلين والضاربين على الآلة الكاتبة؛ وعمال المخابز أو طباخي الرباط ـ سلا؛ وعمال البناء بالرباط ـ سلا وعمال الجير والإسمنت بالدارالبيضاء (1927) وعمال قطاع الكتاب. تضاف إلى ذلك «حلقات» شغيلة مناجم بني تادجيرت وخريبكة. وكان المنخرطون يأتون أحيانا من الشغيلة الفرنسيين لوحدهم، وغالبا ما يأتون من الشغيلة الفرنسيين والأجانب؛ وكان اليهود المغاربة المستخدمون في الطباعة والتجارة والبنك مقبولين فيها بدون شك. ومع ذلك، فإذا ما صدقنا قول السيد مانجو، رئيس مصلحة الشغل بالكتابة العامة للحماية، فإن هذه «التجمعات كانت تفتقد لأية حيوية ونشاط ولم يكن وجودها إلا نظريا».

أما جمعيات شغيلة المصالح ذات الامتياز ـ الشركة المغربية للشحن

31) ر. هوفير. «الاقتصاد المغربي» ص ص. 28ـ29، حسب «التقرير حول نشاط مصالح الحماية في 1930»، الرباط 1931.

والافراغ، المحطات الكهربائية للمغرب (1926)؛ مستخدمو الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء ـ فلا يبدو أنها كانت تظهر حماسا أكبر.

السككيون

كان الوضع مختلفا عند السككيين [32]. فعددهم كان يتنامى بقدر ما كانت تمتد شبكة السكك الحديدية. وكانوا مقسمين إلى شبكات، وبالتالي الى وداديات مختلفة، إذ كانت هناك السكك الحديدية العسكرية، وخط طنجة ـ فاس، والسكك الحديدية للمغرب. وبدا مستخدمو هذه الأخيرة هم الأكثر نشاطا. إذ بعد إنشاء ودادية بالقنيطرة سنة 1924، أسسوا الجمعية الودادية المهنية يوم 27 اكتوبر 1925. وفي 26 مارس 1926 شنوا الاضراب المغربي الأول، الذي يمكن أن نحكي قصته [33].

كان السككيون، الذين تم تشغيلهم كمُياومين، يريدون نظاما أساسيا يحدد شروط عملهم، ويريدون تطبيق الأجور الميتروبولية بزيادة 35٪، وإنشاء صندوق التعاون، ومجانية العلاج الطبي والأدوية، وتشكيل مجلس تأديبي ولجنة للترقية. وأمام رفض الادارة مناقشة هذه المطالب قرر سككيو الدارالبيضاء شن إضراب عن العمل يوم 5 مارس، وفي 6 مارس ذهب مندوبون إلى الرباط على متن سيارات، لكن خطوتهم لم تكلل بالنجاح بسبب البيروقراطيين القريبين جدا من الادارة. أما القنيطرة، التي تعد ملتقى هاما لخطوط السكك الحديدية، والتي

---

32) تمكنا من انجاز تاريخ عن حركة السككيين بالمغرب بفضل هنري بريدوم Henri Prudhomme، والتصريحات التي أدلى بها لنا، والوقائع الدقيقة التي قدمها أمام الجمع العام لنقابته والتي يذكرها «مستقبل السكة الحديدية»، وهي جريدة سككيي المغرب، في عدد 9 ابريل 1937.
نشأ بريدوم في سافوا سنة 1901. وهو ابن اسكافي. بعد فترة شبابه التي قضى معظمها بالولايات المتحدة، عاد الى فرنسا في يونيو 1914 بعد وفاة أبيه. وجاء الى الدارالبيضاء سنة 1923 بدون أن يكون لديه أي تأهيل مهني ولا نقابي. اشتغل لمدة سنة بالمصلحة الطوبوغرافية تم تقدم ليشتغل كمياوم في السكك الحديدية للمغرب، التي سوف لن يغادرها. وشهد عمله النقابي تناميا مستمرا، إذ كان كاتب نقابة الدرالبيضاء (1937ـ1940) وكاتبا عاما لاتحاد النقابات المتحدة كونفدراليا بالمغرب من 1943 الى 1948، وكاتبا إداريا للاتحاد من 1948 الى 1952.

33) فيما يخص رواية الاضراب يجب إضافة أخبار موجزة ظهرت في جريدة «لوبوتي ماروكان» Le Petit-Marocain، أعداد 6 و 7 و 20 مارس 1926.

يتمتع مستخدموها بحساسية كبرى، فإنها التحقت بالحركة الاضرابية. وفي خريبكة تم توقيف انطلاق قطارات الفوسفاط. وحين هُدّد المضربون بالاحتجاز كان ردهم هو القيام بمظاهرة من شارع المحطة الى المنطقة المدنية، «حاملين علما أحمر ومرددين نشيد الأممية» تم هذا بلا مبالاة كبرى، إذ كانت البلاد في خضم حرب الريف، وكان المتظاهرون معرضين الى عقوبات جسيمة. «كنا آنذاك شبانا»، هذا ما قاله لي هنري بريدوم Henry Prudhomme الذي ساهم في هذه الحركة التظاهرية، لكن شغل ستيغ الشاغل كان يتركز في تهدئة الأوضاع لتخصيص كل الجهود لمحاربة عبد الكريم. لذا حصل كل السككيين على النظام الاساسي يوم 20 مارس، فأوقفوا إضرابهم. لكن السلطات الجهوية ظلت مع ذلك متخوفة من وقوع مظاهرات بمناسبة فاتح ماي. هكذا تم في 28 أبريل اعتقال، شامبيون وأريغي Arrighi ، وهما القائدان المتحمسان أكثر للنضال، ثم أطلق سراحهما وتم تنقيلهما.

ودخلت ودادية السكك الحديدية للمغرب إذ ذاك مرحلة ركود، فانحلت الفروع ولم يبق في الرباط الا أربعة منخرطين في دجنبر 1926. وعمل الكاتب العام، ولنتنويتز Wolentenowitz ، على إحياء وداديته وإعادة تجميع تنظيمات السككيين. لهذا رُبطت إتصالات وعُقدت إجتماعات.

أول هذه الاجتماعات تم بالرباط يوم 2 اكتوبر 1927 وضم مندوبي الوداديات السككية الثلاث، ونوقشت خلاله مسألة الشكل التنظيمي الذي ستتخذه الوحدة المستقبلية بين هذه الوداديات: لجنة وفاق، فيدرالية للتجمعات أو ودادية واحدة ووحيدة؟ «وتم الاتفاق على هذا الشكل التنظيمي الأخير باعتباره الشكل الشرعي الوحيد حسب ظهير 24 ماي 1914. لكن، مع الأسف. . . لم يُقبل المشروع من طرف اللجنتين المركزيتين لوداديتي السكك الحديدية العسكرية والسكك الحديدية للمغرب. وتوقفت المسألة عند هذا المستوى. . »

ثم استؤنفت بضعة شهور بعد ذلك إذ تم تسريح ولنتنويتز في فبراير 1928 باعتباره عنصرا خطيرا، وعُين شامبيون، الذي كان في برشيد، بالدارالبيضاء. وصحبة مندوب آخر، ذهب شامبيون عند المدير أردوان وطلب منه إرجاع ولنتنويتز الى وظيفته. فرفض أردوان ونصحهما بأن يهتما بوضعيتهما الشخصية

عوض القضايا التعاضدية وعرض عليهما منصب رئيس دائرة. وعوّض شامبيون ولنتنويتز على رأس الودادية المهنية للسكك الحديدية المغربية. وبذل، برفقة مكتبه، كل ما في وسعه لاستعادة الاتصالات المفقودة ولتجميع السككيين وتوحيدهم عبر عمل مشترك من أجل تحسين الأجور. «إن اجتماع المندوبين الذي تم في فاتح أبريل، والرسائل الملحة التي بُعثت الى المسؤولين لم تؤد الى أية نتيجة. فاعتبرنا أنه يجب العمل الى جانب السككيين والاتصال بقواعدهم والتخلي عن الأسلوب الوهمي والخطير الذي يبتغي الحصول على اتفاقات على مستوى القمة»، هذا ما كتبه شامبيون فيما بعد.

وتم إصدار العدد الأول من نشرة «منبر السككيين» Tribune des chemi-nots في يونيو 1928 الذي تضمن رواية لجميع هذه الوقائع، لتوضيح الأمر للسككيين. غير أن هذا العدد لم يتبعه أي عدد آخر الى حين صدور العدد الأول من السلسلة الجديدة الذي ظهر في مارس 1929.

وفي 10 فبراير 1929، عين سككيو السكك الحديدية المغربية المجتمعون في مؤتمر لهم بالدارالبيضاء، «لجنة الوحدة»، بحضور مندوبين عن خط طنجة - فاس. وتركوا لها الصلاحية الكاملة في عقد اجتماعات بالمدن الكبرى وفي الدعوة الى مؤتمر يوم 10 مارس بمكناس الذي سيقرر في النظام الأساسي لفيدرالية سككيي المغرب.

وعقد مناضلو اللجنة عبر «اتصالات مباشرة مع الجماهير» اجتماعات بالرباط (25 فبراير) وفاس (26) ومكناس (27) والدارالبيضاء (28) والقنيطرة ومراكش (فاتح و 6 مارس)، وعملوا خلال هذه الاجتماعات على تبني مشروع النظام الأساسي، الذي بلوروه، من طرف السككيين العديدين الذين كانوا يحضرونها وذلك بعد مناقشته.

وهكذا، تم، كما كان منتظرا، اجتماع يوم 10 مارس بمكناس، ضم «ثلاثة وثلاثين مندوبا يمثلون الشبكات السككية الثلاث والفروع الستة الممتدة من مراكش الى فاس» وقرر خلاله المندوبون تأسيس فيدرالية سككيي المغرب، وحددوا نظامها الأساسي، وناقشوا المطالب التي يجب الدفاع عنها، وعينوا أعضاء الهيئات القيادية.

ومما شغل بال المؤتمرين، على ما يبدو، هو إيجاد صيغة قانونية تجعل من الصعب على الاقامة أن ترفض منحهم رخصة لمزاولة نشاطهم وطُلب من أقدم الوداديات، وهي ودادية السكك الحديدية العسكرية، أن تحول تظامها الأساسي لهذا الغرض. وأمام رفض قادتها ـ الذين تبرأ منهم معظم المنخرطين ـ فإن ودادية خط طنجة ـ فاس هي التي تحولت الى فيدرالية، وفي يوم 17 يونيو أرسل طلب الى الحماية لترخيص نشاط هذه الفيدرالية، وفي 17 شتنبر، ولعدم ظهور أية معارضة رسمية، أصبح نشاط الفيدرالية مُرخّصا.

وبحكم تأسيسها لغاية «الدراسة والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية» لأعضائها، قسمت الفيدرالية الى ثمانية فروع، يحدد القانون الداخلي مجال نشاطها بدقة، ويتوفر كل واحد منها على مجموعات تقنية وعلى لجنة محلية مكونة من ثلاثة مسؤولين. وكان على التجمع العام السنوي أن يبلور برنامجا للعمل وأن يختار أعضاء اللجنة المركزية إثنى عشر عضوا زيادة على كتاب الفروع). كما كان على اللجنة المركزية أن تختار من بين أعضائها كاتبين وأمينين للصندوق، يشكلون المكتب المركزي وكان شامبيون هو الكاتب العام.

وقد أثارت المقالات اللاذعة لنشرة «منبر السككيين»، التي كان شامبيون يحررها بأكملها تقريبا، والمطالب المقدمة (تحديد يوم العمل في ثماني ساعات، العطلة الأسبوعية، ثلاثون يوما في العطلة السنوية)، أثارت مخاوف مديري مختلف الشبكات السككية، مما أدى بأردوان Ardouin من السكك الحديدية للمغرب والسكك الحديدية العسكرية، وتيوني من خط طنجة ـ فاس الى رفض استقبال قادة الفيدرالية التي لا يعترفان بوجودها.

أما المقيم العام، لوسيان سان، فقد بدا أكثر ميلا إلى التساهل والتوفيق. إذ استقبل في 13 يوليوز و 8 اكتوبر، مندوبي الفيدرالية وتمكن من تدبير لقاء مع أردوان. غير أن اللقاء (الذي تم في 18 اكتوبر) كان «يتسم بأقل ما يمكن من الحفاوة. لقد كان لقاء كلاسيكياً للتهديد»، كما كتب عنه شامبيون. فقد هدد المدير المندوبين ورفض كل مطالبهم.

وبعد الدورة التوضيحية النشيطة التي قام بها الكاتب العام، قررت اللجنة المركزية تخفيض مردودية العمل بتطبيق دقيق وصارم للقانون التنظيمي (13

دجنبر 1929 ـ 1930)، وبواسطة ملصقات خضراء كبيرة، وإعلانات صغيرة، وتوزيع منشور خاص، عرّف السككيون بمطالبهم، واعتذروا لدى الرأي العام عن الازعاج الذي قد تكون حركتهم قد تسببت فيه. هكذا كان هذا الشكل النضالي أكثر ذكاء وتهييئا من الاضراب، كما كان أكثر إثارة للقلق أيضا.

أمام هذا، ردت الادارة باتهام شامبيون بعرقلة العمل، ثم استغلت مشادته مع رفيق له في العمل، فقدمته أمام مجلس التحقيق ثم عزلته عن العمل (17 دجنبر 1929).

فكان رد فعل فروع القنيطرة (70 حاضرا) والدار البيضاء (200 حاضر) ومراكش (29 حاضرا) مباشرا ويطالب بإعادة شامبيون إلى عمله والحفاظ عليه في قيادة الفيدرالية، ولو بصفة كاتب مأجور إن دعت الحاجة. غير أن سككيي الرباط كانوا منقسمين: نصفهم كان يؤيد مع نقّاني Navailles مطامح الفروع الأخرى؛ بينما كان النصف الثاني. وأغلبيته أطر، يطالب بالقيام بمساعي لدى المدير العام. وكان على اللجنة المركزية أن تحسم في الأمر يوم 19 يناير 1930. خلال هذا الاجتماع طالب مندوب عن الرباط بانتخاب كاتب عام جديد مباشرة، وذلك أخذا بالمصلحة العليا للفيدرالية. وقد اتهم شامبيون بأنه يريد أن يسترجع منصبه عن طريق ضغوطات سياسية وبأنه يُفْرط في استلهام توجيهات الكونفدرالية العامة للشغل الوحدوي في أعماله. وكرد على هذا، اعتبر شامبيون بأن تغيير الكاتب العام سيكون انتصارا للادارة وهزيمة للفيدرالية؛ ثم تلا المراسلة التعاضدية المحضة التي تبادلها مع الكونفدراليات المتحدة أو الوحدوية، وخلص الى القول «نحن لسنا تابعين لا للكونفدرالية العامة للشغل ولا للكونفدرالية العامة للشغل الوحدوي» وبعد المناقشة، قررت اللجنة المركزية الابقاء على شامبيون ككاتب عام مأجور مع تفويض سلطاته للكاتب العام المساعد، دوريل، من مكناس.

إن قضية شامبيون هذه تُذكّر من عدة جوانب بقضية بوسار التي حدثت أربع سنوات من قبل، إلا أن المناخ الاجتماعي والسياسي قد تغير.

لقد حظي الشاب شامبيون ـ كان عمره سبعة وعشرون سنة ـ الذي كان مندفعا ومتهورا أحيانا، بدعم حازم وثابت من طرف فرعي الدارالبيضاء ومكناس

اللذين كانا أقوى الفروع بدون منازع. أما باقي الفروع التي كانت منقسمة، فقد بدت أكثر تحفظا، فيما أبان أطر الرباط عن مناهضتهم له بصورة متعمدة. هذا فضلا عن أن ميزان القوى لم يكن إيجابيا. إذ أن أردوان كان وكيلا مُعتمدا بالمغرب لبنك باريس والبلاد المنخفضة. فيما كانت حكومة الوسط اليميني هي التي تسير شؤون الدولة في باريس. لذلك لم تعط احتجاجات الفروع والمندوبين الاشتراكيين بالمغرب ولا تدخلات جوهو Jouhaux، أية نتيجة. فاضطر شامبيون الى مغادرة المغرب بضعة شهور من بعد ولقي صعوبة جمة في إيجاد عمل بفرنسا. وأعيد دمجه بالسكك الحديدية المغربية في 11 يوليوز 1938 بفضل تدخل صديقيه بريدوم ودوريل اللذين، بارتكازهما على قرارات العفو التي اتخذتها حكومة الجبهة الشعبية (قانون 12 يوليوز 1937) والتي أصبحت قابلة للتطبيق في المغرب (ظهير 10 غشت 1937)، توصلا الى عقد اجتماع لجنة بثت في الأمر. وبتعيينه بالدارالبيضاء، لم يعد له أي نشاط نضالي.

• الموظفون: التنظيم والمطالب
ـ ظهور الفروع النقابية الأولى لـ: ك. ع. ش.

كانت للموظفين ـ وغالبيتهم العظمى فرنسيون ـ شروط مختلفة، وبالتالي تصرفات مختلفة.

ففي سنة 1925، كانت توجد حوالي خمسة عشر من «المؤسسات التضامنية» و «الوداديات» أو «المجموعات» المكونة أساسا من المدرسين، فيما كانت «الجمعية العامة» تضم باقي الموظفين. وبعد سنة 1925. تكاثرت جميع هذه التنظيمات وعند نهاية 1929، تضاعف عددها أربع مرات. فتجمع الموظفون حسب فئاتهم وحسب المرافق. كما أنهم غالبا ما اتحدوا ليقدموا مطالبهم للادارات المعنية ويدافعوا عنها أمامها. وانخرط البريديون والجمركيون ومستخدمو الخزينة والتحفيظ وسجل المساحة والأملاك والشرطة والى غيرها من المصالح في المسار الذي افتتحه الأساتذة والمعلمون ومستخدمو الأشغال العمومية.

إن قائمة جمعيات الموظفين المؤسسة في 1926 و 1927 و 1928 لمدهشة

حقا، غير أننا لا نتوفر على معطيات معظم هذه الجمعيات ولْنُشِر مع ذلك الى بعض الجمعيات المنشأة: الجمعية المغربية للكتاب والضاربين على الآلة التي أنشئت في 12 ماي 1926 بالرباط، وكان كاتبها هو جان ليونيتي؛ جمعية المحافظة العقارية التي أسست في دجنبر 1927 بالدارالبيضاء؛ وفيديرالية مستخدمي الجمارك الشريفية في دجنبر 1928 التي كان رئيسها هو أنيبال جياكوبلي Annibal Giacobli .

وتوجد معلومات وفيرة أكثر حول الحركة البريدية. إذ حسب أقوال إردينجر (Erdinger) تجمع البريديون في هيئات منذ 1924. فكاتبنا يقول: «بادر لامولي (Lamoulie)، من الدارالبيضاء، بإنشاء ودادية مستخدمي البريد. وكان صديقي كوديرك (Couderc) هو الذي توصل بأولى الرسائل الدورية ونشرات الانخراط. وهو الذي نظم بفاس أول فرع لهذه الودادية التي انتُخبت كاتبا لها. وأُنشئت فروع أخرى في باقي المراكز الكبرى، بالدارالبيضاء، الرباط، مراكش، مكناس، القنيطرة... الخ. اذن يرجع الفضل للامولي ـ وهو مناضل جيد، اضطررت الى محاربته فيما بعد ـ في تأسيس أول ودادية للبريديين بالمغرب»[34].

وكانت المطالب تتعلق إذ ذاك بالرواتب وبتعويضات الاقامة، المرتبطة بالتعويضات عن السكن الذي كان جد نادر آنذاك وكان نتيجة لذلك غاليا جدا. ففي فاس، مثلا، كنت أقطن مع بريديين آخرين في «بو الجلود»، في منزل مغربي مفتقر للشروط الصحية ولوسائل الراحة بل وحتى للماء الشروب. وكنا نتزود من عند السقائين بمقابل مالي... الأمر الذي كان يرهق ميزانيتنا خاصة وأن الكراء كان باهضا»، هذا ما كتبه أيضا إردينجر.

وكان لجميع الموظفين «الشريفيين»، وهم الأكثر عددا بشكل بيِّن، أو

34) إن المعطيات التي تمكننا من تجميعها حول جذور حركة البريديين بالمغرب تأتي من مصدرين:
ـ من المذكرة الهامة التي بعث بها لنا سيزار إردنجر César Erdinger كجواب على الأسئلة التي طرحناها عليه؛
ـ من جداول الجمعيات الحاصلة على رخصة والمنشورة بـ «الجريدة الرسمية» للحماية. وتشير هذه الجداول، بالاضافة الى شركة النجدة المتبادلة لمكتب بريد المغرب (30/12/ 1916) وودادية مستخدمي البريد، الى جمعية المترويوليين الملحقين والمحليين للمنشآت الالكتروميكانيكية لمكتب البريد (10/7/ 1925) والى جمعية الأطر العليا والمتوسطة لمكتب بريد المغرب (30/12/ 1926).

«المتروبوليين» الملحقين ـ وعددهم 1535 ـ اهتمامات مشتركة. إذ كانوا يرغبون قبل كل شيء في الحفاظ على كل التعويضات الاستعمارية التي تم جذبهم بواسطتها والتي كانت كل من الحماية والحكومة الفرنسية تميل الى تقليصها أو الى إعادة النظر فيها. كما كانوا متنبهين للحركات والامتيازات التي كان بإمكان رفاقهم بفرنسا أن يحصلوا عليها، ليطالبوا بتطبيقها في حقهم، الأمر الذي لم يكن يتم بدون مصاعب. وكان الهم الأكبر للأطر المحلية «الشريفية» هو الحصول على مماثلتهم لزملائهم الفرنسيين ليتمتعوا بنفس الترتيب وبنفس سلالم الرواتب وبنفس الضمانات لسير عملهم. وكانوا يأملون بهذا جعل مسألة دمجهم بالأطر الفرنسية عند الحاجة، أمرا ممكنا.

وقد أعطى المعلمون مرة أخرى مثالا للجرأة. إذ طالبوا في مؤتمرهم المنعقد في أبريل 1926 بـ «تجديد» مديريتهم، وبذهاب المدير العام هاردي (Hardy) بكل وضوح. وردت المديرية على ذلك، بشن حملة في الصحافة، وبممارسة ضغوطات على المعلمين عن طريق بعض مديري المدارس بغية دفعهم الى شجب مواقف مناضليهم. غير أن هذه المناورات كانت بدون جدوى. وفي فبراير 1927، عين هاردي رئيسا لجامعة الجزائر العاصمة وعوض بـ كوتلاند (Gotte-land)، مفتش أكاديمية آليي الذي أتى معه تابو (Thabaud)، مفتش التعليم الابتدائي بـ مونليسون (Montluçon). وإذ ذاك تمت تلبية المطالب الأساسية للمعلمين: أي إدماج التعويض عن السكن ضمن الراتب وتشكيل لجن متعادلة التمثيل تخرج قضايا الترقية والتنقيل والتعيين والاجراءات التأديبية عن سلطة ومزاجية المكاتب.

كان هذا مكسبا هاما سيعمل باقي الموظفين على الحصول عليه.

وخلال نفس المؤتمر (المنعقد في أبريل 1926) تحولت «ودادية التعليم الابتدائي من تلقاء ذاتها الى «الفرع المغربي للنقابة الوطنية لمعلمي ومعلمات فرنسا والمستعمرات» وهذا التغيير كان قد تقرر في 1924، إلا أن قضية بوسار (Bous-sard) حالت دون تحقيقه سنة 1925. بهذا العمل القوي والمتصلب تدعمت سلطة ونفوذ ودادية التعليم الابتدائي التي بدأت تظهر كنواة صلبة للحركة النقابية المغربية.

وقد حث مثال المعلمين، البريديين والضاربين على الآلة الكاتبة على أن يتحركوا في نفس الاتجاه. وهكذا، تحولت ودادية مستخدمي البريد سنة 1927، تحت تأثير لامولي (Lamoulie) وموندولوني (Mondoloni) وبيو (Biau)، وهم مناضلون اشتراكيون، وأصبحت «فرع المغرب للنقابة الوطنية لمستخدمي البريد» وانخرطت في ك. ع. ش. وفي نفس النسة، ونتيجة لعملهم النقابي، حصل البريديون فيما يتعلق بالراتب والترقية والمرتبة، على تطبيق القوانين المطبقة على البريديين المتروبوليين (مرسوم وزيري بتاريخ 1927/7/2)، هذا مع احتفاظهم بامتيازات نظامهم الأساسي المحلي.

أما الكتاب والضاربون عى الآلة الكاتبة فقد حصلوا على مماثلة أوضاعهم بأوضاع كتاب الوزارات الفرنسية. وكان ستيغ (Steeg) يشجع التماثل بين الأطر الشريفية والأطر الفرنسية تفاديا للاحتجاجات التي تمس في نظره سلطة الاقامة العامة. وعندما هدد لوسيان سان (Lucien Saint) بإعادة النظر في هذا التماثل المكتسب، لم يتردد الكتاب في القيام بمظاهرة أمام الاقامة العامة (حسب ليونيتي Leonetti)

وفي الواقع، لوحظت منذ 1927، ضغوطات قوية أكثر فأكثر داخل منظمات موظفي المغرب لكي تنخرط في ك. ع. ش. كما فعلت الفيدرالية الفرنسية للموظفين. وكان المناضلون الاشتراكيون يعملون بكل قواهم في هذا الاتجاه، وكان للحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأممية العمالية (Sfio) وك. ع. ش. آنذاك رؤى اجتماعية وسياسية متشابهة. ولم يفت جوهو (Jouhaux) أن يشير الى هذا الاتفاق الاساسي، في مؤتمر 1927 بباريس:

«لقد قلت ذلك في 1925، وأردده اليوم، فأنا لست عضوا في الحزب [الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأممية العمالية]... إلا أنني أريد، بموافقة من المنظمات المتحدة في الكنفدرالية، أن أعمل، كلما بدا ذلك ضروريا، مع الحزب لأهداف مشتركة بين الشعب والطبقة العاملة» وكان المعلمون، بمساعدة البريديين وموظفين آخرين، العناصر الأكثر نشاطا. إذ أنهم لم يكفوا في مؤتمرهم عن انتقاد عدم فعالية «الجمعية العامة»، الشديدة التفكك، والمطالبة بهيكل أكثر صلابة. وبتحويلهم الى فرع نقابي للنقابة الوطنية الفرنسية، كان المعلمون

يرغبون في أن تأخذ «الجمعية العامة» بدورها شكلا نقابيا. «على تنظيم نقابي أن يساهم في تنظيم نقابي» هذا ماقاله كاتبها العام. وقد حملوا اجتماع اللجنة المركزية في يناير 1927 على تسميتها بـ «الفيدرالية المغربية لتجمعات الموظفين».

إلا أن التطور كان بطيئا وصعبا. إذ انسحب البريديون من هذه الفيدرالية سنة 1928. وفي الأخير تمت بلورة أنظمة أساسية وبدأ تطبيقها. لكن في 1929 كان التغيير غير مكتمل، رغم تقدمه الفعلي. «فالجمعية العامة القديمة لم تكن قد ماتت بصورة تامة» إذ أن العوامل المعارضة كانت عديدة وكانت ناتجة عن الشعـور الودادي لدى الأغلبية التي لا يهمها كثيرا أن تلتزم وتنخرط في الحركة النضـالية، وعن تحفظات الأعضاء المتعاطفين مع الكونفديرالية العامة للشغل الوحدوي (CGTU). ذلك أن المناضلين، أنصار الفيدرالية المغربية، لم يكونوا يخفون عزمهم على الدخول الى ك. ع. ش. بهذا الصدد كتب أندري (André) وهو اشتراكي وكاتب الفرع المغربي للمعلمين: «حقا إن الانضمام الى ك. ع. ش. هو ربما أمر قليل الشأن بالنسبة لبعضنا الذين يحلمون بهيئة أخرى قريبة أكثر لمثلهم الأعلى. لكن، في نظر جماهير المعلمين، وجماهير الموظفين الآخرين، كما في نظر الأغلبية السـاحقـة من العـمال اليدويين والذهنيين، تعد ك. ع. ش.، التي لا تعاني من التبعية إزاء أي حزب سياسي، المركز الفعلي الذي يجب أن تلتقي حولـه الجهـود من أجـل وضعية أفضـل بالنسبـة للعامل، و التقارب فيما بين الشعوب... ونزع السلاح... والسلام... وحق كل واحد في العيش ضمن الأممية...» ويضيف اندري: «عليكم أيها الرفاق، معلمات ومعلمين، أن تقولوا هل لديكم رغبـة في المسـاهمـة في هذا العمـل بشكل ملموس وذلك بمحاولة الحصـول على تحوّل الفيدرالية المغربية لتجمعات الموظفين» الى فرع لفيدرالية موظفي فرنسـا، مع الحفاظ على استقلال ذاتي كبير فيما يخص القضايا المغربية الصرفة. لأن هذا هو مثلي الأعلى ـ وهو مثل أعلى لا يخلو طبعا من أية مصلحة. ومن السهل علينا أن نفهم بأنه يمكن لنا، بحكم تنظيمنا حسب هذا الشكل، أن نقاوم بشكل فعال الأجوبة الثابتة لحكومة الحماية التي تختبىء بشكل مستمر وراء حكومة باريس، حيث توجد لجنة وزارية... لا تعطف كثيرا على الموظفين المغاربة. وسيكون بإمكاننا بسهولة أكبر أن نوجه نداء الى «فيدرالية موظفي فرنسا

وخاصة الى ك. ع. ش. وسيلقى نداؤنا آذانا صاغية، ولدينا وعود قاطعة بهذا الصدد[35]»

على هذا النحو كانت تبدو إذن الوضعية التعاضدية بالمغرب سنة 1929. فما عدا المؤسسات التضامنية، كانت توجد على ما يظهر سبعون منظمة، بعضها كان في حالة ركود، ومعظمها كان ذا منظور ودادي، فيما كان بعضها أكثر «تصلبا»، خاصة منظمة السككيين التي كانت تحوم حول قادتها شكوك بأنهم إما شيوعيون، أو على الأقل متعاطفون مع الشيوعيين، وكذا منظمة البريديين حيث بدأت معارضة قوية تتجلى ضمنها؛ وأخيرا منظمة المعلمين الذين برزوا كعنصر محرك للحركة النقابية المغربية.

فقد تجاوز المعلمون والبريديون المستوى التعاضدي الصرف، إذ تجمع المعلمون سنة 1926، والبريديون 1927، في «فروع» لنقابتهم المتربولية بالرغم من المنع الحكومي.

---

35) مقال أندري André يحمل عنوان «الفيديرالية المغربية لتجمعات الموظفين» الصادر بـ «نشرة المعلمين» عدد يناير 1930. هذا المقال الذي يبدو مبهما عند أول قراءة، لم يكن كذلك بالنسبة للمعلمين، لانه يذكر أحداثا وقعت حديثا. ويسمح تحليله بتبيان التطور العسير للجمعية العامة الى فيديرالية (الفيديرالية المغربية لتجمعات الموظفين؛ فيديرالية موظفي فرنسا).

3 ـ تأسيس اتحاد نقابات المغرب
ك. ع. ش. 1930

تم في يونيو 1930 إنشاء اتحاد جهوي جنيني ك . ع . ش . بالدارالبيضاء ، دون أن تعارضه الاقامة العامة. وكان هذا نتيجة لعمل مزدوج : أي العمل التنظيمي الذي قامت به بعض مجموعات الموظفين منذ 1919 ، وكذا طموح ك . ع . ش . الى بسط نفوذها على إفريقيا الشمالية بكمالها وتوسيع قاعدتها على حساب منافستها الكونفدرالية الوحدوية .

• المطالبة بالحق النقابي (1928ـ1929)

قدم هذا المطلب من طرف كازانوفا (CASANOVA) ، وهو اشتراكي ومندوب عن مراكش لدى الهيئة الثالثة ، وقد قدمه «بتفويض من زملائه الى مجلس الحكومة» يوم 10 يناير 1928 ، واستند في ذلك الى التنامي الهائل لليد العاملة الاوربية والى ضرورة استفادة الشغيلة من قوانين اجتماعية مماثلة للقوانين الفرنسية ، وإنشاء منظمات للدفاع عن العمال ؛ ثم طالب بتطبيق قانون 24 مارس 1884 الفرنسي الذي يمنح الحق النقابي في المغرب. وكان جواب المقيم العام ستيغ (Steeg) : إن وجود عمال أجانب وكتلة من الأهالي غير مؤهلة للاستفادة من هذا القرار، لا يسمح له بأن يَعِد بالاعتراف بهذا الحق في المغرب. وللحد من هذا الاعتراض، طالب كازانوفا إذ ذاك بالسماح، على الاقل، لبعض المنظمات التي تضم الفرنسيين وحدهم ـ مثل شركات السكك الحديدية ـ بتكوين نقابات مهنية. فوعد ستيغ بدراسة المسألة.

وبما أنه لم يتوصل بأي جواب ، فقد عبّر كازانوفا عن استغرابه بهذا الشأن

في رسالة الى الكاتب العام للحماية بتاريخ 22 ماي 1928. وتساءل عن السبب الذي أدى الى عدم الاشارة الى اللقاء الذي تم بينه وبين المقيم العام «حول تلك المسألة ذات الطابع الاجتماعي»، في أي تقرير عن جلسة 10 يناير، والى عدم «إخبار الشغيلة به»، ثم تحدث عن «المجهودات الهامة التي قام بها الشغيلة الفرنسيون والاجانب من أجل تنمية البلاد« وعن «مساهمتهم في الدخول السلمي الى المغرب، باعتباره مثلا أعلى للعمال الجمهوريين... وأن على الحماية أن تمنح هؤلاء الشغيلة كل الامتيازات الاجتماعية التي من المفروض أن يتمتعوا بها في فرنسا».

واستمر صمت المصالح الادارية، إلا أنها لم تكن غير مبالية تماما، فكما أن الاعتراف بالحق النقابي كان مطروحا في الوقت نفسه في تونس، اضطرت كل من تونس العاصمة والرباط وباريس الى الاهتمام به. وفي الرباط تم التوسل الى الكاتب العام للحماية، والوزير المفوض مطلق الصلاحية المنتدب لدى الاقامة العامة، والديوان الديبلوماسي، غير أن الذي صاغ المذهب وأعطى الدلائل هو راوول مانغو (Raoul Mangot)، رئيس مصلحة الشغل. فكان يقوم بتدقيقه وتكملته تدريجيا، كما كان يجعله لينا أو متشددا وفق الظروف والمناخ السياسي أو التعليمات التي يتلقاها. وبصورة إجمالية، يمكن تلخيص أسباب هذا الرفض على النحو التالي: لا يمكن، وفقا للقوانين الدولية، تنحية الاجانب عن النقابات العمالية، ويخشى أن يحظوا بنفوذ مهيمن. فالمغاربة لم يحصلوا بعد على التكوين الذي سيخول لهم التكيف مع التنظيم النقابي[1]. ان الجمعيات المهنية المرخص لها بالنشاط هي نقابات فعلية؛ فالامر في الواقع لا يتعلق إذن الا بمجرد «مسألة كلمات»[2].

ولقد كانت وراء هذا الرفض، في الحقيقة، اعتبارات سياسية ارتأى المسؤولون، من باب الحذر، عدم التعبير عنها بصراحة، إلا أنها مطروحة بوضوح في المداولات أو عبر تعليقات شبه رسمية الى هذا الحد أو ذاك.

---

1) مذكرة 23 يونيو 1927؛ كان مانغو Mangot في هذا التاريخ قد تكلف بالقضية لأن ظهير 1927 الخاص بحوادث الشغل كان ينص على استشارة المنظمات العمالية لتطبيق القانون.

2) مذكرات 24 فبراير 1928 الموجهة للوزير المفوض مطلق الصلاحية إيربان بلان Urbain Blanc ومشاريع رسالة لايريك لابون Eirik Labonne. ولم يعتبر لا إيربان بلان ولا إيريك لابون من الضرور إجابة كازانوڤا Casanova، بالرغم من موافقتهما على نصوص المشروع.

ولم تعتبر لجنة وزارية للشؤون الاسلامية، اجتمعت بمقر وزارة الخارجية (الكي دورسي (Quai d'Orsay)) يوم 8 ماي 1928 لابداء رأيها في تطبيق قانون 1884 الفرنسي الخاص بالنقابات المهنية، لم تعتبر هذا الاحتمال مستحبا. إذ تبنت، بدون أدنى تغيير، تقرير اللجنة الفرعية المكونة من أوكيستان برنار (Augustin Bernard)، وفيكتور بيكي (Victor Piquet) ولويس ماسينيون (Louis Massignon)، والتي كانت قد عينتها خلال الجلسة السابقة. وهذه خلاصة هذا التقرير: «ما هو الهدف الذي نبتغيه بالفعل؟... أن نعطي للجميع، فرنسيين، أجانب وأهالي، الوسيلة للدفاع عن مصالحهم المهنية بدون أن يهدد ذلك الهيمنة الفرنسية». ولبلوغ ذلك قُدمت سلسلة من الاقتراحات: إنشاء مجالس جهوية للشغل، تقديم تحسينات تشريعية، منح الشخصية المدنية للتعاضديات المهنية... وكان على هذا الاقتراح الأخير أن يؤدي الى نتائج خطيرة. إذ سيتدعم داخل دوائر الحماية... طبقا لاتجاه قديم - مشروع يقضي بجمع الشغيلة المغاربة ضمن التعاضدية، وهي مؤسسة تقليدية، وذلك لمنع دخولهم الى النقابات، الأمر الذي كانت السلطات تخشاه.

وبلّغ وزير الخارجية الرباط تقرير اللجنة يوم 3 يناير 1929. وسيجد ضمنه مانغو (Mangot) دلائل إضافية للرفض. ويؤكد إ. بوي (E. Bouy) في كتابه الصادر سنة 1930 تحت عنوان «مشكل اليد العاملة وقانون الشغل بالمغرب»، على الطابع السياسي للمشكل، إذ يقول حول تدخل كازانوفا (Casanova): «لاتلبي النقابة في الوقت الراهن... حاجة إقتصادية. ويُخشى أن تصبح النقابة أداة في أيديهم (أي الأهالي) وسيلة للتحريض السياسي وليس وسيلة للدفاع عن مصالح مهنية. فجماهير الأهالي ضعيفة الشخصية ومن السهل على محرضين سيئي النية أن يؤثروا عليها» وينهي قوله بهذا التصريح: «إن السماح بتحويل الجمعيات المهنية الى نقابات سيكون ربما أمرا لا فائدة فيه إلا أنه أمر خطير بالتأكيد»[3].

ومع ذلك، فلا شيء في تصرف الشغيلة المغاربة يمكنه تبرير مثل هذه التخوفات. لكن كان هناك المثال التونسي، حيث كوّن الشغيلة، تحت تأثير

---

3) يعد الجزء الذي شددنا عليه إعادة صياغة لجملة وردت في تقرير أ. برنار، ل. ماسينيون وف. بيكي، الذي أبلغ للاقامة العامة.

أمحمد علي، مركزية نقابية مستقلة، الكونفيديرالية العام للشغيلة التونسيين، التي تم حلهـا من طرف السلطات الاستعمارية، على إثر إضرابات قوية[4]. وبعد بضع سنوات من التردد، عاد الشغيلة من جديد الى نقابات «ك. ع. ش.»، وساهموا في تحركات مطلبية.

وكـان هناك أيضا مثال الجزائر، حيث انضم ـ رغم القمع ـ مستخدمو الـترام والسككيون وعمال الموانىء، والعمال اليدويون، الى النقابات الوحدوية التي كان المناضلون الشيوعيون يقومون بنشاط أساسي ضمنها.

غادر تيودور ستيغ الاقامة العامة للمغرب في يناير 1929 وعوضه لوسيان سان (Lucien Saint) . وحسب التقرير الموجود في أرشيف الرباط، فإن مندوبا إشتراكيا، فكتور بلان (Victor Blanc) هو الذي طالب مرة أخرى بتطبيق قانون 1884 حول النقابات المهنية، خلال جلسة مجلس الحكومة المنعقدة يوم 2 يوليوز 1929 . «إن الهيئة الثالثة تكتفي حاليا، يقول التقرير، بطلب الاعتراف بنقابات مستخدمي السكـك الحـديدية، لأن معـظمهم فرنسيون» وكان هذا التدخل منتـظرا. إذ أن مانغـو (Mangot) ، رئيس قسم الشغل، هيأ في 25 يونيو ملفا ومذكرة، يذكر فيهما من جديد بالجواب الذي قدمه ستيغ لكازانوفا، وبموقف اللجنة الوزارية الصادر يوم 8 ماي 1928 ، وكذا بالدلائل المبلورة في مذكراته السابقة[5].

ورفض لوسيان سان الطلب بالطبع، لأنه كان يستحيل عليه خلق وضعية خاصة بالفرنسيين. إلا أنه أكد على إمكانية تكوين التجمعات المهنية بترخيص إداري وأضـاف: «ويمكن لهم أن يتأكدوا بأنها [التجمعات المهنية] ستحظى

---

4) كانت للكونفيديرالية العـامـة للشغيلة التـونسيين، المـدعمة من طرف الشيوعيين، حياة قصيرة ومضطربة وقد أقام زعيمها امحمد علي (1893ـ1928) وهو ابن فلاح فقير، بليبيا وتركيا وبرلين. وبعد عودته الى تونس سنة 1924، اعتقل في فبراير 1925 وحوكم ثم نفي. وتوفي على إثر حادثة بالجزيرة العربية سنة 1928 (حسب نشرة «الحياة العمالية»، باريس، 22 يونيو 1928). كل هذا نجده موضحا بشكل جيد في أطروحة كلود ليوزو Claude Liauzu : «نشأة العمل المأجور والحركة العمالية التونسية (1881ـ 1931)» نيس 1977.

5) إن تأكيد بلان وكازانوفا على طلب الحق النقابي للسككيين على الأقل يجد تفسيره في أهمية الناخبين السككيين بالنسبـة للهيئة الثالثة، وفي دينامية مناضلي هذا القطاع الذين أنشأوا فدراليتهم، وفي الرغبة في فتح ثغرة ليمر منها الشغيلة الآخرون

بنفس التعامل الذي تحظى به النقابات، سواء من طرف أعضاء الحكومة أو من طرف كل الادارات، وحتى من طرف أرباب العمل بلا شك» ولم ينكث المقيم العام بوعده، إذ استقبل في الاسابيع التي تلت، مندوبي السككيين مرتين، ثم فيما بعد استقبل أو عمل على أن تستقبل المصالح التابعة له وفودا جاءت لتتحدث معه حول قضايا نقابية، وحول مطالب مهنية. أما أرباب العمل فإنهم تصرفوا بطريقة أخرى.

ومن ضمن المتمنيات التي قدمتها الهيئة الثالثة، إضافة الى الاعتراف بالحق النقابي، نجد العطلة الأسبوعية ويوم العمل المحدد بثماني ساعات. وقد كانت هذه هي المطالب الأساسية الثلاثة للشغيلة الفرنسيين والأجانب بالمغرب.

وهكذ، امام التدخلات المتجددة والملحة للهيئة الثالثة التي أصبحت الناطق باسم الموظفين والشغيلة، كان الجواب الرافض للاقامة العامة يأتي ملطفا ومخففا. فإذا كانت الاقامة العامة تسمح ببعض الضمانات التشريعية الطفيفة التي لا يحترمها المشغلون عادة في حالة المغاربة، وإذا كانت ترخص لنشاط الجمعيات المهنية وغالبيتها فرنسية، فإنها كانت ترفض الحق النقابي ـ وكانت وزارة الخارجية توافق على هذا الرأي ـ لكي لا تكون مضطرة إلى توسيعه ليشمل الأجانب و «الاهالي» على الخصوص.

• المجهود الدعائي لـ ك. ع. ش. في إفريقيا الشمالية

لقد ظهرت لأول مرة عبارة «إتحاد المغرب» في المؤتمر الكونفديرالي المنعقد في شتنبر 1929. فعلى إثر تدخل جواكيم دوريل (Joachim Durel)، الكاتب العام للاتحاد الجهوي لتونس، الذي كان يطالب بالحق النقابي للشغيلة التونسيين، كان جواب جوهو كما يلي: «كنا دائما نطالب بالحرية النقابية للأهالي بالمستعمرات، حيث نرغب أن تُنشأ بها نقابات عمالية، شريطة أن تكون الاتحادات النقابية مرتبطة مباشرة بـ ك. ع. ش. كما هو الشأن بالنسبة لاتحادات الجزائر وتونس أو المغرب». ويضيف، لتبرير هذا التحديد الذي من شأنه أن يخلق بعض المشاكل: «إنه أمر ضروري بالنسبة لنا إذا ما أردنا الانتصار على معارضة الاستعماريين إنشاء تنظيمات نقابية للأهالي»[6].

---

6) نشرة «الشعب» Le Peuple عدد 21 شتنبر 1929

غير أن «اتحاد المغرب» لم يكن مؤسسا بعد في شتنبر 1929. ومع ذلك فليس هناك مجال للشك في أن اتصالات معينة قد تمت مع الفيديرالية الفرنسية للموظفين ومع المكتب الكونفديرالي. وبهذا الصدد يعد تصريح أندري (André)، الذي سبق أن حللناه، ذا دلالة.

ذلك أن ك. ع. ش. التي تدعمت كثيرا بانخراط الموظفين الكثيف، اندفعت في عملها التنظيمي والدعائي. ففي سنة 1930 هذه، أعيد في فرنسا تأسيس عدة اتحادات جهوية كانت قد اختفت بعد الانشقاق. إلا أن إفريقيا الشمالية كانت محط مجهود خاص.

فبينما قدم إلى الدراالبيضاء ميشو (Michaud)، الكاتب العام لشغيلة الدولة، يوم 31 يناير 1930، وعقد اجتماعات بالدارالبيضاء ومراكش ومكناس والقنيطرة والرباط وفاس ووجدة «مثيرا الحماس أينما ذهب»، حسب تعبير نشرة «الشعب» (Peuple) ومحصّلا على تأييد «الفيديرالية وك. ع. ش.»، ترأس لابيير (Lapierre) مساعد جوهو، في الطرف الآخر، اجتماعات متتالية «لمجالس تونس النقابية» (4 فبراير) وللاتحاد الجهوي لقسطنطينة (9 فبراير) وللاتحاد الجهوي للجزائر العاصمة (14 فبراير). وفي تونس العاصمة كان بيلغران (Pellegrin) - وهو من السككيين - يطالب بربط الاتصال بين جميع اتحادات افريقيا الشمالية، من المغرب الى تونس». وفي قسطنطينة كرر لابيير نفس الفكرة. فبعد تذكيره بالاتصالات الجهوية التي تمت في 1929 بين الجزائر العاصمة ووهران وقسطنطينة، أضاف: «إن هذه المبادرة الاولى تستدعي مبادرة أخرى. فما ينبغي علينا اليوم انجازه هو إقامة اتصال دائم بين التجمعات الكونفديرالية لشمال إفريقيا، من الدارالبيضاء، الى تونس العاصمة...» هكذا كان قد تحدد الهدف الذي رسمه دون شك المكتب الكونفيديرالي والرامي الى تدعيم التنظيم النقابي والى توسيع نفوذ ك. ع. ش. في شمال افريقيا.

وكانت الجزائر العاصمة هي نقطة لقاء ميشو ولابيير، هذين الداعيتين المتنقلين، وقد لحق بهما جوهو الذي كان في جنيف وباريس. و في 16 فبراير 1930، افتتح مؤتمر نقابات شمال افريقيا، بحضور 300 مندوب من ضمنهم مندوبون عن المغرب.

وفي كلمة الافتتاح، عبّر جوهو عن ابتهاجه «باجتماع ممثلي نقابات شمال افريقيا، في مؤتمر ضخم»، وأضاف: «إن هدف المؤتمر هو إعطاء تعبير مشترك لمطالب الشغيلة الجزائريين والتونسيين والمغاربة. وغرضه تمكين المناضلين المشتتين بين الرباط وتونس العاصمة من البحث بشكل مشترك عن وسيلة لتحقيق مطامح الكادحين».

لكن، كان على المؤتمر أولا أن يتخذ موقفا من الاحتفالات الرسمية التي كانت ستقام احتفاء بالذكرى المائوية لاحتلال الجزائر. وقد أثيرت بهذا الصدد كل القضايا وتمت مناقشتها، كما اضطر المناضلون الكونفيديراليون الى التعبير عن تصورهم للقضية الاستعمارية.

وبعد أن أشار الى التزامن غير المقصود بين المؤتمر واحتفالات الذكرى المائوية، الذي بامكانه أن يعطي حجما أكبر لمطامح الشغيلة، أضاف جوهو في خطابه: «... يمكن أن يوجد لحد الساعة عبر العالم سكان لا يمكنهم التمتع بحق الشعوب في تقرير مصيرها (كذا)، وهؤلاء السكان في حاجة الى المساعدة. وإذا كانت هذه المساعدة ضرورية حقا، فيجب عليها أن تأخذ طابع التضامن وليس مظهر تأكيد تفوق ما. فالحرية هي أفضل الخيرات»

وبتبنيه ملتمسا سبق أن صوت عليه الاتحاد الجهوي للجزائر في يناير 1929 وبتكميله، «أكد [المؤتمر] أولا على أن الطبقة العاملة لهذا البلد تناهض جميع التظاهرات التي قد تهدف إلى التذكير بأحداث العنف المحتومة الماضية التي أدت إلى احتلال المستعمرة عسكريا؛ وصرح بأن الطبقة العاملة تدين هذه الاحتفالات، التي بتصورها وترتيبها ستجرح شعور آلاف الأهالي الذين كان على فرنسا والفرنسيين القادمين إلى الجزائر أن يبذلوا كل ما في وسعهم لكسب عقولهم وقلوبهم.

«وبدون أن ننكر المزايا التي قدمتها الحضارة الفرنسية للارض الجزائرية التي كانت فيما مضى تعاني من الفوضى البربرية (كذا)، فعلى فرنسا أن توظف هذه الاحتفالات لتحديد حصيلة ما تم تحقيقه وما لم يحقق بعد.

«. . . وبتذكيره أيضا بأن الطبقات الكادحة لجميع الاجناس والديانات هي الخالقة الفعلية لخيرات هذا البلد، يلاحظ المؤتمر، ويتأسف إذن مرة أخرى، أن السلطات العمومية وجهت دعوتها بمناسبة هذه الاحتفالات الى جميع المنظمات ماعدا تلك التي تمثل الشغيلة».

هذا هو جوهر المواقف التي اتخذت، فقد أُدينت الاحتفالات بالذكرى المائوية بالشكل الذي تمت به، إلا أن مناضلي الجزائر وتونس والمغرب لم يضعوا في أية لحظة شرعية الاستعمار موضع الشك ـ وتدل على هذا التصريحات والتقارير والمتمنيات المقدمة. مقابل ذلك نددوا بالتجاوزات، وكانوا يطالبون بالادماج الذي سيؤدي في نظرهم ـ مع تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية، ومنح الحق النقابي لتونس والمغرب والغاء «المدرسة الأهلية» وإنشاء «المدرسة العمومية» ـ الى تقدم الاوربيين والأهالي معا نحو الرقي والازدهار، وسيساعد على انعتاق الشغيلة.

وخلال المناقشة، قُدم برنامج مكون من ثماني نقط خاصة بشغيلة المغرب، أهمها الحق النقابي، العطلة الاسبوعية وتحديد يوم العمل بثماني ساعات. وقد تمت المصادقة عليه.

وهكذا تم نقل ايديولوجية اشتراكيي شمال افريقيا الى الحقل النقابي. و بحكم اعتناقهم لمبادىء المساواة والعدالة السامية، كانوا يطالبون بالاصلاحات وبالادماج، إلا انهم كانوا يرفضون جميع النزعات الوطنية باسم الاممية البروليتارية[7].

أما موقف نقابات الجزائر الوحدوية فكان مختلفا، إذ أنها كانت تدين صراحة الاحتلال والاستعمار والاحتفال بالذكرى المائوية لاحتلال الجزائر. فبحكم حساسيتها إزاء الخصوصيات الوطنية، فإنها كانت تؤيد استقلال المستعمرات وقد أصدرت مناشير وأيدت إضرابات ونظمت أول مؤتمر عمالي عربي

---

7) فيما يخص موقف اشتراكيي شمال افريقيا إزاء قضية الاستعمار والحيز الذي شغلته الفيديرالية الاشتراكية لتونس وجواكيم دووريل Joachim Durel في هذا التفكير، راجع مقال ألين نورا Aline Nau-ra، «اشتراكيو تونس وأزمة 1929 ونتائجها السياسية الصادر بنشرة «الحركة الاجتماعية»، عدد يناير 1972، ص 68 ومايليها.

للجزائر في 15 يونيو 1930، وقررت الاسراع بتكوين مركزية نقابية جزائرية، الامر الذي سلط عليها قمعا بوليسيا شرسا[8].

• جوهو ولابيير بالمغرب (فبراير مارس 1930) - تشكيل الاتحاد المحلي للدارالبيضاء يوم 2 مارس 1930

لقد استمر تحويل القادة الفيديراليين نحو الغرب. ففي 23 فبراير ترأس لابيير (Lapierre) مؤتمر اتحاد نقابات منطقة وهران. وعند نهاية فبراير وبداية مارس 1930، جاء جوهو ولابيير الى المغرب[9].

وفي يوم السبت فاتح مارس عقد بالرباط اجتماع نُظم بسرعة، ضم 500 شخص الى جانب جوهو ولابيير اللذين قدمهما اندري، كاتب نقابة المعلمين.

ويوم الاحد 2 مارس، عُقد بسينما ماجستيك بالدارالبيضاء اجتماع لشغيلة الدولة ترأسه دوكاب (Decap) وقد عرض خلاله جوهو برنامج ك. ع. ش. أما المواضيع التي طرحها، فهي تلك التي كان يرددها منذ 1922 مع بعض اللمسات الطفيفة للاجابة على انتقادات الوحدويين. وبعد تذكيره ببعض المبادىء الأولية للتنظيم والفعالية النقابيين، أكد جوهو على مزايا «العمل الاصلاحي» الذي لا ينفصل عن «العمل الثوري»، كما أكد على فتور «الجماهير» التي أتت الى الحركة النقابية «لجني الثمار، معتقدة بأنها ليست بحاجة الى زرع البذور»، وأكد أخيرا على العمل الشرعي وعلى فعالية المنظمات الدولية، مثل المكتب الدولي للشغل وجمعية الأمم، لتحسين التشريع العمالي والدفاع عن السلام.

لقد كان خطاب جوهو طويلا، تضمن مايزيد عن 9000 كلمة، وكان

8) راجع . عيسى . بحث حول الحياة النقابية بالجزائر سنة الذكرى المائوية» الصادر بنشرة «الحركة العمالية»، عدد يناير - مارس 1972، ص 114.

9) المصادر: برقية بعثها لابيير يوم 3 مارس من الرباط وصدرت في اليوم التالي بنشرة «الشعب»؛ العدد 9 من «الشعبي المغربي» الذي يتحدث عن اجتماعات وندوات جوهو بالمغرب؛ الوفد الذي قاده الى الاقامة العامة؛ وأخيرا تقرير تيكسيي أمام مؤتمر الدارالبيضاء المنعقد في يناير 1931 الذي صدر في «الشعب»، عدد 14/1/1931 و«الشعبي المغربي» الذي يتطرق لجذور الاتحاد الجهوي للمغرب. تضاف الى هذا شهادات ليونيتي ولوكولان.

من الصعب تتبعه، كما كان مرصعا بكلمات الكرامة الانسانية والتحرير والانعتاق. وقد اجتمعت ضمنه عبارات «الاصلاح» و «الثورة» وتماثلت بل وتطابقت ولم تتم في أية لحظة إعادة النظر في الرأسمالية، كما لم تنتقد سلطة أرباب العمل. ولم يقل جوهو أي شيء عن المغرب، ماعدا أن «الطبقة العاملة» تعيش ربما في ظروف مادية أكثر يسرا وكان، بقوله هذا، يفكر بلا شك، في الموظفين وفي شغيلة الدولة الذين كان متصلا بهم (10).

أما مداخلة لابير، الذي كان منشغلا بالشؤون التنظيمية، فقد سلطت الاضواء على جوانب عديدة، حيث قال «إلتقينا لأول مرة بممثلين عن النقابات المغربية، خلال مؤتمر الجزائر العاصمة الذي عقدناه في 16 يناير (كذا) الماضي».

وبعد تحليله للقوى النقابية المتواجدة بالمغرب التي يهيمن عليها «الموظفون وشغيلة الدولة» يضيف لابير محددا «إن هدف اجتماعنا اليوم هو وضع اللبنات الاولى لاتحاد جهوي للنقابات. اننا نرغب في الخروج من هنا بتأكيدات بأن هذا الاتحاد سيتشكل، وبأنكم ستتوفرون في الشهور القليلة القادمة على منظمة سيكون بإمكانها تقديم مطالبكم بقوة أكبر مما تفعله حاليا. «ويعطي مثال الاتحاد الجهوي لتونس» المتماسك، القوي الذي يحظى لوحده بنفس القوة التي تحظى بها الجهات الجزائرية الثلاث»، والذي يضم النقابات العمالية. وقد حصلت هذه النقابات، بعد «أعمال تحريضية كثيفة» و «إضراب خلال بضعة أيام» على تطبيق القانون الذي يحدد وقت العمل في ثماني ساعات.

ولم يفته التذكير بأن «المقيم العام آنذاك، السيد سان Saint (11). قد منح للجمعيات الحق في الاجتماع ببورصة الشغل، التي أجرتها لهما الاقامة التونسية ويمكن لهما الالتقاء فيها بكل حرية تحت مراقبة مفتش للشغل» وقد عُقدت بدون شك جلسة عمل يوم 2 مارس. ويقول لوكولار Le Goulard بهذا الصدد: «جاء جوهو بنفسه الى الدارالبيضاء، وترأس تجمعا تأسيسيا عقد في كوخ خشبي بحديقة ليوطي. وقد حضر هذا الاجتماع فديرالية الموظفين، والمعلمون،

---

10) فيما يخص ليون جوهو راجع ب. جورج ود. تانتان B. Georges et D. Tintant «ليون جوهو خمسون عاما من النقابة، الجزء الاول. من الجذور الى 1921»، باريس، 1962.

11) كان لوسيان سان في 1930 مقيما عاما بالمغرب

والأساتذة، ومستخدمو البريد، وشغيلة الدولة والفوسفاط، وعدد من قادة النقابات العمالية الرباطية والبيضاوية. لقد كان الجو العام جيدا، وكان هناك كثير من الحماس والشباب. . . » (رسالة بتاريخ 6 ماي 1965) وتعد الصورة الصادرة في نشرة «الشعبي المغربي» Populaire marocain بتاريخ 9 مارس مع الاشارة التالية: «أول اجتماع لمندوبي نقابات ك. ع. ش. بالمغرب»، دليلا على هذا الحدث بدون شك. ويبدو في الصورة كل من جوهو ولابيير بصحبة دوكاب، كيطون، شامبيون، ليونيتي، لوكولار، تيكسيي ومناضلون نقابيون آخرون[12] أو مندوبو الهيئة الثالثة[13] ومعظمهم اشتراكيون من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (Sfio).

ويظل هذا الاجتماع في ذهن لوكولار، ليونيتي وتيكسيي. العمل التأسيسي لاتحاد نقابات المغرب. وبعد سنة ونصف، كان القادة الكونفديراليون معتقدين نفس الشيء. وقد كتبوا في التقرير الأدبي الذي قدموه في مؤتمر باريس المنعقد في يوليوز 1931، والذي يذكرون فيه جهودهم في شمال افريقيا، ما يلي: «أُسس اتحاد المغرب سنة 1930، إذ بعد انعقاد المؤتمر الجهوي للجزائر العاصمة، عقد الاتحاد مؤتمرا تأسيسيا في فبراير 1930، وعقد مؤتمره الثاني في يناير 1931» (مذكور في: «ك. ع. ش. مؤتمر باريس، 15-18 شتنبر 1931).

ومع ذلك، فإن إشارة لابيير لا تدع مجالا للشك. إذ أن «اتحادا محليا» هو الذي أنشيء يوم 2 مارس في «الكوخ الخشبي بحديقة ليوطي» إن ما تتحدث عنه نشرة «الشعبي المغربي» بتاريخ 9 مارس هو «لجنة منتدبة عن النقابات المتحدة كونفديراليا لدى الاتحاد المحلي المؤسّس حديثا. . . برفقة الرفيق جوهو». وأخيرا يتحدث تيكسيي Texier نفسه، في التقرير الأدبي الذي قدّم في الدارالبيضاء يومي 10 و 11 يناير 1931، عن تأسيس «اتحاد محلي للنقابات المتحدة كونفديراليا، وهو جنين اتحاد جهوي مستقبلي» وذلك خلال مجيء جوهو ولابيير في فبراير 1930.

---

12) تيرازوني Terrazoni، وماتيي Mattei، وباولوانطوناسي Paolontonacci من الجمارك وكيو Guyot وبينيتو Penneteau من الاشغال العمومية ومسح الاراضي.

13) باولوانطوناسي الاب وأولميسيا Oulmiccie من الدارالبيضاء، وجويي Juillet من القنيطرة.

ويرجع هذا إلى أن المسؤولين، بتقديرهم للقوى النقابية المتوفرة (ثماني نقابات كونفديرالية في المجموع)[14] اعتبروها غير كافية لتأسيس منظمة واسعة منذ مارس 1930، وستتطلب هذه المنظمة من جهة أخرى أن تهيأ لها بنياتها، وقد أوكلت لقادة الاتحاد المحلي الشباب المجتمعين حول تيكسيي، مهمة خلق الشروط الضرورية لتشكيل الاتحاد الجهوي.

وفي صباح يوم الاثنين 3 مارس، استقبل وفد برئاسة جوهو من طرف الاقامة العامة وحدثها عن مطالب شغيلة المغرب وهي: بورصات للشغل، محاكم الشغل، مشاكل اليد العاملة، التشغيل والهجرة، العطلة الاسبوعية، تحديد يوم الشغل بثماني ساعات. وأكد المقيم العام عزمه على تحقيق عدد من المطالب خاصة منح العمال بورصة للشغل بالدارالبيضاء، والعطلة الاسبوعية ومحاكم الشغل[15].

وبالرغم من أن البلاغ لم يشر الى ذلك، فإن قضية الحق النقابي قد أثيرت ويبدو أن جوهو خرج جد متفائل من هذه المحادثات التي أشار إليها في اليوم التالي خلال اجتماع بالقنيطرة، حيث أعلن أن هناك «اعترافا عمليا مباشرا بالحق النقابي، قريبا من الاعتراف القانوني به»[16].

• تأسيس اتحاد المغرب (22 يونيو 1930)

كان المناضلون، الذين حمسهم مجيء جوهو، مستعجلين إنشاء هذا الاتحاد الذي سيعطي الانطلاقة للحركة النقابية بالمغرب، مما طبع الشهور الاربعة التي تلت بنشاط كثيف ونقاشات حادة.

وبعد مرور شهر فقط أعاد تيكسيي، من جانب آخر، طرح مطلب الحق النقابي، وعمل ما في وسعه للحصول على قرار معين يمكن استغلاله فيما بعد.

---

(14) [illegible] نجد في [illegible] تعداد [illegible] نقابات المؤسسة للاتحاد المحلي. كان هناك بدون شك المعلمون والبريديون والجمركيون وشغيلة الدولة والاشغال العمومية، والكتاب والضاربون على الآلة الكاتبة [illegible]
(15) «الشعبي»، عدد 3 مارس [illegible]
(16) نفس المصدر السابق

وهكذا، طلب، في رسالة وجهها الى المقيم العام، الترخيص بتحويل الجمعية الودادية لمستخدمي البريد بالمغرب الى «الفرع المغربي للنقابة الوطنية لمستخدمي البريد بفرنسا والمستعمرات»[17]، علما بأن البريديين سبق لهم أن قرروا ذلك منذ 1927.

وعلى إثر مطالبته بإبداء رأيه، اعتبر مانغو Mangot ، رئيس مصلحة الشغل، بأنه لأمر خطير أن «يُسمح [لفروع النقابات المتروبولية] أن تتشكل بكل حرية في المغرب وأن تعمل رسميا بهذه الصفة. كيف يمكن حينئذ رفض ذلك بالنسبة للتجمعات الأجنبية، الايطالية أو المصرية مثلا... لا يمكن الاعتراف إلا بالتجمعات المحلية الصرفة، التي تتمتع بشخصية مستقلة ولو ظاهريا.

«مع هذه التحفظات، يبدو من البداهة أن إمكانية معارضة حركة عامة، مثل الحركة النقابية، لم تعد ممكنة. فالنقابات ستنشأ بالمغرب سواء حصلت على ترخيص أو لم تحصل عليه».

وقد اقترح مانغو إذن حلين: إما اعتبار التجمعات المهنية المؤسسة في إطار ظهير 1914 الذي ينص على الترخيص المسبق، كـ «نقابات»؛ وإما إدخال مادة في ظهير 1914 تنص على إمكانية تشكيل النقابات المهنية وفق الشروط التي يحددها الظهير المذكور، أي بترخيص مسبق، مع تخويل الحكومة صلاحية حلها في حالة خرقها للنصوص الشرعية؛ وأضاف: «ستزكي هذه المادة حلا قد إرتآه جوهو، حسب ما قلتم لي، بالنسبة لتونس. والواقع أننا سنكون قد غيرنا بطاقة القنينة ليس إلا»

وأخيرا نصح المقيم العام بأن يُنبه مستخدمي البريد «خلال جلسة بأن الرغبة في التعاون التي أبديتموها لهم، لا يمكن لها أن تؤدي لا الى تغيير التشريعات المغربية، ولا الى إدخال قانون 21 مارس 1884 الفرنسي للحماية المغربية بدون قيد ولا شرط، غير أنه بإمكانكم أن تسمحوا بتغيير نظام الجمعية الأساسي»

---

17) حسب مذكرة 24 ابريل 1930 من مانغو الى المقيم العام « S/A/ رسالة الاتحاد المحلي للنقابات المتحدة كونفيديراليا للدارالبيضاء»، أرشيف وزارة الشغل، الرباط

بهذا أحبطت مناورة تيكسيي. إذ أن مصالح الاقامة العامة لم تكن راغبة في التخلي عن حقها في الترخيص للمنظمات المهنية أو في حلها، وان كان الاوربيون هم وحدهم المعنيين. ومادامت مشاريع التعديلات المقدمة لا تغير أي شيء، فإنها لم يتم تتبعها. مع ذلك فقد ظلت حاضرة عزيمة لوسيان سان الذي، حين قرر الشروع من جديد في عمليات الاحتلال، كان عليه أن يكسب تجمعات الموظفين والبريديين وشغيلة الدولة والسككيين وذلك بسماحه بحياة نقابية لفروع ك. ع. ش.

وتعزز الاتحاد المحلي بمجيء نقابات عمال الكتاب والبناء. وفي فاتح ماي عقد اجتماعا بـ «قصر المحاضرات» وعرّف ببرنامج ك. ع. ش. المغربية[18].

وعُقدت مؤتمرات للفيديراليات والنقابات لتحديد توجهها النقابي. هكذا، رفضت فيديرالية سككيي المغرب في مؤتمرها المنعقد يوم 30 مارس 1930، مشروع الانخراط في ك. ع. ش. ثم تفككت. وقد كتب هنري بريدوم Henri Prudhomm بهذا الصدد ما يلي: «لم تكن الاذهان مهيأة بما يكفي لهذا التصور النقابي» طبعا، لم تكن التناقضات القديمة بين الشبكات المختلفة قد اضمحلت. إلا أن الفيديرالية كانت ضحية ضغوطات ومناورات مديرية السكك الحديدية المغربية التي طردت شامبيون، الكاتب العام، وكانت تسعى، بالاعتماد على بعض أطر الرباط، الى حل الاتحاد الذي سبق له أن أثار رعبها.

أما فيما يتعلق بالبريديين، فلم يكن هناك أي مشكل، إذ حولوا ودادياتهم، بين 1927 و 1930 بدون شك، الى فروع للنقابات الوطنية الثلاث (أطر ومستخدمين وعمال) المنخرطة في ك. ع. ش. إلا أنهم لم يتمكنوا من الحيلولة دون وقوع انشقاق في صفوفهم سنة 1929 على إثر قضية مطلبية. وهكذا، تشكل بمبادرة من إردينجر Erdenger، تجمع مناوىء يحمل اسم: «التجمع الودادي لجميع فئات المستخدمين البريديين بالمغرب»، جذب بطبيعة

18) جُمعت نقط البرنامج السبع والعشرون في خمسة أبواب: الحقوق السياسية للشغيلة (يتعلق الامر بالمواطنين الفرنسيين)، الحقوق النقابية للشغيلة، حماية الشغيلة، تحسينات مادية، تحسينات اجتماعية، التعليم (نشر هذا بـ «الشعبي المغربي»، السنة الاولى، عدد 18، فاتح ماي 1930)

الحال البريديين المتعاطفين مع الكونفيدرالية العامة للشغل الوحدوي «.C.G.T.U»[19].

وقد عقد المعلمون مؤتمرهم يومي 22 و 23 أبريل 1930، ومعلوم أنهم قدموا الكثير من أجل توحيد الموظفين والتمهيد لتشكيل «اتحاد المغرب». فكانت أحكامهم قاسية تجاه الفيديرالية المغربية لتجمعات الموظفين التي ظلت فارغة المحتوى. وفيما أكدت من جديد أقلية منهم تشبثها بـ «فيديرالية نقابات التعليم العلماني» FSEL التابعة للكونفيديرالية العامة للشغل الوحدوي، أعلنت الأغلبية عزمها على تدعيم ك. ع. ش.

وليتم الحفاظ على «تماسك القوى النقابية بالمغرب»، قرر المندوبون بالاجماع تحويل الفرع المغربي للنقابة الوطنية[20] الى «نقابة التعليم العلماني بالمغرب، شريطة أن يتم قبوله من طرف اللجنة الدائمة للنقابة الوطنية». وبهذا تمكن النقابيون الوحدويون من البقاء ضمن النقابة ومن المساهمة في قيادتها، بدون أن ينخرطوا في الهيئات الكونفيديرالية وبدون أن يدفعوا لها أي اكتتاب. هكذا، حافظ المعلمون على وحدتهم. التي ستظل شاغلهم باستمرار.

واضطرت النقابة الوطنية أن تخضع لهذا الأمر، غير أن هذا القرار المضاد للتوجيهات الكونفيديرالية، ولَّد خيبة أمل وغضب لدى مناضلي ك. ع. ش. الأورودوكسيين ولدى أعضاء الفرع الاشتراكي للمغرب النافذين لكن هذا لم يمنع المعلمين المنتمين الى ك. ع. ش. من الاستمرار في عملهم. وفي فاتح وثاني مارس 1930، كان الكاتب العام الجديد، لوكولار، وتيكسيي، حاضرين في مؤتمر موظفي المغرب.

وتحت رئاسة شارل لوران Charles Laurent، قرر المؤتمر تحويل الفيديرالية

19) طالب الفرع المغربي، بدعم من فيديرالية البريد التابعة لك. ع. ش.، باندماج أطر البريد الشريفية مع الاطر الفرنسية.
فيما اعتبر التجمع الودادي بأنه يجب ترك الخيار لكل واحد بين، المماثلة مع الأطر الفرنسية والحفاظ على النظام الاساسي الشريفي الذي يوفر امتيازات واضحة. وقام التجمع الذي يوجد مقره بوجدة، بنشاط كثيف وأبان عن دينامية فاجأت خصومه. وفي فاتح ماي 1930 أصدر جريدة نصف شهرية تحمل اسم «انطلاقة البريد بالمغرب».

20) النقابة الوطنية لمعلمي فرنسا.

المغربية للموظفين الى فرع جهوي للفيديرالية الفرنسية المنخرطة في ك. ع. ش.[21]. وكان هذا هو الحدث الحاسم الذي «سمح لنا - يقول تيكسيي - بدعوة مؤتمر تأسيسي للاتحاد الجهوي والقيام بهذا التأسيس في نهاية يونيو، نظرا للأعداد الهامة من المنخرطين التي جلبها هذا التحويل» وفي عددها ليوم 8 يونيو.

أصدرت «الشعبي المغربي» إعلانا للاتحاد المحلي للدار البيضاء يخبر فيه «كتاب النقابات المتحدة كونفيديراليا والمنظمات التعاضدية المقبلة على الانخراط في لـ ك. ع. ش. بأن المؤتمر التأسيسي للاتحاد سيعقد بالدار البيضاء يوم 22 يونيو 1930 في قبو مشرب جعة «الكوميديا» La Comédie . . . جدول أعماله كالتالي:

1) الأنظمة الأساسية
2) برنامج ك. ع. ش. بالمغرب.
3) الجريدة الفيديرالية
4) الانتخابات
5) مختلفات

وفي 29 يونيو قدمت النشرة «تقريرا عن المؤتمر التأسيسي المنعقد يوم 22 يونيو» وبعد عرض قصير لكاتب الاتحاد المحلي، تبنى المؤتمر - المكون من مندوبين عن 15 نقابة - الأنظمة الاساسية للاتحاد المحلي، وبرنامج ك. ع. ش.، وكلاهما وضعا من طرف الاتحاد المحلي للدارالبيضاء». ومن ضمن المطالب المعروضة، وضع المؤتمر ترتيبا لها حسب الأولوية وقرر «أولا وقبل أي شيء آخر متابعة القضايا التالية: بورصات الشغل **والقانون الذي يحدد يوم العمل بثماني ساعات**، والعطلة الأسبوعية، ومحاكم الشغل ومندوبو العمال الملحقون بمفتشية الشغل».

---

21) يوجد التقرير الشامل للمؤتمر في «جريدة موظفي المغرب» عدد 31، أبريل - ماي 1930، وحسب التقرير المالي الذي قدمه بينتو Penneteau، كانت الفيديرالية تضم 27 تجمعا منخرطا و 2400 مكتتب سنة 1929، مقابل 1600 سنة 1926. الا أن المؤتمر لم يضم إلا 25 مندوبا يمثلون 13 تجمعا، والى حدود فاتح ماي لم تؤد إلا القليل من الاكتتابات.

لقد تم إذن تشكيل الاتحاد الجهوي يوم الأحد 22 يونيو 1930 بالدارالبيضاء والى حدود يناير 1937 سيحمل الاتحاد هذا الاسم بالنسبة للمنخرطين فيه. إذ أنه في اعتبارهم الـ إ. ج. (الاتحاد الجهوي. UD) ك. ع. ش. الا أن تسميته كانت: «الاتحاد المغربي للتنظيمات النقابية العمالية المتحدة كونفيديراليا» وكانت هذه التسمية تعكس رغبة لدى محرري الأنظمة الأساسية، بدون شك، هي الأخذ بالاعتبار خصوصية تنظيم يشمل البلاد بكاملها.

فقد كان الأتحاد المغربي يضم «منظمات محلية» و نقابات وفروعا أو فروع الفروع (المادة رقم 1) تتكون حصرا من المأجورين، والمؤسسة بشكل قانوني والمتحدة وطنيا مع فيديرالية منخرطة ضمن ك. ع. ش. (المادة 3).

«وهدف الاتحاد هو الدفاع عن المصالح المعنوية والاقتصادية لمنخرطيه وربط علاقات التضامن بين كافة شغيلة المغرب، وتدعيم المنظمات المحلية المتواجدة وانشاء منظمات جديدة... والعمل على تهيئة ودعم انعتاق العمال (المادة 2).»

ويُسَيِّر الاتحاد من طرف مؤتمر سنوي تكون فيه جميع المنظمات المحلية ممثلة وتتمتع فيه بتفويضات (تفويض قانوني وتفويض لكل عشرة مكتتبين) فيما تسهر على سيره الاداري لجنة ذات اجتماعات فصلية ومكتب يضم خمسة أفراد، يتكلف بتنشيط العمال وتوجيههم وتنظيمهم، وبإنشاء أو تدعيم النقابات والاتحادات المحلية.

ويعد الكاتب العام ممثل الاتحاد المغربي في اللجنة الكونفيديرالية الوطنية ك. ع. ش. كما يعد وفقا للنظام الاساسي، المندوب الرسمي عن ك. ع. ش. بالنسبة للمغرب (المادة 23)

وكان أول مكتب للاتحاد الجهوي يتشكل كالتالي: الكاتب العام، تيكسيي (من المعلمين) الكتاب العامون المساعدون، ماتيي Mattei (من الجمارك) وبوم Baume (من شغيلة الدولة)؛ أمين المال ديكانلير Descanlers (من البريد) فيما عين شميكرات Schmickrath مكلفا بالدعاية.

وقد أضاف جدول الأعمال الذي تم التصويت عليه في المؤتمر الى المطالب

ما يلي: «الاعتراف بالحق النقابي» وإرجاع شامبيون الى السكك الحديدية المغربية، وهو الكاتب العام المفصول من منصبه.

وتأكدت قوة جاذبية الاتحاد الجهوي في القطاعات الخاصة وذات الامتياز. وتحولت وداديات الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء (SMD) والضاربين على الآلة الكاتبة، والمستخدمين والمحاسبين بالمغرب، الى نقابات وانخرطت في الاتحاد الجهوي، فيما أنشئت فيديرالية التعدين.

في هذا الوقت تعرض الاتحاد لمحنته الاولى. إذ اعتقل شميكرات وطرد من المغرب على متن باخرة بدون أن تخبر عائلته، وذلك يوم 14 أكتوبر، عشية قدوم رئيس الجمهورية الفرنسي كاسطون دوميرغ Gaston Doumergue الى

الدارالبيضاء، ومعلوم أن شميكرات قد حقق بفضل نشاطه الكثيف تنقيب شغيلة القطاع الخاص، و«العمال اليدويين»، ويرجع له الفضل كذلك في انضمام نقابات الكتاب والتعدين والبناء الى الاتحاد الجهوي. وقد ولد الحدث انفعالا قويا، فاستنفرت كافة التنظيمات الصديقة وك. ع. ش. إلا أن شميكرات قد تباهى بكونه شيوعيا. وصرح جوهو وتيكسيي في المؤتمر الثاني للاتحاد الجهوي، بأنه في ظل هذه الشروط، لم يكن بالامكان الدفاع عنه[22].

لقد انعقد هذا المؤتمر الثاني بالدارالبيضاء يومي 10 و 11 يناير 1931 تحت رئاسة جوهو، وأتى ليثمن المجهودات التجميعية والتنظيمية التي أنجزت خلال السنة المنصرمة. وقد كان الاتحاد الجهوي المغربي يضم آنذاك 23 نقابة و 4000 منخرط، ويعادل هذا ما يضمه كل من اتحاد وهران واتحاد الجزائر العاصمة. وقد كان بودنا أن نتعرف على عدد المنخرطين في النقابات الخمس عشرة الممثلة في المؤتمر التأسيسي، المنعقد في 22 يونيو؛ فربما كانوا 3000 كما كان بودنا أن نتعرف على الطريقة التي كان يتوزع حسبها الأربعة آلاف منخرط في الاتحاد الجهوي سنة 1931، ربما كان ألف من ضمنهم ينتمون الى القطاع الخاص إلا أن العديد منهم انسحبوا من نقاباتهم، لأن التخلي عن رفيقهم «جيو Geo (هكذا كانوا يلقبون شميكرات) قد أغضبهم، ودخلوا في علاقة مع المنطقة

22) حسب التقرير الادبي الذي قدمه تيكسيي والمنشور في «الشعبي المغربي» بتاريخ 17 يناير 1931.

النقابية الجزائرية للكونفيديرالية العامة للشغل الوحدوي (CGTU) ، وفكروا في انشاء مركزية مغربية مادامت ك. ع. ش. و. (CGTU) ممنوعة في ظل الحماية. غير أن هذا المشروع لم يتحقق[23]. وبهذا ظل الموظفون العنصر الاساسي في الاتحاد الجهوي ـ وهم الذين أسسوه ـ بالرغم من أن جزءا كبيرا منهم بقي في الوداديات.

وهكذا لم يكن الاتحاد الجهوي ـ الذي تم التفكير فيه منذ 1929 بدون شك والذي أنشيء في 22 يونيو 1930 بشكل نهائي ـ يخص آنذاك الشغيلة المغاربة. وقد غضت سلطات الحماية الطرف عن هذا، بالرغم من مناهضتها الصارمة للحق النقابي لأنها لا ترغب في أن يطلبه المغاربة يوما ما. إذ كان الموظفون وشغيلة المصالح العمومية يشكلون إحدى الدعائم الأساسية لنظام الحماية. أضف الى ذلك أن ك. ع. ش. لا تشكل خطرا كبيرا، لأنها لم تُعِد النظر، منذ مدة، سواء في النظام الاستعماري أو في مرتكزات النظام الرأسمالي. ونظرا لكونها منظمة فرنسية وإصلاحية، كان بامكان ك. ع. ش. . أن تظهر على عكس ذلك، كواقية للشغيلة من تأثير ك. ع. ش. و. (CGTU) والحزب الشيوعي، وهما تنظيمان منخرطان في النضال ضد الامبريالية. فيما كان جوهو، الكاتب العام للاتحاد شخصية شبه رسمية[24].

وبما أنه كان وراء ولادة هذا الاتحاد الجهوي الذي يُعد آخر اتحاد جهوي ينضم لـ ك. ع. ش. ، فقد ظل جوهو يتتبع باهتمام حياته ومشاكله التي كان يتوصل بأخبار عنها بشكل منتظم.

---

23) راجع المقالات الصادرة في «الجزائر العمالية»، لسان حال ك. ع. ش. و. بالجزائر العاصمة، أبريل، ماي وشتنبر 1931.

24) ب، جورج، «ليون جوهر وحكومة ليون بلوم»، مقال صدر في «الحركة الاجتماعية»، يناير ـ مارس 1966، ص، 49.

الباب الثاني:

الأزمة الاقتصادية ونتائجها

1931 ـ 1936

تحددت ما بين 1931 و 1936 معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للمغرب بالأزمة العظمى التي زعزعت العالم الرأسمالي، الذي ارتبط به المغرب منذ الاحتلال الفرنسي (*).

و إذا كانت الأزمة مخففة في الأول خلال 1931 و 1932، فإنها تفاقمت بقوة لتبلغ ذروتها سنة 1936 . و قد ساعدت الآلام و التوترات الناتجة عنها على بروز الوطنية المغربية. كما ساعدت اعتداءات قوى اليمين بفرنسا و المغرب ضد الأجور والحريات.

لمواجهة هذه الأوضاع عمل مناضلو النقابات وأحزاب اليسار على التشاور فيما بينهم و تجميع و توحيد صفوفهم.

---

*) راجع: جان دريش (Jean Dresch) ، «المنحنيات التي تبرز ظهور الأزمة المغربية وقفزاتها الفجائية»، «النشرة الإقتصادية للمغرب»، عدد يناير 1936، ص ص 3 وما يليها ـ يرسم جان دريش في هذا المقال المهم منحنياته انطلاقا من الإحصاءات الرسمية بعد أن انتقدها؛ وكتاب كي إيفان (Guy Evin) : «الصناعة بالمغرب ومشاكلها»، باريس 1933، 181 ص ـ الذي يحلل المشاكل الاقتصادية =

= والاجتماعية التي يطرحها تطور القطاعات الاقتصادية العصرية بعد إقامة الحماية (ترجع آخر الإحصاءات المستعملة إلى سنة 1932)؛ وروني هوفير (René Hoffherr) وروجي موريس (Roger Morris) : «المداخيل ومستويات عيش الأهالي بالمغرب» وهو كتاب سبق ذكره، ويحتوي على أربع خرائط، كرسوم إضافية أنجزها جان دريش اعتمادا على أرقام سنة 1933، إحداها تخص هجرة الشغيلة؛ روني هوفير: «أساليب قياس مستويات عيش الأهالي بالمغرب»، مقال صدر في «المجلة الإفريقية»، عدد النصف الأول من سنة 1935 ـ وهو عبارة عن عرض سبق للكاتب أن قدمه في المؤتمر الأول للشركات الفرنسية لافريقيا الشمالية، حول الأساليب المستعملة والنتائج التي حصل عليها هو وباحثون آخرون، هنري مازوايي (Henri Mazoyer) ، وجان سيليريي (Jean Célerier) وجان ميكو (Jean Migaux) ؛ و ألبير عياش: «إضرابات يونيو 1936 بالمغرب»، «الحوليات: إقتصاديات، مجتمعات، حضارات»، عدد يوليوز ـ شتنبر 1957 ـ وهي دراسة شاملة عن الأزمة الاقتصادية ومنعكساتها السياسية والاجتماعية.

4 ـ تجليات الأزمة

• العلامات الإقتصادية :

كانت علامات الأزمة عديدة ومتطابقة.

فاقتصاد المغاربة التقليدي كان آخذاً في التفكك. إذ أدى انهيار أسعار الحبوب الرئيسية، القمح الصلب (ـ 120٪)، الشعير (ـ 160٪) الذرة (ـ 37٪) [1]، إلى إفلاس الفلاحين، فيما أدى توالي مواسم فلاحية سيئة إلى اختلال التوازن الغذائي. أضف إلى ذلك الوضعية المتأزمة للحرفيين الذين تضرروا كثيرا من انغلاق الأسواق الخارجية التقليدية المتمثلة في الجزائر و مصر و السينغال، و من منافسة المنتوجات الأجنبية في السوق الوطني: الأحذية المطاطية اليابانية و الأنسجة الحريرية الهندية و الأقمشة و الأنسجة الإيطالية. فيما كان البقالون الصغار يقاسمون زبناءهم القرويين و المدينيين وضعهم البئيس.

و أصاب الإضطراب و الغضب أيضا المثقفين، الذين ينحدر معظمهم من أوساط الحرفيين و التجار. وبحكم تكوينهم عبر التعليم التقليدي في الزوايا و جامعة القرويين القديمة بفاس، فإن أغلبيتهم أصبحت محرومة من المناصب

1) تغيرات الأسعار المتوسطة، بالدارالبيضاء بين 1930 و 1935، للقمح الصلب والشعير والذرة ـ وهي حبوب مغربية بشكل خاص ـ والقمح الطري الذي يزرعه الأوربيون على الخصوص حسب المنحنيات التي رسمها «الدليل السنوي الاحصائي العام للمغرب» لسنة 1936، ص 44:

سعر القنطار بالفرنكات الثابتة

القمح الصلب	133,2	128,2	82,2	82	70	60
الشعير	60	46,7	42,3	33	30	23,3
الذرة	64	58	58	55	50	40
القمح الطري	120,6	148,2	116,6	60	63	70

الإدارية التي كانت التثمين العادي لدراستهم قبل الحماية، و أصبح الفرنسيون هم الذين يحصلون عليها [2].

و تمكن بعض المحظوظين، الذين حصلوا على تكوين عصري في المعاهد الفرنسية ـ الإسلامية أو في الثانويات، من متابعة دراستهم العليا بباريس ـ و هناك ربطوا إتصالات مع طلبة مسلمين من شمال إفريقيا و مع بعض رجال السياسة الفرنسيين من أحزاب اليسار. واحتكوا أيضا بالتيارات الفكرية الكبرى التي كانت تحرك شعوب الشرق الإسلامي. وبعد إنهاء دراستهم، لم يجدوا أمامهم إلاَّ مجال المهن الحرة.

لقد أصابت الأزمة الإقتصاد الإستعماري بشكل غير متساوٍ. فالمجال العقاري للاستيطان توسع بحوالي 125 000 هكتار، أي بمساحة تقل عن نصف ما تحقق في المرحلة السابقة. و كان يَشمل حوالي 850 000 هـ موزعة ما بين 3500 و 3800 مُستوطن. إلاَّ أن 350 إلى 400 000 هـ . هي التي كانت مزروعة فعليا. و لن يتم تجاوز هذه المساحات إلاَّ بعد الحرب العالمية الثانية. فبحكم ديونهم المرتفعة بشكل لا معقول، فوجيء المستوطنون بانهيار أسعار المواد الزراعية و خاصة أسعار القمح الطري (100 ـ٪). و قد قدرت في سنة 1935 ديونهم المضمونة ب 450 بليون فرنك [3]، أي ما يعادل تقريبا 26 مليار فرنك لسنة 1955 . فطالَبوا بِتدخل الحماية لإنقاذهم من الإفلاس.

أما الصناعة المنجمية، التي تعد صناعة تصديرية أساسا، فإنها بسبب ضيق السوق العالمي تأثرت بالأزمة منذ سنة 1931 التي انهارت فيها صادرات الفوسفاط المعدة عنصرا هاما في توازن الحماية المالي إذ إنتقلت من 1.700.000 طن سنة 1930، إلى 900.000 طن سنة 1931. فتوقف النشاط في العديد من المناجم. و بعد 1932 وقع انتعاش إقتصادي بطيء على إثر تحسن مبيعات

---

2) جاك بيركْ: «المغرب العربي بين حربين»، باريس، الطبعة الأولى 1962، 439 ص، راجع التحليل الدقيق، المعاش، للتقلبات التي مست سكان فاس، البورجوازيين والحرفيين (11 000 شغيل)، وطلبة القرويين (700 ـ 800)، والغضب الذي ولّدته، أنظر ص ص. 176، 180 وما يليها.

3) حسب «المغرب، الموسوعة البرية والإستعمارية»، باريس، 1940، ص 216؛ لا توجد هذه الإشارة في طبعة 1947.

الفوسفاط واستغلال منجم لوي جانتي (اليوسفية حاليا) الغني بالفوسفاط، وارتفاع استخراج فحم جرادة، مما سمح بتقليص واردات المحروقات الصلبة.

في مقابل ذلك، عملت الرساميل التي وفدت إلى المغرب في شكل مصاريف عسكرية لإتمام الإحتلال وفي شكل قروض من السوق الفرنسي لإنجاز الأشغال الكبرى ـ 419 مليون فرنك جارٍ سنة 1931، و 1070 مليون في 1932 و 423 مليون في 1933 و 380 مليون في 1934 و 140 في 1935 ـ عملت على تخفيف آثار الأزمة على قطاعات أخرى [4]. إذ استمرت عملية بناء الموانيء والسدود والطرق والسكك الحديدية ومحطات القطار، والمحطات الكهرمائية، والبنايات الإدارية، وكذا الفيلات والعمارات بالأحياء الأوربية.

ومن بين المنجزات العظيمة لهذه المرحلة، تجدر الإشارة إلى إتمام ميناء الدارالبيضاء (1930 ـ 1934)؛ وبناء محطات فاس السافلي (1932 ـ 1934) والقنصرة بواد بهت (1925 ـ 1935)؛ والقصبة الزيدانية 1934 ـ 1936)؛ و 2.000 كلم من الطرق؛ وأخيرا خطي السكة الحديدية الرابطين بين بنجرير وآسفي لنقل الفوسفاط، وبين وجدة وفاس (1928 ـ 1934) وهذا الأخير يضم جزءا جد وعر ومليء بالمنشآت يربط بين فاس وتازة.

إلَّا أن إخضاع البلاد اكتمل سنة 1934 بالاستيلاء على الحصون الجبلية الأخيرة المتواجدة بالأطلس الكبير الشرقي والمركزي وبالأطلس الصغير وبالهضاب الصحراوية المفصولة بواحات بين واد ساورة وواد درعة والمحيط الأطلسي. ووصلت برامج الأشغال الكبرى إلى نهايتها، فيما بلغت مصاريف سنة 1936 قيمة إسمية منخفضة بحوالي أربع مرات عن قيمة مصاريف سنة 1931. وكانت الأوراش تُغلق في البوادي والمدن. أما القيمة الإجمالية للبنايات التي كانت تبلغ 583 مليون فرنك سنة 1930، فإنها لم تتجاوز 108 ملايين سنة 1936. وقد تأثرت كافة الأنشطة الفرعية بدورها بهذا الإنخفاض، من تجارة

---

4) أخذت هذه الأرقام من كتاب ر. مارشال، السابق الذكر، ص ص. 242 وما يليها و 262 وما يليها. ويبلغ المبلغ الإجمالي الإسمي للقروض المباشرة للدولة الشريفة ولقروض الشركات ذات الامتياز، خلال المرحلة 1931 ـ 1935، 2432,5 مليون، وهو ما يعادل 117,5 مليار بفرنكات سنة 1955 الثابتة.

الخشب والحديد والإسمنت وصناعة مواد البناء والهياكل الحديدية إلى مقاولات الترهيص والتزيين والصباغة والنجارة والتأثيث. وضمن 242 حالة إفلاس سُجلت سنة 1935، نجد 23 مقاولا في الأشغال العمومية و11 رصَّاصا و14 مقاولة في النجارة والتأثيث، يمثلون 20٪ من العدد الإجمالي. طبعا لم تنهر كل القطاعات، فالمقاولات الكبرى التي أنشئت لتوفير المواد للسوق الداخلي، مثل المطاحن ومصانع المشروبات والتبغ والسكر والإسمنت والشموع، حافظت على إنتاجها أو رفعته، إلاَّ أن هذا لم يؤد إلى ارتفاع الإستهلاك، بل وقع العكس لأن الواردات انخفضت بشكل ملموس خلال نفس الفترة.

ومهما يكن من أمر، فإن أرقام التجارة الخارجية وأرقام حساب العمليات أو إستثمارات المقاولات، تسمح بتحديد حجم هذه الأزمة المعمَّمة بصورة إجمالية. فقد اتجهت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية المغربية ـ 3800 مليون سنة 1929 ـ نحو الانخفاض سنة بعد أخرى إلى أن بلغت 1.981.886.000 فرنك فقط سنة 1936.

وانتقلت استثمارات المقاولات، التي قدرناها بالفرنكات الثابتة لسنة 1955، من 11 مليار سنة 1931 إلى 3 مليارات في 1933 و 1934، ثم سقطت إلى الصفر سنة 1936، فقد طبع سنتي 1934 و 1935 انخفاض هام للاستثمارات في المناجم و في بعض الصناعات. وأخيرا، كان عجز حساب العمليات أي ميزان الأداءات، أخطر عجز عرفه المغرب إلى ذلك الحين (154 1ـ مليون أي 57 مليار حسب فرنك 1955).

• الانعكاسات الانسانية

ـ الأوربيون: توقف الهجرة والبطالةُ

لقد انخفضت الهجرة الأوربية بشكل قوي وتكاثر عدد العائدين إلى أوربا. هاتان الظاهرتان كانتا ملموستين بشكل خاص في 1934 و 1935 و 1936، بحيث أن الفرق بين المهاجرين والعائدين، الذي بلغ بضع مئات بالنسبة للفرنسيين و«المُدمجين»، كان سلبيا بشكل واضح بالنسبة للإيطاليين

والإسبانيين. لِذا فإن تنامي السكان الأجانب بين 1931 و 1936، الذي انتقل من 000 176 إلى 000 200 شخص، ناتج عن الحركة الطبيعية أكثر مما هو ناتج عن توافد مستوطنين جدد [5]. وكذا كان العديد من الفرنسيين وأوروبيون آخرون، قد قرروا العودة إلى بلادهم بحكم الإحباط الذي أصابهم، فإن آخرين، لا يستطيعون أن يعودوا، قد فقدوا شغلهم. و بلغ عدد العاطلين المسجلين 3750 في يناير 1936 من بينهم 2750 في الدار البيضاء. وحسب إحصاء 1936 بلغ هذا العدد 6406. وتلقى أكثرهم عوزا الاسعاف من البلديات: ففي 1934، شغلت هذه الأخيرة 43 شخصا من بين 420 بالرباط، و 450 من بين ما يزيد عن 2000 بالدارالبيضاء حيث أنجز العاطلون أشغالا بلدية قيمتها 000 335 فرنك؛ وكان 256 يشتغلون في الأوراش البلدية بمكناس. وفي وجدة، نظم العاطلون أنفسهم وتظاهروا، وبذلك حصلوا على الاسعاف [6].

وكانت الأجور تنخفض في جميع القطاعات، ولاحظ مانغو (Mangot)، رئيس مصلحة الشغل في تقريره المقدم في يونيو 1934 «بأن جزءا من اليد العاملة المتوفرة قد تخلى عن مزاعمه فيما يخص أجوراً مرتفعة، ليقبل أي نوع من العمل بأجور منخفضة».

وإذا ما اعتمدنا المعلومات الرسمية، فإن البَنَّاء الأوربي كان يحصل على أجر يقل بمرتين في يناير 1931: 25 إلى 30 فرنكاً مقابل 45 إلى 50 فرنكاً. في نفس الوقت انتقل المؤشر الرسمي لكلفة العيش في الدارالبيضاء من 490 إلى 340 (مؤشر 100 سنة 1914) مسجلا بهذا انخفاضا بنسبة 6, 30٪ فحسب، مما يدل على انخفاض ملموس للقدرة الشرائية.

ويقدر إحصاء 1936 عدد الأشخاص الذين يشتغلون بالمصالح العمومية

---

5) فيما يخص نتائج إحصاء 1936 والمقارنة مع نتائج إحصاء 1931، أنظر «دليل المغرب» لسنة 1936، وخاصة مقال جان لومور (Jean Lemeur)، «نظرة حول النتائج الاحصائية لآخر إحصاء»، «النشرة الاقتصادية للمغرب» عدد 24، 1939، ص ص. 111 وما يليها.

6) شهادة أميدي أوريوس (Amédée Urios)، الذي كان المنظم وكاتب لجنة عاطلي وجدة. وُلِد بوهران سنة 1909 ودخل إلى المغرب سنة 1917. وكإجابة على أسئلتي، حرر سيرة ذاتية أعطاها عنوان «في الطريق»، أكتوبر 1976.

ب 17.000. ويضم هذا العدد، إضافة للموظفين [7]، مستخدمي المصالح ذات الإمتياز والضباط والضباط المساعدين الذين يقطنون في المدينة. ونجد أن أقوى الحملات كانت موجهة ضد الموظفين من طرف المزارعين ورجال الصناعة والتجار الصغار. وكانت التهم الموجهة إليهم هي أنهم كثيرون جدا ويفلتون من مضار الأزمة بسبب انتظام رواتبهم، وينفقون جزءًا كبيراً من مصارفهم خارج المغرب خلال عطلهم، ويستحوذون على أكثر من نصف الميزانية العادية. غير أن المزارعين ورجال الصناعة والتجار لم يدركوا بأن هذه الآلة الإدارية، الشديدة المركزة وذات القيادات الثقيلة والباهضة الثمن والتي لا تؤطر البلاد إلا تأطيراً إدارياً ضعيفاً، لا توجد ولا تسير إلَّا من أجلهم، وبأن القروض التي حصلت عليها اِستعملت أساسا لإنجاز الأشغال الكبرى الضرورية للاستيطان، وبأن المغاربة ودافعي الضرائب الفرنسيين هم الذين يتحملون في نهاية المطاف مصاريفها [8].

ومهما يكن من أمر، فقد طبق المقيمون العامون قرارات تُقلِّص عدد المستخدمين والأجور والتعويضات، وهذه القرارات اتخذتها الحكومات الفرنسية بالنسبة للمتروبول.

واعتبر المتنبئون الإقتصاديون لتلك المرحلة، بأن الإنكماش النقدي، أي تقليص المصاريف العمومية وكافة الرواتب، هو السبيل الوحيد للحفاظ على قيمة الفرنك وللخروج من الأزمة. وطُبقت الإجراءات التشريعية الفرنسية مباشرة، على عكس الإجراءات المتعلقة برفع الأجور، التي كانت تطبق بعد شهور طويلة بمبرر أنها تتطلب دراسات دقيقة.

وهكذا، أُخبر موظفو المغرب في 22 نونبر 1932 بحذف مختلف التعويضات؛ وفي فاتح يناير 1934 بنسبة اقتطاع من الرواتب وبحذف التعويض عن الإقامة الذي حل محله تعويض عن السكن؛ وفي فاتح مارس وفاتح يوليوز 1934 أُخبروا بتطبيق إجراءات تقليصية جديدة تخص التشغيل والرواتب والتقاعد (انخفاض بين 5 و 10٪)؛ وأخيرا أُخبروا في مارس 1935

---

7) كان تعداد الموظفين يبلغ حوالي 8400 و المساعدين 3600.

8) أ. عياش: «المغرب والاستعمار» ص ص. 120 وما يليها، فصل «الرسائل المالية».

بتقليص الزيادة «المغربية» التي تحولت من 50 إلى 35٪، أي تقليص متوسط بنسبة 20٪ إجمالا [9].

وتعرضت أجور مستخدمي المصالح ذات الإمتياز بدورها إلى تخفيض كبير بنفس النسب. وإذا ما أخذنا الأرقام الخام، فإنه يظهر أن التخفيضات التي مست الرواتب والتعويضات إلى حدود أبريل 1935، كانت أضعف من انخفاض كلفة المعيشة. وأن القدرة الشرائية قد ارتفعت نظريا بنسبة 10٪. لكن، كيف يمكننا تقييم الخسارات الناتجة عن التأخرات، الحاصلة خلال سيرورة الحياة المهنية، في الترقية، وعن المعاناة المترتبة عن الإحالة على التقاعد تلقائيا، أو عن التسريحات؟

وإجمالا، نلاحظ، إذا ما قارنّا تقديرات السكان المأجورين الأوربيين المقدمة من طرف إحصائيات 1931 ـ 1936 53.876 مقابل 49.752 ـ انخفاضا بحوالي 4.000 وحدة في سنة 1936 عن سنة 1931، أي 8٪. ونجد أن العمال هم الذين يتحملون كافة الخسارات. إذ كان عددهم سنة 1931 : 21.000؛ أما في 1936 فقد أصبحوا 14.500 و 6 500 عاطل.

هكذا، كانت البطالة وتوقف الهجرة، وتقليص الرواتب والأجور، وتسريح الأطر، هي الانعكاسات التي لحقت بالشغيلة الأوربيين.

ـ المغاربة: بلترة متسارعة

كانت انعكاسات الأزمة على المغاربة أكثر ثقلا.

فالسكان استمروا في التزايد. إذ بلغ عددهم حسب إحصاء 1936 ـ وهو أول إحصاء شمل المنطقة الفرنسية التي استكمل احتلالها وتم بنوع من المنهجية ـ ما يزيد عن 6 ملايين مغربي (بمن فيهم اليهود)، مما يدل على أن إزدياد السكان بلغ 400.000 إلى 500.000 شخص بالنسبة لسنة 1931. التي لا يمكن

---

9) تشير هيئة تحرير «النشرة الاقتصادية للمغرب»، عدد أكتوبر 1935، ص ص. 265 ـ 266، إلى أن تقليص التعويض والرواتب والأطر بواسطة المركزة الادارية، سمح بتقليص مصاريف ميزانية المستخدمين بنسبة 24٪.

الاعتماد على رقمها الرسمي، المحدد بـ 5.200.000، وهو تقدير منخفض جدا عن الواقع [10]. واستمر القرويون ـ الأعداد الفائضة من الشبان، والمزارعون والملاكون الصغار المفقرون ـ في الاتجاه نحو أوراش الأشغال العمومية والمناجم والمراكز الحضرية، بينما كانت فرنسا تسد أبوابها وقد عاد منها 10 000 عامل. غير أن المناجم أوقفت تشغيل عمال جدد أو طردت مستخدميها، فيما أنهت أوراش البادية في معظمها أشغالها سنة 1934. أما البناء، فقد انخفض نشاطه بالمدن كما رأينا ذلك. ونفس الشيء حصل بالنسبة للأنشطة التجارية ولقطاع نقل البضائع. وحافظت المقاولات الصناعية (وحدها) على نوع من النشاط والحيوية.

إلا أن المستوطنين الزراعيين سرّعوا ابتداء من 1930 تنمية زراعات الخضروات ومزارع الحوامض والكروم، لتنويع إنتاجهم الذي كان مكونا أساسا من الحبوب. وأدى هذا إلى تنامي عدد العمال الزراعيين المشغّلين: المداومون حوالي 30.000 تم تشغيلهم في مناطقهم؛ والموسميون، حوالي 60.000 حسب زعم الغرف التجارية ومحرري مقالات «النشرة الاقتصادية» [11]، أي في المجموع 90 000 عامل سيكونون قد حصلوا على أجور بمبلغ 75 مليون فرنك [12].

غير أن التوافد على المناجم والأوراش والأراضي الزراعية خلال مراحل الأشغال الكبرى ظل عبارة عن حركات موسمية مؤقتة. فيما اتخذ التوافد على المدن اتجاها آخر. فإحصائيات 1931 و 1936 تعطينا عدد سكان المدن، وهو مقبول أكثر من تقديرات سكان الأرياف وبالتالي يمكن مقارنته.

ويُستخلص من ذلك أن عدد سكان الحواضر لم يرتفع خلال الفترة 1931-1936 بنفس النسبة التي ارتفع بها خلال مرحلة الازدهار الاقتصادي

---

10) راجع «الدليلين الاحصائيين» لسنتي 1931 و1936، السابقي الذكر، ودراسات د. نوان D. Noin : «سكان المغرب القرويون»، المنشورات الجامعية الفرنسية 1971، جزءان.

11) «الدليل الاحصائي» لسنة 1937، ص 64 وروني مازويي René Mazoyer : «النتائج الاقتصادية لتحركات السكان الأهليين بالمغرب»، «النشرة الاقتصادية للمغرب»، يوليوز 1935 كان في صالح الاستعمار أن يضخم من أهميته ومن دوره في حياة الأهالي الاقتصادية والاجتماعية.

12) أي ما يعادل أقل من 850 فرنكا لكل شخص سنويا.

الكبير 1926-1930 — 180.000 وحدة و 27٪ مقابل 148.000 وحدة و 32٪. إذ أن عودة العمال إلى قراهم أعاقت الاستقرار النهائي. هذا فضلا عن أن الأخبار الواردة من المدن عن صعوبات الشغل بها. لم تشجع سكان الأرياف على الهجرة. كما حصل أيضا طرد المهاجرين نحو قبائلهم الأصلية.

لقد تغيرت طبعا أعداد المغاربة المشتغلين في الانتاج الأوربي خلال مرحلة الأزمة هذه. وعمل إحصاء 1936 على تقديم النشاط المهني للمغاربة النشيطين، إلَّا أنه لم يميز بين الأنشطة الجديدة والأنشطة القديمة. الأمر الذي جعل من المتعذر استعمال هذه الأرقام كما هي. لِذا يجب انتقاء بعض المعطيات من بين الإحصائيات الواردة في مختلف الدراسات، والقيام بتقديرات ستكون بالضرورة جزافية. ويمكننا ربما أن نأخذ رقم 150.000 الذي يزيد عن عدد 1931 بحوالي 30.000، وذلك نظرا لتزايد عدد العمال الزراعيين (90.000).

والحال أن العمال الزراعيين الموسميين هم الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من اليد العاملة المشتغلة بأوراش الأشغال العمومية والبناء إذا ما توفرت أو بمهام الشحن في الموانيء والمدن. يضاف إليهم عمال المصانع والمناجم (حوالي 30.000) والأشغال العمومية والبناء (10.000) والنقل عبر الطرق والسكك الحديدية (6.000) والمساعدون في الإدارة (5.000) والتجارة والأبناك (بضعة آلاف). وقد يكونون حصلوا على 310 مليون فرنك من مُشغِّليهم سنة 1934 [13].

ـ ظروف عيش المغاربة

كان أولائك الذين يذهبون إلى المدن يتوجهون نحو المراكز التي قصدها

---

13) جان ميكو Jean Migou : «المغرب أمام الأزمة»، «النشرة الاقتصادية للمغرب»، الفصل الاول لسنة 1935، ص 91. عمل ميكو على تحديد مداخيل المجموعتين البشريتين المتواجدتين بالمغرب وسيل مبادلاتها. ويخلص إلى أن التبادل بينهما بلغ من الجانبين حوالي مليار من الفرنكات ضمن هذا المليار الذي أداه الاوربيون، تمثل الأجور 310 مليون. فيما تمثل الضرائب 390 مليون من المليار الذي أداه المغاربة، أي 40٪ من المبالغ النقدية المتوفرة لديهم وأكثر من مبلغ الأجور التي حصلوا عليها.

أقرباؤهم الكبار والتي تحركها الأنشطة الاستعمارية: مثل الدارالبيضاء، الميناء الكبير الذي أصبح يؤكد تفوقه وأضحى أهم من مراكش وفاس، مع أن هذه الأخيرة ظلت مدينة ذات حيوية، بحكم أنها المنارة الفكرية والدينية المُشِعَّة على المغرب؛ والرباط، العاصمة السياسية والادارية؛ وبور ليوطي (القنيطرة حاليا) منفذ سهل الغرب؛ ومكناس، المتواجدة في قلب منطقة سايس الخصبة زراعيا؛ ووجدة، متروبول المغرب الشرقي، المجاورة لمنطقة وهران ونقطة وصول السكك الحديدية المنجمية.

واستكملت الأحياء القديمة في المدن اكتظاظها، بينما بدأت تنشأ خارجها تجمعات سكنية من الخشب والصفيح ومن الخيم وأكواخ القش. هكذا انتقل عدد سكان قرية القنيطرة ـ بور ليوطي [14] من 500 فرد سنة 1912 إلى 334 15 سنة 1936. وفي الرباط، كان دوار الدباغ (الذي ظهر سنة 1911) ودوار الدوم [15] الذي ظهر فيها بعد بكثير، يضمان أكثر من ثلث سكان المدينة المسلمين. وفي الدارالبيضاء، كان يعيش نصف المغاربة تقريبا ـ وكان عددهم 000 184 ـ في «مدن الوحل» ـ التي ستصبح منذ 1934 مدن الصفيح ـ وكانت أهمها «كاريير سنطرال» (المحجر المركزي) الذي نشأ ابتداء من 1923 قرب حي الصخور السوداء حيث كانت تستقر المصانع الكبرى، ثم «ابن مسيك» الذي أقيم سنة 1932 لاحتضان المهاجرين الذين لم يعد بإمكان حي «المدينة الجديدة»، المنشإ بين 1919 و 1926، أن يستقبلهم.

وكان السكان يعيشون في هذه التجمعات السكنية شروطا سيئة أخلاقيا وصحيا. وبلغت هذه التجمعات سنة 1935 مستوى معينا من البؤس أشار إليه البحث الميداني الذي أجراه كل من بارون (Baron) وهِيُو (Huot) وبَاي (Paye) «حول الظروف الاقتصادية ومستويات عيش العمال الأهليين في دوار الدوم». فما عدا حوالي مائة من البقالين والجزارين والسقائين وبائعي البيض والدجاج،

---

14) أعطي اسم بور ليوطي Port-Lyautey للقنيطرة سنة، 1932.

15) حول نشأة وتطور «الكاريير سنطرال» و «بنمسيك»، وظهور كلمة «مدينة الصفيح» أندري أدام André Adam : «الدارالبيضاء، بحث في تحول المجتمع المغربي عند احتكاكه بالغرب»، منشورات «المركز الوطني للبحث العلمي» CNRS 1969، جزءان.

والحرفيين، وحوالي عشرة مستخدمين في الادارة، كانت الغالبية العظمى لسكان دوار الدوم مكوّنة من العمال اليدويين الذين يشتغلون في الأوراش. كان عملهم غير منتظم، وكان أبناؤهم يقومون بحمل البضائع في السوق، وببيع الجرائد، فيما كانت النساء تبحث عن العمل عند العائلات الأوربية للقيام بالأشغال المنزلية ولغسل الملابس. «ومن المؤلم، يقول أصحاب البحث، ملاحظة النسبة الهائلة من العاطلين التي يحتوي عليها دوار الدوم. إذ حسب المعطيات المحصَّل عليها، يبدو أن ربع أو ثلث السكان فقط هم الذين يمكنهم الاعتماد على مداخل منتظمة. والباقي، يشتغل يوما أو يومين في الأسبوع. فيما يحاول بعضهم الحصول على بعض النقود بقطع بعض الأغصان وتشكيل حزم حطب صغيرة منها. وهناك عدد كبير من الأطفال وحتى النساء يذهبون إلى الأحياء الأوربية ليتسولوا».

يعيش سكان الدوار حسب أصحاب البحث «في المتوسط على قاعدة لاتتجاوز 3 فرنكات في اليوم لكل عائلة». بينما نجد الأكرية جد مرتفعة (من 9 إلى 20 فرنكاً في الشهر) والمواد الغذائية غالية بالنسبة لثمنها في الأحياء القديمة، بسبب النقل. وإجمالا، يعاني السكان، الذين يلبسون ثيابا رثة، من سوء تغذية خطيرة [16].

ونجد وضعية أقل تدهورا عند مستخدمي الادارة الذين يتقاضون أجرة يومية تبلغ 12 فرنكاً، وعند العمال المؤهلين والبنائين والصباغين أو النجارين الذين يتقاضون ما بين 7 و 12 فرنكاً؛ لكن يجب أن يتوفر لهم الشغل، فالبطالة الجزئية هي القاعدة العامة، أما البطالة الكلية فتمس بقوة المغاربة أكثر من الأوربيين.

إن الحديث عن البطالة بالنسبة للمغاربة لا معنى له إذ يتعلق الأمر هنا باستخدام قسم محدود بشكل دائم من كتلة من الرجال والنساء والمراهقين الذين يبحثون عن أشغال مؤقتة يعيشون أو يحافظون على البقاء قدر المستطاع. وليس لمباديء قانون الشغل المذكورة سابقا أي مفعول في هذا المجال. إذ أن أرْباب

16) «النشرة الإقتصادية للمغرب» يوليوز 1936، ص ص 117 وما يليها، أجرى البحث الميداني في أواخر دجنبر 1935. راجع أيضا إحصاءات مدن الصفيح بالدارالبيضاء، «المغربي الصغير» Le Petit Marocain، عدد 2 يوليوز 1936.

العمل في البوادي والمدن يشغلون العمال ويطردونهم بكل حرية. والضغط على الأجور مستمر وبطاقة الشغل لا وجود لها. والوسيط أو رئيس الفرقة يحصل على العشر من أجر العمال الضعيف. ويسمح نظام المقتصديات الذي يوفر في الأوراش والمناجم المواد الضرورية للمقاولين بأن يسترجعوا جزءا من الأجر المقدم إلى العمال. تضاف إلى ذلك الغرامات التي غالبا ما كانت تنتزع من العمال ما يمكن أن يتبقى لهم. وقد نشرت «المغرب الإشتراكي» في عدد 16 فبراير 1935 «لائحة الغرامات التي فرضها مدير المكتب الشريف للفوسفاط على العمال الأهليين.» «فكان السعر المطبق عادة على أية مخالفة يبلغ 5 فرنكات»، وهو مبلغ كبير إذا ما عرفنا بأن العمال يشتغلون بالقطعة وأجرهم يبلغ 0,5 فرنك مقابل كل عربة منجمية، تبلغ حمولتها حوالي طن [من الفوسفاط].»

و قد ولدت هذه المشاكل الإقتصادية والمالية توترات اجتماعية وسياسية في صفوف المغاربة وفي الأوساط الإستعمارية.

5 ـ الاستياءات ـ يمينا ويسارا

• اليـمـيـن :

ـ أربــاب العـمـل

كان الغضب في الأوسـاط الاستعمارية عاما. إذ كان المستوطنون الذين تضرروا من انخفاض ثمن الحبوب يطالبون بتأجيل دفع ديونهم وإعادة ترتيب استحقـاقهـا؛ فيما كان المقـاولـون يطالبـون بقـروض جديدة لانجاز الأشغال الكبرى، أما رجال الصناعة فكانوا يطالبون بإنهاء نظام الباب المفتوح وإصدار قوانين حمائية.

وكانت الغرف الفلاحية متحدة فيديراليا، ولم تكن راغبة ـ ولن تكون أبدا راغبة ـ في مناقشة الأجور ولا القانون الاجتماعي. إذ كانت تعتبر بأن هذه القضايا لا تهم صلاحياتها وبأنه يكفي أن يترك قانون العرض والطلب يقوم بعمله، في مقـابـل ذلـك كانت سلطات الحـماية تطالب بمسـانـدة المستوطنين الزراعيين وبتدخلها لانقاذهم من المأزق الذي وضعتهم الازمة فيه.

قامت تلك الغرف سنة 1934 بعمل تحريضي اتخذ طابعا تمرديا. وفي 5 فبراير قرر «المستوطنون الحليقو الرؤوس» ـ إذ قام عدد كبير منهم بحلق رؤوسهم للتعبير عن فقرهم ـ خلال اجتماع ساخن بالرباط، القيام بمسيرة الى الاقامة العـامـة، على إثـر نداء رئيسهم مورلـو Morlot ، وهـو مستوطن كبير بالمغرب الشرقي. وقد يكون وقع فيما قبل اتصال هاتفي مع باريس. إلا أن الدركيين والقناصين السينغاليين فرقوا المتظاهرين بنوع من الخشونة [1]

---

1) انظر جاك بيرك، المصدر السابق، ص ص 267ـ268.

أما مقاولو الاشغال العمومية، فكانت الغرفة النقابية للبناء (التي توحدهم) والغرفة التجارية للدارالبيضاء (التي كانوا يسيطرون عليها) قلعتين لهم. وكان إثنان من بين رؤساء الغرفة التجارية مقاولين، وهما مارسيل شابون (Marcel Chapon)، الذي كان نائبا للرئيس ابتداء من 1932، ثم رئيسا سنة 1942، وبحكم أن طبعهما كان متصلبا وعدوانيا، فقد كانت الإقامة العامة تخشاهما، وأمامهما لم يكن لرئيس مصلحة الشغل أي وزن يذكر.

وكان هنري كروز (Henri Croze)، رئيس الغرفة بين 1928 و 1932، ثم في 1938، وهو مؤمِّن بحري كبير يقترب بحكم تكوينه واهتماماته من الوكلاء المعتمدين لدى التجمعات المالية والصناعية الفرنسية، وهم أرباب كبريات المقاولات بالمغرب والمنضوون تحت لواء اللجنة المركزية لرجال الصناعة [2].

تشكلت هذه اللجنة في 14 يونيو 1933 تحت رعاية المجموعات الفرنسية للصناعة وللابناك، والشركات البحرية والسككية وكذا تحت رعاية مقاولات المغرب العمومية التالية: شركة سكك المغرب الحديدية، الوكالة المغربية للتبغ والمكتب الشريف للفوسفاط، وترأسها السيد ݣريݣوري (Grégory) من شركة «زيوت وصابون المغرب» أعقبه على هذا المنصب كل من كلود فرادان (Claude Fradin) من صناعات الالياف النباتية، وجاك لوفبر (jacques Lefebre)، من مؤسسات ج. ج. كارنو ومصاهر باس ـ أندر، ثم فيما بعد بيير ساهوك (Pierre Sahuc) من شركة السكر المغربية.

طرحت اللجنة المركزية لرجال الصناعة، على نفسها كمهمة رئيسية، الدفاع عن «مصالح رجال الصناعة الفرنسيين والمغاربة» الوطيدة الارتباط والمتكاملة، ضد المنافسة الاجنبية، الامر الذي كان يستدعي مراجعة معاهدة الجزيرة الخضراء ليسترجع المغرب سيادته الجمركية [3]. وبوحي من مستشارها،

2) فيما يخص المظهر العام والمزاج والتجربة المهنية لأهم أعضاء الغرفة التجارية لمدينة الدارالبيضاء واللجنة المركزية لرجال الصناعة (CCI)، راجع ر. ݣاليسو، المصدر السابق ص ص 46 وما يليها.

3) كانت معاهدة الجزيرة الخضراء التي فرضتها القوى العظمى على المغرب سة 1906، تسمح بدخول كل البضائع للبلاد مقابل تأدية رسم موحد للدخول محدد بقيمتها. كانت احدى أهداف اللجنة إذن، العمل على تنمية ما تسميه بـ «نظام المساهمات المتبادلة والتداخل المتزايد للمصالح الفرنسية ـ المغربية»، والاحتفاظ بالسوق المحلي لانتاجها ولانتاج رجال الصناعة الفرنسيين.

روني هوفير (René Hoffer) مدير المراكز القانونية بالمغرب، حددت اللجنة لنفسها أهدافا أخرى: «القيام بإحصاء دقيق لصناعات المغرب؛ إنشاء مركز عمل مشترك لدراسة كل القضايا الاقتصادية والتشريعية والجبائية والاجتماعية والجمركية... الخ. التي تهم مجمل الصناعات؛ والبحث عن أسواق داخلية وخارجية ودراستها» (4).

وستبدو فيما بعد السياسة الإجتماعية للجنة أكثر تميزا من سياسة غرف التجارة والصناعة، وأكثرها تأييدا لاجراءات أبوية، مثل بناء «أحياء الأهالي» ومقاولات ستساعد على استقرار اليد العاملة المغربية وستجعلها في نفس الوقت أكثر تبعية. وكانت النظريات التعاضدية التي بلورها هوفير سنة 1932 تصب في نفس الاتجاه. إذ بعدما لاحظ، كما سبق لماسينيون (Massignon) أن قام بذلك خلال بحثه الميداني سنة 1924، ضعف الهيكل التعاضدي القديم، أبدى هوفير رضاه على المساعي الجديدة المبذولة لتدعيم بعض التعاضديات وأضاف قائلا: «إن إحياء الهياكل التعاضدية سوف لن يعيد الشروط السابقة لتوظيف الأهالي فحسب، وإنما سيسمح بالحيلولة دون هيمنة الصيغ النقابية، وبتنظيم المساعدة المتبادلة وبتوفير آلات ملائمة للعمال مع إعطاء القرض الخاص بالصناعة التقليدية لهذه المجموعات التعاضدية» (5).

بهذا تدعم انحراف التعاضدية، الذي سبق أن بدأ سنة 1928، من الشكل القديم لتنظيم المهنة، الى شكل تنظيمي لتأطير العمال المغاربة كفيل بإزاحة خطر «الصيغ التنظيمية النقابية».

وكان أرباب العمل، كبارا وصغارا الى حدود ذلك الوقت متفقين على المطالبة بتقليص كبير للمصاريف بالادارة: وكانوا يناهضون أي تشريع حول تحديد مدة العمل وحول تقنين الأجور، الذي سيعرقل في نظرهم عمل قانون العرض والطلب، وسيمثل مسّا غير مقبول بنظام المقاولة الحرة وسيضخم كلف

---

4) فيما يتعلق باللجنة المركزية لرجال الصناعة، تشكلها وأهدافها، وأعضاؤها الاوئل، راجع الوثيقة رقم 1 للجنة المركزية لرجال الصناعة (موجودة بالمكتبة الوطنية بباريس، حيث توجد أيضا الوثائق رقم 3، 4، 5، 6،؛ ما عدا الوثيقة رقم 2).

5) ر. هوفير (R. Hofferr) : الاقتصاد المغربي، ص. 53.

الانتاج. أما الحق النقابي، الذي يعتبر ربما صالحا في البلدان المتقدمة، فلا مكانة له هنا، وعلى «الاهالي» أن يظلوا تحت وصاية سلطاتهم الشرعية. هذه المعارضة المتعنتة كانت تبرز في تصريحات رؤساء غرف التجارة والصناعة خلال تجمعاتهم، وفي مجلس الحكومة أو من خلال الأجوبة المقدمة لمصلحة الشغل إذا ما سألتهم عن إجراء معين طرحته للدرس (6).

ـ أحزاب أقصى اليمين: «صليب النار» و «بائعو الصحف الملكية» (7)

لقد ساعد هذا الاستياء المعمم دعاية أحزاب أقصى اليمين: «بائعو الصحف الملكية» (Camelots du roi). وهو حزب يضم عددا قليلا من المنخرطين وصفوفه منقسمة بالرغم من أنه يتوفر على نشرتين أسبوعيتين: «الصوت الفرنسي La Voix Française و«المستقل» L'Indépendant ؛ وحزب «صليب النار» (Croix du Feu)، الذي يحظى بنفوذ أقوى والمنظم عسكريا عبر فروع تشمل أهم مدن المغرب ويضم منخرطين من بين قدماء المحاربين والمستوطنين والتجار الصغار المتأزمين، وكذا الموظفين وأعضاء المهن الحرة. كما كان يحظى بتعاطف فعال أو تواطؤ من طرف بعض السلطات العسكرية والمدنية والهيئات الاقتصادية: الغرف الفلاحية والغرف التجارية والصناعية.

وكانت جريدتان يوميتان في الدارالبيضاء، هما «الصحافة المغربية» (La presse marocaine) و«المساء المغربي» (Le Soir marocain)، تُعبران عما يرضون عنه وما ينفرون منه.

---

6) انظر في كتاب ر. كاليسو، السابق الذكر ص ص 88-93 أجوبة الغرف التجارية على التحقيقات التي قامت بها مصلحة الشغل في 32-1933 (يوليوز ـ فبراير)، ثم في (34-1935)، حول تحديد يوم العمل. وكان جواب الغرفة التجارية لمدينة الدارالبيضاء في نونبر 1932 بحق نصا بارع الاسلوب، اذ كتب السيد باي (Baille) ما يلي: «بدون تبجح، وليس من باب المبالغة أن نزعم بأن العمل الكامن بالمغرب يفوق ما هو موجود في الميتروبول وفي أي مستعمرة أو حماية فرنسية، لذا، فان تقليصه بصورة إرادية سيؤدي الى ضياع فائدة الدفعة التي أعطيت لهذا البلد وإرجاعه الى مستوى الدول الاخرى» الرفض قطعي إذن وسيظل كذلك في المستقبل. الا أن الغرفة النقابية للبناء، التي كان رفضها أيضا قاطعا، لطفت من موقفها سنة 1935 تحت تأثير الازمة. اذ قبلت بيوم للعمل بتسع ساعات شريطة أن تنمي الدولة من حجم اشغالها. وبرفض مماثل قوبلت جميع مشاريع تحديد الاجور وتقنينها؛ راجع. ر. كاليسو، المصدر السابق، ص ص 80-84.

7) مقال «التنظيمات الفاشية للرأسمال الفرنسي الكبير» صدر في عدد 2 يناير 1935 من «المغرب الاشتراكي».

• اليســـار:

- الفيديرالية المغربية للفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO) : تنوع الاتجاهات

كان هم اليسار الأول هو الدفاع عن الحريات، منذ 6 فبراير 1934، حيث هاجمت منظمات أقصى اليمين - «بائعو الصحف الملكية»، «الشبيبات القومية»، «صليب النار» و «الاتحاد الوطني لقدماء المحاربين» - قصر بوربون بباريس، آملة من ذلك قلب الجمهورية.

وفي المغرب كان اليسار يضم رابطة حقوق الانسان، وقدماء المحاربين الجمهوريين والحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي واتحاد النقابات، وكانت تسانده المحافل الماسونية [8]. وبما أن الحزب الشيوعي كان ممنوعا، فإنه لم يكن ضمن مجموعة اليسار.

أما الفيديرالية المغربية للحزب الراديكالي التي كان يتساكن فيها النقابي فور - موري (Faure-Muret) ورجل الطباعة الكبير بيير ماس (Pierre Mas) الذي يملك مجموعة من الجرائد والذي سيصبح فيما بعد مصرفيا، فان مسارها لم يكن ثابتا.

بيد أن الفيديرالية المغربية للحزب الاشتراكي (SFIO) كانت أهم تنظيم سياسي. وقد أضعف من قوتها ذهاب «الاشتراكيين الجدد»، أنصار ديت (Deat) وماركي (marquet) ورونوديل (Renaudel) في نوفمبر 1933 [9]. وتضخمت صفوفها من جديد من طرف أولائك - شبابا وكهولا - الذين تأثروا بأحداث 6 فبراير وأغاظتهم أعمال العنف وحملات الروابط المناهضة للجمهورية وللسامية وذات النزعات الفاشية، والذين كانوا يبحثون عن تجمعات للتعبير والعمل

---

(8) كانت المحافل الماسونية للمغرب مرتبطة بـ «الشرق الكبير» وبـ «محفل فرنسا الكبير»

(9) إن اسباب الانشقاق مركبة. وأصبح هذا الانشقاق نهائيا بعد قرار الطرد «بسبب عدم الانضباط» الذي اتخذه المجلس الوطني للفرع الفرنسي للاممية العمالية (SFIO) في حق أدريان ماركي (Adrien Marquet) ومارسيل ديت (Marcel Deat)، وبيير رنوديل (Pierre renaudel)، في 4 و 5 نونبر 1930. وقد وافقت أغلبية اشتراكيي المغرب على قرار الطرد في الاسبوعين المواليين. فيما انسحبت الاقلية وكان من بينها مدير الجريدة، جان لونابيك (Jean Le Nabec)، الذي احتفظ بـ «الاشتراكي المغربي».

النضالي. واصبحت لها من جديد جريدتها، «المغرب الاشتراكي» التي عوضت «الشعبي المغربي» (التي اختفت) و «الاشتراكي المغربي» (التي أصبحت لسان حال الاتحاد المغربي للحزب الاشتراكي الفرنسي)، وتولى بول شينيو (Paul Chai-gnaud) [10] منصب مدير هذه الجريدة الاسبوعية الجديدة، التي صدر عددها الاول يوم 17 مارس 1934.

وتدعمت الفروع القديمة بالدارالبيضاء والرباط والقنيطرة ومكناس ووجدة ومراكش؛ وأضيفت إليها فروع جديدة بقصبة تادلة وخريبكة وتازة. وأنشئت سنة 1934 فروع للشبيبات الاشتراكية بوجدة والرباط ثم بالدارالبيضاء. وساعد فرع الرباط على انشاء مجموعات القنيطرة ومكناس وفاس. وانعقد أول مؤتمر بالقنيطرة يوم 21 أبريل 1935 وقرر إنشاء فيديرالية الشبيبات الاشتراكية. التي كان كاتبها الأول هو كاسطون ديلو (Gaston delos) مساعد بالمصالح المالية بالرباط.

وفي الفروع، وأكثر منها في الشبيبات الاشتراكية، قرر العديد من المنخرطين، تلاميذ، طلبة، أساتذة، معلمون، موظفون، محامون، عمال، مستخدمون أو تجار، العمل على كسب تكوين نظري لفهم الاشتراكية. وعلى إثر القراءات التي قاموا بها لكتب ماركس وانجلس ولينين وبفعل المناقشات الجماعية، مالوا نحو الشيوعية. حصل هذا بالنسبة للمحاميين ليون ـ روني سلطان (Lion-René Sultan) وجورج فوشرو (Georges Foucherot) وللمعلم ميشيل مازيلا (Michel Mazella) [11] ولموريس روي (Maurice Rué) وجان دريش (Jean Dresch) بالرباط [12].

---

10) ولد بول شينيو (Paul Chaignaud) في يونيو 1887 بمدينة ديجون (Dijon) في وسط عائلي متواضع يشتغل بنحت الرخام وذي قناعة ثورية راسخة، وانضم الى الحزب الاشتراكي الفرنسي سنة 1904، وساهم في الاضرابات والمظاهرات العمالية لسنة 1906 بباريس، وشارك في حرب 14ـ1918، في جميع جبهات القتال بفرنسا والشرق. وفي 1921، كان في المغرب، حيث سيصبح رئيس قسم شحن الفوسفاط بميناء الدارالبيضاء، لحساب المكتب الشريف للفوسفاط، ثم سيغادر هذا العمل سنة 1929 ليتخصص في الصحافة السياسية.

11) تعرف ميشال مازيلا على ليون سلطان في الشبيبات الاشتراكية بالدارالبيضاء سنة 1934.

12) جذب جان دريش زميليه ريجيس بلاشير (Régis Blachère) ولوسيان باي (Lucien Paye) الى الحزب الاشتراكي.

والتقوا بالشيوعيين الذين ناضلوا خارج المغرب وانخرطوا في الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO) لعدم توافر الافضل. فكان من بين هؤلاء، بالدارالبيضاء المحامي الشيوعي جان بيران (Jean Perrin) الذي أتى من تونس، والمهندس المعماري روني رو (René Roux)، وكلاهما يبلغ من العمر حوالي خمسين سنة؛ وكزافيي كرانسار (Xavier Gransard) الجزار بسوق الحرية، الذي أتى من فرع فوكليز (Vaucluse) ومكسميليان روميرو (Maximilien Roméro) العامل الكهربائي بوهران؛ وفي الرباط، جان بونس (jean Pons) الحاصل على شهادة الأستاذية في التاريخ وعضو الحزب الشيوعي مذ 1921؛ وفي وجدة، أميدي أوريوس (amédée Urios) السككي الذي أعطاه أبوه تكوينا شيوعيا.

وكانت الفروع تعرف ظاهرة الفلاسفة ـ الشيوعيين وتقبلهم على علاتهم وقد احتلوا مواقع المسؤولية. بحكم انعدام وجود أشخاص يحتلونها. فيما ظل شيوعيون آخرون أو أشخاص يميلون إلى الشيوعية خارج الحزب الاشتراكي. وفضل المأجورون منهم، من أمثال شارل دوبوي (charles Dupuy) وبانتيي (Pantier) من البريد أو بينوا هنري (Benoît Henri) وميشيل كولونا (Michel Co-lonna) من الفوسفاط [13]، التواجد في النقابات.

إن الجيل الذي انضم الى الحزب الاشتراكي بعد 6 فبراير، والذي يمكن أن نسميه جيل الجبهة الشعبية، هو إذن الذي أعطى أكبر عدد من الشيوعيين الذي أكدوا وجودهم علانية عند نهاية 1936.

وكان هناك أيضا التروتسكيون الذين ساهموا في الدفع بجزء من الفروع نحو اليسار الثوري. ففي 1934، كان كاتب فرع القنيطرة، كاسطون دلماس (Gaston Delams)، تروتسكيا؛ وكاتب فرع الدارالبيضاء، أندري شمبيونا (André Chambionnat) شيوعيا [14].

---

13) منجمي، نقابي وشيوعي، ولد كولونا ميشال (Colonna Michel) يوم 5 اكتوبر 1901 بكاستيرلا (Castrila) (كورسيكا) في وسط عائلي من الفلاحين الصغار، بعد دخوله الى المكتب الشريف للفوسفاط في فبراير 1928، اشتغل في مركز اليوسفية، ثم في مركز خريبكة. كان يتكلم العربية وكان له تأثير كبير على زملائه في العمل.

14) قرر التروتسكيون الانخراط في الفرع الفرنسي للاممية العمالية (SFIO) في 27 غشت 1934، حيث شكلوا المجموعة «البلشفية ـ اللينينية»؛ وكان اسم جريدتهم هو «الحقيقة» (La Vérité) التي تقدم نفسها كـ «لسان حال المجموعة البلشفية ـ اللينينية لـ (SFIO) (الرابطة الشيوعية، سابقا)»

إجمالا، كانت الفيديرالية تضم حوالي 500 منخرط، والشبيبات الاشتراكية ما بين 150 و 200، وذلك في نهاية 1935 (15).

واستمر المناضلون، كيفما كانت آراؤهم، في تنشيط الجمعيات المهنية والمجموعات أو النقابات المنخرطة في ك.ع.ش. وكانت مهمة مندوبيهم لدى الهيئة الثالثة، تتمثل في طرح المشاكل التي تخص الموظفين والشغيلة، على مجلس الحكومة وأمام المقيم العام، وإرغام هذا الاخير على توضيح نواياه. وهو أمر نادرا ما كان يفعله. إذ عادة ما كان يخلص من الامر بتأكيده على أهمية القضية المطروحة وبتقديم وعد بدراستها من طرف مصالحه. وحيانا كانت المصالح المعنية تحرر مشاريع أجوبة، إلا أنها تظل في درج مكاتبها.

ـ الاشتراكية الوطنية

اضطر الاشتراكيون أيضا الى الاهتمام بالمطالب الوطنية التي بلورها المثقفون المغاربة الشباب (16).

1ـ كتلة العمل الوطني

لقد سبق لبعضهم ـ أولائك الذين حمّستهم مآثر عبدالكريم الخطابي بالريف ـ أن التفوا بالرباط حول أحمد بلافريج ـ وبفاس حول علال الفاسي (1926)، ثم تجمعوا في جمعية «العصبة المغربية» (1927). وثار غضبهم حين صدر يوم 16 ماي 1930 الظهير البربري الذي مس وحدة شعبهم الدينية

---

15) كان الحزب الاشتراكي يضم، في المؤتمر الفيديرالي المنعقد في 1935/1/20 477 منخرطا أدوا اشتراكهم، «المغرب الاشتراكي»، ع 40، 23 فبراير 1935.

16) فيما يتعلق بتكون الحركة الوطنية المغربية وبالظهير البربري وانعكاساته، راجع: ش. أ. جوليان: «المغرب في مواجهة الامبرياليات: 1915 ـ 1956»، مطبوعات «جون أفريك»، 1978، ص ص 153ـ162؛ وش. ر. اجيرون (Ch. R. Ageron) «السياسة البربرية للحماية المغربية: 1913ـ1934»، «مجلة التاريخ الحديث والمعاصر» عدد يناير ـ فبراير 1971، ص ص 51 وما يليها؛ وجولييت بيسيس (Juliette Bessis) «شكيب أرسلان والحركات الوطنية بالمغرب العربي»، المجلة التاريخية، (CLIX/2)، 1978، ص ص 479ـ489؛ ألبير عياش: «المغرب والاستعمار» ص ص 388 وما يليها؛ وجورج أوفيد (Georges Oved): «اليسار الفرنسي والمغاربة الشباب، 1930ـ1935»، «دفاتر الحركة الاجتماعية»، عدد 3، 1978، ص ص 91 ومايليها.

وسيادة سلطانهم [17]. انطلقت الحركة الاحتجاجية من الرباط وفاس وبلغت طنجة وتطوان والمنطقة الاسبانية وحتى المداشر البربرية النائية، وجذبت في المدن عالم البقالين والحرفيين. ولم يتأخر القمع إذ تم اعتقال بعض المتظاهرين وسجن «المحرضون» أو احتجزوا. ثم جلد بعضهم أمام العموم، مقيدي الايدي والارجل. من ضمنهم كان محمد حسن الوزاني الذي كان عمره إثنين وعشرين سنة وكان حائزا على دبلوم مدرسة اللغات الشرقية والمدرسة الحرة للعلوم السياسية.

وكان على أول حزب سياسي مغربي، «كتلة العمل الوطني» أن يخرج من هذه الحركة الاحتجاجية.

فيما أسس بعض الطلبة بباريس، صحبة بعض الساسة الفرنسيين من بينهم الاشتراكي روبير جان لونكي (Robert Jean Longuet)، مجلة «المغرب العربي» (Maghreb) سنة 1932؛ وحصل آخرون بفاس على رخصة إصدار النشرة الاسبوعية «عمل الشعب» (L'Action du Peuple).

2ـ ريبة الاشتراكيين

منذ عددها الأول الصادر يوم 17 مارس 1934، هاجمت نشرة «المغرب الاشتراكي» هؤلاء الوطنيين. إذ في مقال يحمل توقيع نيمو (Nemo)، اتهمت لونكي (Longuet) وموني (Monet) وبيرجري (Bergery)، بأنهم، «... بمناصرتهم للمغاربة الشباب الذين يكتبون في مجلة «المغرب العربي» (Maghreb) ... [قد نصبوا أنفسهم] كأكبر المدافعين عن وطنية (كذا) لا يمكن تصور أضيق منها وأكثرها حلقية ولا معقولية... كما نصبوا أنفسهم كدعاة لدين سيكونون أول من سيحاربه لو وجد في فرنسا...» نحن أيضا، يضيف المقال، نريد تحرير الأهالي من قبضة مستغليهم لكن عن طريق الاشتراكية» وليس «لرميهم في قبضة الاسلام» أو لـ «وضعهم تحت نير مستبدين من الأهالي...».

---

17) قرر ظهير 16 ماي 1930 بأن القبائل المصنفة بأنها بربرية، كما لو أنها ليست لا مسلمة ولا مغربية، ستصبح خارج حكم السلطان فيما يخص القضايا الجنائية، وستخضع للقضاء الفرنسي ونظرا لقوة الاحتجاجات التي ولدها صدور هذا الظهير، ألغي بظهير 8 أبريل 1934؛ وكان بونسو (Ponsot)، إذ ذاك مقيما عاما.

بهذا تكون لهجة الخطاب قد تحددت. وفي العدد الثاني من «المغرب الاشتراكي» (24 مارس) صدر نقد لاذع جديد ضد «عمل الشعب» ومجلة «المغرب العربي». فيما استاءت فيديرالية الفرع الفرنسي للاممية العمالية (SFIO) للمغرب، من مدح هاتين النشرتين للمقيم العام بونسو (Ponsot)، الذي تقدمانه كشخص «مفعم بالنوايا الحسنة» وعلى بينة «من كل الثغرات الكامنة في الادارة المغربية» والذي «يمكن تعليق آمل كبيرة عليه». وهاجمت الفيديرالية روبير لونكّي الذي «تتساءل عن سبب تسامح الحزب مع تصريحاته».

ولم يتوقف الجدل عند هذا الحد. فبحدوث مظاهرات وطنية جديدة في ماي 1934 ضد الحاق المغرب بوزارة المستعمرات، ولفائدة السلطان محمد بن يوسف الذي هتف به المتظاهرون بفاس بصفة «السلطان» (8 ماي)، قرر المكتب الفيديرالي الدعوة الى مؤتمر في 3 يونيو بالقنيطرة. سيعمل على «مناقشة القضايا الاهلية المغربية بشكل حصري». لهذه الغاية، بعث المكتب الى كافة الفروع استمارة أسئلة، نقطها الاربع الاولى هي التالية:

1- هل يتوافق تواجد فرنسا بالمغرب بصفتها دولة حامية مع المثل الاعلى والمذهب الاشتراكي؟

2- هل يجب على الفيديرالية المغربية أن تناضل (باسم الاممية وصراع الطبقات) ضد الوطنية والعنصرية المغربية؟

3- كيف يمكن خوض هذا النضال وبأي وسائل؟

4- الإسلام والعلمانية.

وقد تميز ريجيس بلاشير (Régis Blachère)، الكاتب الفيديرالي، عن ر. ج. لونأكي (R. J. Longuet)، خلال اجتماع بفاس، بضعة أيام قبل المؤتمر وأعلن «مناوأته لأية وطنية ولأية بورجوازية إذ أنه يحاربهما في المغرب كما يحاربهما في فرنسا» (حسب التقرير الصادر في «المغرب الاشتراكي»، عدد السبت 2 يونيو 1934).

إلا أن المؤتمر الفيديرالي المنعقد بتاريخ 3 يونيو، قد لاحظ في ملتمسه النهائي بأن الدولة الحامية لم تقم بالمهمة الحضارية التي كان رجال الدولة يدّعونها.

لكنـه اعتبر بأنـه ليس بامكـانـه «أن يتضـامن بآسم الصراع الطبقي والاممية الـبروليتارية مع الوطنية والعنصرية المغربيتين» ؛ وبأن «الجلاء المباشر» سيكون «مضرا بالاهـالي أنفسهم» وبـأنـه من «واجب» الاشتراكية أن تتدخل في حياة الشعـوب المستعمـرة من أجل تحقيق انعتاق الشغيلة. وذكّر المؤتمر بأن الحزب الاشتراكي «لم ينتظر الحركة المغربية الشابة لبلورة ملف مطلبي لفائدة البروليتاريا المستعمرة»

3 ـ الـتـراجـع

خلال سنة 1935 تغير الموقف، وفي نفس الوقت تدعمت اتجاهات جديدة في الحزب.

ذلك أن الحزب تعرف على «برنامج الاصلاحات» الذي قدمه الوطنيون المغـاربـة المنضمون لكتلة العمل الوطني [18] الى سلطات الرباط وباريس في دجنـبر 1934، لم تنتقـد هذه الـوثيقـة نظام الحـماية في جوهـره، بل طالبت بإصلاحات إدارية وثقافية واجتماعية، كما طالبت باحترام معاهدة 1912 التي تحافظ على شخصية وسيادة المغـرب الداخلية. وتنقل الخطة الاجتماعية إجمالا البرنامج المطلبي لاتحاد النقابات الذي يضم: قانون 8 ساعات للعمل، الحد الادنى الحيوي، مساواة الأجور، محاربة البطالة، التعويضات عند وقوع حوادث الشغـل، الـترخيص بانشـاء «نقـابات للدفاع عن مصالح الشغيلة المغاربة»، الـتطبيق الصـارم للقوانين الجاري بها العمل فيما يخص الهجرة، عمل النساء والاطفـال؛ توسيع سلطات محكمـة الشغـل. ولم يتم التعبـير، إلا عبر بعض اللمسات، عن الرغبة في أن يكون العنصر المغربي أول مستفيد من الاجراءات الحمائية للشغل مثلا عندما قُدم طلب بتخصيص أولوية الشغل «للعمال المغاربة الـذين لهم مؤهلات للعمل مماثلة لمؤهلات الأجانب» (النقطة 5)، أو بضمان

18) ان العشرة الموقعين على «برنامج الاصلاحات» هم: عمر بن عبد الجليل، مهندس زراعي بفاس. محمد الديوري، رجل صناعة بالقنيطرة، محمد اليازيدي، ترجمان سابق بالرباط، محمد بن الحسن الوزاني من فاس، عبد العزيز بن ادريس وعلال الفاسي من القرويين بفاس، أحمد الشرقاوي من الـربـاط، محمـد الغازي، صاحب مكتبة بسلا، المكي الناصري، طالب بالقاهرة، وهو من الرباط، وأبو بكر القادري. لقد تلقى الاربعة الاوائل تعليمهم بالفرنسية، اما الباقون فكانت لهم ثقافة عربية.

«مساهمة غلابة للعنصر المغربي في اللجنة الاستشارية للشغل» وفي اللجنة الاستشارية لليد العاملة، وفي المكتب المغربي لليد العاملة وفي اللجنة الاستشارية لحوادث الشغل» (النقطة 10). لقد أنجزت هذه القائمة المتضمنة عشر نقط بطريقة تهدف الى إزالة جزء من الاحكام المسبقة التي كان اشتراكيو المغرب يحملونها إزاء البورجوازيين الوطنيين..

«لا نحس بأي حرج، يقول «المغرب الاشتراكي»، في القول بأن أصحاب الخطة يلتقون، في بعض النقط الاساسية من مشروعهم، مع تصوراتنا الاجتماعية وينقلون المذهب البروليتاري الصرف إلى حيز التطبيق». ولهذا قبلت الجريدة المذكورة نشر بلاغات كتلة العمل الوطني وأصبحت أحيانا منبرا لها [19] لأن جريدتها منعت عاما من قبل على إثر مظاهرة فاس [20].

ثم أصبحت المساندة اكثر حزما واكثر تصميما. عالجت بعض المقالات قضايا الاستعمار والوطنية والاشتراكية، فأدين الاستغلال الاستعماري؛ واعتبرت الطموحات الوطنية مسألة لها ما يبررها؛ وثم التأكيد على دور الطبقة العاملة التي هي وليدة الاقتصاد الجديد، ولأنها الطبقة الوحيدة المتجهة نحو المستقبل والحاملة للثورة.

4 ـ هيمنة اليسار الثوري

في الحقيقة، لقد تغير شيء ما في صفوف الفيديرالية الاشتراكية: إذ أن الأغلبية كانت تشهد تقلبات معينة. ففي المؤتمر التأسيسي المنعقد يوم 20 يناير 1935 بالرباط ـ بنوع من الاحتجاج لأنه كان قد تقرر عقده في خريبكة، التي تعد مركزا عماليا [22] ـ ثم تعويض بلاشير (Blachère)، الذي كان يفكر في الرجوع إلى فرنسا، بلاكومب (Lacombe). وتكوّن المكتب من أطر فرع الرباط

19) صدر برنامج الاصلاحات وتمهيده مصحوبا بتعليق يحمل توقيع ب. سي. (P. Cey) (شينيو؟ Chai-gnaud)، في العدد 9 من «المغرب الاشتراكي» الصادر بتاريخ 16 و 23 اكتوبر 1935.

20) راجع ش. أندري جوليان، المصدر السابق، ص. 134.

21) مقال مانزاناريس (Manzanares): «القضية الوطنية والاشتراكية» «المغرب الاشتراكي» العددان 5 و 12 اكتوبر 1935.

22) رفضت الدارالبيضاء وفاس الحضور فيه، تعبيرا عن احتجاجها. انظر التقرير عن المؤتمر في «المغرب الاشتراكي»، عدد 40، بتاريخ 24 فبراير 1935.

الذي كان يضم أقدم المناضلين، وهم: ليونيتي؛ (Léonetti) وبيو (Biau) وموراتي (Moratti) وطايفير (Taillefer)، وأضيف إليهم الشيوعي دريش (Dresch)، وضمت لجنة النزاعات المنتخبة من طرف المؤتمر أيضا: ليونيتي، بيو وطايفير، وكذا شينيو (Chaignaud) من «المغرب الاشتراكي» و ج. دلماس (G. Delmas)، كاتب فرع القنيطرة. فكان يبدو إذن أن الاشتراكيين الأورتودوكسيين هم المتحكمون في الحزب.

والحال أن التصويت في المؤتمر الاستثنائي المنعقد بخريبكة يوم 30 ماي [23] وفي المجلس الفيديرالي يوم 10 نونبر 1935 [24] كشف بأن أنصار «اليسار الثوري»، صحبة «البلاشفة ـ اللينينيين»، يحظون بأغلبية ساحقة داخل الحزب، بدليل أن «المغرب الاشتراكي» أصبحت منذئذ تعبر عن آرائهم، نظرا لتقارب شينيومعهم. وصوّت فرع فاس، يوم 10 نونبر، بجميع أعضائه ـ وهم 41 ـ على الملتمس البلشفي ـ اللينيني، وهذه إشارة يجب تذكرها إذا ما أردنا فهم علاقة هؤلاء المناضلين، الذين كان يتزعمهم جان برنارديني (Jean Bernardini) وجان موران (Jean Maurin)، مع الوطنيين وموقفهم في الحركة النقابية أو داخل الحزب نفسه [25]

---

23) «مؤتمرنا الفيديرالي بخريبكة» «المغرب الاشتراكي»، عدد 53 بتاريخ فاتح يونيو 1935.

24) «المجلس الفيديرالي المجتمع في 10 نونبر»، «المغرب الاشتراكي»، عدد 71، بتاريخ 7 دجنبر 1937.

25) تم التصويت في المؤتمر الفيديرالي المنعقد يوم 30 ماي، على ملتمسين: ملتمس «المعركة الاشتراكية»، وكان يضم، كما هو الحال في فرنسا الزيرومسكيين والبنيترتيين وقد حظي هذا الملتمس بـ 117 صوتا، فيما حصل الملتمس الثاني البلشفي ـ اللينيني على 175 صوتا، ولم تفت المجموعة الباريسية فرصة هذا الانتصار دون الاستفادة منه.

اجتمع المجلس الفيدرالي بتاريخ 10 نونبر، بطلب من المجلس الوطني، كما هو الشأن بالنسبة لباقي فيديراليات فرنسا، للبث في موقف المجموعة البلشفية ـ اللينينية في الحزب، ولاسيما الانتقادات الموجهة للقادة من طرف ليون تروتسكي والتي صدرت في «الحقيقة». في أثناء ذلك في اكتوبر 1935، أسس البيفيريون، بعد أن انفصلوا عن الزيرومسكيين، جريدة «اليسار الثوري»، وبذلك أصبحت ثلاثة ملتمسات في المجلس الفيديرالي، الاول كان يطالب بطرد البلاشفة ـ اللينينيين، وحصل. على 16 صوتا، والثاني الصادر عن اليسار الثوري طالب باحترام الانضباط داخل الحزب، الا أنه رفض الطرد وحصل على 204 أصوات، فيما حصل ملتمس البلاشفة ـ اللينينيين على 73 صوتا، كانت فيدرالية المغرب اذن ضد الطرد.

لكن، في فرنسا صوتت أغلبية الفيديراليات، لصالح الطرد. فقرر المجلس الوطني المنعقد في 17

وبدون شك، لم يحضر فرعان هامان، يمثلان مراكش ووجدة، في المناقشات التي تمت في خريبكة والرباط. إلا أنه لم يكن بإمكانهما أن يغيرا ميزان القوى، في حال حضورهما. ففرع مراكش الذي يمثله أوجين بيرافيل (Eugène Puravel)، وهو خطيب مُفَوَّه، حاذق ونشيط وفعال، يجد كمواز له فرع وجدة الذي تهيمن عليه شخصية مارسيل فوران Marcel Faurant القوية، وهو أستاذ بالثانوي، ويعد «الشخصية الوقورة» للفرع المحلي، وهو من أنصار بلوم (Blum) بقناعة راسخة، وداعية متحمس - كان تلامذته يشكلون القسط الوافر من المنخرطين في الشبيبات الاشتراكية - ألحق بعض زملائه الوداديين بـ ك. ع. ش. أو بحزبه، وكان مستعدا لمجادلة أي كان ولاسيما مع خصومه «بائعي الصحف الملكية» و«صليب النار»[26]. غير أن اهتمامه كما هو شأن معظم الفرنسيين المقيمين في هذه المدينة المتاخمة، كان متجها نحو منطقة وهران وفرنسا بنفس القدر أو أكثر مما كان متجها نحو القضايا المغربية.

هكذا، عين في المؤتمر العادي الحادي عشر الذي عقد بفاس في 25 يناير 1936، المناضل التروتسكي كاسطون دلماس (Gaston Delmas) كاتبا فيديراليا، والشيوعي جان بونس (Jean Pons) كاتبا مساعدا.

لكن هذا التعاطف مع الاتجاهات ذات النزعات الشيوعية أو مع اتجاه اليسار الثوري، لا يجب أن يخدعنا لأنه لا يعني أن الأغلبية تبنت الاطروحات

نونبر 1935، رغم احتجاجات مارسيل بيفير (Marcel Pivert)، طرد تلك المجموعة نظرا «لعدم انضباطها» و «لاستعمالها عبارات شائنة» في حق القادة («الحقيقة»، عدد 252، بتاريخ 20 نونبر 1935 و «الشعبي المغربي»، عدد 18 نونبر). وناضل التروتسكيون من أجل اندماجهم من جديد ضمن الفرع الفرنسي للاممية العمالية (SFIO). الا أن قطيعتهم مع البيفيريين أفقدتهم كل أمل في ذلك. لهذا، شكلوا في 7 ماي 1936، «الاممية الشيوعية: الفرع الفرنسي للاممية (IV)»، التي اتخذت موقفا معارضا للجبهة الشعبية، كانت تضم حوالي 400 الى 500 عضو. راجع بهذا الصدد كريسطوف ميلينان (Christophe Mélinand): «التروتسكيون والبيفيريون، 1934-1936»، رسالة ميتريز.

اما في المغرب، فقد بقي التروتسكيون ضمن الفيديرالية الاشتراكية. كل هذه العناصر، تعطي فكرة معينة عن تنوع التيارات الفاعلة في الاشتراكية المغربية، والتي تجعل في المقاربة الاولى، فهمها محيرا.

26) شهادة ادمون كوهن (Edmon Cohen) وذكريات المؤلف.

المناهضة للاستعمار التي تبلورت في مقالات متعددة بالجريدة. وبما أنهم كانوا من أنصار إصلاح ادارة الحماية، ولهم رغبة في مزيد من العدل والحرية والمساواة على الصعيد الاجتماعي ـ بهذا كانت تتحدد بالخصوص حالة قادة اتحاد النقابات ـ فان أعضاء الحزب، من أمثال جان ليونيتي ومارسيل فوران [27]، كانوا يعتبرون أن مدة طويلة ستمكن الجماهير من زعزعة وصاية البورجوازية والاقطاعية المحليتين ومن ازاحة تأثير الإسلام، فما عدا بعض الفوارق الطفيفة، تلتقي هذه المواقف بالمواقف التقليدية للاشتراكية الشمال إفريقية.

ـ اللجان المناهضة للفاشية

غير أن القضية الكبرى التي استقطبت اهتمام مناضلي اليسار، بعد هجوم الروابط المناهضة للجمهورية على قصر بوربون بباريس يوم 6 فبراير 1934، كانت تتعلق بالدفاع عن الحريات وعن الأجور.

وعندما عرف خبر ابرام معاهدة اشتراكية ـ شيوعية لتوحيد العمل يوم 15 يوليوز 1934 في باريس، عمهم الحماس، فكتبت «المغرب الاشتراكي» تقول: «انه لارتياح عظيم بالنسبة لنا نحن المناضلين، أن لا نساهم من الآن فصاعدا في صراعات أخوية»، فأيدوا جميع محاولات العمل المشترك، وجميع مظاهر التقارب النقابي، والقرار المتخذ يوم 28 شتنبر 1935 من طرف المؤتمرات الكونفيديرالية لـ ك. ع. ش. و. ول: ك. ع. ش. والرامي إلى وضع حد للانشقاق وإلى تحرير أنظمة أساسية مشتركة. وكما حدث في فرنسا، أنشئت لجن مناهضة للفاشية في مختلف المناطق، وكانت اللجنة المغربية المناهضة للفاشية، بالدارالبيضاء، هي حلقة الوصل بين مختلف اللجان. وكانت تضم الاتحاد الجهوي للنقابات بكل تنظيماته. والفيديرالية المغربية لرابطة حقوق الانسان والمواطن وفيديرالية المكافحين من أجل السلام، والفيديرالية الاشتركية (SFIO)، وفيديرالية الشبيبات الاشتراكية، وفيديرالية المكافحين الجمهوريين، وفرع الفكر

---

27) ولد مارسيل فوران (Marcel Faurant)، يوم 6 ماي 1899 في سانت (Saintes)، ووصل الى المغرب في 1923. كان معلما، ثم مندوبا لمدرسة ابتدائية عليا بثانوية وجدة، وبعد طرده من عمله واعتقاله، وحبسه في بودنيب يوم 24 دجنبر 1940، أطلق سراحه يوم 6 شتنبر 1941، ثم طرد من المغرب. اختبأ في منطقة كارون العليا (Haute-Garonne)، حيث التحق بالمقاومة، وتوفي في تولوز في الستينيات.

الحر. وقد دعت اللجنة الى تجمعات لافشال نشاط منظمة «صليب النار».

ونفس هذه التنظيمات التي التحق بها فرع الاسعاف الاحمر الدولي، الحديث النشأة، دعت بالرباط والدارالبيضاء ومكناس الى سماع خطباء حلقة «دراسات وعمل الرباط»، وأخذ الكلمة كل من باديو (Badiou) وطايفير الاشتراكيين؛ وفوشرو (Foucherot) من الشبيبات الاشتراكية وهو ذو نزعة شيوعية؛ وريمي بوريو (Rémy Beaurieux)، أستاذ البلاغة العليا بثانوية الرباط، حول موضوع: «منظمة صليب النار، زعيمها وبرنامجها» [28].

وكما حدث في فرنسا، كانت لجنة العمل المناهض للفاشية، تجسيدا مسبقا للجبهة الشعبية المغربية، التي تشكلت نهائيا في 5 مارس 1936 وضمت الفيديرالية المغربية للحزب الراديكالي والحزب الراديكالي الاشتراكي.

- بروز الشيوعيين.

لم يكن الحزب الشيوعي، الممنوع، من بين الموقعين، طبعا، على المعاهدة. الا أنه، سبق لبعض المجموعات غير الشرعية أن تشكلت تحت أسماء مختلفة. وكانت المبادرات متنوعة، إلا أن دور الدارالبيضاء كان، على ما يبدو، حاسما خلال هذه السنوات الاولى.

في البدء، كانت قضية ديمون (Dumont)، وهو وكيل بسوق مكناس، ونقيب احتياط موشح بوسامي «صليب الحرب» و«جوقة الشرف»، الذي اعتقل في دجنبر 1934، بعد سقوطه في فخ بوليسي [29]، وقُدم للمحكمة العسكرية

28) «المغرب الاشتراكي»، عدد 15 يونيو 1936.

29) «السلوك البوليسي: دائما المكائد المناهضة لفرنسا»، «المغرب الاشتراكي» عدد 33، بتاريخ 5 يناير 1935، ولد جيل جوزيف ديمون (Jules Joseph Dumont) ضمن عائلة عديدة الاولاد وفقيرة في روبي Roubaix، في فاتح يناير 1888، ويشارك خلال خدمته العسكرية، في حرب المغرب حيث اصبح رقيبا، وخلال الحرب الكبرى، حارب في جبهات فرنسا والشرق. وقد تعرض للغاز السام قبيل الهدنة ثم عاد الى المغرب بعد تسريح الجيوش، واستقر في عين تاوجطات واشتغل بتربية النحل. وتزوج هناك، وخلف ابنين وبنتا. وعاش في وسط المغاربة، وحرر لهم عرائض قدمت للسلطات وقد دافع عنهم. وكم كان يغضبه بؤسهم المادي والفكري والمعنوي. ومع اقتناعه بالافكار المناهضة للاستعمار، دخل في اتصال مع جريدة «العالم» (Monde)، وتوصل بالادبيات الدعائية وخلال صيف 1934، غادر عين تاوجطات وذهب الى مكناس حيث حصل على مهمة وكيل.

بمكناس، وأدين لقيامه بعمل دعائي شيوعي في أوساط الأهالي وبتوزيعه جرائد ممنوعة[30]، ثم طرد فورا من المغرب.

ولدعمه أنشيء فرع للاسعاف الاحمر. الا ان العمل الجرىء الذي أثار قلق مصالح الشرطة والاقامة العامة، تمثل في تحرير وتوزيع منشورين، الاول بتاريخ فاتح فبراير والثاني بتاريخ فاتح مارس، في عددي «المغرب الاحمر» الاول والثاني اللذين طبع من كل منهما اكثر من 500 نسخة، وأرسلا عبر البريد ووزعا.

ونشر العدد الأول من تلك النشرة بيانا مطولا، يطرح في بدايته السؤال التالي: «هل بامكان المرء ان يكون في المغرب، شيوعيا ام لا؟ أو أن العقيد دولا روك (De La Roque) يحتكر وحده الآراء المسموح بها؟»

ثم اعلن عن انشـاء حزب شيوعي مغربي وقدم عرضا لمذهبه وأهدافه: «لقد كان للذعر المفاجىء والعنيف الذي أدى الى محاكمة مكناس، على الاقل هذه النتيجة غير المنتظرة من طرف عملاء الرباط، ألا وهي اعطاء الحياة في نفس الوقت للحزب الشيوعي المغربي، سواء أراد العسكريون المتبجحون ذلك أم لا، فان حكمهم ولَّد في كافة أنحاء المغرب حركة فضول لطيف إزاء مذاهبنا التي كان العديد من الافراد ينتظرونها بشكل غير واع... الآن يعلم المرء أن حزبا، في فرنسا وفي باقي العالم، تجرأ صراحة على الدفاع عن الشعوب المضطهدة، وعلى الصياح في وجه الحكام الحاليين قائلا: «ليس لكم الحق في استعباد شعب ما...»

ودعا البيان في الختام إلى التمرد والوحدة قائلا:

«إلى الامام أيها المغرب
ليس هناك أوربيون، ولا أهالي، هناك أغنياء يستغلون الفقراء.
إن الفقراء ملوا ذلك
المستغَلون ضد المستغلين،
طبقة ضد طبقة...»

---

30) أدانته المحكمة يوم 15 يناير 1935. انظر «قضية دعاية مناهضة لفرنسا»، «المغربي الصغير» (Le Petit Marocain)، عدد 16 يناير 1935.

31) شُطب عليه من اطـار الضبـاط الاحتياطيين ومن اطار جوقة الشرف. وسنجده في أركان حرب نيكوس (Negus) سنة 1935، ثم على رأس أحد الالوية الدولية بمدريد (6 نونبر 1936).

لقد دعا الحزب الشيوعي إذن إلى تحرير البشر والشعوب من الاستغلال[32].

وصل هذا العدد الاول من نشرة «المغرب الاحمر» الى المرسل اليهم حوالي 15 فباير، وفي 19 فبراير صدر أمر من القائد الاعلى للجيش بالمغرب يمنع توزيعه.

وفي نهاية مارس، وصل عدد ثان من هذه النشرة الى المغرب عن طريق البريد، وهذه المرة تحدثت عنه بعض الجرائد، مثل «الصحافة المغر بية» (La Presse Marocaine)، في عددي فاتح و 3 ابريل و في عددي 6 و 20 أبريل من «المغرب الاشتراكي»

ويرجع الفضل مع ذلك، الى مقالات «الصحافة المغربية»، ـ وهي جد بذيئة ـ وللمقال الاول على الاقل، في اعطائنا فكرة عن شكل هذا المنشور، الذي لم نعثر على أية نسخة منه الى حد الآن.

وكان ما كتبه رئيس التحرير هاري ميتشال (harry Mitchell) هو ما يلي: «وصلتني مجددا أمس، في ظرف مختوم، ورقتا تلك النشيرة الرديئة والقزمة التي تحمل اسم «المغرب الاحمر» مزينة بالمطرقة والمنجل».

وبعد مرور يومين، ندد بـ «الموقف الطائش» لأولئك الذين يتسامحون مع مثل هذه الافعال بدون أن يقوموا بأي رد فعل.

واعتقدت مصالح الشرطة، اعتمادا على صدق أحد مخبريها، أنها كشفت عن الذين حرروا المنشورين وطبعوهما ووزعوهما. والواقع، أن معظم المعلومات المحصلة كانت خاطئة[33]. اذ تم استنساخ العدد الاول من طرف شارل دو بوي (Charles Dupuy) وصديقيه النقابيين ـ الفوضويين اسطاك (Estaque) وكَاشار (Ga-

---

32) عثرنا على نص بيان «الحزب الشيوعي المغربي» في نشرة «افريقيا الفرنسية»، عدد ماي 1935، ص. 292. وكانت تنقص النص بعض الجمل الا أن السيد أوفيد (Oved) استطاع أن يكملها، ونشكره على ذلك.

33) نجد جوهر إشارات الشرطة هذه في كتاب «الحزب الشيوعي الفرنسي والمغرب» ج. 2 ص ص 332 وما يليها لمؤلفه ج. كريماديلس (J. Cremadeills)، إلا أنه يجب التعامل بحذر ونقد صارم مع هذه الاشارات، التي لها أهمية كبيرة.

char(l ، بتاريخ 8 فبراير 1935 ، وفي منزل الاول. فيما طبع العدد الثاني في جزرة كزافيي كرانسار (Xavier Gransart) ، وبعثت نسخ المنشورين، عبر طرق مختلفة ، انطلاقا من الرباط ووجدة ومكناس ومراكش والدارالبيضاء[34].

فمن هم إذن محررو هذه المناشير؟ لقد توصلنا، فيما يخص المنشور الاول الذي يتضمن بيان أول حزب شيوعي مغربي، الى قناعة - على إثر نقاش طويل مع اندري شامبيونا (André championnat) بأن هذا الاخير هو الذي حرره[35]. وعلى أية حال، فقد ترك هذان المنشوران أثرا عميقا في ذلك الوقت، ثم غمرهما النسيان. وباعتبارهما أول تعبير عن فكر شيوعي خاص بالمغرب، فإن لهذين المنشورين قيمة تاريخية.

بهذا تأكد وجود الشيوعيين، وقد تطلب توزيع نشرة «المغرب الاحمر» البحث عن اتصالات وعن نقط للربط أقيمت بين الرباط ووجدة ومكناس ومراكش وطنجة، حيث تكونت مجموعات من المناضلين، بعضها اعتبر نفسه بأنه يكون خلايا.

وكان يلمس وجود هذه المجموعات بالدارالبيضاء، اذ كان يهيمن البريديون على احداها صحبة بانتيي (Pantier) ودوبوي (Ch. Dupuy) . وكانت مجموعات أخرى تضم محامين من أمثال ليون سلطان (Leon Sultan) وهنري بوني (Henri Bonnet) وجورج فوشرو (Georges Foucherot) ؛ أو سككيين، مثل كالفيز (Galvez) ، رئيس محطة فضالة. وكانت مجموعة ك. كرانسار، وهي اكثر شعبية، تعمل جاهدة لتوزيع مناشير بالعربية، وضمنها تكون ميشال مازيلا (Michel Mazzella) ، وكانت على اتصال بالمجموعات الايطالية المناهضة للفاشية وبالشيوعيين الاسبان بواسطة إميل فيران (Emile Vierin) .

---

34) تؤكد مصالح الشرطة بان تحرير الجريدة «تم عند السيد دوبوي (Dupuis) والسحب عند كانطون (Canton) » (ص. 332) وبأن التوزيع قام به مستخدمو البريد المتجولون تحت مسؤولية بانتيي (Pantier) في الدارالبيضاء، وفالي (Vallet) بفاس وأوبير (Aubert) بمكناس» (ص 334) ؛ وبأن العدد الاول سحبت منه 5000 نسخة. الا ان هذه المعلومات كلها خاطئة، كما يؤكد بذلك بصورة قاطعة أحد العناصر الفعالة في القضية، وهو ش. دو بوي (Ch. Dupuy) .

35) خلال مناقشة في باريس سنة 1977 ، قال لي ش. دو بوي بأن شامبيونا (Chambionnat) حمل اليه مواد العدد الاول، لكنه لم يكن يعلم من الذي حررها.

وكانت توجد أيضا مجموعات بالرباط مع جرما (Germa) ، البريدي ، وجان بونس (Jean Pons) ، وجان دريش (Jean Dresh) والسيدة فريسيني (Fressi-net) ، المحامية؛ وفي مكناس، مع بول دوريل (Paul Durel) الرسام بالخط السككي طنجة ـ فاس، ورامي (Ramé) ، الحلاق، ولويس أبشير (Louis Ap-cher) ، أستاذ اللغة العربية؛ وفي مراكش مع كلوديوس كوتيي (Claudius Gau-tier) ، المهندس الطوبوغرافي، وروجي إيشاين (Roger Eicheine) المعلم.

ومعظم هؤلاء المناضلين، كانوا شيوعيين بالعاطفة وبالرغبة، بدون أن يتوفروا على أية تجربة سياسية، وكانوا يعملون بشكل مستقل، دون أي تحريض خارجي، متطلعين الى المنجزات السوفياتية والى عمل الحزب الشيوعي الفرنسي. وخلال اجتماعات الحزب الاشتراكي والشبيبات الاشتراكية، أصبحوا يتدخلون جهرا، ويعبرون عن آرائهم، وتلقوا تعاطفا متناميا، لاسيما في فروع الشبيبات الاشتراكية[36].

وفي سنة 1935 ، اعتبر بعضهم الذهاب الى باريس من أجل المشورة أمرا ضروريا فاستقبلهم أندري فيرا (André Ferrat) وروبير دولوش (robert Deloche) وهما مسؤولان عن قضايا الاستعمار؛ فيما ذهب البعض الآخر الى موسكو[37].

وتضاعفت المحاولات التنظيمية سنة 1936 ، في الدارالبيضاء، بتشكيل مجموعات للدراسات الماركسية[38]، وفروع امستردام ـ بلييل (Amsterdam - Pleyel) وفرنسا ـ الاتحاد السوفياتي . وعملت هذه الفروع، التي كانت الشرطة تراقبها بدقة، خلال مدة طويلة الى هذا الحد أو ذاك. وقد تمكنت مجموعة أمستردام ـ بلييل، التي لم ترفض أنظمتها الاساسية، الموضوعة قانونيا، في أجل ثلاثة أشهر، تمكنت من العمل خلال بضعة شهور؛ ثم مُنع نشاطها بقرار من بيروتون (Peyrouton) .

---

36) شهادة كل من ا. كوهن (E. Kohen) وموريس ريي (Maurice Rué) .

37) شهادة ش. دوبوي.

38) نعرف مجموعتين: الاولى كانت تضم ليون سلطان وفوشرو وجان دوبوي و ش. دوبوي وشينيو وزوجته؛ هذان الاخيران كانا من أنصار بيفير (Pivert) أما المجموعة الثانية فضمت هنري بوني (محامي) وموريس كوهن (تاجر) وجاك بيلون (أب الممثلة لوله بيلون Loleh Bellon ، وهو قاضي) وفرنان شاسيو (Fernard Chassiot) (معلم).

إلا أن الاحداث ستتسارع فيما بعد، فانعقد التجمع الشعبي، وشكل الشيوعيون أو أصحاب النزعة الشيوعية خلايا سرية، وقد أدت انتصارات اليسار في الانتخابات الفرنسية في أبريل - ماي 1936، واضرابات يونيو التي فجرتها بالدارالبيضاء الجمعية المهنية للشركة المغربية للسكر بقيادة الشيوعيين، أدت، رغم وجود الرجل القوي بيروتون (Peyrouton) الذي أتى في نهاية ماي[39]، الى موجة انخراطات واسعة، كان ينبغي على مجموعات كرانسار ودوبوي وليون سلطان أن تواجهها. واذا ما صدقنا المناضل الاشتراكي كاسطون بلاطو (Gaston Plateau) الذي كان يناشد أصدقاءه الشيوعيين بالبقاء في الفرع الفرنسي للاممية العمالية (SFIO) «الذي يسمح بنشاط جميع الاتجاهات»، فقد كانت الخلايا عديدة في شتنبر 1936 وكانت تضم اكثر من 500 عضو[40].

39) فيما يخص اضرابات يونيو 1936 وبيروتون (Peyrouton). انظر الفصل 10.

40) ج. بلاتو (G. Plateau) «الى إخواننا الشيوعيين»، «المغرب الاشتراكي» عدد 104 بتاريخ 19 شتنبر 1936.



6 ـ الدفاع عن الأجور وعن شروط المعيشة

• الموظفون وسياسة الإنكماش النقدي :

كما حصل في فرنسا وبأوامر من الحكومة الفرنسية ، إتُّخذت إجراءات مست مباشرة الموظفين، عدة مرات. إذ كانت الإجراءات القاضية بتقليص نفقات المستخدمين والمعاشات والتقاعدات، تبدو لمختلف الحكومات، سواء كانت راديكالية أو محافظة، ضرورية لإصلاح الإقتصاد. وكانت ردود أفعال الموظفين آنذاك جد قوية.

ـ المعلمون :

كانوا يتمتعون دائما بنفس الحماس والعزيمة. وكانت العناصر المحركة ضمنهم هي كاترين فييي Catherine Vieilly ، لوكّولار Le Gaulard ، هيفيرنو Hi-vernaud بومبي Pompei ، ليونيل كاميليري Lionel Camilleri .

وكانت نقابتهم تضم 627 منخرطا سنة 1931 ؛ ويمثل هذا العدد حوالي ثلثي مجموع المدرسين بالإبتدائي [1]. وكانت تضم أغلبية من المنضمين إلى ك.ع.ش. وأقلية من الوحدويين، الممثلين في المكتب عادة من طرف ج. بينيستان J. Bénistant .

---

1) «نشرة معلمي المغرب»، يونيو 1931 ، العدد: 34. انظر التقرير عن مؤتمر عيد القيامة Paqûes بتاريخ 8 و 9 أبريل 1935 . تعطي لجنة التحقيق في التفويضات، في الصفحة 5 ، عدد المنقبين في كل فرع : الدارالبيضاء: 181 ؛ مكناس: 52 ؛ طنجة: 58 ؛ الصويرة: 10 ؛ الجديدة: 19 ؛ فاس: 74 ؛ آسفي: 12 ؛ مراكش: 41 ؛ الرباط: 75 ؛ وجدة: 64 ؛ خريبكة: 22 ؛ القنيطرة: 19 .

كانوا يأملون أن تتشكل الوحدة النقابية من جديد، إلاَّ أنهم لم يستصيغوا عدم إرغام الفيديرالية المغربية لمجموعات الموظفين، المنبثقة عن «الجمعية العامة» القديمة، لكل المجموعات المنضوية تحتها ـ وكان عددها 28 ـ على التحول إلى نقابات وعلى الانضمام إلى الإتحاد الجهوي وإلى ك.ع.ش. واعتبروا أن عملها من أجل الدفاع عن الرواتب والتعويضات كان عملا ضعيفا للغاية، وكانت هذه مهمتها على الصعيد العام. وكانوا يؤاخدونها أيضا على عدم نقل الإضراب الذي دعت إليه الفيديرالية الفرنسية إلى المغرب، مما أدى بهم إلى خوض هذا الإضراب بمفردهم بدعوة من نقابتهم الوطنية. ونتج عن هذا الإضراب المنعزل انهيار في عدد المنخرطين في النقابة الذي كان يبلغ 375 في أبريل 1933 [2]. إلاَّ أن «النوعية عوضت الكمية»، حسب تقييم أحد المناضلين، وقرروا في المؤتمر الإستثنائي المنعقد يوم 14 أبريل الإنسحاب من الفيديرالية المغربية للموظفين. وقد جعل هذا الإنسحاب تشكل تكتل المصالح العمومية من أجل الدفاع عن الأجور، مسألة متعذرة، إذ رفض ممثلو فيدرالية الموظفين الجلوس جنبا إلى جنب مع مندوبي نقابة المعلمين [3].

لكن الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف حكومة دوميرك Domergue سنة 1934، والتي مست الأجور ومعاشات التقاعد، وكذا أحداث فبراير بباريس، عملت على تخفيف العداوات، وأبرزت ضرورة توحيد الجهود والعمل بسرعة [4]. وكان المعلمون هم الذين تضرروا أكثر من هذه الإجراءات، التي

---

2) نجد في المؤتمر الاستثنائي المنعقد بتاريخ 14 أبريل 1933 ما يلي: الدارالبيضاء: 138؛ مكناس: 72؛ فاس: 55؛ الرباط: 47؛ القنيطرة: 19؛ مراكش: 18؛ سطات: 15؛ طنجة 4؛ و 7 معزولين؛ ولم تكن كل من وجدة والجديدة والصويرة ممثلة («نشرة معلمي المغرب»، ماي 1933).

3) انظر في «نشرة معلمي المغرب»، عدد ماي 1933، ص ص 10 وما يليها، الموجز التاريخي عن الحركة الاضرابية ليوم 20 فبراير التي كانت السبب في النزاع مع الفيديرالية المغربية لمجموعات الموظفين» وفي القطيعة معها. وانظر في ن. م. م. (نشرة معلمي المغرب) عدد دجنبر 1933، ص 7 وص 37، مقال أ. بومبي A. Pompel: «لم تمت النقابة العامة»، الذي يقدم عرضا لعمل نقابته الشجاع يوم 20 فبراير، ويجيب على هجوماته كيطون Guitton في «منبر الموظفين» ويُذكر بالدور الذي لعبه المعلمون في الحركة النقابية المغربية.

4) فيما يخص هذه الأحداث كافة: مظاهرات الموظفين والخطابات، راجع ن. م. م.، أبريل 1934، العدد: 45، ص ص. 3 الى 17.

أدت إلى حذف التعويض عن الإقامة ووضعت مكانه التعويض عن السكن، الذي كانوا يتقاضونه سابقا. وقد نبههم لذلك المكتب النقابي عن طريق مذكرات دورية. وعُقِدت اجتماعات اِحتجاجية في الدارالبيضاء، مكناس، القنيطرة، دُعي إليها الموظفون الآخرون، وكانت بمثابة تمهيد لتجمعات أوسع تمت يوم 4 مارس بالرباط والدارالبيضاء.

في الدارالبيضاء، السيدة فيبيي Vieilly ، الكاتبة العامة لنقابة المعلمين هي التي قامت، أمام 1500 موظف، بالتنديد بالإقامة العامة فيما يتعلق بإجرائها المفروض، «غير العادل» و«اللامعقول». فالموظفون ليسوا مسؤولين عن المصاعب المالية، وربما هم عديدون في «مكاتب الإقامة العامة»، وليسوا كذلك في مصالح التنفيذ. ثم لماذا صُرف مبلغ 000 100 فرنك من أجل نِزهة ملكة رومانية؟ ومن زاوية أخرى، فإن تخفيض رواتب الموظفين سيؤدي إلى انخفاض قدرتهم الشرائية وإلى تعميق الأزمة عوض معالجتها. فاللهجة إذن مباشِرة، والدليل واضح وشجاع، كما هي العادة في تصريحات هذه المناضلة [5].

وتم التصويت على جداول للأعمال، وتنظيم مسيرات بالدارالبيضاء والرباط، وبعث برقيات إلى وزارة الخارجية وإلى لوران Laurent من الفيديرالية الفرنسية للموظفين. وفضلا عن الإلغاء اللامشروط للاجراءات الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 1934/2/27، اتخذت جداول الأعمال صبغة سياسية، وطالبت بإتخاذ الإجراءات التقويمية «بتعاون مع مجمل السكان الممثلين من طرف أشخاص منتخبين. ووفقا للعهود المقدمة سابقا سيكون على هؤلاء أن يتداولوا ويقرروا بسيادة كاملة في أقرب وقت» (الرباط). الأمر الذي يعني بكل وضوح أن الموظفين يطالبون بأن يصبح مجلس الحكومة ـ الذي هو مجرد هيئة استشارية ـ جمعية مُقرِّرة.

---

5) ولدت كاترين كَرا Catherine Gras ، زوجة فيبي Vieilly سنة 1896 في سان ـ جوست ـ ماليفو Saint -Just -Malifaux ، بمنطقة لوار Loire ، قرب سانت ـ إيتيان Saint -Etienne . في المغرب، كانت معلمة فيما بين 1914ـ1919، ثم بعد 1926، وفيما بعد أصبحت مكلفة بالدروس في ثانوية معينة. تحمست مبكرا للعمل النقابي، الذي لم تتخل عنه إلا سنة 1950.

ـ تكتـل المصـالح العمـوميـة

وعلى إثر هذه التحركات وعلى إثر اجتماع الموظفين في تكتلات محلية، تم أخيرا، يوم 6 مارس 1934، تأسيس تكتل المصالح العمومية، مع الفيديرالية المغربية للموظفين وفيديرالية البريد ونقابة التعليم، كما تم انتخاب مكتب مركزي، هذا بالرغم من تحفظات كاتب الفيديرالية المغربية لجموعات الموظفين، السيد كيطون Guitton . وتركزت النقاشات حول وسائل العمل. فكان ممثلو فيديرالية الموظفين يعارضون أي إضراب، الأمر الذي دفع بالوفود الأخرى إلى الإحتجاج على ذلك، لاعتبارها أن إزاحة هذا الشكل من الضغط بصورة مسبقة امر «غير مقبول» وتم الإتفاق، مع ذلك، على تحرير منشورات وتوزيعها، وعلى تهييء مشروع مضاد للميزانية سيتم تقديمه خلال الدورة المقبلة لمجلس الحكومة الذي سيسمح بإقامة توازن في مالية الحماية، مع وضع حد لأثار الإجراءات التقليصية على الرواتب الصغرى. وترتب عن توزيع المنشورات في 18 مارس اعتقال الاهالي الذين تكلفوا بذلك في الدارالبيضاء، كما صدرت عقوبات إدارية في حق خمسة موظفين تكلفوا بذلك في الرباط. أما فيما يتعلق بالمشروع المضاد، الذي هياه بوفيدا Poveda وهو موظف بالمالية، فقد التزم عشرة من مندوبي الهيئة الثالثة، ومعظمهم اشتراكيون، يوم 27 مارس، بتقديمه خلال الجلسات القادمة لمجلس الحكومة: إلاّ أنهم لم يقوموا بذلك، مما أثار غضب مندوبي التكتل.

وأمام فشل هذا العمل المحلي، صرح التكتل في أحد جداول أعماله بأنه يعتزم «تطبيق الشعارات التي رفعتها التنظيمات النقابية المتروبولية بصورة تامة، بغية مناهضة الأساليب الديكتاتورية التي تميز على حد سواء حكومة فرنسا وحكومة الحماية. . .» (6 أبريل 1934).

ـ الفيديرالية المغربية للتعليم العمومي [7].

لم يكن التكتل يضم سوى التنظيمات الكونفيديرالية (ك.ع.ش.). إلاّ أن الإجراءات التي مست الأجور حثت بعض الفئات، التي لم تكن منظمة، على

7) انظر دائما ن. م. م. أبريل 1935.

تشكيل جمعيات مهنية أو على الاتحاد فيما بينها. هكذا تأسست حوالي اثنا عشرة ودادية أو تجمعاً، من بينها ودادية التعليم العالي (1933) وأربع وداديات للثانويات أو الاعداديات، التي شكلت باتحادها، فيديرالية وداديات التعليم الأوربي للسلك الثاني بالمغرب (1934). وقد اِنخرطت الفيديرالية أيضا في النضال من أجل الدفاع عن الأجور وشاركت في مظاهرات 4 مارس. وفي 11 مارس أسست مع ودادية التعليم العالي ونقابة المعلمين، الفيديرالية المغربية للتعليم. وقررت في مؤتمرها، المنعقد في 25 مارس، الدخول إلى تكتل المصالح العمومية، إلاّ أنها رفضت الإنخراط في فيديرالية الموظفين.

بهذا تدعم موقف المعلمين إزاء فيديرالية الموظفين. إلاّ أنهم كانوا يأملون ان يقوم الأساتذة بخطوة إضافية وينخرطون في ك.ع.ش. وقد حكم لوكولار على تصرف الأساتذة كما يلي: «كان تكتل الجامعيين خلال هذه المرحلة المضطربة أمرا ضروريا وقد فهم الأساتذة بأنه ليس في مصلحتهم أن يظلوا معزولين ـ ونأمل ان يلتحقوا في أقرب وقت بالعائلة النقابية الكبيرة للعمل باتفاق معنا... ومن جهة ثانية بينت النقاشات التي تلت بأن رفاقنا الأساتذة لم يحصلوا بعد ـ بحكم انغلاقهم في تعاضدية ضيقة ـ على بعض الإصلاحات مثل: اللجنة الإستشارية، لجنة الترقية، المجلس التأديبي... إلخ. التي حصلنا عليها بفضل عمل نقابتنا الفعال والحازم».

ـ النزاعات في صفوف الفيديرالية المغربية للموظفين [8]

كانت حركة الموظفين تعاني، مع ذلك، من مناهضة نقابة المعلمين لكيطون Guitton ، الكاتب العام لفيديرالية الموظفين. وفي بداية 1935 تحسنت العلاقات فيما بين الطرفين. إذ عُيِّن ماتيبي Mattei من الجمارك، كاتبا فيديراليا. وفي 4 فبراير عاد المعلمون من جديد إلى الفيديرالية المغربية لمجموعات الموظفين، وساعد مندوباهما، السيدة فييبي Vieilly وكاميليري Camilleri ، ماتيبي Mattei «على إعادة ترتيب أوضاع الجمعية». «فكانت بعض المجموعات متأخرة بأكثر من سنة فيما يخص تسديد الإشتراكات الفيدرالية؛ وكانت بعض اللجن الجهوية

---

(8) راجع ن. م. م. عدد 15 دجنبر 1935. ص ص 8 و 9

مرؤوسة منذ سنوات من طرف أشخاص غير مُنقَّبين؛ بإيجاز كانت معرفة عدد المشاركين بدقة أمرا مستحيلا.» ومنذ ذلك الوقت «أصبحت بطاقة 1935 المستوفية لشروط ك.ع.ش. والإتحاد الجهوي، مطلوبة من مندوبي مؤتمر دجنبر 1935؛ ولن يساهم في التصويت إلاَّ الذين سددوا كافة اشتراكاتهم لسنة 1934.» وكان مندوبو المعلمين عازمين على الحصول على إصلاحات هيكلية لتنمية فعالية الفيدرالية. وبهذا اِستمر المعلمون في إنجاز المهمة التي شرعوا فيها منذ 1923. وقد ختم المكتب النقابي هذا الجزء من تقريره الأدبي بنوع من الإفتخار: «لدينا في إطار الفيديرالية المغربية لمجموعات الموظفين انطباع واضح بأن المعلمين، يعدون مناضلين منظمين بصورة جيدة مقارنة ببقية الموظفين لذا، نحن بحاجة مرة أخرى إلى إخراج دعايتنا وعقيدتنا النقابية من دائرة المعلمين.» وسيتبين في الشهر الموالي بأن عودة نفوذ المعلمين كانت لها فائدة كبيرة.

وبعد محنة السنة الماضية، بدأت سنة 1935 في هدوء تام، و حُددت ميزانية الحماية بدون أن يُتوقع أي تخفيض جديد في الأجور والتعويضات.

والحال أن إذاعة المغرب أعلنت يوم 6 مارس بأن الزيادة المغربية ستخفض من 50 إلى 33٪. فكان رد فعل منظمات الموظفين مباشرا. إذ أُنذِر على الفور ماتيبي Mattei، الذي كان بباريس، [9]. وفي اليوم الموالي، أي 8 مارس، بعث تكتل المصالح العمومية، على إثر اجتماع له، برقية احتجاجية إلى وزير الخارجية لآفال Laval. ويوم السبت 9 مارس استقبل هذا الأخير كلا من ماتيبي والكاتب الكونفيديرالي جوهو ولوران Laurent ونويميير Neumeyer عن الموظفين، و بيرو Perrot وماثي Mathé، من فيدرالية البريد. «وجدنا بحوزة هذا الأخير [أي لآفال] خطة محددة ونهائية تقريبا ستخفض زيادتنا إلى نسبة 25٪. نعم، أيها الرفاق، ستخفض زيادتنا المغربية إلى 25٪.» وعلَّل لآفال موقفه بقوله أن المغرب يتوفر على عدد ضخم من الموظفين؛ وله دين عمومي ثقيل، مما يؤدي إلى مصاعب في الميزانية تتفاقم باستمرار. وبعد مناقشة طويلة، ختم قوله بما يلي: «إن حصة التخفيض قابلة للمراجعة، لكني سأظل صارما فيما يخص المبدأ» [10].

---

9) النضال. م. م. عدد 3 آ مارس 1935. ص ص 8 و 9.

10) «جريدة موظفي المغرب»، 20 مارس 1935، العدد 90، مقال ماتيبي Mattei: «يجب علينا أن نتحرك».

وفي نفس اليوم، أي 9 مارس، أصدر في عدد خاص من النشرة الرسمية 7 ظهائر ومرسومان وزيريان حول إعفاء الأطر، والإحالة على التقاعد، ووضع الموظفين الملحقين الذين تتراوح أعمارهم بين 53 و 55 سنة، رهن إشارة المتروبول، باستثناء الموظفين الذين يُعتبرون ضروريين بالنظر لطاقتهم وتجربتهم؛ وكذا حول خصم 10٪ من جميع الحسابات المفتوحة لدى «صندوق التعاون»، لفائدة الميزانية العامة، الأمر الذي يعني انخفاض معاشات التقاعد بنسبة 10٪. وعممت رسالة دورية بعثها الكاتب العام للحماية إلى مديري المصالح، روح هذه الإجراءات، وذلك لأنها طالبتهم تحقيق الهدف التالي: تقليص عدد الموظفين بنسبة 10٪، ونفقات الرواتب بنسبة 10٪، وأمرتهم بتحديد فوري للائحة الموظفين المطروح إعفاؤهم من العمل.

ـ الحركة: التجمعات والمظاهرات

كان على الموظفين إذن أن يدافعوا عن أنفسهم على واجهة مزدوجة: من جهة ضد تخفيض الزيادة المغربية الذي يعتبرونه فسخاً من جانب واحد لعقدة تشغيلهم، ومن جهة ثانية، ضد التمييزات التعسفية التي بإمكان الإدارة العليا أن تقدم على تنفيذها عند تطبيقها لقرارات تقليص الموظفين، إذ أن الأطر العليا ذات الرواتب المرتفعة تحافظ على مراكزها بسبب «أهليتها» وتقوم بتحصيل الاقتصاد المطلوب على حساب الموظفين الصغار والمتوسطين [11].

وأقدمت مكاتب النقابات والفيديراليات، واللجان الرابطة بين الفيدراليات، وتكتل المصالح العمومية، على تكثيف اجتماعاتها، وبعثت ببرقيات احتجاجية، وهيأت أشكالا للاحتجاج والعمل. وكان همها الأول هو الحصول على تأييد الرأي العام، الأوربي بطبيعة الحال، والبرهنة على أن الاقتطاع الذي طُبق على رواتب الموظفين، يمس مباشرة صغار ومتوسطي المنتجين والتجار، ويهدد الإقتصاد المغربي برمته. وتمت اجتماعات مشتركة مع مندوبي الهيئة الثالثة بكل اتجاهاتهم، ومع ممثلي الغرف التجارية والفلاحية ومنظمات قدماء المحاربين للرباط ومكناس وفاس. ووُزعت عرائض في أوساط التجار، حصَّلت على 548

11) «جريدة موظفي المغرب»، 20 مارس و 5 أبريل 1935.

توقيعاً في الدارالبيضاء فيما بين 2 و6 أبريل. إلاَّ أن الغرفة التجارية بالدارالبيضاء رفضت الإنضمام إلى هذه الحملة. والحقيقة أن هذه الغرفة، كانت توافق، صحبة اللجنة المركزية لرجال الصناعة، على كل الإجراءات الرامية إلى تخفيض نفقات المستخدمين، أي نفقات الميزانية، وهي الوسيلة الوحيدة لتفادي اللجوء إلى الضريبة. لم يكن الموظفون يجهلون هذا الموقف. لِذا، لم يكتفوا، كما كانوا يفعلون في 1934، بالمطالبة بعدم اتخاذ أي قرار خاص بالميزانية، بدون أن يكون مجلس الحكومة قد اتخذ قرارا بشأنه من قبل، بل ذهب الناطق باسمهم أبعد من ذلك، ولم يتردد في مهاجمة الحكومة والمجموعات المالية المتحكمة في الإقتصاد. وطالب سانتين Centène كاتب فيديرالية البريد، خلال المجلس الذي تجتمع فيه الفيديراليات والمنعقد في 10 مارس 1935، طالب بأن يتحد كل الموظفين ويتم بشكل واسع إعلام السكان الذين «هم أيضا ضحية «الصراع الطبقي» مثلنا»، وهذه العبارة، تم التصريح بها علنيا لأول مرة، على ما يبدو، في اجتماع نقابي بالمغرب. وفي البرقية التي بُعثت في نفس اليوم إلى كل من فلاندان Flandin، رئيس المجلس الحكومي، ولاڤال Laval، وزير الخارجية، وبونسو Ponsot، المقيم العام، نددت الفيديراليات الثلاث ـ فيديراليات الموظفين، والبريد والتعليم ـ بمساويء الإنكماش النقدي «الذي يؤدي منهجيا بإفريقيا الشمالية نحو الإفلاس وذلك لفائدة بعض المجموعات المالية القوية فقط. وفي المغرب، أدى عمل المجموعات المالية، وشجعها على ذلك ضعف الحكومة، إلى بؤس الأهالي والأوربيين، وإلى إفلاس المستخدمين والمأجورين والفلاحين، كما سهل سيطرتها على الهيكل الإقتصادي وعلى ممتلكات صغار التجار ورجال الصناعة الذين اِنتُزِعت منهم أملاكهم».

وحدث نفس الشيء في التجمعات الموالية، إذ أعلن الخطباء عن استيائهم وأنَّبوا السلطات العمومية، ونددوا بمواقف شابون Chapon، رئيس الغرفة التجارية لمدينة الدار البيضاء، وبموقف اللجنة المركزية لرجال الصناعة، التي، حسب زعم لوكولار Le Goulard، تذرعت بـ «الواقع البئيس الذي تتخبط فيه البروليتاريا المغربية» لتبرير الإجراءات الحكومية، إلاَّ أنها كانت، في الواقع، حسب قول خطيب آخر، هو بينتو Penneteau، تبحث عن احتكار السوق المغربية وإثقال كاهل المستهلكين مجددا.

عُقدت التجمعات في أهم المدن المغربية في 13 مارس وأول أسبوع من شهر أبريل. وأهم هذه التجمعات انعقدت بالدارالبيضاء، في 13 و25 مارس ثم في 3 أبريل؛ وبالرباط يومي 13 مارس و4 أبريل. وقد جذب «التجمع المركزي» الذي انعقد في 17 مارس بالملعب الأولمبي بالرباط «5000 فرنسي» من الموظفين «الذين أتوا من جميع الجهات». وكان المناضلون الذين ترددت أسماؤهم طيلة هذا الشهر هم، صحبة السيدة فييي Vieilly وكاميليري Camillerie ولوكّولار Le Goulard، باديو Badiou من التعليم الثانوي، بينتو Penneteau، وبونيير Pu-gnère وتروسيل Troussel، وبوفّيدا Poveda وليونيتي Léonetti من الفيديرالية المغربية لمجموعات الموظفين، و بيل Pelle، الذي يرأس التكتل المتحد كنفيديراليا بالرباط. وهي أسماء سنجدها في الحركة النقابية للموظفين بالمغرب إلى حدود 1939 ـ 1940، وإلى ما بعد 1943 بالنسبة للبعض منهم.

إن نتائج هذا النشاط التحريضي، الذي بلغ أوجه يوم 17 مارس ثم بدت عليه علامات الفتور، هي أقل سلبية مما يوحي به التقرير الأدبي الذي قدمه المكتب النقابي للمعلمين. وقد كان هذا المكتب يتوفر على طاقة كبيرة للعمل.

إلاَّ أنه لم يكن بإمكانه أن يحول دون تخفيض الزيادة الإستعمارية (التي أُخر تطبيقها بثلاثة أشهر وأُجِّلت إلى فاتح يوليوز) ولا دون التقليصات المختلفة التي تمت بموجب سياسة الإنكماش النقدي المتروبولية. لكنه دفع فيديرالية مجموعات الموظفين إلى إحداث قطيعة تامة مع الممارسات القديمة وإلى اتخاذ هيكل أكثر صرامة. كما دفع وداديات التعليم الثانوي، الغيورة جدا على استقلالها، إلى الإتحاد فيما بينها في فيديرالية، وإلى قبول الإنضمام إلى الفيديرالية المغربية للتعليم العمومي، صحبة المعلمين وودادية التعليم العالي.

• الإتحاد الجهوي

بينما كانت نقابات الموظفين، منضوية في ك.ع.ش. أم غير منضوية، تناضل من أجل الدفاع عن الأجور وعن شروط العمل وعن الحريات، وهي قضايا مترابطة في اعتقادها، كان الإتحاد الجهوي للنقابات الكونفديرالية بالمغرب، يسلك طريقا غامضا. لقد كانت مهمته صعبة كثيرا، وتتمثل في الدفاع

عن مصالح الشغيلة في بلاد تقل مساحتها بالكاد عن مساحة فرنسا. وكان عليه أن يبحث عن وسائل تجميعهم في نقابات، وأن يحفز ويحث الاستعدادات النضالية، وأن يحل مشكلة انضمام المغاربة. وإذا كانت سنة 1930، التي شهدت نشأة الاتحاد الجهوي، وإصدار ظهائر حول محاكم الشغل والعطلة الأسبوعية، سنة إيجابية، فإن السنوات التي تلتها كانت على ما يبدو أقل إيجابية. غير أن الاتحاد الجهوي، المحرك من طرف بعض الموظفين الذين دعمهم بشكل دائم المعلمون والجماركيُّون وشغيلة الدولة والاشتراكيون، وكان يثبت هياكله ويشجع، حيثما أمكنه ذلك، المجهودات الرامية إلى التنظيم، ويطرح نفس المطالب عدة مرات، وانخرط منذ 1934 في النضال المناهض للفاشية.

- تنقيب بطيء وعسير

ترأس جوهو Jouhaux المؤتمر الثاني المنعقد يومي 11 و 12 يناير 1931 ببورصة الشغل بالدارالبيضاء، التي كانت عبارة عن كوخين خشبيين للمأوى الشعبي منحتهما البلدية للإتحاد. وثمّن هذا المؤتمر نجاحات الإتحاد الجهوي الفتي والفخور بعدد نقاباته الثلاث والعشرين ومنخرطيه الأربعة آلاف.

وفي سنة 1932، أصبح الإتحاد يتوفر، بفضل قرض بمبلغ 000 100ف منحته له مدينة الدارالبيضاء، على بورصة للشغل واقعة في ساحة صغيرة مُظللة بالمغروسات، قرب البحر، تُدعى ساحة الأميرال فليبير Philibert. وعمل الإتحاد على إعدادها ليوفر مكاتب وقاعات للإجتماعات، وقاعة للأفراح ومكتبة. وعلى إثر ذلك، تمكنت النقابات من عقد تجمعاتها أو مؤتمراتها في هذه البورصة عوض أقبية المقاهي أو المحلات الأخرى المستعارة أو المؤجرة. وأُعطيت مسؤولية البورصة والنقابات الفتية النشأة، إلى الكاتب - البواب ماسا Massa وقد اختاره الإتحاد الجهوي إلا أن البلدية هي التي تؤدي راتبه، وكان عضوا في اللجنة المؤقتة لتلك النقابات، وغالبا ما كان يصير أمين صندوقها عندما تتأسس نهائيا.

وعمل الإتحاد بطموح على تنظيم مؤتمر للإتحادات الجهوية لنقابات المغرب والجزائر وتونس (14 - 15 ماي 1932)، كما جرت العادة على ذلك بالجزائر العاصمة سنة 1930.

وقد كانت المبادرة سابقة لأوانها. فكان ألكيي Alquier الذي ترأس المؤتمر يمثل إتحادي الجزائر العاصمة ووهران. بينما اعتذر إتحاد تونس العاصمة. وكان الحاضرون قليلين. ومما يؤسف له أكثر أن الفيديرالية المغربية لمجموعات الموظفين، حوالي عشرون مجموعة وكاتبها كَيطون Guitton ـ ماعدا المعلمين والجمركيِّين والراقنين ـ امتنعتْ عن الحضور. «كانت هناك العديد من المجموعات التي اتخذت الطابع النقابي حديثا وبعضها بدافع الإنضباط أكثر منه عن اقتناع، تخشى ك.ع.ش. باعتبارها مركزاً فوضوياً في نظرهم، لذلك لم يتعودوا إلّا قليلا على الذهاب إلى بورصة الشغل. وكان بعضهم يجهل حتى وجودها.» أما نقابة المعلمين، فكانت في المستوى المطلوب وهُنئت «على المساعدة المادية والمعنوية التي قدمتها للإتحاد الجهوي في مهمته الجسيمة». وأعيد انتخاب المكتب المستقيل للاتحاد الجهوي بالإجماع. إلّا أن تعيين تيكسيي Texier مديراً لمدرسة، أرغمه على مغادرة الدارالبيضاء، مما أدى إلى تعويضه في منصب الكاتب العام، من طرف ماتيبي Mattei، من الجمارك؛ فيما إنتُخِبَ المعلم هيفيرنو Hiver-naud كاتبا عاما مساعدا إلى جانب بوم Beaume، من شغيلة الدولة، والآنسة سيماي Semail، من المختزلين الراقنين [12].

وكانت المهمة الكبرى تتمثل في تنمية الاستقطابات في القطاعين الخاص وذي الامتياز، وتأسيس نقابات بهما، وجعلها قادرة على العمل، ولو خارج الدارالبيضاء، عن طريق تشكيل إتحادات محلية.

واعتمد مسؤولو الإتحاد الجهوي بشكل خاص على النقابيين المعلمين «ليؤسسوا في كل مركز مهم اتحادا محليا. وسوف لن يتعذر على هذه الإتحادات الحصول على بورصات للشغل من طرف السلطات العمومية. وتعد هذه البورصات ضرورية للحياة النقابية الخاصة بالمجموعات المهنية» [13].

وفيما بين 1931 و1934، انخرطت عدة مجموعات في الإتحاد الجهوي، مثل العمال الحلاقين بالدارالبيضاء والرباط، ونادلو المقاهي والمطاعم،

---

12) ن. م. م. يونيو 1932.
13) تصريح تيكسيي Texier، ن. م. م.، يونيو 1931، ص 19.

والصيادون البحريون وسائقو سيارات الأجرة والعربات المجرورة بالخيل للدارالبيضاء أو مستخدمو المكتب الشريف للفوسفاط لِخريبكة. ولكي يكون لها وجود قانوني، وتتمكن من التفاوض مع المشغلين اتخذت هذه المجموعات تسمية «جمعية مهنية» أو «مجموعة» سلمت للسلطات نظامها الأساسي.

ـ النقابات والمغاربة

تبعا للمذهب الصرف، كانت النقابات، بطبيعة الحال، مفتوحة أمام كافة الشغيلة، مهما كان أصلهم ودينهم، المسلمين واليهود المغاربة، كما الأوربيين. وفي تقريره أمام المؤتمر الثاني، حول موضوع : «هل يجب قبول المغاربة المسلمين واليهود في النقابات؟»، خلص كاتب الإتحاد الجهوي الفتي، سيزار بوم César Beaume ـ رغم بعض الإعتبارات التي تمزج بين الحقيقة وبين ما هو قابل للنقاش، ورغم حماسة تبعث اليوم على الضحك ـ إلى القول: «باسم هذه الصيغ ووراء يافطة الكونفديرالية العامة للشغل التي تضم العمال على صعيد البشرية جمعاء، فإنه يقع على عاتق الكونفديرالية ليس فحسب الحق بل واجب تعليم وضم عمال كل الأديان والأجناس، ولذلك فإن ولادة المغاربة على أرض هذه المملكة السعيدة ليست مبررا لمنعهم من أن يكونوا أجزاءا من عائلة البروليتاريا الكبرى».

ومهما يكن من أمر، فقد ظلت الوضعية بصفة عامة على الحال الذي أشرنا إليه سنة 1929، وذلك إلى نهاية سنة 1933. إذ ظل عدد المغاربة قليلا في الجمعيات المهنية المنخرطة وغير المنخرطة في ك.ع.ش. وكان الموظفون يقبلون بانضمامهم إلى جمعياتهم حين يرغبون في ذلك، أما مجموعات القطاعين الخاص وذي الإمتياز، فلم تكن ترغب في انضمامهم إن لم نقل إنها كانت ترفضهم. إلاّ أنه خلال سنة 1934، تغير موقف المناضلين. إذ على إثر تصلب موقف أرباب العمل وسلطات الحماية، المترتب عن انهيار الإقتصاد والتوجيهات الحكومية، اعتبر المناضلون أن من الضروري تنمية قوة تنظيماتهم باستقطاب المغاربة. وكانت هناك أيضا انشغالات المسؤولين الإشتراكيين بالمغرب، المترتبة عن الإنتقادات الشديدة التي تلقوها من بعض رفاقهم الباريسيين وعن تخوفاتهم من

مواقف الوطنيين المغاربة الشباب؛ مما جعلهم يرغبون في البرهنة على أنهم هم المدافعون الحقيقيون عن شغيلة المغرب وشعبه.

هكذا، في مارس 1934، وعلى إثر مبادرة الفرع الإشتراكي الذي أتى بماتيي Mattei، أسس 150 سائقاً، بفاس، «جمعية ودادية للسائقين المحترفين»، وعينوا مكتبهم القانوني المكون من 7 أوربيين ويهودي واحد و4 مسلمين [14]. وفي يونيو شكلت «الجمعية المهنية لشغيلة التغذية والمقاهي والفنادق والمطاعم» مكتبا من 11 عضوا من بينهم 4 مساعدين مغاربة، يهوديان ومسلمان. وبعدما عينت مكتبا يضم 5 أعضاء، أيدت «المجموعة المهنية لسائقي الشاحنات المجرورة بالخيل»، وتضم 300 عضو، ضرورة انتخاب لجنة مراقبة «تتكون من عضوين يهوديين وعضوين من الأهالي» [15].

وفي نفس الشهر، اجتمع ببورصة الشغل في الدارالبيضاء فرع المغرب لفيديرالية شغيلة الدولة بفرنسا والمستعمرات، الذي يحركه دوكاب Decap وكوو Cowe، وكان هذا الفرع من بين المنظمات المؤسسة للاتحاد الجهوي. وحرر «ملفا مطلبيا» بعثه إلى وزير الحرب يطالب فيه بالمساواة في الأجور حسب مبدإ «أجر مساوٍ، لعمل مساوٍ»، بالإضافة إلى إعادة مستويات الأجور القصوى القديمة بالنسبة للجميع. ونجد في الملف المطلبي ما يلي: «إن تنظيماتنا النقابية، اعتباراً منها أن المبدأ المؤدي إلى تمييز الشغيلة حسب عرقهم أو دينهم، هو مبدأ غير عادل ولاإنساني، تطالبكم بإعطاء العمال والمستخدمين الأهالي نفس الأجر الذي يتقاضاه العمال والمستخدمون ذوو الجنسية الفرنسية عندما تكون المعارف المهنية متماثلة...» [16].

وأخيرا، في مارس 1935، كتبت «اللجنة المؤقتة للدفاع عن مأجوري المكتب الشريف للفوسفاط» في عدد 9 مارس من «المغرب الإشتراكي»، ما يلي: «هل لدينا اعتراض عليها (الإدارة)؟ لا. فالفرنسيون منقسمون ولا ينخرطون إلا

---

14) «المغرب الاشتراكي»، العدد 2، 24 مارس 1934.
15) «المغرب الاشتراكي»، العدد 16، 14 يوليوز 1934.
16) «المغرب الاشتراكي»، العدد 14، 23 يونيو 1934.

جزئيا في «الجمعية المهنية». بينما لا يأتي إليها الأجانب. وقد أغفلنا بقصد العنصر الأهلي في هذا الترتيب. . . وقد نكون ملزمين بالقيام بعمل كثير في هذا الجانب. وسيتوفر المناضلون الجريئون إذ ذاك على سلاح خطير، سيمكنهم من حل مشاكلهم بشكل إيجابي. وستتلقى إدارتنا العامة إنذارا صارما إذا هي واجهت، يوما ما نقابة حقيقية مكونة من كافة العمال بدون تمييز عرقي ولاقومي، لذلك يجب على مناضلي «ج.م.» [17] أن يتشبعوا بهذه الحقيقة الأولية. . . فالعديد منا لم ينس أن الشغيلة الأهالي امتنعوا عن العمل حين فُرض عليهم الاشتغال يوم العيد. . .».

وتشهد الإشارات الملتقطة من هنا وهناك على نضالية العمال اليدويين المغاربة الحانقين على السرقة التي كانوا ضحية لها عند تأدية أجورهم: «إنه عمل مباشر وعنيف إلاَّ أنه كان محدودا وغير منسجم، مثل أحداث القنيطرة في أوراش خط طنجة ـ فاس، وأحداث قصبة تادلة سنة 1933. وفي 1935، انتفض العمال المغاربة مجددا في قصبة تادلة، وهاجموا بالحجارة مراكز رؤساء الفرق [18].

ـ في القطاعين الخاص وذي الإمتياز

كانت ظروف نقابات هذين القطاعين، صعبة، فلم يكن لها وجود عملي إلاَّ في الدارالبيضاء، حيث كان الإتحاد الجهوي يلعب دور الإتحاد المحلي. وسرعان ماكان المناضلون والمنخرطون المكتشفون يفقدون عملهم، وينضافون إلى عدد العاطلين، أو يُقدَّمون إلى محكمة الباشا الاستعجالية إذا كانوا مغاربة.

ولم يعد أي وجود عملي لنقابة الكِتاب. وقد كُتب في عدد 14 أبريل 1934 من «المغرب الإشتراكي» مايلي: «سقط أعضاء الفرع «172 من نقابة الكتاب إلى الصفر من جديد. فمتى ستستعيدون النشاط الذي قمتم به منذ 10 سنوات؟» وكانت نقابات التغذية والبناء والتعدين ومستخدمي إلتجارة، هزيلة.

---

17) «الجمعية المهنية»

18) روني كاليسو René Gallissot ، «المسألة العمالية بالمغرب»، «دفاتر تونس»، الفصل الثالث من سنة 1963

وفيما يخص المصالح ذات الإمتياز، فإننا لا نتوفر على أية معلومات حول «الودادية المغربية للشحن والإفراغ»، وهي من بين الوداديات الأولى التي تأسست، ولم تنخرط على ما يبدو في ك.ع.ش؛ ولا حول نقابة الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء، التي التحقت ربما بالإتحاد الجهوي منذ 1930، سوى أن شروط عمل وأجور مستخدميها تفاقمت كثيرا سنة 1935. ولا نتوفر إلا على بعض المعلومات الخاصة بالجمعية الودادية والتضامنية لترامات وحافلات الدارالبيضاء TAC فقد تأسست سنة 1932، وجددت مكتبها ولجنتها الإدارية في 24 يناير و14 فبراير. وكان نشاطها جد متواضع، تمثل في تقديم الإعانات، والقيام بتدخلات مختلفة، وتنظيم سهرات راقصة وتوزيع الهدايا [19].

وفي المدن الداخلية، كان عدد المجموعات المتحدة كونفديراليا أم لا، باستثناء الموظفين، جد ضئيل إن لم نقل منعدما. لذلك لم يكن بإمكان الإتحاد الجهوي، رغم مجهوداته، أن يؤسس اتحادات محلية تبعا لقرارات مؤتمر 1934. وكان من الممكن طبعا الإكتفاء بمجموعات الموظفين؛ إلّا أن هؤلاء كانت لهم مشاغلهم الخاصة، فشكلوا لجنا جهوية، ثم تكتلات محلية فيما بعد. غير أن ماتيي Mattei، رئيس الإتحاد الجهوي، ترأس يوم الأحد 29 أبريل 1934 تأسيس اتحاد محلي كونفديرالي بمكناس؛ لكن المائتي حاضر كانوا موظفين، بريديين، معلمين وشغيلة دولة. إلّا أن وجود هذا الإتحاد كان عابرا، فقد كان هيفرنو Hivernau يحث «رفاق مكناس والرباط والقنيطرة... إلخ، على تأسيس إتحادات محلية.» ولم يقع نفس الشيء، على ما يبدو، في فاس، حيث نظم الإتحاد المحلي للنقابات، يوم الأحد 10 يونيو، لأول مرة اجتماعا مع ماتييي. هنا، كان معظم الموظفين هم الغائبين، بينما كان السائقون وأرباب النقل الصغار هم الذين أسسوا نقابتهم، والعاملون هم الذين حضروا. وقد ترأس الإجتماع دارتيكناف Dartiguenave من شغيلة الدولة، بمساعدة بيرون Pérone (سائق) وأماتو Amato من البريد. فهل كان هذا الإتحاد المحلي أول اتحاد بدأ بالنشاط؟

ومن بين الجمعيات المؤسسة أو التي استعادت نشاطها، يجدر تتبع ثلاث منها عن قرب، وهي جمعية البحارة الصيادين وجمعية المكتب الشريف للفوسفاط، وجمعية السككيين.

19) Le Petit Marocain (المغربي الصغير)، عدد 16 مارس 1935.

٦ ـ نقابة البحارة الصيادين

كانت تسميتها الرسمية هي: «الجمعية المهنية للبحارة الصيادين للدارالبيضاء ولباقي مدن المغرب». تشكلت في يونيو 1934. وضمت 350 منخرطا ـ (8/10) من المجموع ـ إسبانيين وبرتغاليين ومغاربة. وكان همهم الأول هو الرفع من سعر قنطار السردين الذي يدفعونه لأصحاب المصانع. وبما أن هؤلاء الأخيرين عارضوا هذا المطلب، فقد شن البحارة الصيادون إضرابا عن العمل. فاندفعت جريدة السيد ماس Mas ، La Vigie Marocaine متحدثة عن «نقابة غير شرعية من المحرضين المحترفين، الموجود مقرهم ببورصة الشغل، والعازمين على إثارة حرب أهلية». وخلال اجتماع أرباب العمل والعمال انعقد يوم 23 يوليوز بمكتب رئيس المنطقة المدنية، أورتلييب Orthlieb ، وُضعت أسس اتفاقية لحل المشكل المطروح. وفي اجتماعهم ببورصة الشغل يوم 26 يوليوز قبل البحارة الصيادون الاتفاقية وقرروا استئناف العمل. هكذا، بعد إضراب دام 15 يوما، رُفع سعر السردين المُؤدى من طرف أصحاب المعامل بنسبة 350 ٪، منتقلا من 10 إلى 35 فرنكاً للقنطار. فكان بذلك إنتصارا عظيما[20].

«إنها أول مرة أيضا، يقول لنا هيفرنو Hiverneaud ، الكاتب المساعد للإتحاد الجهوي آنذاك، رأيت فيها عددا كبيرا من المغاربة ببورصة الشغل. بعضهم ترك لدي انطباعا قويا. ثم، في يوم ما، هجروا البورصة للاجتماع في المدينة القديمة حيث كنت أذهب للالتقاء بهم. ذهبوا لأن الأوربيين كانوا يسرقونهم عند توزيع حصيلة الصيد. سألني ذات مرة أحد ممثليهم، وهو طالب يعرف جيدا النظام الأساسي لِـ ك. ع. ش، عما إذا كان الإتحاد الجهوي يقر هذه الممارسات. ومنذئذ لم يعودوا أبدا». فما الذي يجدر الإمساك به من بين هذه الملاحظات؟ مجيء الصيادين المغاربة بكثرة إلى بورصة الشغل؛ عزيمتهم على الدفاع عن حقوقهم؛ دور المرشد الذي لعبه مثقف وطني وانسحابهم من البورصة بدون أن تتوقف اجتماعاتهم. أما ما تبقى، فإن حساب الأنصبة كان معقدا إلى

---

20) «المغرب الاشتراكي»، العدد 16، 14 يوليوز 1934، ص 3. والعدد 18، 11 غشت 1934، ص 3.

الحد الذي لم يكن يجد فيه الصيادون المغاربة حقهم[21]، ومع ذلك فقد ظل تجمع البحارة الصيادين، بكاتبيه فيرو Ferro وماركيس Marqués ، قوة منظمة.

2 ـ الجمعية المهنية لمستخدمي الفوسفاط

تمثل الحدث الثاني، ذو النتائج الأكثر غنى فيما يخص الحركة العمالية بالمغرب، في ظهور جنين تنظيمي، خارج الدار البيضاء، في المكتب الشريف للفوسفاط بخريبكة.

كانت مناجم خريبكة، ومناجم اليوسفية (Louis Gentil) الأحدث منها، وهي مراكز تستعمل اليد العاملة بكثرة (آلاف العمال والمستخدمين)، تدفع مبالغ هامة لمقاولات الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية، وللموانيء والميزانية المغربية، فكانت تعد ومازالت إحدى الدعائم الأساسية للإقتصاد المغربي[22].

إعتُرف بـ «الجمعية المهنية للمستخدمين الفرنسيين للمكتب الشريف للفوسفاط» يوم 18 شتنبر 1933 . ويبدو أن حياتها كانت جيدة الإنتظام عبر

---

21) يمكننا في نفس السنة ملاحظة مجهودات الطلبة المغاربة بباريس أعضاء «جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا»، الرامية الى التسرب الى الاوساط العمالية بمنطقة باريس بهدف تنظيمها. هكذا، أنشأ «بعض المثقفين المغاربة، من ضمنهم الخلطي، الوزاني أحمد وبوهلال أحمد» جمعية تدعى «جمعية الاعمال الخيرية لفائدة العامل المغربي» (8 ماي 1935). فوصل الخبر مباشرة الى مصلحة الشؤون الاهلية بادارة الشرطة. لم يكن العمال المنظمون، بهذه الطريقة، مُسيّسين ولم تكن مصالح الشرطة تعرفهم. ويبدو، حسب المعلومات المعطاة حول أعضاء المكتب، أن هؤلاء العمال مُسنّون نسبيا، إذ تتراوح أعمارهم بين 35 و 40 سنة، جاءوا الى فرنسا بين 1920 و1925، ويتوفرون على شغل وأصلهم من منطقة سوس الغربية (دائرة تيزنيت). وسرعان ما توقف نشاط هذه الجمعية، التي كان البرلماني الاشتراكي جان لونكي Jean Longuet مستشارا لها حسب أرشيفات ادارة الشرطة بباريس، ملف رقم 043 . 400).

22) كانت النتائج المالية للمكتب الشريف للفوسفاط، حسب مديره ا. لينهارد E. Lenhardt ، كما يلي بين 1922 و 1935 : برأسمال أصلي يبلغ 36 مليون، أضيف اليه قرض بمبلغ 5 ,59 مليون، تمكن المكتب بفضل ارباحه من تخصيص 345 مليون لبناياته الاولى من ظرف 13 سنة؛ وتوفير 714 مليون من الموارد الصافية للدولة؛ ثم بين 1925 و 1933 (أي في ظرف تسع سنوات) تمكن من أداء 212 مليون للسكك الحديدية؛ 23 مليون للطاقة الكهربائية؛ 213 للتجارة. وأدى، اضافة الى هذا، 125 مليون كأجور منذ بداية نشاطه («النشرة الاقتصادية للمغرب»، العدد 10 ، اكتوبر 1935 ، ص 292)، أي حوالي 7٪ من المنتوج الاجمالي الموزع (لم يتم التمييز بين أجور الاوربيين وأجور المغاربة)

تجمعات عامة دورية ومكتب يجتمع بشكل منتظم، وكان شغلها الشاغل يتمثل في استقرار وضمان الشغل وفي الدفاع عن الأجور. فطالبت إذن بإعداد «نظام أساسي للمستخدمين». وبعثت مندوبا إلى المؤتمر الخامس للإتحاد الجهوي المنعقد يومي 7 و8 أبريل 1934. وتبنى المؤتمر مطالب الجمعية واحتج ضد طرد خمس مستخدمات بشكل تعسفي؛ وضد أساليب المكتب الشريف للفوسفاط، «المؤسسة العمومية»؛ وضد انعدام أية ضمانة لمستخدمي هذا المكتب. وقرر المؤتمر بعث وفد إلى الإقامة العامة. وبغية توسيع المشكل، كلف المؤتمر مكاتب الإتحاد الجهوي بعقد اجتماعات في الدارالبيضاء والرباط قصد طرح «وضعية مستخدمي مختلف المقاولات ذات الإمتياز وحيث سيكون من المنتظر بلورة نظام أساسي يعطي كافة الضمانات لمستخدمي المقاولات المذكورة».

وكانت جريدة «المغرب الإشتراكي» منبراً للجمعية. فكان شينيو Chai-gnaud يحرر بنفسه الأبواب التي تم فيها التنديد بالأساليب الديكتاتورية للإدارة: وبالنظام الذي فُرض على الشغيلة الأهليين، وبالغرامات التعسفية، التي كان بعضها مُسعَّراً وبعضها الآخر غير معترف بها تماما، مثل غرامات الفحم المتمثلة في أخذ ثمن حصة الفحم من العمال المنجميين المغاربة بدون أن تُعطى لهم هذه الحصة؛ وتجريبهم في وقت تشغيلهم مدة يوم أو عدة أيام مع احتمال طردهم بدون أن يحصلوا على أي أجر[23].

وكان المكتب[24] ينشر بتلك الجريدة بياناته، ومعلومات حول حياة الجمعية، ويعرض المطالب، ويندد بتجاوزات بعض رؤساء المصالح، ويحتج ضد فواتير الماء التعسفية المقدمة للمستخدمين، الأمر الذي كان يشكل «مصدر غضب وتوتر».

23) «في سجن لوي جانتي» (اليوسفية)، «المغرب الاشتراكي»، عدد 8 يونيو 1934.

24) كان المكتب المنتخب يوم 10 ماي 1934 يتكون من لياندري Léandri، ككاتب عام، وكازالونگا Casalonga. ككاتب مساعد، ورو Roux، كأمين للصندوق؛ وگورياس Gorrias، كأمين مساعد؛ ودوبوا Dubois، ودوران Durand، وبيرو Beraud؛ كمساعدين.

ولتحقيق مطلب النظام الأساسي ومناهضة تخفيضات جديدة للأجور، وجه المكتب نداء إلى مستخدمي مكتب الفوسفاط للإلتحاق بصفوف الجمعية المهنية. لُبِّي النداء في اليوسفية ولم يُلبَّ في مينائي الشحن بآسفي والدارالبيضاء، ولا في مصالح الادارة المركزية بالرباط، ولم يكن مكتب الاتحاد الجهوي يوجه نداءه إلاَّ للمستخدمين الأوربيين. ففكر إذ ذاك في المغاربة، وهكذا عزم، في مارس 1935، كما رأينا ذلك، على دعم عمله باستقطاب المغاربة.

إضافة إلى هذا، أصبحت خريبكّة مركز تحريض سياسي. إذ تأسس فيها فرع اشتراكي سنة 1934، وعقدت بها في فاتح يونيو 1935 الفيديرالية الإشتراكية مؤتمرا إستثنائيا لتبيان الأهمية التي توليها لهذا المركز العمالي. وكان الفرع المحلي «لصليب النار والمتطوعين الوطنيين» بمثابة «مجموعة تعاضدية». وقد اتهمت الجمعية المهنية الإدارة العامة لمكتب الفوسفاط بأنها هي التي كانت وراء تأسيس هذه «النقابة الصفراء» الموجهة ضدها[25].

كانت هذه المطالب والإنتقادات تتجاوز الحد الذي يمكن أن تقبله مديرية مكتب الفوسفاط. لِذا طُرد كازالونكّا Casalonga، الكاتب المساعد، وكان اشتراكياً، لتهدئة العناصر المنفعلة. فقام كّورياس Gorrias، كاتب الفرع الفتي، بالدفاع عنه بحرارة. وفعل نفس الشيء عندما طرد هرمان Herrmann، الممرض بمكتب الفوسفاط، الذي توفي على إثر الجروح التي أصابته في الحرب، بعد ثلاثة أشهر من طرده وثلاثة أيام على إرغامه من طرف السلطات المنجمية على مغادرة الفيلا التي كان يسكن بها. فاتهم كّورياس، على صفحات «المغرب الإشتراكي»، مكتب الفوسفاط بأنه عجل وفاة هرمان واعتبره مسؤولا معنويا عن وفاته»[26].

وبعد مرور خمسة أيام على صدور مقاله، أنهت الإدارة إلى علمه يوم 27 يونيو بأنه مطرود من العمل. ورغم الإحتجاجات والوفود المبعوثة، لم تتراجع

---

25) «خطر جديد يهدد مكتب الفوسفاط بخريبكّة؛ التجمع التعاضدي «صليب النار» »، «المغرب الاشتراكي»، عدد 15 يونيو 1935.

26) «المغرب الاشتراكي»، عددا 22 يونيو 1935 و 20 يوليوز 1935.

الإدارة. وعبر المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط عن استعداده لإيجاد عمل آخر لِكوريياس، إلا أنه أعلن عن رفضه إرجاعه لوظيفته «ولو أمره بذلك المقيم العام». وكان جواب كوريياس أن المستهدف من ورائه هو «المناضل، الإشتراكي والنقابي»[27].

3 ـ حياة ومماة ودادية السككيين

منذ تفكك فيديراليتهم، في مارس 1930، لم يكن لسككيي المغرب أي تنظيم نقابي. ولم يكن بإمكان الإتحاد الجهوي الفتي أن يقبل بهذا الغياب. «يجب القيام، يقول تيكسي Texier (نشرة «الشعب» Peuple، عدد 14 يناير 1931)، بدعاية نشطة في مراكز السككيين، حيث يطالب العديد من الرفاق بإعادة تأسيس الفروع النقابية وكذا اتحاد نقابات سككيي المغرب».

وباءت بالفشل عدة محاولات لإعادة تأسيس هذه التنظيمات، وسنة 1934 أنشئت بتازة نقابة منضوية في ك.ع.ش. وبدأت نشاطها، «الا أن ضعف دعم المراكز الاخرى لها، سرعان ما أدى بها، هي أيضا، الى الإختفاء»[28].

ذلك أن ضغوطات ومناورات مديرية السكك الحديدية بالمغرب كانت قوية وذكية، فأخذت مجموعة ودادية السككيين الفرنسيين بالمغرب مكان الفيديرالية المختفية. وكان يرأسها كازانوفا Casanova، الرئيس السابق لودادية الخط السككي طنجة ـ فاس، الذي عارض بعناد تأسيس فيديرالية السككيين سنة 1929، والذي هاجمه شامبيون بشدة، بهذا الصدد، في مقالات «منبر السككي المغربي» Tribune du cheminot marocain. وكانت نشرة فصلية فاخرة، صدرت ابتداء من الفصل الثاني لسنة 1934، تحمل عنوان «السككي المغربي» Le cheminot marocain، تقوم بتغطية التجمعات العامة للمجموعة، ونشاط الفروع، ومساعي المكتب لدى المديرية. وكانت المطالب المقدمة هي

---

27) «المغرب الاشتراكي»، عدد 10 غشت 1935.

28) كلمة قاضي الشغل، «مستقبل السكة»، العدد 9، أبريل 1937.

نفسها دائما، أي ثماني ساعات للعمل اليومي وتحسين نظام التقاعد، التي لم تتم تلبيتها، إلا أن الحالات الفردية دُرست بعناية فائقة و «ذهب الأمر بالمدير إلى الإعتراف بالحياد الصارم للودادية في المجال السياسي.»[29] وكانت هناك أيضا مطالب تتعلق بمشاكل تخفيض الأجور (الفصل الثاني من سنة 1934) وحذف خط 0,60 وطرد المستخدمين.

وطالبت المجموعة بالانخراط في تكتل المصالح العمومية، إلّا أن هذا الاخير رفض ذلك. ودعا مع ذلك منخرطيه إلى الحضور في تجمع الملعب الاولبي بالرباط المنعقد يوم 17 مارس 1935[30]. وتعلن نشرة الفصل الرابع في مقال بعنوان «في منعطف الطريق» عن حدوث انشقاق في صفوف المجموعة قائلة: «غادرنا حوالي 100 عضو».

ذلك أن التدخلات، في صفوف الفروع، لم تتوقف قط قصد دفع الأعضاء إلى الانخراط في إحدى المركزيتين النقابيتين، الكونفيديرالية العامة للشغل أو الكونفيديرالية العامة الموحدة للشغل، وفي التجمع العام المنعقد بالرباط بتاريخ 2 مارس 1933، اعتبر نيكولا بوسير Nicolas Bousser «أن عمل اللجنة ليس قويا بما يكفي في شكله، وان كان ليس هناك أي مأخذ على مبادئه». وانتقد الانعزال الذي انحصرت فيه المجموعة. وفي اعتباره، «لن تحصل المطالب، مهما كانت عادلة، على أية استجابة ما لم تكن مدعمة من طرف منظمة قوية، وإن كانت هذه المنظمة، منظمة سياسية». ولذلك طالب بانخراط المجموعة في الكونفدرالية العامة للشغل. كما طالبت، في بداية 1935، رسالة موقعة من طرف ثلاثة سككيين، هم برينو Bruneau، كباروس Caparros، وفرانسوا François، بالانضمام الى الكونفدرالية العامة للشغل أو الى الكونفدرالية العامة الموحدة للشغل. وأُجلت المسألة نظرا لغياب أصحاب الطلب.[31]

---

29) تقرير صدر في «السككي المغربي»، العدد 3، 1933

30) انظر أعلاه، الصفحة (119 بالفرنسية مقابلها بالعربية): ؟

31) تقرير عن التجمع العام المنعقد يوم 4 فبراير 1935 في «السككي المغربي»، الفصل الاول من سنة 1935.

وابتداء من أبريل، سارت قوى المجموعة نحو التدهور ففقدت حوالي نصف منخرطيها سنة 1936. وفي 1937، لم يبق الى جانب أعضاء اللجنة إلا عدد قليل من المنخرطين. ولم تحصل على أي اشتراك، ولم يترشح أحد لتجديد اللجنة. وعند نهاية السنة، استقال رئيس المجموعة، وتبعه في ذلك كافة أعضاء فرع الدارالبيضاء. وكانت نشرة عيد الميلاد في 1937 آخر عدد من «السككي المغربي». بهذا، كان اتحاد الشبكات السككية هو الذي حظي بالغلبة.

4 ـ تأسيس اتحاد الشبكات (السككية)

في 5 أبريل 1935، كشف مستخدموا خط 0,60 مع شابان Chaban، لقادة الودادية، عن عزمهم على الانضمام الى الفيديرالية الوطنية الفرنسية المنخرطة في الكونفديرالية العامة للشغل. وسُمح لمندوبي التنظيم النقابي المؤسس حديثا بمتابعة أشغال المؤتمر السادس للاتحاد الجهوي.

وعلى إثر عقد اجتماعات بأهم المراكز، وتوزيع المناشير، نُظمت الفروع. في المؤتمر الفيديرالي المنعقد يومي 2 و 3 نونبر 1935، كانت فيديرالية سككيي المغرب تضم 450 منخرطا من بينهم 285 بالدارالبيضاء و 96 بالرباط و 90 بوجدة. «ثمة 450 سككيا في المجموع، يشكلون من الآن كتلة متماسكة واعية بواجباتها وبحقوقها أيضا». كانت تسميتها الرسمية هي «فيدرالية سككيي المغرب» وكان مطروحا على المؤتمر أن يتبنى أنظمتها الأساسية وأن يهيء أيضا «بصورة شبه رسمية»، الأنظمة الأساسية لاتحاد نقابات شبكات المغرب المنخرطة في الفيديرالية الوطنية المتحدة كونفيديراليا. كانت هذه فرصة أمام المؤتمر للمطالبة بالاعتراف الرسمي بالنقابات. «ليفعل المغرب كما فعلت تونس» التي طبق فيها مرسوم الباي بتاريخ 16 نونبر 1936 مقتضيات القوانين الفرنسية الصادرة بتاريخ 21 مارس 1884 و 12 مارس 1920 . . . فليس ثمة أي سبب معقول إذن، صاح شابان Chaban، الذي كان يترأس المؤتمر، لِألّا تمنح حكومة الحماية في المغرب نفس الإمتيازات للمواطنين الفرنسيين». ويكتسي هذا التحديد أهمية معينة، لأن الاتحاد الجهوي كان يطالب الى هذا الحين بالحق النقابي للجميع. ومن المحتمل أن ذلك كان بدافع تكتيكي. وأنهى المؤتمر أشغاله بملتمس تهنئة بُعث الى الكونفديرالية العامة للشغل و الكونفيديرالية العامة الوحدوية للشغل

«بمناسبة تحقيقهما الوحدة النقابية بفرنسا، هذه المسألة ليست مطروحة في المغرب لأنه لا توجد به لا نقابات الوحدوية ولا الكونفديرالية العامة الوحدوية للشغل»(32)

• الـدور المتـنـامـي للاتـحـاد الجـهـوي

هكذا، أدى الدفاع عن الأجور وعن الشغل بالموظفين الى القيام بأعمال احتجاجية مباشرة والى تقوية هياكلهم.

وقرر شغيلة القطاع الخاص من أمثال سائقي سيارات الاجرة، وسائقي الشاحنات المجرورة بالخيل، والبحارة الصيادين؛ وشغيلة آخرين من المصالح ذات الامتياز، ومستخدمي الفوسفاط والسككيين، قرروا جميعا ضم «جمعياتهم» الى الكـونفديرالية العامة للشغل. وأدخلوا بذلك الى الاتحاد الجهوي، عنصر العـامل/المستخدم الاكثر انسجاما وعزما، والأقل هشاشة من بعض النقابات التي انضمت الى الاتحـاد حوالي سنـة 1930، مثـل نقـابـات الكِتاب والبناء والتعدين والمختزلين الراقنين أو العمال الحلاقين. وقد انعكس هذا التوسع على تشكيلة الهيئـات القيادية وعلى انشغالات الاتحاد الجهوي. فأعاد المؤتمر الرابع المنعقد في 1933 المكتب المنتخب في السنة السابقة والمكون من ماتيبي Mattei، هيفيرنو Hivernaud بوم Beaume والآنسة سماي semail. وتعزز المكتب المنتخب سنة 1934 فاذا كان كو Cowe قد عوض بوم Beaume باسم شغيلة الدولة، فان ماسا Massa (مساعد) وكومبيت Combettes (من البريد) قد جاءا لتقوية هذا المكتب. ومن ضمن المهام التي كانت مطروحة عليه، العمل على إنشاء اتحادات محلية في أهم المراكز، لاسيما بوجدة والرباط. وجاء المؤتمر السادس (18 و 19 ماي 1935) بتعديلات اكثر عمقا، إذ أصبح هيفيرنو كاتبا عاما، وسيحتفظ بهذا المنصب الى حين التعبئة العسكرية في غشت 1939؛ وأصبح ماتيبي Mattei وكو Cowe كاتبين مساعدين؛ فيما تم تعويض الآنسة سماي Semail وكومبيت -Com

---

32) نجد رواية هذا الحدث في نشرة صدرت في نونبر 1935 تحت عنوان «المغرب، فيديرالية سككيي المغرب، المؤتمر الفيديرالي المنعقد في 2 و 3 نونبر 1935».

وماسا Massa من طرف كَاليانا Galiana من فيديرالية البريد وكَوليم Goulebettes-me من السككيين. وقُرر تشكيل لجنة إدارية تضم المكتب وسبعة أعضاء منتخبين يمثلون القوى الجديدة للاتحاد الجهوي، ستتكلف بتسيير المنظمة. كان الأعضاء المنتخبون سنة 1935 هم: بوسير Bousser (خط طنجة - فاس)، لياندري Léandri (الفوسفاط) باسكوي Pascouet (سككي) كولاس وماسا Massa (عن المساعدين)، بلانكو Blanco (عن أصحاب سيارات الأجرة) وفرانسيسكو Fran-cesco (عن البحارة الصيادين).

ومنذ اعتراف سلطات الإقامة عمليا بمجموعات الموظفين وبالاتحاد الجهوي، أصبح مطلب الحق النقابي يُطرح بحدة أقل من التي كان يطرح بها منذ 1928. إلَّا أنه طُرح من جديد سنة 1935 بقوة. وأثيرت السابقة التونسية بالحاح. لماذا لا يعطى الحق النقابي للمغرب في حين مُنح لتونس سن 1932[33]؟

غير أن البطالة وانهيار الأجور كانا أكثر المشكلات استعصاء على الحل. فطالب الإتحاد بمنح اسعافات استثنائية للعاطلين. وفتح أوراش من طرف السلطات؛ وتحقق له ذلك. وأنشأ لجنة الاسعاف؛ ثم لجنة البطالة التي كُلفت بجمع الأموال ومواد التغذية وبتنظيم جمع التبرعات وتقديم بعض الإسعافات لأكثر الناس احتياجا. فجمع المعلمون وحدهم قرابة 000 17 ف. سنة 1932. وتمت المطالبة بإنجاز الأشغال الكبرى وبناء مساكن للشغيلة الأهليين.

---

33) تساءل بعض الباحثين عن الاسباب التي أدت بالحكومة الفرنسية الى منح الحق النقابي للشغيلة الفرنسيين والتونسيين في المحمية التونسية، رغم معارضة مصالح الاقامة ووزارة الخارجية. هذه الاسباب نجدها جزئيا في مقال لليون جوهو Léon Jouhaux، يحمل عنوان: «يجب أخيرا منح الحق النقابي لشغيلة تونس» والصادر في «الشعب»، عدد 19 مارس 1931. وهي: قدم المطلب، معاهدة فرساي Versailles التي تلزم الحكومة الموقعة عليها بتطبيق وضمان الحريات النقابية في البلاد الخاضعة للحماية وللاستعمار وللانتداب؛ المطالبة المتجددة عدة مرات من طرف التنظيمات المتحدة فيديراليا لباريس وافريقيا الشمالية بمنح هذا الحق لتونس والمغرب. وأخيرا، كيف يمكن تبرير، أن تونس قبيل الاحتفال بالذكرى الخمسينية للحماية، في أبريل 1931، أي بعد نصف قرن من الاستعمار، لم يصل شغيلتها الى مستوى كاف من التطور للتمتع بالحريات النقابية؟ هذه النداءات، كانت ستظل لا ريب بدون جدوى، لولا انتصار تكتل اليسار في الانتخابات سنة 1932، ولولا حلول إدوارد هيريو Edouard Herriot، المؤيد سلفا لهذا الانفتاح سنة 1924، في منصبي رئيس المجلس الحكومي، ووزير الخارجية، هذه عناصر للاجابة، وتقتضي المسألة مزيدا من التنقيب والتعميق.

ولمحاربة البطالة دائما، كانت المراقبة الصارمة للظهير المحدد للهجرة وللظهير المحدد للعطلة الأسبوعية، من بين الإجراءات المطلوبة باستمرار. وهذه الاجراءات، انتزعها مناضلو الاتحاد الجهوي بفضل مساعيهم العديدة، إلاّ أن أرباب العمل كانوا يراوغونها بكل سهولة. وكانت عمليات المراقبة المتجددة وحدها هي القادرة على فرض تطبيق تلك الاجراءات، لكن وجود مفتشين إثنين فقط لم يكن كافياً لهذه المهمة. فكان من الضروري تدعيم هيئة مفتشي الشغل وكذا توسيع محاكم الشغل المقتصرة إلى هذا الحين على الدارالبيضاء.

وما كان يردده بإلحاح المناضلون ومؤتمرات الإتحاد الجهوي، هو تطبيق قانون ثماني ساعات للعمل، أي تحديد يوم العمل، الذي يتراوح بين تسع وثلاث عشرة ساعة بالنسبة للراشدين، وقرار الأجر الأدنى الحيوي. وقد نُظمت اجتماعات ومناقشات عمومية لتبرير هذا المطلب وتبيان مساهمته الكبيرة في القضاء على البطالة والرفع من موارد الشغيلة وانعاش الاقتصاد. ونُدد بشدة خلال هذه الاجتماعات بالمعارضة المتصلبة لأرباب الغرف التجارية والصناعية والفلاحية. وتم التذكير بأن التشريع الإجتماعي الجاري به العمل في الدول الصناعية يجب أن يطبق وفقا لنصوص معاهدة فرساي Verssailles التي وقع عليها المغرب، ووفقا لنصوص اتفاقية واشنطن.

هكذا، كانت تتردد كل سنة في مؤتمرات الاتحاد الجهوي نفس المطالب: الاعتراف بالحق النقابي، مكافحة البطالة، منح الاسعافات، مراقبة الهجرة، تطبيق قانون ثماني ساعات للعمل، الأجر الأدنى، تثبيت طرق تأدية الاجور، منح بطاقة الشغل وحذف نظام الغرامات.

وكانت هذه المطالب تقدم عبر كتابات أو عبر وفود تُبعث إلى مختلف السلطات: المراقب رئيس المنطقة المدنية، الكاتب العام للحماية، المقيم العام، وبفضل تدخلات مندوبي الهيئة الثالثة في مجلس الحكومة، كانت تصل هذه المطالب إلى الرأي العام عن طريق التقارير التي تقدمها الصحافة، وإن كانت مبتورة. وعلى إثر مسألة إجتماعية، وقعت قطيعة بين المندوبين الاشتراكيين والمقيم العام بونسو Ponsot . فقد انسحبوا بطريقة مثيرة من مجلس الحكومة، خلال جلسة 27 يونيو 1934، ثم بعثوا إلى المقيم رسالة احتجاجية «يشيرون فيها الى

قصور الحكومة التي قدمت وعدا قاطعا منذ 1927 وبالخصوص سنة 1932، بتطبيق قانون ثماني ساعات وقانون الأجر الأدنى المترتب عنه، في المغرب... ويعتبرون أن الدراسة دامت بما فيه الكفاية ويحتجون بقوة على التأجيل المنهجي لهذا الإصلاح الإجتماعي الذي من شأنه أن يقلص البطالة. وفي الخلاصة، «يرفضون التعاون مؤقتا مع الحكومة، ويحجبون عنها السلطة المعنوية التي يستمدونها من ناخبيهم».

وبعد أربعة أشهر، أعلن المقيم العام في جوابه المؤرخ بـ 27 نونبر 1934، عن «مشاورات جديدة» خاصة بقانون الثماني ساعات وعن بحث المجلس الأعلى للشغل لأربعة مشاريع ظهائر «لضمان أجور الشغيلة».

وقد ساهم الانحسار الاقتصادي، وركود الأعمال، والبطالة وكذا تعاطف المقيم مع مطالب الوطنيين في تأجيج الغضب[34]. فقرر مندوبو الغرف التجارية والصناعية لدى مجلس الحكومة مقاطعة جلسات هذا الأخير يوم 2 دجنبر 1935. والتحق بهم مندوبو الهيئتين الاخريين الذين، وإن كانت دوافعهم مختلفة، فإنهم كانوا جميعا متفقين على المطالبة بـ «منحهم حق التصويت في مداولات المجلس الحكومي الخاصة بالميزانية». وبعد تأسيسها كشفت «لجنة التنسيق»، بقيادة شابون Chapon من الغرفة التجارية للدارالبيضاء، عن رفضها للحضور في جلسات مجلس الحكومة والتعاون معه، طالما لم يقبل طلبها. أما اللجنة المركزية لرجال الصناعة، فانها لم تتفق مع هذا المطلب، وكانت تفضل تأسيس مجلس اقتصادي يتعين عليه رسم الخطوط العريضة لعمل الحماية الإقتصادي[35]، ورفض بونسو Ponsot الإستجابة لهذه المطالب. فعُزل وعوضه مارسيل بيروتون Marcel Peyrouton الذي كان مقيما عاما بتونس (21 مارس 1936).

وفي اليوم الموالي، 22 مارس، نشب نزاع في القنيطرة بين حوالي 1200 عضو من «صليب النار»، الذين تذرعوا بنزهة حقلية للقيام بتظاهرات كبرى، و

34) انظر أعلاه، ص:

35) انظر «رواية النزاع» في أعداد فبراير ومارس لسنة 1936 من «نشرة الغرفة التجارية والصناعية لمدينة الرباط».

300 عضو من «الجبهة الشعبية» جاءوا للاعتراض على ذلك وأدى هذا الاشتباك إلى إلحاق جروح خفيفة ببعض أعضاء الفريقين. ولم تترك الادارة الفرصة تفلت، إذ اتخذت إجراء عقابيا في حق مسؤولين في الجبهة الشعبية، هما الكاتب الفيديرالي للحزب الاشتراكي كاسطون دلماس Gaston Delmas، الذي نُقل فورا إلى الصويرة، والكاتب الفيديرالي المساعد جان بون Jean Pons الذي أوقف من وظيفته(36).

لم يتمكن بيروتون Peyrouton مع ذلك من ضبط الاوضاع، فانفجر من باريس مهددا: «إني أعطي أول وآخر إنذار للمحرِّضين والمحرَّضين، لأن مستقبل المغرب نفسه مهدد أكثر من اللازم، لكي يُسمح لسكانه بخوض صراعات حزبية. إني عازم على إحلال النظام العام، خدمة للمصلحة العليا لكل الذين يرغبون في العيش والعمل في سلام وللحفاظ لفرنسا على سمعتها الطيبة(37).

وعقد الاتحاد الجهوي مؤتمره السابع يومي 26 و 27 أبريل وأعيد انتخاب المكتب بكامله تقريبا مع استثناء واحد، ذلك أن البريدي لوڤي Louvet، عوض كو Cowe من شغيلة الدولة، في منصب الكاتب العام المساعد.

«كان مؤتمرا رائعا»، حسب قول أبرار Abrard، الكاتب العام للمعلمين(38). وقد اشتكى بعض المؤتمرين بشدة من الطريقة التي اتبعتها «المغرب الإشتراكي» في تغطية الإجتماعات النقابية. ودار نقاش حول تنظيم «التجمع الشعبي» المؤسس حديثا. لكن تدورست على الخصوص المشاكل التي تهم الشغيلة. وتم التأكيد من جديد على كافة المطالب القديمة، لاسيما مطلب الحق النقابي. «اعتبارا منه... لتصلب الحكومة الشريفة» و «النتائج الوخيمة» لانعدام الامكانية لدى نقابات المغرب في «الدفاع رسميا عن مطالبها المشروعة»،

---

36) توجد رواية للأحداث في «المغرب الاشتراكي»، عدد 4 أبريل وفي نشرة «افريقيا الفرنسية» لشهر أبريل 1936، ص. 244.

37) «نداء السيد بيروتون Peyrouton للسكان المغاربة»، جريدة «المغربي ـ الصغير»، عدد 17 أبريل 1936.

38) ن. م. م. العدد 61، 15 ماي 1936، ص. 30.

فإن المؤتمر «يطالب من الكونفدرالية العامة للشغل بأن تقوم فورا بمساعي حازمة لدى وزارة الخارجية وحكومة الحماية لكي تطبق في المغرب القوانين المنظمة للنقابات بفرنسا والجزائر وتونس»[39].

كان النداء ملحا ووجه الى الكونفدرالية العامة للشغل بعدما استعادت وحدتها[40]، في اسم كاتبها العام، ليون جوهو Leon Jouhaux ، الذي يعرف القضية جيدا ويتتبعها منذ 1930 . وامتدت فترة شغور منصب المقيم العام. إذ كان بيروتون Peyrouton ينتظر بدون شك نتائج الانتخابات الفرنسية التي جرت يومي 26 أبريل و 3 ماي، وأخيرا، نزل في الدارالبيضاء، وكانت كلماته الاولى متواضعة اكثر حيث قال: «إني رجل حسن النية . . .»[41].

فاستقبلته بحفاوة أوساط كبار المستوطنين الذين علموا بأية شدة واجه «الدستور»، الحزب الوطني التونسي، والنقابات[42] والفرنسيين الليبراليين، أنصار الإصلاحات. في حين اصطدم بمناوءة تنظيمات الجبهة الشعبية التي طالبت بذهابه الفوري[43].

---

39) نشرة «مستقبل السكة»، العدد 1، يونيو 1936 ص. 4 مقال «اعادة نظر نقابية».

40) عُقد مؤتمر إعادة توحيد الكونفدرالية العامة للشغل في تولوز بين 2، 5 مارس 1936 . وعلى إثره، عُقدت مؤتمرات توحيدية في جميع الاتحادات الجهوية، ما عدا في اتحادي المغرب وتونس، اللذين لم تكن بهما نقابة وحدوية.

41) «المغربي ـ الصغير»، عدد 19 ماي 1936 .

42) طرد من تونس، بتاريخ 1934 ، كل من جواكيم دوريل Joachim Durel ، الكاتب العام الجهوي (الكونفيديرالية العامة للشغل) لتونس، ولوبي Loubet ، الكاتب العام لنقابة التعليم. راجع، ألين نورا Aline Noura ، «اشتراكيو تونس أمام الازمة»، نشرة «الحركة الاجتماعية»، العدد 78، يناير ـ مارس 1972 ، ص ص 77 ومايليها.

43) راجع العناوين البارزة في «المغرب الاشتراكي» عدد 16 ماي 1936 «لا نريد بيروتون»، وعدد 30 ماي: «لا نريد أبدا بيروتون»، إلا أن فيديرالية المغرب للحزب الراديكالي، لم تؤيد هذا المطلب، ورفضت إدانة المقيم الجديد.

7 ـ بيروتون وإضرابات يونيو 1936

كان المقيم العام بيروتونPeyrouton ، المدعم من طرف أرباب العمل وكبار المستوطنين والإدارة العليا، يأمل في البقاء في منصبه والحيلولة دون أي تغيير.

إلَّا أن إضرابات يونيو 1936 ومعارضة تنظيمات اليسار أفشلت مشاريعه وجعلت ذهابه أمرا محتوما.

• سياسة المقيم العام الجديد

تبعا لطبعه وقناعاته عمل المقيم العام على استباق الأحداث وعلى الإستفادة من الأسابيع القليلة قبل تشكيل حكومة الجبهة الشعبية.

ولتفادي المعارضة الصريحة لأعضاء الهيئة الثالثة حول القضايا الإقتصادية والإجتماعية، قرر حصر جلسات مجلس الحكومة في مناقشة قضايا الميزانية فقط. وأنشأ اللجنة الدائمة للدفاع الإقتصادي المكلفة بإعداد «برنامج للإنقاذ»، ملبيا بذلك أماني اللجنة المركزية. وكانت تلك اللجنة الدائمة تضم، إضافة إلى ممثلي الإدارة والغرف الفرنسية للتجارة والفلاحة والصناعة ومندوبي الهيئة الثالثة، الممثلين المباشرين عن الشركات المنجمية، والسكك الحديدية وشركات الملاحة والأبناك. وكان مندوب المقيم العام يعين أربعة أعضاء مغاربة. ولم يكن التمثيل العمالي مُقررا. ومع ذلك، كان من صلاحيات اللجنة الدائمة دراسة القضايا المتعلقة بالحياة الإقتصادية واليد العاملة (المادة 4).

واستقبل بيروتون Peyrouton ، يوم 3 يونيو، وفدا عن السككيين بالرباط وعبَّر له عن معارضته للاعتراف بالحق النقابي. فصرح قائلاً: «إن النقطة

العصبيـة، هي قضية الأهـالي. إذ سيؤدي فعلا تطبيق هذا القانون [القانون الفـرنسي لسنـة 1884] في المغـرب إلى إبعاد (كذا). . . العنصر الأوربي من النقابات ولا سيما من اللجن، لفائدة العنصر المغربي الأكثر عددا.»[1]

إلّا أن حجم الإضرابات بفرنسا، وتشكيل وزارة بلوم Blum يوم 5 يونيو، واتفـاقيات ماتينيون Matignon يوم 7 يونيو بين ممثـلي أربـاب العمـل وممثـلي الكونفيديرالية العامة للشغل، دفع في المغرب شغيلة القطاع الخاص والمنجميين إلى التحرك للحصول ولو على جزء من الإمتيازات التي انتزعتها الطبقة العاملة الفرنسية.

فوقعت تحركات في مناجم الفوسفاط وفي الدارالبيضاء، حيث تحقق تمركز عمالي وتأسست هياكل نقابية، عقب التطور الصناعي الذي تحقق بها. وساهم في هذه التحركات المغاربة الذين كانوا بالأمس القريب قرويين، وقرروا أحيانا لوحدهم خوض هذه التحركات.

• الإضــرابــات

بدأت الحركة الإضرابية يوم 11 يونيو بالدار البيضاء، في معمل «الشركة المغربية للسكر» (كوزيما Cosuma) وفي مقاولة الصباغة كوييرون Cueilleron . واندلعت الإضرابات في خريبكة يوم 12 يونيو وفي لوي جانتي يوم 13 . فتدخلت السلطات بسرعـة: إذ في مساء يوم 13 يونيو حُسم النزاع بمركزي الفوسفاط وبمعمل السكر. ومع ذلك امتد الاضراب في الدارالبيضاء واستمر إلى حدود 6 يوليوز. وفي باقي البلاد، عم الإضراب فقط مدينتي فاس، فيما بين 16 و 23 يونيو، والرباط، حيث أضربَ عن العمل حوالي عشرة عمال يوم 18 يونيو.

ـ شركة السكر ومركزا الفوسفاط (11 ـ 13 يونيو 1936)

كانت «الشركـة المغربية للسكر» تشكل، بفضل عمالها ومستخدميها ال

1) راجع «وفد عن الإتحاد يُستقبل من طرف المقيم العام»، نشرة «مستقبل السكة»، يونيو 1936؛ وكذا أ. عياش: «إضرابات يونيو 1936 بالمغرب»، مقال سبق أن ذكر أعلاه ص. 78 بالفرنسية.

750، معملا نموذجيا لِلصناعة الاستعمارية الفتية. وكان سبب النزاع هو قرار الشغيلة بتشكيل نقابة تحت غطاء جمعية مهنية، وهي الشكل التنظيمي العمالي الوحيد الذي تتحمله نوعا ما الإقامة العامة، ومعارضة ذلك من طرف الإدارة التي كانت تخشى أن يُقبل المغاربة ضمن هذه الجمعية، وطردها لِعاملين اعتبرتهما محركين لهذا العمل. وتشكل يوم 9 يونيو، المكتب المؤقتِ للجمعية المهنية، وتقدم يوم 10 بملف مطلبي، رفضت الإدارة مناقشته، واعترضت على حق تمثيل المندوبين لشغيلة المعمل. وفي ليلة 10 يونيو تقرر في بورصة الشغل وبحضور الكاتب العام للاتحاد الجهوي، خوض إضراب عن العمل مع احتلال المعمل. وأصبح هذا الإضراب نافذ المفعول يوم الخميس 11 يونيو على الساعة السادسة صباحا عند تغيير فرق الليل، إذ بقي الست مائة عامل مغربي وأوربي جميعهم بالمصنع. ومع علمها بأن سلطات المنطقة قررت إفراغ المصنع، طالبت لجنة الإضراب من العمال المغاربة أن يغادروا المعمل، وأشعرت السلطات بأنها لن تضمن سلامة الآلات في حال تدخل عسكري أو بوليسي.

ويوم السبت 13 يونيو، قدم المقيم العام إلى الدارالبيضاء للتحكيم في الخلاف، ولم يقبل بوجود الكاتب العام للاتحاد الجهوي ضمن الوفد العمالي، فطالب هاتفيا من مكتب الرئيس بلوم Blum أن يُرخص له بطرده، فرُفِض طلبه. وأدى التحكيم إلى توقيع اتفاقية بين الطرفين: إدارة شركة السكر Cosuma والجمعية المهنية، و«بمصادقة المقيم العام على صحتها وتنفيذها»[2]. وتكتسي هذه الإتفاقية أهمية خاصة: إذ مقابل «احترام الجمعية المهنية للمِلكية» (المادة 1)، اعترفت شركة السكر «بحق الإضراب وبممثلي العمال (المادة 2)، وقبلت أداء الأجور عن أيام الإضراب وزيادة عامة في الأجور وفي نسبة الساعات الإضافية وفي التعويضات العائلية «بالنسبة للمستخدمين الأوربيين وحدهم» (المادة 11)، كما قبلت الحق في عطلة خمسة عشر يوما مؤدى عنها بعد سنة من الحضور (المادة 7). أما المواد من 8 إلى 13 المتعلقة بالأجور فتستحق دراسة متأنية. فهناك تمييز بين أجور الأوربيين، وتتطرق لها المواد من 8 إلى 12، وأجور العمال الأهليين (المادة 13). وحُدد الأجر الأدنى للعامل الأوربي غير المتخصص

(2) بلاغ رسمي، جريدة «المغربي الصغير»، عدد 14 يونيو 1936

في خمسة فرنكات للساعة، وبالنسبة للعامل المتخصص في ستة فرنكات، أي أجر يومي يتراوح بين 40 و 48 فرنكاً. وفيما يخص العمال الأهليين، حُدد الأجر اليومي الأساس في تسعة فرنكات، ويرتفع بالنسبة للمؤهلين إلى 20 فرنكاً: فالزيادة بلغت 35٪ إذن، مقابل 20٪ بالنسبة للأوربيين.

إن مادفع بدون شك المقيم العام إلى التدخل في هذه القضية هي رغبته في وضع الحد وبسرعة لإضراب مُقلق - لأنه كان يجر المغاربة مع الأوربيين - ولإضراب سهل الإنتقال، لأن عمال خريبكة توقفوا عن العمل يوم الجمعة 12 يونيو، إذ بعد رفض ملفهم المطلبي المُقدَّم إلى الإدارة، بدأوا حركتهم على الساعة التاسعة والنصف مساء ب «احتلال المحطة الكهربائية، التي تعد نقطة استراتيجية تتحكم في المركز بأكمله، ثم المرأب، والورشات والمستودع.»[3]. وفي اليوم التالي، بعدما حاصرتهم قوات الشرطة ووحدات اللفيف الأجنبي، غادروا مقر عملهم بنصيحة من ممثلي اتحاد النقابات الذين أتوا إلى عين المكان في الصباح. وفي ظهيرة يوم السبت، التحق عمال لوي جانتي بالحركة الإضرابية، التي وُضع لها حد على إثر تطمينات الإقامة العامة بقبولها مناقشة الملف المطلبي الذي تضمن كنقط أساسية: الإعتراف بالجمعية المهنية وإقرار نظام أساسي للمستخدمين وقانون الثماني ساعات عمل. ولقد خاض إضرابات الفوسفاط القصيرة هذه 12 - 13 يونيو المستخدمون الأوربيون والمغاربة في لوي جانتي بالإجماع [4]، و مجمل الشغيلة المغاربة وجزء من الأوربيين في خريبكة، أي في المجموع، حوالي 4000 شغيل.

- الحركة الإضرابية بالدارالبيضاء.

لقد توقفت إذن، مساء يوم السبت 13 يونيو، الإضرابات في أهم مقاولات الحماية. غير أن مثال شركة السكر ومركزي الفوسفاط سَيُقتدى به، فالحركة الإضرابية، التي بدأت في القطاع الخاص، يوم 11 يونيو، انتشرت يومي 12 و 13 وتعممت يومي الإثنين 15 والثلاثاء 16 يونيو في مقاولات الصباغة،

(3) «المغرب الإشتراكي»، عدد 23 يونيو 1936، عدد خاص حول الحركة الإضرابية.

(4) شهادة ميشال كولونا Michel Colonna.

والبناءات المعدنية وأوراش البناء (وعددها 70)، والتأثيث، والتعدين الصغير، وأوراش الإصلاح التابعة لشركات النقل. «لقد شن الجميع الإضراب، ولم تحدد الملفات المطلبية إلاّ فيما بعد. وتضمنت المطالبة بتطبيق قانون الثماني ساعات ورفع الأجور وتحديد أجر أدنى، والإعتراف بالحق النقابي... إلخ، وكذا المطالبة بمختلف الإمتيازات الخاصة بكل مهنة (إلغاء العمل بالقطعة، والتعويض عن القفة في قطاع البناء... إلخ»[5].

وتم بشكل مباشر تكسير إضراب مصالح النظافة بالدارالبيضاء حيث كان يشتغل المغاربة وحدهم. واتخذت «إجراءات خاصة»[6]. إذ طرد رئيس المصالح البلدية 240 كنّاساً وقدم 17 رئيس فرقة إلى محكمة الباشا التي أصدرت في حقهم أحكاما بالسجن تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر[7].

وبلغت الحركة ذروتها يومي 18 و 19 يونيو، اذ وصل عدد المضربين في الدارالبيضاء الى 2000 : 2118 من بينهم 672 أوربيا و 1446 مغربيا، حسب «جُذاذة التموين» للجنة الاضراب للاتحاد الجهوي؛ و1853 حسب معلومات نشرة «إفريقيا الفرنسية» L'Afrique française[8]. ويضاف الى هؤلاء، مستخدموا الحافلات، وسائقو الطاكسيات، والعمال اليدويون المكلفون بإفراغ عربات القطار بفاس وحوالي عشرة عمال بالشركة العامة لسيارات الرباط La Générale Automobile de Rabat.

وقد احتُلت الأوراش والمصانع والمكاتب والمعامل من طرف المضربين. ونظم التضامن من طرف العائلات وتجار الحي، إلا أن الاتحاد الجهوي هو الذي لعب الدور الحاسم في ذلك، بمساعدة «الاسعاف الاحمر» Secours Rouge، إذ جمعا التبرعات المالية والغذائية وزودا بها المقاولات، ثم جددا هذه العملية مرة

---

(5) جواب هيفيرنو Hivernaud كاتب الإتحاد الجهوي (ك. ع. ش.) لِسنة 1936، على استمارة المؤلف.

(6) «المغربي الصغير»، عدد 16 يونيو.

(7) راجع «مذكرة حول الحركة العمالية الحديثة بالمغرب» لكتلة العمل الوطني، الصادرة في «المغرب الإشتراكي»، عدد 19 شتنبر 1936.

(8) صدر في نشرة «إفريقيا الفرنسية»، عدد يوليوز 1936، مقال بتوقيع ج. ل. ل. تعرض لحركات الإضراب بإفريقيا الشمالية، وبالمغرب بصورة خاصة.

أخرى. وتم كل هذا في هدوء تام دون أن يقع أي حادث، بالرغم من قرار السلطات القاضي بارغام المغاربة على مغادرة أماكن الشغل.

ـ ظهائر 18 يونيو 1936.

على إثر هذا الضغط، أخرجت الإقامة من زاوية النسيان المشاريع التي نوقشت منذ مدة طويلة، وجمعت بسرعة «اللجنة الدائمة للدفاع الاقتصادي» يوم 16 يونيو، ثم أصدرت في «الجريدة الرسمية للمغرب» بتاريخ 19 يونيو 1936، ثلاثة ظهائر مؤرخة بـ 18 يونيو، تتناول مدة يوم الشغل، والأجر الأدنى، وأسلوب أداء الأجور، وكذا الغرامات والمقتصديات.

هكذا، حُدد في المغرب، بالنسبة لأي عامل مهما كان جنسه وسنه، مبدأ ثماني ساعات عمل في اليوم، كما حدده قانون 23 أبريل 1919 في فرنسا. وكان على المراسيم الوزارية المتخذة بعد استشارة اللجن الثلاثية (الإدارة، أرباب العمل، المأجورون) أن تحدد بالنسبة لكل مهنة طرق وآجال تطبيقها؛ مع الاشارة إلى أن انخفاض ساعات الشغل لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يؤدي إلى تقليص للأجور، «لا يمكن للأجر الأدنى للعمال والمستخدمين من الجنسين، أن ينخفض عن أربعة فرنكات في اليوم الواحد للعمل». وقد قُنن أداء الأجور وفقا لمقتضيات قانون الشغل الفرنسي، فأصبح من الواجب أداؤه بالعملة النقدية الشرعية، وخارج أيام العطلة الشرعية، ومرتين في الشهر على الأقل. كما أصبح المشغلون ملزمين بإعطاء بطاقة للشغل للعمال والمستخدمين عند تشغيلهم. ومنعت الغرامات، ما عدا في حالة مخالفة الانضباط وقواعد الأمن؛ ولا يمكن أن تتعدى نسبتها القصوى ربع الأجر اليومي. ولا يمكن لمقاولة أن تتوفر على مقتصدية يتمون منها المأجورون إلا بإذن من الإدارة.

غير أن هذه الاجراءات التي تستجيب لآمال المنظمات العمالية المقدمة منذ سنين طويلة، لم تلب أي مطلب مباشر للمضربين إذ أن ظهير الثماني ساعات، لم يكن في الواقع سوى إعلان عن النوايا، ومن جهة أخرى، لم يكن الأجر الأدنى

(9) إقرأ الرواية المفصلة لوقائع هذه الجلسة في كتاب ر. كاليسو، المذكور سابقا، ص ص. 133 - 135.

المحـدد في أربعة فرنكات يخص سوى العمال المغاربة الحفارين، إذ كان باقي العمال يتقاضون أجورا أعلى من ذلك.

ـ نـهـايـة الاضـراب.

لم تهدأ إذن حركة الإضراب. وتطلب الأمر مفاوضات طويلة وعسيرة ـ كانت الزيادة في الأجور حجر عثرة أمامها ـ للوصول الى اتفاقيات خاصة بين أرباب العمل والعمال. ففي فاس، عاد مستخدمو الحافلات الى عملهم يوم 23 يونيو. وفي الدارالبيضاء، تم ابتداءا من 25 يونيو، توقيع عدة عقود في قطاعي التعدين والسيارات: أوطوهول، فرانس ـ أوطو، الشركة العامة لسيارات المغرب (GAM)؛ كما وقعت بعض ورشات البناء وفي مصنع للرخام. إلا أن النزاع استمر في الـورشـات الكـبرى للبنـاء الميكـانيكي وفي أهم ورشات البناء وفي مصنع للشوكولاتة المحتل من طرف النساء؛ وفي مقاولتين للصباغة، أي في الشركات التي كانت أول من خاض الاضراب.

وبعد مقابلات محمومة، حصل اتفاق في قطاع البناء يوم الخميس 2 يوليوز بين الغرفة النقابية للمقاولين الفرنسيين بالمغرب ومندوبي الأوراش. ويوم السبت 4 يوليوز، وُقعت اتفاقية بين أرباب العمل وعمال التعدين بحضور المقيم العام؛ ويوم الاثنـين 6 يوليوز كان استئنـاف العمـل عاما في الدارالبيضاء. لا نعرف مضمون الاتفاقية المبرمة في قطاع التعدين، غير أن أهم البنود كانت تتعلق ربما بالاعتراف بمندوبي العمال وبتطبيق «قانون الثماني ساعات» وبالزيادة في الأجور. وعلى عكس ذلك، حظيت اتفاقية قطاع البناء بانتشار واسع ويعد الاطلاع عليها جد مفيد؛ إذ اعترف أرباب العمل بالشخصية العمالية واعربوا عن استعدادهم للاتصال بها: «يلتزم المقاول الموقع أسفله، حسب المادة الأولى، بالاعتراف في المجال التعاضدي بتعاون عماله للمساهمة في تحقيق الانضباط، وحفظ الصحة وتطبيق القونين التنظيمية في الورشات»، تخفيض مدة يوم العمل الى ثماني ساعات ابتـداءا من فاتح نونبر (المادة 2)؛ إلغاء العمل بالقطعة (المادة 3) والساعات الاضـافية ماعـدا في الـظروف الاستثنائية (المادة 4). وتمت زيادة في الأجور، وأدخلت مقتضيات ظهائر 18 يونيو ضمن الاتفاقية: فالتزم المقاول «بتطبيق زيادة 10٪ على جميع الأجور، علما بأنه لا يمن لأي أجر أن ينخفض عن 30 فرنكا

بالنسبة للعمال الأوربيين، وعن 10 فرنكات بالنسبة للأهالي، وعن 4 فرنكات بالنسبة للعمال اليدويين الأهليين. وتم التذكير بأن «الأجور اليومية سوف لن تتعرض لأي تخفيض» (المادة 5)، عند تطبيق أسبوع 48 ساعة عمل. والتزم المقاول أخيرا «بتأدية الأجور في الاوراش خلال ساعات الشغل العادية» (المادة 6)، و «بعدم اتخاذه أية عقوبة في حق العمال الذين أضربوا عن العمل» (المادة 7).

ـ شغيلة مغاربة في النضال.

هكذا، شجعت التغيرات في ميزان القوى الاجتماعي والسياسي بفرنسا، العمل النضالي العمالي بالمغرب، وسمحت بالحصول على ضمانات أولية ـ قانون الثماني ساعات، بطاقة الشغل، طرق أداء الأجور التي كانت بصورة عامة مطبقة على الأوربيين، وغالبا ما يُتلافى تطبيقها في حق المغاربة. ورفعت الاجور على ما يبدو بـ 10 الى 30٪ ـ بدون أن تكون هذه الزيادة عامة. ولم تطرح قضية الحق النقابي. إذ وفقا لأطروحة الاقامة العامة، لم يتم الاعتراف إلا بالجمعيات المهنية أو بممثلي العمال بالمقاولات. وإذا كان ممثلوا الاتحاد الجهوي التابعون للكونفديرالية العامة للشغل من بين الموقعين على بعض الاتفاقيات الخاصة، فانهم أُبعدوا قطعا عن الاتفاقيات الاجمالية (شركة السكر، قطاع البناء، التعدين) من طرف غرف أرباب الأعمال والمراقب المدني رئيس منطقة الدارالبيضاء والمقيم العام، الذين كانوا يتصرفون بشكل منسجم. ومع ذلك ظلت قضية الحق النقابي مطروحة بالحاح وسيكون على باريس والرباط أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار

وقد كانت مساهمة العمال المغاربة في الإضرابات حدثا مدهشا. إذ غالبا ما انخرطوا في هذه الحركة إلى جانب رفقائهم. . . الأوربيين. لكنهم تحركوا لوحدهم في بعض أوراش البناء، وفي مصلحة النظافة لمدينة الدارالبيضاء وفي أرصفة التفريغ بمحطة فاس، ولقي تحركهم هذا تأويلات مختلفة. فكتبت الفيديرالية الإشتراكية للمغرب (23 يونيو 1936) في مقال بعنوان «دروس النضال الإضرابي» ما يلي : «بينت الجماهير المغربية باندفاعها القوي في النضال، أن البروليتاريا والصراع الطبقي موجودان في المغرب كما في باقي الدول». وثلاثة

أيام فيما قبل، اغتاظت الأسبوعية «البيضاوي الصغير» Le Petit Casablancais :
«ألم تُعطوا لهؤلاء الأهالي، الذين علمتموهم التمرد، سلاحا خطيرا؟ هل بإمكانكم أن تقولوا، ضد من سيستعملونه؟» وكتبت في نفس الإتجاه نشرة «إفريقيا الفرنسية» L'Afrique française مايلي : «لا يجب أن ننسى فعلا أن تواطؤ المضربين الأوربيين والأهليين اتخذ طابعا مخيفا أكثر نظرا لحداثة التهدئة ولكون عديد من الشغيلة الذين أتوا من الجنوب لم يتخلوا عن البارود إلاّ منذ بضعة شهور» .

لكن، هل كان هؤلاء الشغيلة الذين تحركوا مجرد قرويين بدون أية تجربة؟ ألم يكن في الدارالبيضاء وخريبكة ولوي جانتي وكذا في أوراش قصبة تادلة، عمال عادوا من فرنسا منذ 1931؟ حقا، لقد تم استيعاب العديد منهم من جديد من طرف قبائلهم الأصلية، مع محافظتهم على روح المجادلة والإحتجاج، الأمر الذي لم يفت السلطات المحلية أن تلاحظه [10]. وبحث بدون شك، آخرون عن شغل في الأوراش والمقاولات ووجدوا ولاسيما العمال «السوسيين» الذين كان المكتب الشريف للفوسفاط يفضل تشغيلهم في الآبار المنجمية، والذين عاد بعضهم من مناجم لالوار La Loire ومناجم الشمال (الفرنسي) ومعهم عادات التنظيم النقابي والنضال.

ومهما يكن من أمر، فقد عاش المغرب الجديد، خلال 25 يوماً أول أزمته الإجتماعية الكبرى. وكانت أزمة قصيرة ومخيفة بالنسبة للسلطات العمومية ولكبار المستوطنين؛ فيما كانت على عكس ذلك أزمة مفيدة، نظرا لأهمية النتائج المحصلة، وكانت بخاصة أزمة غنية بالدروس بالنسبة للشغيلة ولتنظيماتهم المهنية.

---

(10) ج. راي J. Ray ، ص 282.

الباب الثالث
المد
يونيو 1936 ـ ماي 1938

أصبح العمل النقابي أشد تكثيفا، بفضل انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا، ونجاح إضرابات شهري ماي ويونيو 1936 . وطالب مناضلون وعمال، أيقظهم أمل كبير، برحيل بيروتون. ولعب استبداله بالجنيرال نوغيس دوراً منشطا.

وبعد الاعتراف بالحق النقابي للأوربيين اغتنى التنظيم النقابي وتنوع، وتمكنت حركات مطلبية قوية من هزم مقاومة أرباب العمل. وكانت المكتسبات على مستوى التشريع الاجتماعي هامة، رغم أن الفارق في هذا المجال بين المغرب، وكل من الجزائر تونس، ظل هاماً.

إلا أن الشروط المادية للعمال المغاربة لم تتحسن، والحق النقابي لم يمنح لهم.

8 ـ الشروط الاقتصادية والانسانية

إن مد الحركة النقابية، بعد يوليوز 1936 هو نتيجة للظروف السياسية أكثر مما هو نتيجة للظروف الاقتصادية

• تحسن الوضعية الاقتصادية للاستعمار

كانت السنوات الثلاث: 37 ـ 38 ـ 1939، بطبيعة الحال، أقل سواداً بكثير، بالنسبة للاستيطان، من السنوات السابقة. فقد كانت المحاصيل حسنة. ومكنه موقع ممتلكاته في الأراضي الغنية للشمال المغربي، واتساع المناطق المروية، التي كان وحدهُ يستفيد منها، من الإفلات من التقلبات المناخية التي أضرت بشكل قوي بالمغاربة سنتي 1937 ـ 1938. وبفضل تأسيس مكتب مختص، أمكن تثبيت أسعار الحبوب، وسمح ارتفاع أسعار القمح، والبواكير، والخمر، للمستوطنين المَدنيينَ ببدء التسديد. وحسب الاحصاءات الرسمية، كان هناك 90.000 أهلي و9000 أوربي يشتغلون أجراء في أراضي الاستيطان.

وكان النشاط المنجمي كذلك قد استعاد حركته؛ الفوسفاط كان يباع بشكل أحسن، وكانت مناجم القصدير والحديد قد أعيد فتحها. وكانت الطلبيات على المعادن الاستراتيجية من قبل الدول التي كانت فيها الحرب تتهيأ، تحفز استخراج الكوبالت والمنغنيز. وكان المستخدمون يعدون بحوالي 16.000 شخص، اكثر من 1.000 منهم كانوا أوربيين.

وضمن الصناعات التحويلية، كانت تنمو تلك التي تشتغل لتلبية حاجيات السوق الداخلية في التغذية والبناء ومعالجة الاصواف... أو في فروع أخرى مثل الزيوت والزجاج والصابون والشموع. وأثناء ذلك كان هناك قطاع موجه نحو التصدير يعرف ازدهارا كبيرا، وهو قطاع المصبرات. لقد انتقل عدد

المعامل في ظرف ثلاث سنوات، من 24 الى 56 معملا كانت تشغل حوالي 10.000 أهلي، تتكون غالبيتهم من النساء، و500 أوربي. وضمن هذه المعامل كان هناك 37 تصبر الاسماك، 8 تصبر الخضروات و9 أخرى تصنع المُربَّىٰ. وأصبحت آسفي، ميناء شحن فوسفاط لوي جانتي (اليوسفية فيما بعد)، في مجرى بضع سنوات، واحدا من أوائل موانىء السردين في العالم. لقد كانت تمون معامل الشمال المغربي والمعامل التي خلقت في حيها الصناعي بالاسماك. وكان تصبير الاسماك قد أصبح يحتل الرتبة الثانية أو الثالثة ضمن صادرات المغرب متقدما كثيرا عن المصبرات النباتية. وارتفعت مداخيل الموظفين بعد أن تم الالغاء التدريجي للاقتطاعات من المرتبات والتعويضات، الذي كان قد تقرر سنة 1935. لكن طرح بحدة بالنسبة اليهم، وبالنسبة لكافة الأجراء، مشكل ارتفاع الاسعار الناتج عن التخفيض المتتابع للعملة. والذي كان، على عكس ذلك، ينشط المبيعات إلى الخارج». ولقد اعتبر، كذلك، بنك دولة المغرب، في تقرير له سنة 1937 و 1938 أن «المستوطنين والصناعيين والتجار استفادوا من الظروف الاستثنائية والمواتية»

لكن الانتعاش الاقتصادي لسنوات 37، 38، 1939 كان ضيق الحدود، فاستثمارات الشركات التي كانت قد سقطت الى الصفر في 1936، عادت الى الانتعاش بصورة متواضعة بثلاثة مليارات فرنك في 1937، وأربعة في 1938، ومليارين فقط في 1939، وظلت بعيدة كثيرا عن 11 مليار التي سجلت في سنة 1930 وحدها. واستمرت حركة البناء في التراجع حتى الى ما دون مستواها في مرحلة الازمة. لقد بلغت قيمة البناءات في الدارالبيضاء 2430 مليون في 1936 و 1890 في 1937، و 2158 في 1938 مقابل 11 مليار في 1931 و 5 مليارات في 1933.

لقد افتقد انتعاش ما بعد 1936 عاملي الجذب اللذين حركا النشاط الاستعماري ما بين 1926 و 1930، ودعماه أثناء الازمة، وهما: النفقات العسكرية وزرع الرساميل من أجل تنفيذ الاشغال الكبرى. فلم تكن هناك عمليا أية أوراش كبرى ولا شبكة طرق ولا سكك حديد ولا سدود ولا محطات كهربائية. وكانت الموانىء قد اكتملت تقريبا. وكانت الاموال التي توفرت عن

طريق الاقتراض أثناء السنوات الثلاث قد ارتفعت الى حوالي 13 مليار مقابل 17 مليار ما بين 1932 ـ 1935 . واستمرت وحدها أشغال الصيانة، واشغال إنجاز الطرق الاستراتيجية في منطقة فاس التي تم تمويلها من طرف وزارة الحرب، وكذا الاشغال الموجهة لمحاربة البطالة التي انطلقت بفضل مساعدة قابلة للاسترداد موافق عليها من قبل فرنسا. وهكذا فان ما كان مهددا هو تشغيل حوالي 20 الى 30 الف مغربي.

إن هذا الانكماش هو ما يبينه فحص الميزان التجاري وحساب العمليات: فقـد وصل العجز التجاري الى أدنى مستوى عرفه المغرب منذ 1919 بسبب انخفاض للواردات ونمو لكل الصادرات. لكن ميزان الأداءات واصل الانحدار لأن دخـول الـرسـاميل الاجنبية كان يتضاءل، وكان ينبغي تسديد فوائد دين عمـومي ثقيل كان يبتلع حوالي ثلث ميزانية الـدولة: 318 مليون من 1068 مليون من الفرنكات الجارية في 1938.

• بـؤس المغـاربـة الكبيـر

اذا كانت غالبية مكـونات الجالية الاوربية: مقاولون صغار، حرفيون، تجار، مستخدمون وموظفون تتمتع بنوع من اليسر ـ ورب العمل الكبير لم يعان أبدا من التقلبات الاقتصادية ـ فان وضعية الشعب المغربي في مجموعه أصبحت اكثر درامية.

فقد دمر بفعل انهيار الاسعار أثناء فترة الازمة، وهو ريفي في 90٪ منه، لكنه في هذه الفترة التي استقامت فيها الاسعار، أصيب في معاشه نفسه بسبب نقص المحاصيل وارتفاع أسعار المواد التي يتغذى منها. لقد كانت سنة 1935 صعبـة، وفي 1936 عم الجفـاف في الشـمال المغـربي. وفي 1937 لم يحصل الفلاحون حتى على ما زرعوه من بذور في المغرب الشرقي وفي كل مناطق جنوب مراكش: الحوز، سوس، درعة، تافيلالت. وكانت سنة 1938 سيئة. وبسبب الجفاف هلكت الماشية. وظهر التيفوس. واذا كانت الحالات التي تم احصاؤها ـ 1844 حالة في 1937 و 7437 في 1938 ـ بعيدة عن أن تعطي صورة عن وباء، فانها كانت تبين توسعه.

وكانت الحملات في المدن، وعروض الغلي العنيفة، والتلقيحات الاجبارية باستخدام لقاح بلان ـ وهو اسم الدكتور، مدير معهد باستور بالرباط، اكتشف سنة 1937، لقاحا ضد التيفوس، تسبب، في بعض حالات عدم التحمل، في حوادث قاتلة، و كان الأوربيون في اعفاء منه ـ قد أثارت استياء قويا في الأوساط المغربية.

وكان لتفقير الأرياف عواقب متعددة. فقد قوى صعوبات صغار تجار وحرفيي المدن الذين فقدوا زبناءهم التقليديين وتحول استياؤهم لصالح التظاهرات الوطنية.

وانتقلت مجموعات المعوزين نحو الشمال الذي استثناه الجفاف والذي توجد فيه المدن وغالبية أراضي الاستيطان التي تتيح امكانيات الشغل. وكانت هذه المجموعات الحاملة للوباء، التي تشحذ أو تسرق لتعيش، تعلم بالجثث الطرق التي كانت تسلكها. وتضخمت الاحياء المحيطة بالمدن واتسعت رغم جهود السلطات في محاصرة هذا المد. وكان الكل يتفاقم في الخريف: استنفاذ احتياطات الشعير وموت المواشي. وقد طبعت سنوات المجاعة هذه، مع سنوات 1945، الذكريات. وإليها يحيل عدد كبير من سكان مدن الصفيح عندما يسألون عن الفترة التي غادروا فيها الريف في اتجاه المدينة. وقد بينت هذا العوز الدراسات والتحقيقات التي واصلت نشرها المجلة الاقتصادية للمغرب، شبة الرسمية.

لقد قاد ر. بارون (R. Baron) والدكتور ج. ماثيو (J. Mathieu) تحقيقا في الرباط في شهري أبريل وماي من سنة 1937، ونشرا سبع موازنات تهمنا منها على الخصوص أربع لأنها موازنات شغيلة: عامل يدوي، مستخدم ادارة، عامل غير ماهر، عامل زراعي. العامل اليدوي في الادارة، يتمتع ببعض الامتياز فعمله مضمون تقريبا ويتقاضى 15,50 فرنكا في اليوم. وهو متزوج بدون أطفال. الثلاثة الآخرون يتراوح دخلهم الاسبوعي بين 40 و50 فرنكا. وهذه الميزانيات غير مرتبة، حيث تلتهم النفقات الغذائية 66 إلى 91٪ من المداخيل. وبالإضافة إلى ذلك فالتغذية غير كافية، وسيئة التوازن، قائمة أساسا على استهلاك الحبوب من شعير وقمح وذرة، مصحوبة بقليل من الخضر، والزيت

والشاي والسكر. وبالنسبة لأولئك الذين يتقاضون أقل من أربعة فرنكات، ليست هناك موازنة ممكنة، ووجباتهم الغذائية غير انسانية بالمرة.

خلاصات التحقيق قاسية. بآستثناء أقلية من الموظفين والعمال المختصين، يكتب صاحبا التحقيق، فان الوضعية المادية للعمال الاهليين، التي لم تكن تشتهى في سنة 1936، أصبحت صراحة سيئة بسبب الارتفاع المستمر في أسعار المعيشة ويخشى ان يؤدي تخفيض العملة الجديد لسنة 1937 الى مفاقمة الوضع. لقد انتقلت الآن التقليصات التي مست في البداية اللحم والسكن واللباس والنفقات ذات الطابع الإجتماعي، الى المواد ذات الضرورة الاولى...».

وبعد أن حسبا أن «الأجر الأدنى اليومي الضروري ينبغي أن يكون 7,25 ف» صرح بارون وماثيو «لكن تحديد أجر أدنى لا يكفي. وإذا أريد تجنب تحول هذا الأجر الأدنى إلى أجر عادي، فانه من اللازم أن تقوم لجن مكلفة باعداد سجلات إقليمية بمراجعة الأجور كل ثلاثة أشهر على ضوء ارتفاع كلفة المعيشة. ونضيف أن سن القوانين حسن، ولكن العمل على احترام القوانين أحسن وأن العاملين في تفتيش الشغل في حاجة كبيرة الى التدعيم».

وفي يناير 1938، ينشر باحنيني في المجلة الاقتصادية دراسة كان قد أنجزها، ويتعلق الأمر بموازنات حضرية في فاس. الموازنتان الاوليان لموظفين، ربي أسرة من ستة أفراد. الأول موظف متوسط ذو مرتب سنوي يبلغ 26.000 فرنك يغطي موازنته. الثاني موظف صغير يضاف إلى مُرتبه السنوي البالغ 11.600 فرنك 3600 فرنك التي يدرها أحد الابناء. وسواء لدى الأول أو الثاني فان نفقات المظهر والسكن هامة، تمثل 50٪ تقريبا لدى الثاني، واكثر من الثلثين لدى الأول.

وعلى خلاف ذلك، فان موازنات العمال مقلقة. إذ يتقاضى عامل حداد، شِبه مختص، أجر 10 فرنكات يوميا، أي 3000 فرنك سنويا. ويتقاضى عامل يدوي في أحد الأوراش 6 فرنكات يوميا، أي 1800 فرنك سنويا. والإثنان ربا أسرة من ثلاثة أفراد. والاثنان يسكنان غرفة يبلغ كراؤها الشهري 40 فرنكا بالنسبة للحداد و 25 فرنكا بالنسبة للعامل اليدوي، ويستخدمان الفحم

والبترول والصابون، وأحيانا الحافلة، ويشتريان، عندما يستطيعان، الالبسة والاحذية المستعملة. والإثنان معا في حالة عجز. وها هي القيمة الغذائية، بالكالوريات، للوجبة اليومية لكل واحد من أفراد العائلة. بالنسبة للأول 1600 كالوري، وبالنسبة للثاني 1460 كالوري. إن الحياة الحضرية تفرض تقليص النفقات الغذائية. وبذلك يصل الأمر قمة البؤس الفيزيولوجي.

وفي السنة اللاحقة، في يناير 1939، كانت موازنات قروية من إقليم فاس هي التي عولجت في المجلة الاقتصادية. يحصل عامل زراعي على أجر يومي يبلغ 6 فرنكات عوض 3 أو 4 فرنكات الجاري بها العمل، وذلك بسبب أقدميته. لديه زوجة وثلاثة أطفال. ولا يدفع ثمن الكراء. تلتهم التغذية 90٪ تقريبا من مداخيله. وتقدم الوجبة اليومية، المكونة دائما من الحبوب والمصحوبة بالسكر والشاي والزيت، الى كل فرد من أفراد العائلة 1570 كالوري.

وهناك حدث درامي آخر يتمثل في قيام الحكومة العامة في غشت 1937، بشكل مؤقت، بمنع توجه العمال الموسميين الى الجزائر، وذلك بسبب العدد الكثيف للمغاربة المدفوعين بالمجاعة، الذين تدفقوا من الاقاليم الجافة نحو وهران. ولقد أدخلت بعض التلطيفات على هذا المنع سنة 1938 وسمح لـ 20.000 موسمي بالدخول، لكن عدة آلاف لم يتمكنوا من السفر، ولم يجدوا بديلا للمداخيل المساعدة التي حجبتها عنهم الجزائر، غير اثقال سوق العمل.

لقد كانت اليد العاملة وفيرة الى حد أن التشريع الجديد المتعلق بالعطل الاسبوعية، وبالأجر الادنى، ومدة العمل واجراءات دفع الأجور. . بقي في غالبية المقاولات حبرا على ورق. ولم تتخذ مصلحة الشغل، المستنفرة من قبل اتحاد النقابات ومفتشي الشغل الا اجراءات خجولة لتحسين القوانين الموجودة أو لاحترامها فقط. فقد اصطدمت بالتماطلات أو بالرفض القاطع لغرف التجارة واللجنة المركزية للصناعيين.

لم يكن العمال المغاربة في المدن كما في الأوراش والمراكز المنجمية يستطيعون الاحتجاج رغم سلب جزء من أجرهم من قبل العرفاء الذين كانوا يشرفون على التشغيل ومن قبل الذعائر التي كان ما يزال يقرها ظهير 18 يونيو 1936 في عدة

حالات، ورغم اخضاعهم لأيام عمل طويلة، وتسريحهم بدون تبرير، والتخلص منهم غالبا دون تعويض بعد حادثة شغل. . . وذلك مخافة الطرد أو السجن.

ومـع ذلـك فقـد كان بعض منهم قد اقتنعوا من خلال اضرابات يونيو 1936، أن المطالب يمكن انتزاعها من خلال حركة منسقة. يقودونها وحدهـم أو باتفـاق مع رفقـائهم الاوربيين في العمل. وكانوا جميعا يعرفون أنهم لن يجدوا المسـانـدة الفعالة الا في النقابات ولدى المناضلين الذين لا يمكن أن يكونوا، بسبب الالزامات التشريعية، إلا فرنسيين.

9 ـ التوترات السياسية والاجتماعية

لم تخف الضغوطات النقابية. وكان المقيم العام «بيروتون» Peyrouton ورجال الأعمال، الذين اضطروا للتنازل نظرا لحجم الحركة ولطابعها المباغث الذي فاجأهم، عازمين على وضع حد لمداها. وقد فاجأ كلًّا من أنصار الجبهة الشعبية في فرنسا والمغرب، وكذا الوطنيين المغاربة، استمرار هذا المتشبث بسياسة صارمة تجاه كل ما من شأنه تهديد الإمتيازات الإستعمارية مستقراً في من منصبه بعد وصول حكومة ذات قيادة اشتراكية إلى السلطة.

• ذهـــاب «بيـــروتـــون».

غير أن الأمور لم تكن بسيطة. إذ لم يكن ليون بلوم Léon Blum يعرف جيدا المشاكل الإستعمارية وكان يخشاها. بينما كان بيروتون Peyrouton ، صهر مالفي Malvy يحظى بدعم قوي في داخل الحزب الراديكالي، وهو مكون نافذ ضمن مكونات الإئتلاف الحكومي. ونُظمت في المحمية، في يونيو هذا الشهر الساخن بالإضرابات، مظاهرات مدهشة، تطالب ببقاء المقيم العام: عريضة الغرفة التجارية لمدينة الدارالبيضاء جمعت في يوم واحد 10.000 توقيع، وهو أمر لم يمر بدون بعض المشاجرات [1] وهتاف 30.000 شخص حين ظهر بيروتون في «معسكر بولهو» Camp Boulhaut لحضور اختتام المناورات الكبرى التي كانت تجري هناك [2].

---

1) جاك لادريت دولا شارير J. Ladreit de La Charrière ، «في المغرب» مقال نُشر في (افريقيا الفرنسية Afrique française ، عدد يوليوز 1936، ص ص. 416 ومايليها.
راجع أيضا بـ. شينيو P. Chaignaud ، «الاستفتاء العام البيروتوني. نظم المتمردون أمام أنظار السلطات المتواطئة، القلاقل وحاولوا أن يخلقوا إضطرابات مناهضة للسامية» (المغرب الاشتراكي «ماروك سوسياليست»)، عدد 27 يونيو 1936.

2) (المغرب الاشتراكي)، عدد 27 يونيو 1936.

وتوالت على باريس وفود أرباب العمل وقدماء المحاربين وأحزاب اليمين موحية بآحتمال وقوع أفظع الأحداث إذا ما تم التجرؤ على تنحية بيروتون[3].

وعلى عكس ذلك، عبر الحزب الشيوعي والحزب الإشتراكي عن «دهشتهما»، ولم يفهما تجرؤ «بيروتون» على العودة إلى منصبه بعد الإنتصار الإنتخابي للتجمع الشعبي [4]. وللرد على الأعمال التحريضية البيروتونية، قررت لجنة تنسيق الجبهة الشعبية بالمغرب، إرسال وفد إلى باريس، ضم كلا من فرانسوا ماتيبي F. Mattei وليون سلطان Léon Sultan وويكر Wickers وهنري بوني H. Bonnet . إلاّ أنه لم يتمكن من الإلتقاء بليون بلوم Léon Blum إلاّ بعد عدة أيام، بفضل تدخل ليون جوهو Léon Jouhaux الذي تمكن، بعد عودته من جنيف، من تحقيق مقابلة مع الرئيس، وأصر على الحضور فيها [5]. وأبرز الوفد الطابع التمردي لمظاهرات أصدقاء بيروتون وضرورة وضع حد لها باستعجال، اتفق رئيس المجلس على ذلك. وطالب من محاوريه بعض الصبر و ترك الأمر للحكومة لتختار، في هذه الحالة الصعبة، الوقت المناسب والوسائل لمواجهة المشكل. وتحدثت «المغرب الإشتراكي» ليوم «11 يوليوز، في مقال بعنوان «سيذهب بيروتون»، عن الضمانات المحصلة، وذلك بدون أي تدقيق.

ومع ذلك لم تتوقف الأمور. إذ جددت مجموعات مناهضة للفاشية مطالبها خلال استعراض 14 يوليوز بباريس تحت شعار «إرحل يا بيروتون»[6]. واغتنم المناضلون الإشتراكيون فرصة مجيئهم إلى العاصمة خلال الصيف، لزيارة رفاقهم الوزراء الذين أكدوا لهم بأن ذهاب بيروتون لن يتأخر.

---

3) (افريقيا الفرنسية)، المقال المذكور، وروبير جان لونكي R. Longuet ؛ «بيروتون يتجرأ على التهديد»، جريدة (السلم والحرية) Paix et Liberté ، عدد رقم 23، 12 يوليوز 1936 .

4) «الى الشربة، بيروتون»، (الانسانية) L'Humanité ، عدد 13 ماي 1936 .

5) شهادة فرانسو ما تيي Mattei الذي كان يترأس الوفد، نظرا لكونه كاتبا للاتحاد الجهوي للمغرب فقد كان يعرف جيدا جوهو، وطلب منه التدخل للحصول على مقابلة مع السلطات، كان عليها أن تتم في أول أسبوع من يوليوز، إذ يشير إليها شينيو في مقال صدر يوم 11 يوليوز، و فيها يتحدث ج. لونكي في جريدة «السلم والحرية» عدد 12 يوليوز، عن محادثة أجراها في باريس مع ليون سلطان.

6) ذكريات المؤلف.

وفي شتنبر قررت الحكومة إنهاء المشكل، لأن الوضعية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تدهورت بشكل كبير منذ الإنتفاضة الفرانكوية (19 يوليوز) وأصبح بيروتون بذلك يبعث على القلق. فاستُدْعِيت فجأة اللجنة المتوسطية العُليا يوم 11 شتنبر 1936، بدون أن يُحدد لها أي جدول للأعمال. ودُعي جميع حكام الأقاليم والمقيمون العامون، الذين قدموا، خلال الإجتماع المنعقد في فندق ماتينيون Matignon، عروضا حول وضعية المناطق التي يتكلفون بإدارتها واستمعوا إلى عرض ب. فيينو P. Viennot حول الإتفاقية الفرنسية - السورية. وقد تم التوقيع على هذه الإتفاقية في 9 شتنبر، وتنص على استقلال سوريا وتعويض الإنتداب بتحالف معين. وتلا هذا العرض تبادل واسع لوجهات النظر، تم خلاله تحليل أحداث إسبانيا [7].

ونظرا لعزلته في هذه المناقشات، فهم بيروتون بأن منصبه أصبح في مهب الريح [8].

وخلال المجلس الوزاري المنعقد يوم 16 شتنبر، عُيِّن بيروتون سفيرا في بوينس إيريس، وعوَّضه في الرباط الجنيرال نوكّيس Nognès، قائدا الفرقة العسكرية رقم 19 بالجزائر العاصمة، وعضو المجلس الأعلى للحرب، والمفتش العام للجيوش الفرنسية بإفريقيا الشمالية. وعلى إثر اقتراح دالاديي Daladier، احتفظ نفس المجلس بالجنيرال نوكّيس ضمن المجلس الأعلى للحرب وأعطاه قيادة الجيوش الفرنسية بالمغرب، وهي سلطة كان ليوطي وحده الذي تمتع بها قبله.

• اختيار الجنيرال نوكّيس

إن اختيار جنيرال معين من طرف حكومة الجبهة الشعبية فاجأ الجميع.

---

7) نجد تقريرا مفصلا ولائحة للوزراء والموظفين في نشرة «شعبي باريس» باري Le Populaire de Paris، عدد 12 شتنبر 1936.

8) أخبره كاميي شوتون C. Chautemps، بذلك في آخر الجلسة.
وفيما يخص أسباب الدعوة المفاجئة للجنة العليا المتوسطية - كان الغرض من ذلك مفاجأة بيروتون وأنصاره - والجو الذي دارت فيه الجلسة، وبخصوص موقف شوتون، تتطابق التصريحات التي أدلى بها الى كل من -. أ. جوليان و ج. هوتان.

فقد أثار غيظ الوطنيين المغاربة، الذين لم يغفروا للمقيم العام الجديد مساهمته، عدة مراق خلال حياته المهنية، في أعمال حربية ضد شعبهم، صحبة ليوطي في 1912 و1913، وضد عبدالكريم في 1924 و1925، وحين كان، فيما بين 1929 و 1931، «مديرا عاما للديوان العسكري للمقيم العام ولمصلحة الشؤون الأهلية»، حيث كان وراء الظهير البربري الشهير ومهّد سياسيا لعمليات الغزو الأخيرة في جبال الأطلس وفي الجنوب المغربي.

كان هذا التعيين بدون شك نتيجة عمل بين بير فيينو P. Viennot ، الذي كان من مقربي ليوطي بين 1921 و1923 [9]، وإدوار دالاديي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووَزير الدفاع الوطني والذي كان صديقاً له، وليون بلوم، الذي ذكّر، بعد سنتين، بأنه كان له في ذلك «الدور الغالب» واعتبر ذلك «مشرفا» له [10].

وقد انقاد هؤلاء إلى هذا الإختيار بناء على رغبتهم في تعيين رجل قادر،

---

9) دخل بير فيينو P. Viennot (1897-1944) غداة الحرب، حيث أصيب بجروح بليغة، الى ديوان الماريشال ليوطي بفضل تدخل فاتان - بيرينيون Vatin-Pérignon ، صديق عائلته. كان كاتبا وصحفيا، وعضوا في الاتحاد الاشتراكي والجمهوري، ونائبا عن منطقة الواز L'Oise ، فيما بين 1932 و 1936، وأصبح كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية، مكلفا بشؤون الشرق وافريقيا الشمالية، في وزارة بلوم. انخرط في الحزب الاشتراكي بعد سقوط حكومة بلوم. وفي سنة 1940، بعد أن أدانه مجلس حربي، هرب، انخرط في المقاومة، وانتقل الى لندن في مارس 1943، وعُين مندوبا للحكومة المؤقتة لدى الحكومة البريطانية، وتوفي في لندن يوم 20 يوليوز 1944، (اعتمادا على ب. فيينو؛ «خُطب ورسائل»، ليون بلوم، الاعمال الكاملة، ج. V ، ص ص. 451-452، أندري فيينو (أخ ب. فيينو) «بير فيينو، 1897-1944».

10) في معرض حديثه في جريدة «الشعبي» عدد 17 يوليوز 1938، عن الشؤون التونسية وعن المقيم العام كَيون Guillon الذي طالب، رغم التقدير الذي كان يكنه له بذهابه بسبب الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها ضده الشعب التونسي، صاح ليون بلوم قائلا: «لاتختاروا جنيرالا» و يضيف مفسرا: «ستتفقون معي، أعتقد على أن رأيي بهذا الصدد لا يطبعه أي حقد شخصي، بحيث أن الوزارة التي كنت أترأسها عينت جنيرالا كمقيم عام للمغرب، وقد ساهمت بشكل وافر في اتخاذ هذا القرار، ولازلت اليوم فخورا بذلك. إلا أن الوضعيتين لا مجال للمقارنة بينهما، هذا بدون الاشارة الى مقدرة الجنيرال نوكَيست الاستثنائية. إذ أن المغرب لم يلبث أن خرج من اطار حكومة عسكرية؛ بينما لم تعرف ذلك تونس منذ ما يزيد عن نصف قرن» وخلص الى القول بأنه لا يجب تكرار ما حدث مرة واحدة لتكريسه كنظام. «لا تتذرعوا بالضرورات الحربية»، ليس هناك دفاع ناجع «بدون هذه الصداقة الاهلية».

حسب إعتقادهم، على طمأنة المستوطنين الكبار الذين كانوا يخشون ردود أفعالهم، وعلى فرض نفسه على المغاربة، وعلى التأثير على الخارج في وقت كان يوجد فيه المغرب والتوازن المتوسطي مهددين على إثر تمرد الجنيرال فرانكو وعمليات قوى المحور [11].

وليس هناك مجال للشك أيضا في أن نوكّيس لم يقبل المنصب المقترح عليه إلّا بعدما أعطاه رئيس الحكومة الضمانة بأنه بإمكانه البقاء «خارج وفوق الأحزاب» ونهج سياسته الأهلية بكل حرية [12]. ولم يلبث الوطنيون الشباب أن أدركوا ذلك، هم الذين أيدوا انتخاب «الرفيق ليون بلوم» وكانوا يأملون أن تتم تلبية مطالبهم حول الإصلاحات الضرورية بطريقة سريعة، خاصة بعدما أُعطيت وعود بالإستقلال لسوريا من طرف فرنسا ولمغاربة المنطقة الإسبانية من طرف الجنيرال فرانكو. وقد رفض فيينو في 16 أكتوبر استقبال وفد عن الوطنيين.

---

11) هكذا، عند تحديد أسباب اختياره الخاص بالمغرب، لم يشر بلوم في أية لحظة الى الوضعية الخطيرة الناجمة عن التمرد الفرانكوي وعن الحرب الاهلية الاسبانية. مع أنها كانت حاسمة، لأنه، منذ شهر يونيو، كانت أنظار أركان الحرب متجهة نحو المغرب الاسباني، حيث كانت تأتي إشاعات منذرة بالخطر ينقلها موظفون قنصليون بمليلية وتطوان. وعمل القائد الاعلى لجيوش المغرب، منذ نهاية يونيو، على بلورة «مشروع مخطط للعمل» كـ «احتمال لفشل اسبانيا أو قصورها في مناطق حمايتها» وباعتماده على مشروع قديم لليوطي، ارتقب الاحتلال السريع لقمم الريف وكذا لخط شفشاون ـ تركّيست» مما سيسمح عند الضرورة بتدخل أعمق. هذا هو المشروع الذي بعثه الى دالاديي Daladier، يوم 18 يوليوز 1936، كرد على برقية هذا الاخير من باريس المؤرخة بـ 11 يوليوز. ، وبعد التمرد، لم تعد الحكومة مهتمة سوى بالخطة الدفاعية، وارتقبت في منتصف شهر غشت «بعث عضو من المجلس الاعلى للحرب مُلم شخصيا بالشؤون المغربية» (رسالة إيفون ديلبو Yvon delbos، وزير الخارجية، الى دالاديي، بتاريخ 14 غشت)، وكان الامر يتعلق طبعا بالجنيرال نوكّيس. وعشية تعيين نوكّيس، تلقى الوزير المنتدب لدى الاقامة بالرباط الأمر باخبار السلطات وتبيان «أن أحداث اسبانيا وانعكاساتها الممكنة على المغرب، دفعت الحكومة المسؤولة عن الحفاظ على أمن المنطقة الفرنسية من المملكة الشريفة، الى تعيين ضابط برتبة جنيرال، يؤهله ماضيه للسهر على طمأنينة الحماية» (من الشؤون الخارجية، إلى مندوب الإقامة بالرباط، 15 شتنبر 1936). أرشيف الشؤون الخارجية، باريس، سلسلة المغرب، 1919 إلى 1938.

12) كلمة ليون باريتي Léon Baréty أمام حلقة المتحالفين في باريس، يوم 20 نونبر 1936 خلال غذاء على شرف نوكّيس «أعلم، يا جنيرال، بأنكم. . . قبل قبولكم لمهمتكم أصررتم على وضع أنفسكم خارج وفوق الاحزاب، وإننا نهنئكم على ذلك» جريدة «لوبوتي ماروكان» le Petit Marocain، عدد 21 نونبر 1936؛ وشهادة ش. أ. جوليان

وباستثناء الوطنيين وأحزاب أقصى اليمين، قوبل تعيين نوكّيس بدون مناوءة، وغالبا ما قوبل بنوع من الإرتياح والفرح.

وقد أعلنت جريدة «الإنسانية» L'Humanité نبأ هذا التعيين كما يلي: «كما توقعنا ذلك، فإن الجنرال نوكّيس هو الذي خلفَ بيروتون. وتنتظره مهمة شاقة بعد العمل السلبي الذي تركه سلفه... وعليه أن يضع حدا للدعم شبه المكشوف الذي لقيه إلى يومنا هذا أمثال فرانكو ومولا Mola ... وأن يلبي المطالب المشروعة للجماهير الأوربية والأهلية، وأن يوقف قلاقل المتمردين... عن طريق تطهير... أطر الجيش والإدارة.» وبعد مجيء نوكّيس إلى المغرب، أكد ر. دولوش R. Deloche يوم 7 أكتوبر، على الضرورة الملحة لمحاربة المناورات الفرانكوية ومنح «الشعب المغربي في المنطقة الفرنسية نفس حقوق الصحافة والتجمع» التي حصل عليها الوطنيون في منطقة الشمال [13].

وأيدت بحذر جريدة «الوقت» «Le temps» تعيين نوكّيس بإدراجها في بلاغ المجلس الوزاري معلومات شاملة ودقيقة جدا عن الحياة المهنية للمقيم الجديد [14].

أما جريدة «إفرقيا الفرنسية» L'Afrique française فقد أشادت بالحدث قائلة: «إن الإختيار ليس جيدا فحسب بل إنه ممتاز». وذكرت بالتنويه الذي حظي به نوكّيس على عمله في «التهدئة» بين 1929 و1931؛ وبالتقدير الذي كان يخص به المارشال ليوطي رفيقه وتلميذه، حيث كان يأمل أن يُعيِّن سنة 1933 في مكان لوسيان سان Lucien Saint [15].

فيما اختارت «المغرب الاشتراكي» العنوان التالي للتعبير عن الحدث: «لدينا مقيم جمهوري».

هكذا جاء نوكّيس يوم 6 أكتوبر إلى الدارالبيضاء، في وقت أضفى عليه البعض هالة ليوطي، ومنحه البعض الآخر امتياز مبعوث الجبهة الشعبية.

---

13) ر. دولوش؛ «في المغرب»، «لومانيتي»، عدد 17 شتنبر و9 اكتوبر 1936.

14) «الوقت» Le Temps، عدد 17 شتنبر 1937.

15) ج. ل. ل. «في المغرب: إقالة بيروتون»، نشرة «افريقيا الفرنسية» 1936، ص 504؛ و«الجنيرال نوكّيس، مقيما عاما بالمغرب»، نفس المصدر السابق، ص. 508.

• ليبرالية التصريحات والمواقف

وقد عبر كل من الناطق الرسمي بآسم الغرف التجارية، السيد شابون Chapon وبآسم الغرف الفلاحية، السيد لوبو Lebault، عن مدحهما لبيروتون، وتأسفا لذهابه، وبعد تعبيرهما عن القلق الذي كان يساورهما، قالا بأنهما الآن مطمئنان. وطالبا من المقيم الجديد الاستمرار في الطريق الذي سلكه سلفه وتمنيا له «الدوام» الذي لم يتمتع به هذا الأخير.

وعبر الفرنسيون الليبراليون عن حماس أكبر. وكانت التنظيمات التي أبدت استياءها من مجيء بيروتون كلها حاضرة: لجنة التنسيق للتجمع الشعبي، الإتحاد الجهوي، الكونفديرالية العامة للشغل صحبة كاتبه العام، الحزب الإشتراكي (SFIO)، ممثلاً بـ «بيبي Pellet، يتيم الحرب، وكالوسي Gallucci وبيلتيي Peltier، ضابطي الإحتياط، الموشحين بوسام الشرف»، قدماء المحاربين الجمهوريين، لجنة «السلم والحرية» (أمستردام ـ بلييل Amsterdam-Pleyel)، الإسعاف الأحمر وشيوعيو الدارالبيضاء، ممثلين بـ كازافيي كرانسار Xavier Gransart، شارل دوبوي Charles Dupuy، جان دوبوي Jean Dupuis، المحامي، الذين قرروا عدم انتظار رخصة شرعية للتحرك.

وبَدَت التصريحات والمواقف والإجراءات الأولى المتخذة مُشجعة. وعند وصوله، قبل نوكيس استقبال وفد عن الحزب الشيوعي المحظور، إلى جانب وفود أخرى، الأمر الذي أزعج كثيرا المراقب المدني، قائد منطقة الدارالبيضاء. وأُخبر الحزب الإشتراكي بذلك، وكتبت عنه «المغرب الإشتراكي» ما يلي: «اِستُقْبِل الحزب الشيوعي من طرف المقيم. ومنذ الآن لم يعد الحزب الشيوعي سريا في المغرب، بل أصبح مثله مثل الأحزاب الموجودة سابقا امتدادا للحزب الشيوعي الفرنسي. سيغادر عدد من رفاقنا الفروع للالتحاق بالخلايا. إننا نتأسف لهذا ونأمل أن نجتمع من جديد في حزب وحيد للبروليتاريا» [16].

وقابل المقيم فيما بعد جميع المنظمات النقابية الكبرى التي طالبت بذلك، أو

---

16) «المغرب الاشتراكي»، عدد 10 اكتوبر 1936.

استقبلها نيابة عنه موريز Morize ، الوزير المفوض كامل الصلاحية المنتدب لدى الاقامة، الذي كان يشغل بالاضافة الى ذلك منصب كاتب عام للحماية، وكان المناضلون يخرجون من هذه الاجتماعات بانطباع بأن كلامهم سُمع . وبأن سلطات الاقامة بجانبهم، إلا أن نيتها الحسنة معرقلة من طرف الموظفين المدنيين والعسكريين الذين ظلوا رجعيين متصلبين.

والواقع، أن هؤلاء المناضلين كانوا أمام طرف قوي، إذ أن متوسط سنهم لا يتجاوز ثلاثين سنة، وتكوينهم النضالي محدود، باستثناء عدد قليل منهم. وفي المقابل كان الثنائي نوكّيس ـ موريز يتميز بمؤهلات فريدة.

فرغم الفوراق الجسدية بينهما ـ إذ كان نوكّيس [17] البالغ 60 سنة ذا جسم هزيل وعينين زرقاوين وابتسامة اضطرارية بعض الشيء، بينما كان موريز [18] البالغ 50 سنة ذا قامة طويلة وقوية ـ فقد كانا معا يتمتعان بثقافة واسعة وبتجربة مهمة، كما كانا مرنين ومقنعين، وعند الضرورة مباشرين وعنيفين. وكانت لهما أيضا معرفة واسعة وموثوقة، الأول بالمسرح السياسي المتوسطي وبعالم القبائل والمدن المغربية؛ والثاني بجميع الملفات الاقتصادية والاجتماعية والادارية للمحمية.

وكان جورج هوتان Georges Hutin ، رئيس الديوان المدني، الذي قضى حياته المهنية بكاملها في المغرب [19]، مفيدا بالنسبة لنوكّيس وموريز بفضل

---

17) فيما يخص نوكّيس، راجع الزمن Le Temps ، عدد 17 شتنبر 1936 و الهوامش الخاصة بالموتي لـ ج. بلانشي J. Planchais و ج. لاكوتير J. Lacouture ، جريدة «لوموند» Le Monde ، عدد 23 أبريل 1971 ، ولد نوكّيس سنة 1876 ، وتوفي يوم 23 أبريل 1971 .

18) كان جان فريديريك موريز Morize (1886ـ1966)، طالبا بالمدرسة العليا للاساتذة، وأستاذا مبرزا، وعضوا في لجنة حكومة لاسار La Sarre (1930 ـ 1932)، ثم ممثلا لفرنسا في لجنة مراقبة مالية سويسرا (1932 ـ 1935). هذا حسب «الدليل الديبلوماسي والقنصلي للجمهورية الفرنسية لسنة 1936»، المطبعة الوطنية.

19) جورج هوتان G. Hutin ؛ وُلد في باريس سنة 1889 ؛ كان طالبا في المدرسة الابتدائية العليا توركو Turgot ؛ جاء الى المغرب سنة 1916 ؛ دخل الى المدرسة التطبيقية للدارالبيضاء، التي كان يترأسها كاندي Candille وأنشئت لتكوين المعلمين خلال الحرب، دخل سنة 1918 الى الديوان المدني لليوطي، وظل في الديوان المدني للمقيمين العامين الى حدود يوليوز 1940 ، وفيما يخص بقية تاريخه المهني، راجع «دليل أطر البلديات والادارة المركزية»، باريس 1960 .

العلاقات التي أقامها وتمكن من الحفاظ عليها مع موظفين كان بعضهم يوجد في قيادة أحزاب سياسية أو تنظيمات نقابية.

• حق نقابي محدود: ظهير 24 دجنبر 1936

كان يهم مسؤولي الاتحاد الجهوي كثيرا الحصول على الحق النقابي الذي استمرت المطالبة به منذ 1928.

ـ جذور الظهير

على إثر الانتصارات النقابية ليونيو ويوليوز 1936 وبعد تدخل ليون جوهو لدى ليون بلوم [20]، كان لـ. ب. فيينو P. Vienot قد بعث الى بيروتون ببرقية يوم 7 غشت يأمره فيها بـ «القيام، في أقرب الآجال، بدراسة امكانية اصدار تشريع نقابي في المغرب مماثل للتشريع الموجود في تونس منذ مرسوم الباي الصادر يوم 16 نونبر 1932»، ورجاه «أن يبعث له باستعجال مقترحات بهذا الصدد» [21].

وحمل بيروتون بنفسه الى فيينو يوم 14 شتنبر، مشروع الظهير المُحرَّر من طرف مصالحه، بناء على التعليمات المتلقاة [22]. وإجمالا أخذ محرر هذا الظهير، السيد مانگو Mangot، رئيس قسم الشغل ـ إذ يسمح الأسلوب والبنود الأساسية المتخذة بالكشف عن هويته ـ بالحل المقترح على لوسيان سان سنة 1930: أي الحفاظ على الترخيص المسبق، عدم الانخراط في الاتحادات الفرنسية، بالا ضافة الى عدم استفادة المغاربة من القانون واقرار عقوبات قاسية في حالة خرق بعض البنود.

لم يكن المناضلون يعلمون أي شيء عن وجود هذا المشروع. إلا أنهم علموا بتدخل نائب كاتب الدولة بدون أن يعرفوا مضمونه بالضبط، وكانوا

---

20) «المغرب الاشتراكي»، عدد 5 شتنبر 1936، مقال بعنوان «هل ستخون الشجاعة بيروتون؟»

21) برقية رقم 538539؛ مصلحة الارشيف، وزارة الخارجية، باريس.

22) المعلومات والمشروع، أبلغتنا بها مصلحة الارشيف، وزارة الخارجية، باريس

يأملون أن الحصـول على الحق النقـابي سيتحقق لهم بمجيء المقيم الجـديد. هكذا، تحدث شابان Chaban في تقريره الأدبي أمام مؤتمر اتحاد الشبكات، عن التعليمات التي أعطاها السيد فيينو، وأمكن لـ هيفيرنو أن يكتب يوم 5 اكتوبر في «جريدة الموظفين» (Journal des fonctionnaires) : «إن الاعتراف الرسمي بالنقـابـات الذي سيكون إحدى القرارات التشريعية الأولى للمقيم العام الجديد. ستكون له بسماحه لرفاقنا الاهليين، يهودا ومسلمين، بولوج المنظمات العمالية ـ انعكاسات لا حصر لهاعلى الحركة النقابية بالمغرب التي ظلت الى حدود الآن مسموحا لها بالعمل حسب أهواء المقيمين وشريطة أن تظل مقتصرة على الأوربيين».

إلا أن المناضلين أخبروا ـ بعد ابلاغهم بمشروع الظهير المبلور من طرف بيروتون ـ بأن هذا الحق لن يُمنح إلا للأوربيين وحدهم، وبـأنهم لن يتمكنـوا من تنظيم اتحادات نقابية [23]. فاحتجوا بقوة على ذلك، وحصلوا على حق تشكيل الاتحادات، ورُفض لهم الباقي. وتناقشوا حول هذه النقطة في اللجنة الإدارية للاتحاد الجهوي يوم 25 أكتوبر [24] واعتبروا بأن المسألة الملحة اكثر تكمن في التوفر على تنظيمات نقابية مؤسسة بطريقة شرعية، تلزم ادارات أرباب العمل وجميع السلطات المحلية بالاعتراف بها، ولا تستطيع رفض التفـاوض معهـا. وكـانوا يعتقدون بأنهم سينتزعون بسرعة الحق النقابي لصالح المغاربة بابرازهـم السابقتين الجزائرية والتونسية. وقد كانوا مخطئين بهذا الصدد.

فقد كان الجنرال نوكّيس ومصالح الاقامة يعارضون ذلك عمدا. ولتجاوز مقاومتهم، كان الامر يتطلب توفر ارادة سياسية، أي قرار مفروض من طرف الحكومة الفرنسية. ودارت نقاشات ساخنة وسط جماعة بيير فيينو [25]. فكانت أندري فيينو، زوجته، وش. أندري جوليان مع منح الحق النقابي للمغاربة. إلا أن روني هوفـر René Hoffer وروبـير مونطاني Robert Montagne ، مستشاري

---

23) هيفرنو، رسالة بتاريخ 26 يناير 1973.

24) تقرير قدمه دوريل Durel أمام نقابات فاس، نشرة «مستقبل السكة»، عدد 4، اكتوبر 1936.

25) ش. أ. جوليان المصدر السابق، ص. 393.

نوكيس في القضايا المغربية، كانا يعارضان ذلك بعزم [26]، ويحبذان تجميع المغاربة في تعاضديات العمال الأهليين، وهو الحل الذي كانا يدافعان عنه [27].

ـ نص الظهير

في 31 اكتوبر «بعد تدارس جديد لهذه القضية المهمة (المتعلقة بالنقابات المهنية) والمحادثات مع ممثلي مختلف التجمعات» أعادت الاقامة الى باريس المشروع الذي عُدلت فيه نقطة واحدة تتعلق بتأسيس اتحادات النقابات.

غير أن الظهير لم يُوقع إلا يوم 24 دجنبر: فما هو السبب في هذا التأخير؟

---

26) دخل روني هوفر R. Hoffer الى ديوان ب. فينو في منتصف يونيو 1936. ونشّط ر. مو نطاني، وهو مكلف بالتدريس في «السوربون» المجموعة الدراسية حول الاسلام بمركز السياسة الخارجية لأكاديمية باريس (راجع ج. بيرك، المصدر السابق، ص 279). وسيدافع وسيظل متشبثا بشكل تنظيمي تعاضدي يسمح بمراقبة تطور البروليتاريا المغربية. راجع «ولادة البروليتاريا المغربية»، بيروني Peyronnet، 1950، ص ص. 220ـ223، و «ثورة في المغرب»، ص ص. 277 ومايليها.

27) أنشئت اللجنة العليا المتوسطية في فبراير 1935، وخلفت اللجنة الوزارية للشؤون الاسلامية، التي كانت تجتمع منذ 1911 في وزارة الخارجية عدة مرات في السنة. خلال سنوات طويلة، تولى كتابتها أوكّستان برنار Augustin Bernard، استاذ في السوربون، وترأسها، السيد كّو Gout، الوزير المفوض كامل الصلاحية. وكانت اللجنة العليا تابعة مباشرة لرئاسة المجلس. وبفضل مرسومي 27 و 28 أبريل 1937، أكملت هذه الاخيرة إعادة تنظيم اللجنة العليا. هذان المرسومان لم يعملا في الحقيقة الا على تزكية وضع قائم. إذ أعطيت الكتابة الدائمة لـ ش. أ. جوليان، وتكونت لجنة دراسية من جان كّو وروني هوفر، وهو استاذ بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية ومدير المراكز القانونية لمعهد الدراسات العليا بالرباط، ولويس ماسينيون Louis Massignon، أستاذ في «كوليج دو فرانس»، وروبير مونطاني، مدير المعهد الفرنسي بدمشق.
وعبرت عن رضاها «إفريقيا الفرنسية» (سنة 1937، ص ص 287 ومايليها)، التي قدمت تقريرا عن ذلك، مع أنها أشارت الى رد الفعل العنيف لنشرة «عمل الشعب» «Action du Peuple»، ضد لجنة المراقبة هذه التي بلغ بها الامر الى تعتيم القناعات السليمة اكثر للقادة السياسيين المتحكمين في السلطة»، وكان الوطنيون المغاربة على علم نوعا ما بمواقف هوفر ومونطاني وقد سهر على استمرارية اللجنة الوزارية القديمة كل من كّو وماسينيون.
وأكد جان كولان J. Couland ميل الدولة المنتدبة نحو النظام التعاضدي ومناوءتها للاعتراف بالنقابات. إن نفس الاشخاص ـ ر. مونطاني كان مدير المعهد الفرنسي بدمشق ـ هم الذين كانوا وراء نفس السياسة في المغرب كما في لبنان. راجع ج. كولان: «الحركة النقابية في لبنان، 1919 ـ 1946، باريس 1970، ص ص 249 ـ 250.

هل ديوان فيينو هو الذي ارتأى مراجعة النص بدقة؟ مهما يكن من أمر، . فإنه يبدو أن التحرير النهائي للنص، المتميز بصرامة وموثوقية اكثر، هو أقل إزعاجا من الصيغة التي قدمتها الرباط يومي 14 شتنبر و 31 اكتوبر، كما أنه يخلّص رئيس قسم الشغل والقضايا الاجتماعية من السلط التي منحها لنفسه في الترخيص أو عدم الترخيص لتأسيس نقابة معينة «في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من التاريخ المتأخر للتصريحين المقدمين تنفيذا للبند السابق». ويكتمل هذا النص بعرض للدوافع يبدو لنا أنه بقلم هوفر.

ويحدد عرض دوافع ظهير 24 دجنبر 1936 الأسباب التي أدت بـ «حكومة الحماية بموافقة جلالة السلطان وبعد ما تأكدت من قبول الحكومة الفرنسية» الى السماح للاوربيين وحدهم بالانتفاع بتشريع عصري للشغل مستوحى من القانون الفرنسي لسنة 1884.

فتطور الانشطة العصرية والدور المهم الذي يلعبه فيها الشغيلة الاوربيون يبرران لهم أن يشكلوا «في اطار نظام ملائم، تجمعات ذات طبيعة خاصة».

وإذن فالظهير يرخص لأوربيي المنطقة الفرنسية «الذين يزاولون عملا منذ سنة على الأقل.. في نفس المهنة، أو في الحرف المماثلة أو في المهن التابعة» بتأسيس نقابات أو جمعيات مهنية للأشخاص «لدراسة المصالح الاقتصادية للمنخرطين فيها والدفاع عنها» (المادتان 1 و 2). ورغبة منها في الحفاظ على نوع من المراقبة على تأسيس النقابات، اِحتفظت الادارة لنفسها بشهر بعد وضع الأنظمة الأساسية للتعبير عن معارضتها (المادة 4)، وهذا البند لم يُطبق أبداً. كما احتفظت الادارة بإمكانية حل النقابات عن طريق القضاء، إذا ما انحرفت «عن دورها التعاضدي أو المهني»، وبمجرد مرسوم وزاري «إذا تعلق الأمر بالأمن العام» (المادة 23)، وبإمكان النقابات المهنية المؤسسة بطريقة عادية أن تتحاور قصد تدارس مصالحها الإقتصادية والدفاع عنها وقصد تأسيس اتحادات فيما بينها (المادة 20).

ونص الظهير فيما نص عليه على ضرورة تشكيل المكاتب النقابية من الفرنسيين وحدهم (المادة 3)، مقلداً بذلك القانون الفرنسي لسنة 1884.

وهكذا لم يكن اذن هذا الظهير يتعلق بالمغاربة[28]. غير أن هذه البنود لا تمنع استقطابهم ولم تتوقع عقوبات بهذا الشأن.

وكان النقاش حول الحق النقابي صاخباً، خاصة بارتباط مع اتساع الحركة النقابية في المغرب خلال الثلاثة أشهر الأخيرة لسنة 1936.

• حمى نقابية

تدعمت هذه الحركة النقابية في أوساط الموظفين، فأصبح ثلثا المنخرطين في فيدرالية التعليم الثانوي من المنتمين إلى الكونفديرالية العامة للشغل من ضمن حوالي 210)، وأصبحت نقابة المعلمين تضم ضعف عدد الأعضاء المنخرطين سنة 1933، وهي فترة أزمة في الحقيقة (602 مقابل 347)، وأنشأت فروعاً جديدة في تازة والجديدة وأعادت تأسيس فرع وجدة الذي قضت عليه الصراعات بين أنصار ك. ع. ش. (الكونفدرالية العامة للشغل) والوحدويين[29].

واكتسبت مجموعات فيديرالية الموظفين ذهنية نقابية معمقة أكثر وأُعيد تأسيس التكتل المتحد كونفديراليا للمصالح العمومية في نونبر 1936 مدعماً بقوى جديدة. ومعلوم أن هذا التكتل هو الذي أثار الحركة المناهضة لظهائر الإنكماش الصادرة في مارس 1935، ثم تفكك على إثر فشله في مسألة الزيادة المغربية في يوليوز من نفس السنة. والتحق إتحاد السككيين ونقابات الفوسفاط وشغيلة الدولة بالفيديراليات المؤسِّسة، أي فيديراليات الموظفين والبريديين والتعليم. وأسس التكتل مكتبه يوم 11 نونبر. وفي 25 تقرر بأن تدفع المجموعات المنخرطة 0,50 فرنك بالنسبة لكل عضو لتزويد الصندوق بالمال، وبأن تتم المطالبة بإنشاء لجنة دائمة للاصلاح الإداري، وأخيراً تقرر القيام بحركة قوة لـ«تحسين الوضع المادي للأهالي المستخدمين وشغيلة الدولة والمصالح ذات الامتياز»[30].

---

28) كان مرسوم الباي المؤرخ بـ 16 نونبر 1932 (تونس) سريعا ودقيقا اذ لا يتضمن أية ديباجة ويتكون من عشرة بنود عوض ستة وعشرين. وينص بنده الاول على أن النقابات بامكانها أن تتأسس بدون ترخيص من الحكومة؛ ويقول بنده السادس بأن أعضاء المكتب يجب أن يكونوا فرنسيين أو تونسيين.

29) تقرير عن مؤتمر المعلمين بالرباط، 29 و30 دجنبر 1936، «نشرة المعلمين بالمغرب»، عدد 65، 15 يناير 1937

30) «مستقبل السكة»، نونبر 1936.

كان التطور سريعاً في المصالح ذات الامتياز. فعلى إثر تشجيعات مناضلي خريبكة، جاءت نقابات لوي جانتي (اليوسفية) وآسفي لتدعم قوة شغيلة الفوسفاط.

وفي قطاع الكهرباء، ظهرت إلى جانب النقابة القديمة للشركة المغربية للتوزيع (SMD) نقابات الطاقة الكهربائية للدار البيضاء، والرباط ومكناس. وأسست جميعها في مؤتمر الدار البيضاء المنعقد يوم 10 يناير 1937، الاتحاد المغربي لنقابات الانارة والقوى المحركة[31].

ولم يخفض السككيون من وتيرة انطلاقتهم، إذ كانت نقابات الدار البيضاء، والرباط ومكناس ووجدة قوية ونشيطة، فيما كانت نقابات تازة وفاس أقل حيوية، وكان إشعاع الدار البيبضاء يشمل الجنوب بأكمله، حيث أنها كانت تحظى بانخراط آسفي، مراكش، خريبكة وواد زم. ويوم 6 دجنبر أنشأ مناضلوها نقابة آسفي، وتوسع أيضاً نفوذ الرباط، حيث أنشأ مناضلوه في أكتوبر نقابة القنيطرة. وإجمالا، ضاعف اتحاد السككيين عدد منخرطيه الذي انتقل في ظرف سنة، من نونبر 1935 إلى نونبر 1936، من 450 إلى 985، وكان يضم سبع نقابات وبإمكانه أن يفتخر بأنه «أقوى تجمع عمالي في المغرب».

وطُرحت مطالب السككيين على الجنرال نوكيس يوم 28 اكتوبر، أي 20 يوماً بعد وصوله الى المغرب. وتمت بلورتها في التقرير الأدبي الذي قدمه المكتب للفروع. وأعيد طرحها وتكميلها في المؤتمر الفيديرالي، المنعقد بمكناس يومي 7 و8 نونبر 1936، والذي كان عبارة عن تجمع هام حضر فيه كريبيي Crapier، أحد كتاب الفيديرالية الوطنية للسككيين، المكلف بقضايا افريقيا الشمالية، وألكيي Alquier عن اتحاد شبكات الجزائر وهيفيرنو Hivernaud، كاتب الاتحاد الجهوي، وماثيي Mattei عن الموظفين.

كانت أهم المطالب هي الزيادة الضرورية في الأجور على إثر ارتفاع الأسعار، ودمج الزيادة «الاستعمارية» في حساب التقاعد وحضور ممثل منتخب عن المستخدمين في لجنة تدبير صندوق التقاعد، وعطلة 30 يوم عمل سنوياً،

31) «كلارتي»، 30 يناير 1937، و «طرآفاي» Travail، عدد خاص، يناير 1938

ومساواة أجور النساء مع أجور الرجال، والترسيم بعد فترة للشغيلة المدمجين في العمل كمياومين والذين كانت وضعيتهم الدنيا وغير الثابتة تستمر خلال سنوات عديدة.

إلّا أن المسألة النقابية ظلت محور الاهتمامات. فالظهير الذي يمنح الحق النقابي لم يكن قد صدر بعد. مع أن مشروعه كان معروفاً، وتمت مناقشته من طرف اللجنة الادارية للاتحاد الجهوي في 25 اكتوبر 1936، وقُدمت عدة تحفظات بشأنه. وخلال المؤتمر، ناقش المندوبون وتبنوا الأنظمة الأساسية للاتحاد «التي ستُصدر وقتما يُمنح الحق النقابي».

وفي فاتح يناير 1937 إذن، يوم صدر ظهير 24 دجنبر بـ«الجريدة الرسمية»، أخذت فيديرالية سككيي المغرب، التي أعيد إحياؤها خلال المؤتمر الفيديرالي الأول المنعقد في نونبر 1935، تسميتها النهائية: «اتحاد نقابات شبكات المغرب».

وبعد مداخلات شابان، الكاتب العام للاتحاد ومندوبي السككيين لدى المؤتمر، راق لهيفيرنو وماتيي وألكيي وكريبيي، أن يشيروا إلى التقدم السريع المنجز. وذكّر هيفيرنو بالمكانة التي اكتسبها السككيون في الحركة النقابية المغربية إذ أعطوا أمين المال العام للاتحاد الجهوي وثلاثة كتاب للاتحادات المحلية، وتحدث فيما بعد عن الحق النقابي وتأسف للقيود التي أدخلتها الحكومة عند تطبيقه، وتدخل كارتيي بدوره ليؤكد: «على الأهالي أن يتمتعوا بالحق النقابي مثل ما هو حاصل في الجزائر وتونس، وانه يجب إحداث روابط وثيقة بين مصالحهم ومصالح الطبقة العاملة الأوربية، وبهذا تتم عرقلة أية مغامرة من طرف شخص مثل فرانكو يعتمد على المغاربة ضد حكومة الجمهورية».

وشجع نجاح إضرابات يونيو 1936 شغيلة القطاع الخاص على التجمع فيما بينهم. فانتعشت بعض النقابات القديمة الهزيلة وبرزت نقابات جديدة في قطاعات التغذية والبناء والمعادن والتجارة والبنك والنقل، بالخصوص في الدار البيضاء والرباط، وأيضا في مكناس وفاس ومراكش ووجدة. وكانت تحتل «الجمعية المهنية للشركة المغربية للسكر» التي فجرت حركة يونيو، المكانة الأولى بما يزيد عن 200 منخرط، وكانا كاتباها هما بيلي Pellet وهيت Hyette .

ولتنظيم ومساعدة ودعم هذه التنظيمات الفتية التي غالبا ما كانت تفتقر إلى المناضلين وإلى التجربة، كان من اللازم إنشاء اتحادات محلية بسرعة. ووظف مسؤولو الإتحاد الجهوي مجهوداتهم لهذه الغاية. واستأنف شغيلة الدولة والبريديون والمعلمون والسككيون النشيطون، المهمة المهملة. فتأسست أولا الإتحادات المحلية لمدينة الرباط (أبريل 1936) مع شابان ووجدة (5 ماي) وبيسو Bessaud ، المعلم، ومارشال Marchal ، السككي. وتبعتها مكناس وفاس ومراكش، فيما ظلت الدارالبيضاء تمتزج بالإتحاد الجهوي. لكن، عند نهاية هذه السنة كان العمال المغاربة المنخرطون قليلي العدد، هذا رغم الإتصالات التي تمت والأعمال المشتركة التي أنجزت. لقد أصبح إذن النسيج النقابي حول المغرب أكثر كثافة، فكان المعلمون في البوادي ومستخدمو سجل المساحة المرسلون في مهمة ومجموعات السككيين على امتداد السكك الحديدية والكهربائيون في المحطات والمراكز، ينذرون، وأحيانا يتدخلون وينظمون.

• المؤتمر الثامن: أصبح الإتحاد الجهوي اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب.

ظهرت قوة ومطامح الشغيلة التابعين للكونفديرالية العامة للشغل في المؤتمر الثامن للاتحاد الجهوي المنعقد بالدارالبيضاء يومي 16 و17 يناير 1937 [32].

ضم المؤتمر اثنين وثمانين مندوبا يمثلون خمسة اتحادات محلية وثمانية وأربعين منظمة نقابية تضم حوالي 7.000 منخرط. إستمرت أولوية القطاع العمومي تتأكد، حيث مثل 60٪ من مجموع الحاضرين. ثم تبعته المصالح ذات الإمتياز (21٪) والقطاع الخاص (19٪). وكانت التجمعات الأكثر عددا هي على التوالي: البريديون (1 200) والسككيون (1000) وشغيلة الدولة (900) والمعلمون (600). إنعقد المؤتمر أربعة أشهر قبل موعده، لأنه كان من الضروري تحديد معالم وضع تغير بسرعة.

وكتب في تقريره مُدوِّن أخبار، «الوضوح» Clarté ، وهي جريدة المنطقة

32) «طراقاي» العدد الاول 15 يوليوز 1937، ص. 2.

المغربية للحزب الشيوعي، ما يلي: «كم شاهدنا من أحداث منذ سنة . . . وللتحدث عن المغرب وحده، عرفنا اضرابات يونيو التي خلقت حركة نقابية جماهيرية حقيقية في البلاد، وأخيرا، عرفنا الظهير الذي يعترف بالنقابات. وهو نص قانوني مبتور ومشوه لا يلبي مطامح السكان المشتغلين بالمحمية». ثم اشار الى الجو المفعم بـ «التفاؤل والاتحاد والكفاحية الذي دارت فيه النقاشات واتخذت فيه المقررات» [33].

واحتج المؤتمر بالاجماع على عدم الاعتراف للأهالي بالحق النقابي و «اعتبارا منه بأن لا مجال داخل الكونفيديرالية العامة للشغل لأي تمييز بين مأجوري نفس الصناعة، فإنه يؤكد تضامنه التام مع هؤلاء الشغيلة». كما احتج على الأجر الأدنى المشين المحدد بأربعة فرنكات في اليوم الواحد؛ وعلى غلاء المعيشة؛ وعلى مناورات أرباب العمل وتسريحات المناضلين النقابيين. وطالب بالتطبيق الصارم لقانون الثماني ساعات عمل، وتدعيم هيئة مفتشي الشغل المكونة من ثلاثة أطر فقط، وتوسيع تطبيق التشريع الفرنسي الحديث بمجمله في المغرب. والمتعلق بالاتفاقيات الجماعية والعطل السنوية المؤداة الأجر وأسبوع أربعين ساعة عمل.

وكان على المؤتمرين أيضا أن يناقشوا بنود مشروع الأنظمة الأساسية التي حررها هيفيرنو وقدمها المكتب، وأحيانا قاموا بتعديلها قبل تبنيها. وينص البند الأول على ما يلي: «أنشئت فيما بين النقابات الكونفيديرالية للمغرب جمعية تحمل اسم اتحاد النقابات الكونفيديرالية للمغرب»، وبحذفه لكلمة «جهوي» كان المكتب يرمي الى تأكيد خصوصية الحركة النقابية بالمغرب، هذا الطابع الذي لمسه تيكسيي Texier ، محرر الأنظمة الاساسية للاتحاد المغربي للتنظيمات النقابية الكونفديرالية، سنة 1930 ، وهي تسمية لم تكن مستعملة نهائيا كما سبق أن رأينا ذلك، وكان هيفيرنو يجهلها.

وكشفت انتخابات هيئات القيادة، المكتب واللجنة الادارية، عن إرادة المندوبين في إعطاء طابع عمالي بارز اكثر لحياة الاتحاد، إذ باستثناء الكاتب العام هيفيرنو، الذي أعيد انتخابه بالاجماع، تم تجديد المكتب بشكل تام، وضم

---

33) «كلارتي»، عدد 7، 30 يناير 1937.

ككتاب عامين مساعدين، بيبي Pellet من الشركة المغربية للسكر وفرلاندان Ferlandin ، من شغيلة الدولة؛ وكارو Carreau ، الكهربائي، كأمين عام للصندوق، وشارل دوبوي Ch. Dupuy من البريد، كأمين مساعد وكمسؤول في المستقبل عن جريدة «عمل» Travail . إذ طرح المكتب على نفسه مهمة إصدار جريدة نقابية في أقرب وقت، بغية إسماع صوت كافة الشغيلة.

وتألفت اللجنة الادارية من إثني عشر عضوا رسميا وعضوين احتياطيين، وهم: كاريو Carrillo (الشركة المغربية للتوزيع SMD)، طونيا Togna (مستخدم) فيري Very (عامل بالبريد)، أبرار Abrard (معلم)، أورانج Aurange (من البريد)، لياندري Léandri (الفوسفاط)، إيدو Eydoux (سككي)، ركو Rigaud (من شغيلة الدولة)، هييت Hyette (الشركة المغربية للسكر)، روميرو Roméro (البناء)، كوسط Costes (المعادن)، إسطاك Estaque (مهيء في الصيدلية)، كونسولو Consolo (قطاع الكتاب) وروفاس Rouffas (فيديرالية المستخدمين المدنيين في الحرب).

وللمرة الأولى منذ 1930، يتم ابعاد ماتيي عن الهيئات القيادية بينما صعد اليها خمسة شيوعيين على الاقل - بيبي، س. دوبوي [34]، هييت، كاريو وروميرو - الى جانب الاشتراكيين الذين ظلوا هم المهيمنين.

واذا كانت علاقات القادة النقابيين الاشتراكيين مع فيديراليتهم وجريدتهم، التي يسيطر عليها اليسار الثوري، صاخبة أحيانا، وهذه ظاهرة فريدة، فان الامر لم يكن كذلك بالنسبة للشيوعيين الذين كانوا قد عبروا عن عزمهم على مساندتهم القوية لمطالب الشغيلة والاتحاد الذي يعبر عنها.

---

34) شارل دوبوي ابن لصاحب مخبزة قروية صغيرة، ولد في سان أوست ـ Saint-Ost (قرب ميراند Mi-rande في جير Gers ، يوم 4 ابريل 1908 ، بعد دراسته الابتدائية والابتدائية العليا تقدم الى مباراة البريد، وعُين في المغرب، وأرسل الى مراكش. انخرط في ك. ع. ش. (الكونفيديرالية العامة للشغل) ثم في ك. ع. و. ش. (الكونفدرالية العامة الوحدوية للشغل). (1930) وانضم الى «التجمع الودادي لكافة مستخدمي البريد بالمغرب» والى يومنا هذا لم يتوقف نشاطه النضالي النقابي والسياسي الذي بدأ مبكرا.

• ظهور النقابات المسيحية: الكونفيديرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC) (ك. ف. ع. م.)

في نفس الوقت، عملت النقابات المسيحية على تنظيم نفسها. فكانت النقابة المهنية المسيحية لمستخدمي التجارة والصناعة، المرتبطة مباشرة بالمقر المركزي، الواقع في الرقم 5، زنقة كادي Cadet بباريس، أول نقابة تأسست وذلك يوم 19 اكتوبر 1936 [35].

غير أنه، في يناير 1937، برزت لدى المسيحيين عزيمة قوية للدعاية والتنظيم، إلا أن نتائجها ظلت جد محدودة. فعمل الاتحاد المغربي للنقابات المهنية المسيحية، برئاسة «الرفيق» شوميان Chomienne، على إنشاء نقابات.

وخلال تجمع عام تأسيسي عقده مستخدمو شركة النقل المستقل للدارالبيضاء، (TAC) يوم 13 يناير تحدث شوميان «عن الضرورة القصوى لتكثيف إنشاء فروع بالمغرب، للدفاع الموحد عن المصالح المهنية للمستخدم والعامل»، ثم قدم عرضا لأهداف الحركة النقابية المسيحية، وهي:

1) إلغاء كل سياسة مضرة...؛

2) دراسة أساسية للنقابية المهنية فيما يخص العلاقات المتزاوجة (كذا) بين أرباب العمل والطبقة العاملة؛

3) استقرار الوضع المادي للعامل والمستخدم، مع الحياد التام فيما يخص النزاعات» [36].

وبعد ثلاثة أيام، أي يوم 16 يناير، حين كانت تتأسس النقابة العامة للبناء بالمغرب (ك. ف. ع. م.) ذكّر شوميان بهذه المبادىء [37]. وساهم يوم 24 يناير بالجزائر العاصمة في اجتماع لممثلي كافة النقابات المسيحية بافريقيا الشمالية. وعلى إثره تأسس اتحاد لشمال افريقيا (ك. ف. ع. م.) وبُلورت

---

35) «لوبوتي ماروكان»، 17 يناير 1937، ضمن باب «الحياة الاجتماعية»

36) «لوبوتي ماروكان»، 27 يناير 1937

37) «لوبوتي ماروكان»، 20 يناير 1937

أنظمته الاساسية، ضم هذا الاتحاد خمسة اتحادات جهوية: اتحادات المغرب، الجزائر العاصمة، قسطنطينة، وتونس، وضم إجمالا سبعا وعشرين نقابة، وهذا عدد جد متواضع، إذ كان اتحاد الكونفيديرالية العامة للشغل بالمغرب لوحده، يضم خمسة اتحادات محلية وثمانا وأربعين نقابة [38].

ولم يفت الكاتب العام لاتحاد الكونفديرالية العامة للشغل (ك. ع. ش.) للمغرب أن يشير بضعة أشهر فيما بعد، بمناسبة انتخابات مجالس العمال وأرباب العمل، الى أن النقابات المسيحية «قد انتظرت، لكي تتأسس، أن تنتزع تنظيمات ك. ع. ش، التي كانت تناضل منذ عدة سنين، من حكومة الحماية ظهير 24 دجنبر 1936». وعبّر عن شكوكه بخصوص نجاعة العمل الدفاعي للمناضلين، الذين بحكم «حيادهم» صرحوا «بأنهم ليسوا ضد أرباب العمل» وأنكروا الصراع الطبقي [39].

---

38) «لوبوتي ماروكان»، 27 يناير 1937

39) ألبير هيفرنو A. Hivernaud: «النقابية المسيحية وأرباب العمل»، نشرة «طرآفاي»، عدد 6؛ 20 نونبر 1937.

10 ـ سنة 1937

تميزت هذه الفترة، التي دشنتها نضالات اجتماعية قوية شيئا ما، بنشاط كثيف فيما يتعلق بالاستقطاب والتنظيم، وببعض المكتسبات الإجتماعية الهامة.

وقد دَعَّمت التحركات الوطنية، التي اِنفجرت في فصل الخريف، تعنت السلطات في عدم منح الحق النقابي للمغاربة.

• تحريض وإضرابات

ـ الإشتراكيون والشيوعيون والوطنيون:

صادف اِنعقاد المؤتمر الثامن لاتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب اِضطرابا عماليا على إثر الارتفاع السريع لكلفة المعيشة. زد على ذلك أن الشيوعيين والاشتراكيين، اِحتجوا في مهرجانات مشتركة ضد الضرائب الجديدة حول الإستهلاك، «ضرائب البؤس»، التي شملت السكر والشاي والشموع والتوابل وعود الثقاب والأحذية المطاطية، و«التي أثقلت كاهل جماهير الشغيلة بالمغرب، وبالخصوص العمال والفلاحين المغاربة». وقد بعثت لهم كتلة العمل الوطني برقية شكر على مبادرتهم وانضمت إليها[1].

وكانت لفيديرالية الحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO) ـ حيث يُهيمن اليسار الثوري ـ اتصالات منتظمة مع المناضلين الوطنيين وفقا لقرارات مؤتمرها الذي انعقد بتاريخ 13 دجنبر 1936. وكانت ترغب في التعرف على المطالب التي بإمكانها تبنيها ودَعمها[2]. وباتفاق مع كتلة العمل الوطني،

1) «مهرجاناتنا الإحتجاجية»، «ماروك سوسياليست»، عدد 2 يناير 37.

2) «مؤتمرنا الفيديرالي بالدارالبيضاء»، «ماروك سوسياليست»، عدد 9 يناير 1937.

قررت عقد اجتماعات حيث سيقوم الدعاة الإشتراكيون ب «التربية السياسية للعنصر المغربي وبإخبار العنصر الأوربي».

وقد عمل الشيوعيون، الذين خرجوا من الظل بعد مجيء نوكّيس، على مضاعفة عملهم التنظيمي والإستقطابي. وتأسسوا كتنظيم جهوي للحزب الشيوعي، الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية (SFIC)، المُقسَّم حسب الخطاطة الفرنسية إلى دوائر وخلايا. وتأسست أيضا الشبيبات الشيوعية. وفي نونبر ودجنبر، اِلتحق بهم أعضاء من الحزب الإشتراكي والشبيبات الإشتراكية، وأحيانا فروع بأكملها، مثل مكناس. وقد يكون الحزب أصبح يضم 800 منخرط [3] في بداية 1937.

كانت اللجنة الجهوية، وهي لجنة فرضت نفسها بحكم الواقع، تتكون من أولائك الذين قرروا يوم 6 أكتوبر أن يتقدموا للمقيم العام. فإلى جانب كْزافيي كَرانسار، الكاتب، وشارل دوبوي، أمين الصندوق، ضمت ألبير بيبي، جان دوبوي، ليون سلطان وروميرو الذي أُوكلت له، صحبة ش. دوبوي، مهمة الجريدة المطروح إصدارها. وبحكم نشاطه المحتدم وجدليته الصارمة، كان لِليون سلطان ـ الذي توسع تكوينه النظري بدون إنقطاع ـ نفوذ متنامٍ. فهو الذي كُلِّف بشكل خاص بالشؤون المغربية وبالدعاية في أوساط الدارالبيضاء اليهودية والمسلمة[4].

---

3) هذا حسب ش. دوبوي الذي كان أمين الصندوق، استغلت مصالح الشرطة توافد الناس لتسريب مخبرين لها كما فعلت سابقا في بعض فروع «الشبيبة الإشتراكية»، «كل الرفاق يعرفون ذلك، لن يأخذوا أبدا الإحتياطات الكافية»، هذا ما كتبته بصدد عمل المخابرات، جريدة «كلارتي» Clarté، عدد رقم 6، 16 يناير 1937.

4) كان ليون روني سلطان، المزداد بقسطنطينة (الجزائر) بتاريخ 13 شتنبر 1905 من أب مستخدم في المؤسسات العسكرية، الإبن البكر ضمن عائلة تضم 8 أبناء. بعد تخرجه من كلية الحقوق بالجزائر العاصمة، اشتغل كمحام بقسطنطينة (1926 ـ 1927) وبسوق أحراس (1928) ثم بالمغرب في الدارالبيضاء (1929). انخرط سنة 1934 في «الشبيبة الإشتراكية»، وكان كاتبها. ولم يكن له أي التزام سياسي آنذاك. وسيكون أول كاتب عام للحزب الشيوعي المغربي (16 نونبر 1943). وكضابط احتياطي، طالب سنة 1944 بأن يُرسل إلى جبهة القتال. فأصيب بجراح بليغة في ألمانيا حين كان يقود فصيلة القناصة المغاربة، ومات في الدارالبيضاء في 23 يونيو 1945 على إثر هذه الجراح.

وفي 19 دجنبر 1936، صدر العدد الأول من جريدة «كلارتي» (الوضوح) «Clarté»، لسان حال جهوي للحزب الشيوعي (الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية SFIC). ويوم 20 دجنبر عرض خطباء الحزب، في ثلاثة آجتماعات كبرى، بالدارالبيضاء والرباط ومكناس، أهداف وبرنامج الشيوعيين المدافعين عن البروليتاريين، وكذا مواقفهم في القضايا المغربية والدولية[5]. وفي القضية المغربية أعادوا ما قاله بالأمس ليون سلطان، الذي استعار آسم مارك فوركلود M. Forclaude، في باب «السياسة المغربية» بجريدة «كلارتي»، وهو باب سيتكلف به منذئذٍ.

فكتب يقول: «إن حزبنا الشيوعي سيساعد بكل قواه انعتاق الشعب المغربي تحت القيادة السخية والأخوية للجمهورية الفرنسية. وسبق له أن تبنى برنامج المطالب المباشرة للبروليتاريا المغربية: حرية الإجتماع والتنظيم، حرية التعبير أو الصحافة، إصلاح القضاء الشريفي باستعجال، النضال ضد البؤس (الرفع من الأجر الأدنى، إصلاح التشريع الخاص بحوادث الشغل... إلخ)، توسيع انتشار التعليم...».

يعكس هذا الموقف التغيرات التي أدخلها الحزب الشيوعي الفرنسي على التعبير عن مناهضته للاستعمار. فأمام تنامي المخاطر الخارجية والداخلية، اعتبر من الضروري أن يضع في المرتبة الأولى الدفاع عن الديمقراطية والنضال ضد الفاشية التي سيؤدي انتصارها إلى استعباد الشعوب وإلى تبخر آمال الإنعتاق التي ولَّدتها الجبهة الشعبية في المستعمرات.

- إضرابات يناير 1937

كان أرباب العمل - الذين لم يستسلموا للفشل الذي لحق بهم - مصممي العزم على المقاومة والمناورة لاسترجاع أو إبطال الإمتيازات التي اضطروا إلى

---

5) أخذ الكلمة كل من: ويكر وإستيبان وتيبي وكرانسار في الدارالبيضاء؛ وبولار وهييت وش. دوبوي، والسيدة فريسيني بالرباط؛ ودوريل وروميرو، وليون سلطان، وتوابي ومجددا دوبوي وإستيبان وكرانسار بمكناس، «كلارتي» «Clarté»، 19 دجنبر 1936.

التنازل عنها. وكانوا يعتمدون على السلطات المحلية، التي كانت مناوئة في مجملها لِروح التجمع الشعبي.

فقد كانت فاس نقطة اِنطلاق حركة الإضراب يوم الإثنين 11 يناير على إثر رفض «الغرفة النقابية لمقاولي المدينة» تلبية المطالب التي قدمتها نقابة البناء. فكتب مراسل «لوبوتي ـ ماروكان» يقول «إنها تهم حوالي 600 عامل، أربعة أخماسهم من الأهالي الذين انخرطوا منذ فترة حديثة في ك. ع. ش. وإلى جانب ورشات البناء التي تعطلت كلها، باستثناء ثلاث، فإن ورشات الحدادة والمنشآت المعدنية قد أضربت هي الأخرى بدورها.»[6].

لقد انتهى النزاع في التعدين منذ 15 يناير بعد إبرام معاهدة بين أرباب العمل والعمال حول سُلّم الأجور، لكن المفاوضات على العكس من ذلك كانت صعبة في قطاع البناء. واضطرت السلطات الجهوية والبلدية إلى التدخل. واعتقد الجينرال نوكّيس، الذي مر بفاس يوم 13 يناير، بأنه وفّق بين وجهات النظر المتعارضة؛ لكن أُعيد النظر في كل شيء. وأخيرا، قبل ممثلو أرباب العمل، يوم 17، زيادة الأجور بنسبة 17,5٪، شريطة أن تُعمم الزيادة على البلاد بمجملها، وأن تُعدَّل بالنتيجة بنود الالتزامات العمومية. وأَقرُّوا أيضا بِ «مبدأ مساهمة العمال في الإنضباط وحفظ الصحة». إلاَّ أنهم رفضوا أداء أجور أيام الإضراب. وقد قبل العمال الغاضبون، نص الإتفاقية في النهاية[7].

ورفضت أغلبية المُشَغِّلين تزكية الاتفاق الذي ناقشه مفوضوهم. فأثير النزاع من جديد. وأُعيد المناضلون الساهرون على تنفيذ الإضراب يوم 18 يناير إلى أماكنهم، وبهذا توقف الشغل كليا. ولإنهاء النزاع، أرسلت السلطات رجال الشرطة إلى كل رب عمل، وفي الثانية زوالا وقع كل واحد منهم على الإتفاقية[8].

واندلعت في اليوم نفسه (أي الاثنين 18) إضرابات بالدارالبيضاء في شركة نقل المغرب (CTM)، المكلفة بالبريد وبنقل المسافرين؛ وفي شركة كاطالا Catha-la للنقل؛ ويوم الأربعاء 20 يناير إندلعت الإضرابات في حافلات فاس، وفي

6) «لوبوتي ماروكان»، 12 يناير 1937.

7) «لوبوتي ماروكان»، 18 يناير 1937.

8) «ماروك سوسياليست»، 23 يناير 1937.

المـركـز المنجمي بخـريبكّـة. وعم الإضراب في الأسبـوعين الواليين مقاولات الدارالبيضاء التالية: «الجير والإسمنت»، مقلع طاسو Tasso ثم الشركة المغربية للسكر.

ورغم التفاوت في حجمها ومدتها، فقد اتخذت هذه الإضرابات أحيانا وجها مأساويا، لاسيما في حافلات فاس وفي خريبكّة. ففي فاس كان مستخدمو الحـافـلات قد طالبـوا، في ملف مطلبي، بإعادة تقويم للأجور تبعا لتكاليف المعيشـة، وبـالتـوقيع على العقـد الجـماعي الذي أُعطيت بشأنه وعود في يونيو 1936. وبعـد لقـاء مطول في المصالح البلدية يوم 19 يناير، رفضت الإدارة المطالب. ومباشرة بعد ذلك، في التاسعة مساء تقريبا، «نزلت الحافلات الفارغة في صف واحـد نحـو مرأب ساحة التجارة، الذي احتُلَّ مباشرة، لألاَّ يُشَغِّل مستخدمون جدد الحافلات في اليوم الموالي. تم هذا بدون أن يحصل أي إخلال بالنظام». وصباح اليوم الموالي، منذ السادسة، توافدت قوات الشرطة والدرك، وأصدر رئيس المحكمة قرارا في جلسة مستعجلة يأمر فيه بإخلاء أماكن الشغل. وببقاء المستخدمين في عين المكان، دخل رجال الدرك إلى المرأب بالقوة، وطردوا المضربـين مستعملين في ذلـك أعقاب البنادق: فجرح تسعة مضربين واعتُقِل ممثلان نقابيان[9]. هذا لم يمنع المستخدمين المائة الذين تمت استشارتهم من تقرير الإستمـرار في الإضراب[10]. وفي 29 يناير، حصل اِتفاق على إثر مفاوضات جديدة، فكتب بهذا الصـدد مراسـل «لـوبوتي ـ ماروكان»[11]: «حصل ممثلو المستخدمين على توقيع معاهدة جماعية تؤكد الإمتيازات المحصلة خلال إضراب السنـة المـاضية. وحصل المستخدمون المغاربة على زيادة فرنك واحد في اليوم بالنسبة لكافة الأجور. مقابل هذا، حصل السيد أوديبير [صاحب الإمتياز] على تخلي المستخدمين عن نصف مبلغ 3000 فرنك الخاص بالتذاكر المجانية التي كان يمنحها كل شهر لهم لدى البلدية».

وصباح يوم 20 يناير توقف عن العمل في خريبكّة، المستخدمون الأهليون

---

9) «ماروك سوسياليست»، 30 يناير 1937.

10) «ماروك سوسياليست»، 6 فبراير 1937.

11) «لوبوتي ماروكان»، 31 يناير 1937.

الذين اِعتبروا الزيادة الضعيفة في أجرهم (فرنك إلى فرنك ونصف في اليوم)، غير كافية؛ ووضعوا في مقر العمل مناضلين للسهر على تنفيذ الإضراب. «أمام هذا العمل المتميز الذي يعيق العمل، اِضطرت الشرطة إلى التدخل، وطلبت وحدات إضافية - كما قيل في بلاغ رسمي.[12]. فجاءت فرقة من تادلة وأخرى من وادزم وغادرت فرق من الدرك الدارالبيضاء. فأُعيد النظام مباشرة وتم اعتقال ثلاثين شخصا من بين الأهليين». على إثر ذلك اجتمعت نقابة الفوسفاط، التي كانت تضم آنذاك الأوربيين فحسب فأكدت للمضربين «تضامنها المعنوي» معهم، وصرحت بأنها لن تسمح بطرد العمال، وبعثت وفدا إلى الرباط بقيادة لِياندري Leandri، كاتبها العام[13]. ويوم 21 يناير، جاء مندوب الإقامة شخصيا إلى خريبكة. وعلى إثر تدخل لِياندري، قبل المنجميون المغاربة استئناف العمل، وهم الذين ظلوا مستميتين رَغم تدخلات وتهديدات المراقب المدني، والقواد وعملائهم، ورغم قمع اللفيف الأجنبي. لكن، تم طرد عشرة منهم باعتبارهم متزعمي الحركة، رغم احتجاج رفاقهم[14].

وقد تسبب ضعف الأجور أيضا في اندلاع الإضرابات بالدارالبيضاء في مقاولات النقل. فتوقف عن العمل ميكانيكيو وسائقو شركة النقل المغربية (CTM) بعدما قدَّموا، ثلاث مرات على التوالي في ظرف عشرة أيام، ملفا مطلبيا «متواضعا، ومرفوضا باستمرار». اِنتهى النزاع يوم 2 فبراير بدون أن نعرف مضمون الإتفاق المبرم بهذا الصدد وقدمت لجنة الإضراب، في بلاغ صحفي، «تشكراتها الحارة إلى السكان الذين، بفضل سِخائهم، أعانوها طيلة الإضراب».

أما إضراب مستخدمي شركة كاطالا للنقل فقد انتهى بالفشل، إذ كسر رب الشركة الإضراب بتشغيله لمستخدمين آخرين. وتم طرد المضربين و «إغراقهم في البؤس»[15].

---

12) «لوبوتي ماروكان»، 21 فبراير 1937.
13) «لوبوتي ماروكان»، 23 يناير 1937.
14) «لوبوتي ماروكان»، 30 يناير 1937.
15) «ماروك سوسياليست»، 21 و 27 فبراير 1937 و«كلارتي»، 20 فبراير 1937.

- إضرابات فبراير ومارس 1937

مع بداية فبراير، انضافت حركات أخرى إلى الحركات التي كانت جارية. هكذا توقفت كليا يوم الأحد 31 يناير حركة حافلات الدارالبيضاء، وبقيت كافة الحافلات بالمستودع[16]. إذ احتج المستخدمون على عدم منحهم النظام الأساسي النهائي الذي تلقوا وعودا بشأنه بعد سبعة أشهر من الإجراءات. وعمل ممثلو المستخدمين، عبر رسالتين مفتوحتين «إلى سكان الدارالبيضاء»، على تعريفهم بأسباب النزاع وتطمينهم بأن نقل التلاميذ سيستمر. لم يدم الإضراب إلاَّ مدة قصيرة، نظرا لتعهد البلدية بدراسة عاجلة لبنود النظام الأساسي من طرف لجنة مختصة[17].

ويوم الجمعة 24 فبراير تكهرب الجو. إذ توقف عمال الشركة المغربية للسكر (COSUMA) عن العمل، وقد كان لهم دور مهم في اندلاع إضرابات يونيو[18]. فتصرفوا مثلما فعلوا سنة 1936، إذ احتلوا المصانع ومقر الإدارة، غير أن بقية الأحداث كانت مختلفة. ذلك أن العمال الأوربيين رفضوا خوض الإضراب، مؤكدين أنه (أي الإضراب) بدافع من بعض «المحرضين»، وبأنه إضراب «سياسي محض»، وبأن «الأهليين المجرورين... خاضوا الإضراب دون أن يفهموا ذلك أو أن يكونوا على علم بالوضعية». وردت لجنة الإضراب على ذلك قائلة بأن المضربين يضعون بانتظام ثقتهم فيها خلال التجمعات العامة، وبأنها تريد التفاوض مباشرة مع أعضاء مجلس الإدارة القادمين من فرنسا. وبعد أن طُلب منه ذلك، قبل المقيم العام استقبال وفد عن المضربين ووفد عن غير المضربين. فقبل الوفد الأول أن يتم «تحييد» المعمل خلال فترة النزاع، لِذا تم إفراغه[19]. واستمع المقيم العام إلى الوفد الثاني الذي أصدر بلاغا. حصل هذا يومي 6 و7 فبراير. بعد هذا، لم تتحدث نهائيا الصحافة الإخبارية وغيرها عن هذا الموضوع. والواقع أن الحركة فشلت، إذ لم يحصل

16) «لوبوتي ماروكان»، فاتح فبراير 1937.
17) «لوبوتي ماروكان»، فاتح فبراير 1937.
18) «لوبوتي ماروكان»، 5 فبراير 1937.
19) «لوبوتي ماروكان»، 8 فبراير 1937.

المضربون على أي شيء، وتشتت النقابة؛ وحصل كاتبها ألبير بيبي على تعويضات وفُصِل من عمله؛ ومنذ 12 يونيو 1937 لم يحضر في اجتماعات مكتب اتحاد النقابات، حيث كان يشغل منصب كاتب عام مساعد[20]. ذلك أن إدارة الشركة المغربية التي فوجئت في يونيو 1937 واضطرت إلى التنازل، تعنتت هذه المرة وكسبت المعركة. وستظل إلى حدود الاستقلال (1956) درع معارضة أرباب العمل للنقابية العمالية.

واندلعت خلال السنوات الموالية إضرابات في شركة «الجير والإسمنت» بالدارالبيضاء، ولدى عمال مطاحن فاس. وقد رفضت السلطات القيام بالتحكيم في هذه النزاعات، «لأن المضربين مغاربة»، حسب زعم جريدة «المغرب الإشتراكي»، عدد 13 مارس 1937.

ـ سمات الاضرابات ونتائجها ـ الصحافة وتعليقاتها.

بلغت الاضطرابات اذن قمتها ما بين 11 يناير ومنتصف فبراير. وشهدت فاس اكثر وأطول الاضطرابات في البناء والتعدين والحافلات، ثم في المطاحن حيث أضرب ما بين 1200 و 1500 مأجور، جلهم مغاربة.

وكانت الأزمة جد قصيرة في خريبكة، إلا أنها أقلقت السلطات. وفي الدرالبيضاء أضرب مستخدمو الحافلات (الشركة المستقلة للنقل بالدارالبيضاء TAC) والنقل (الشركة المغربية للنقل CTM ، وشركة كاطالا) والشركة المغربية للسكر COSUMA ، أي حوالي ألف مستخدم.

وإجمالا، دخل 3500 شغيل على التوالي في حركة متفق عليها لتوقيف العمل. وكان يوم 20 يناير أصعب يوم، بحوالي 1700 مضرب عن العمل.

وكانت النتائج المحصلة غير متساوية. فتحققت زيادة في الاجور في البناء والتعدين وحافلات فاس والشركة المغربية للنقل (CTM) بالدرالبيضاء؛ ووقعت اتفاقيات جماعية مؤقتة بفاس ونهائية بالنسبة لحافلات الدارالبيضاء وفاس. وبعد مرور العاصفة قام بعض المشغلين الذين قدموا وعودا أو وقعوا اتفاقيات،

---

20) «طرافاي»، فاتح فبراير 1937.

بمنــاورات ورفضــوا احــترامها، وطردوا المناضلين النقابيين لتشتيت التنظيمات النقابية الفتية. وتدخلت السلطات العمومية للقيام بالتحكيم. وغالبا ما بعثت قوات الشرطـة. وفي فاس اعتقـل منـاضلون وقدموا الى المحاكم وأدينوا؛ وفي خريبكة سجن «المحرضون».

ظلت هذه الحركات، وإن لم يكن لها فعلا حجم مماثل لحجم حركة يونيو 1936، تشهد على الحماس المطلبي لشغيلة القطاع الخاص، ولا سيما المغاربة، العازمين على الحصول على رفع أجورهم الهزيلة.

ووقعت تقييمات مختلفة لهذه الحركات، فالاشتراكيون والشيوعيون شجعوا هذه الاعمال التي تجلى من خلالها تضامن الشغيلة بكافة أصولها، لاحظوا بزوغ وعي طبقي لدى المغاربة الذين نهضوا لمواجهة الاستغلال الذي وقعوا ضحية له. فكتب أوكـوستـين براديي A. Pradier في «المغـرب الاشتراكي» يقول: «أصبح الـبروليتـاريون المغـاربـة واعـين بكرامتهـم، ولم يعودوا يقبلون أن يعاملوا مثل «الاقنان»، أو مثل «الدواب». كان ألف من بينهم مجتمعين قرب مصالح البلدية ينتظرون في هدوء، ممثليهم المجتمعين مع أرباب العمل، من الثانية الى الثامنة مسـاء، وقـاموا بنفس الشيء في اليوم التالي، وقال أحدهم الذي يتكلم باللغة الفـرنسية: «أنـا أريد الثورة» وحين أبلغهم ممثلوهم بالنتائج الجيدة المحصلة، هتفوا «لتحي النقابات»[21].

وبعد ما قدمت هي أيضا رواية لاضرابات فاس وخريبكة، انهت جريدة «كـلارتي» مقالها بهذه السطور: «بإبطالها للكليشيهات القديمة لرجال الادارة المنهكين، بينت البروليتاريا المغربية بأنها كسبت أخيرا الوعي الطبقي الذي يجعلها بلا هوادة في صفـوف البروليتاريين الاوربيين للدفاع عن حقها في الشغل وفي القوت اليومي».

وعلى عكس هذا، قررت الصحافة الواسعة الانتشار عدم الحديث عن هذه الحركات أو التحدث بأقل ما يكمن. وكانت جريدة «لوبوتي ماروكان»، حرصـا منها على مراعاة جانب زبنائها الموظفين والعمال، تعطي تقارير سريعة

---

21) «ماروك سوسياليست»، 23 يناير 1937.

ودقيقة في تسلسلها الزمني، وبدون تعليق، أما «لابريس ماروكان» Presse marocaine، وهي لسان حال فرعي الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشعبي الفرنسي، فبعد سكوتها «لكي لا تحبط السياح»، انفجرت، معتبرة أن هذه الاضطرابات هي من تدبير مؤامراة شيوعية، واتهم الجنرال نوكّيس بالضعف وتعرض لانتقاد عنيف.

ففي عددها ليوم 27 يناير 1937 نشرت «لابريس ماروكان» رسالة أحد القراء، هذه بعض مقتطفاتها.

«منذ صباح يوم أمس، 20 يناير، ومستخدمو الشركة المغربية للنقل CTM يخوضون إضرابا عن العمل، لماذا لا تتحدثون عنه في جرائدكم في الوقت الذي يشل حياة البلاد الاقتصادية؟ إن التحريض الثوري الذي أشرتم اليه بشجاعة هو أوسع مما بينتم».

«وقد أدى التدخل المؤسف للجنيرال نوكّيس في اضرابات البناء الاخيرة بفاس الى اندلاع الاضراب في حافلات هذه المدينة وفي مراكز الفوسفاط بخريبكّة».

«في قطاع البناء حصل محرضو ك. ع. ش. بفاس على رفع الأجر الادنى من 4 الى 5 فرنكات ويريدون أن يدفعوا العمال المغاربة للحصول على زيادة مماثلة... الامر الذي سيؤدي الى تعميم غلاء المعيشة وسيقودنا الى البؤس».

وفي اليوم الموالي، 22 يناير، كتب مراسل الجريدة، وهو بدون شك مستخدم في المكتب الشريف للفوسفاط ومنخرط في الحزب الشعبي الفرنسي، في مقال بعنوان «القلاقل في خريبكّة» ما يلي:

«منذ ذهاب بيروتون، يبدو أن المحرضين اختاروا خريبكّة كمركز لنشاطهم. فالانتفاضة المستقبلية تتهيأ ضمن صفوف مستخدمي المكتب الشريف للفوسفاط (م. ش. ف.) (500 أوربي و 12 000 أهلي)...

«بمبرر النقابية، تعمل جمعية نقابية معينة، مركزها بدار «الشعب» بخريبكّة، وهي أيضا مركز فرع الحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للاممية

العمالية (SFIO) ، تعمل على دفع الاهالي الى الانتفاض ضد السلطة ؛ وتجمع هذه الجمعية المهنية المزعومة مرارا الاهالي، وتحثهم على التنظيم، مبررة لهم ايجابيات اتحادهم للحصول على كافة أنواع الامتيازات المادية والمعنوية، عن طريق عمل مشترك».

هذه معلومات مهمة حول الشغيلة المغاربة. إلا أن «لابريس ماروكان» التي لمن تجد الكلمات الكافية للتنديد ب ك. ع. ش. التي تقود الاوربيين الى البؤس، لأنها حصلت على أجر يومي لشغيلة البناء الاهليين يبلغ 5,60 أو لأنها تدفعهم الى مناهضة السلطة، لم تكف عن مدح فرانكو، الذي يضمن برفق «راحة الاهالي وتطوير المؤسسات الاسلامية».

هل أثر المناضلون الوطنيون على الشغيلة المغاربة وساهموا في اندلاع حركات الاضراب عن العمل؟ تتعذر الاجابة. إلا أنه من البديهي أنهم لم يكونوا غير مبالين بهذه الاحداث الاجتماعية، بل تتبعوها عن كثب، كما حصل في يونيو 1936 [22]. ذلك لأنهم كانت لهم اتصالات منتظمة مع المناضلين الاشتراكيين، وكان بعضهم مسؤولين نقابيين في الدارالبيضاء، وفي فاس خاصة، حيث كان جان برنارديني (J. Bernardini) ، كاتب فرع الحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للاممية العمالية، وأندري دارتيكناف (A. Dartiguenave) ، كاتب عام للاتحاد المحلي وجان موران J. Maurin ، مداوم، كاتب نقابة البناء وكاتب إداري للاتحاد الجهوي، كانوا متفقين معهم ويؤيدون بعزم برنامجهم الاصلاحي، وقد اعتبرت السلطات الاقليمية أن هؤلاء النقابيين، بمساعدة اشتراكيين مغربيين هما ادريس بنزاكور والوزاني، بريدي، هم المسؤولين عن إضرابات يناير وفبراير 1937 [23]. وكما حصل في 1936 ، فان مناضلي ك. ع. ش. هم الذين لعبوا دور القيادة في

---

22) وحاولوا أيضا إنشاء منظمات نقابية في القنيطرة وفاس، بقطاعي التغذية والنقل، بل حاولوا تأسيس إتحاد وطني للنقابات، قُدِّمَ نظامه الأساسي للجنيرال نوكيس عند مروره بفاس، إلاّ أنه سيُرفض فيما بعد بقليل (يناير 1937). وأمام رفض السلطات، وقف الأمر عند هذا الحد، راجع: عبد اللطيف المنوني «النقابية العمالية بالمغرب»، الدارالبيضاء، دارالنشر المغربية (1979) ص 36؛ حسب علال الفاسي: «تاريخ المغرب منذ الحرب العالمية الأولى»، طنجة، 1955.

23) تقرير فصلي لمنطقة فاس (يناير ـ مارس 1937)، مديرية الشؤون السياسية، الرباط؛ الشؤون الخارجية، باريس.

هذه الحركة، ورغم تصرف الاهالي لوحدهم في خريبكة، فقد كانت لهم علاقات وطيدة بالنقابة التي قامت بعمل دعائي وتنظيمي في صفوفهم ثم سرعان ما تدخلت كوسيط.

- تخوفات الاقامة: التعاضدية شكل مرغوب فيه للتنظيم العمالي بالنسبة للمغاربة.

كانت مصالح الاقامة المكلفة بمراقبة العقول وبادارة الاهالي مشغولة البال. وفي «النشرة الاقتصادية» للمغرب. شبه الرسمية، عبّر مقال أدريان ماسونو Adrien Massonaud ، وهو مراقب مدني احتياطي، عن وجهات النظر الرسمية.

فبعد استعراض لمشاكل الصناعة التقليدية والتعاضديات، والأزمات التي مرت بها والمخاطر الناجمة عنها، أبرز الكاتب ظهور «كهربائيين، سائقين، ميكانيكيين، عمال يدويين وعمال مصنع... الخ، اصبحوا يشكلون طبقة جديدة من الشغيلة، طبقة عاملة وذلك خارج تعاضديات العمال التي يتنامى عددها سنة بعد سنة. ولم يعد من الممكن تجاهل تطور هؤلاء العمال إذ بمشاركتهم في عمل العمال الاوربيين، سيريدون عما قريب التمتع بحقوقهم. وسبق لبعضهم، في مراكز بالرباط والدارالبيضاء، أن انخرط في تجمعات مهنية وتضامن مع العمال الاوربيين في اضراباتهم. وقد اكتسبت الحركة أهمية كافية لاثارة انتباه الاحزاب السياسية. وفي مؤتمرها المنعقد يوم 18 اكتوبر (كذا)[24]، طالبت الفيديرالية المغربية للفرع الفرنسي للاممية الاشتراكية (SFIO) بالسماح للمغاربة بالمساهمة في النقابات المهنية...

«وقد سبق أن أشرنا الى المخاطر الناجمة عن تمكين هذه الكتلة البشرية الجاهلة والمتنامية باستمرار من الدخول الى النقابات الاوربية لتتعاطى لنضالاتنا السياسية.

«وعلى عكس هذا، من المستحيل الوقوف عند حل كسول، سيمنع على

24) إنعقد مؤتمر الفيديرالية المغربية للفرع الفرنسي للأممية العمالية في 13 دجنبر 1936.

الاهالي الانخراط في النقابات ليتركهم بدون دفاع أمام أرباب العمل الاوربيين أو المغاربة».

انطلاقا من هذه الملاحظات، لا يرى أدريان ماسونو A. Massounaud كحل سوى تعميق سياسة الدعم المالي والتقني في اطار تعاضديات موطدة ومجددة بغية انقاذ الحرفيين من الافلاس وتوسيع مبدإ التعاضدية ليشمل الشغيلة.

ويضيف قائلا: «ان هذا الشكل التنظيمي الموافق لتقاليده، مألوف من طرفه، سيعلم بأنه لكي يصبح عاملا، يجب عليه أن يتسجل في تعاضدية معينة كما هو الشأن بالنسبة للحرفي...

«وفي الوقت الذي ستصبح فيه التعاضدية بالنسبة للعامل المغربي في ذات الآن، مكتبا للتوظيف، وشركة للاسعاف المتبادل ومجموعة دفاعية سوف تفقد النقابة أية جاذبية بالنسبة اليه.

«بهذا المعنى، سيسمح تنظيم التعاضدية بمد حكومة الحماية بالوسائل الكفيلة بالتحكم في توجيه ونشاط محميينا. ومن الزاوية الاجتماعية والسياسية، فان على هذا التنظيم أن يقلص النزاعات الاجتماعية بين أرباب العمل والعمال الى أدنى حد. وسيتمتع العمال بفضل متانة تأطيرهم وتعليمهم واسعافهم في اطار التعاضديات، باستقرار اجتماعي سيكون أفضل ضمانة بالنسبة لنا ضد المحرضين خلال مراحل الازمة الاقتصادية والسياسية...»

فالامور واضحة للغاية. لم يخش هذا المقال، الصادر في عهد حكومة الجبهة الشعبية، من الاستناد الى نظام التعاضدية الذي «اعتمدت عليه بعض الدول الاوربية... لانجاز إعادة تنظيم قومي شامل». وكان يعبر عن الفلسفة المشتركة لارباب العمل والاقامة العامة. وكانت هذه الفلسفة، المقترحة سنة 1928 من طرف اللجنة الفرعية للشؤون الاسلامية، والمتبناة من طرف روني هوفر René Hoffer سنة 1932[25]، تطرح على نفسها كهدف، حصر طبقة الشغيلة المغاربة الجديدة في اطارات قديمة يؤكد المسؤولون على الرغبة في تحديثها.

---

25) ر. هوفير: «الاقتصاد المغربي»، مصدر مذكور سابقا، ص 53.

واستند الجنيرال نوكيس يوم 25 يونيو 1937، أمام مجلس الحكومة على هذه الفلسفة لتبرير رفضه للحق النقابي للمغاربة: «لم يسمح للاهليين بالتمتع بهذا القانون، لأنه لتحسين مصير الطبقة العاملة المغربية، يجب في نظري أن نتجه وجهة أخرى، أي إحياء التعاضديات وتجديد الصناعة التقليدية».

إن هذا مؤشر توجيهي كان كفيلا بتلبية رغبات كبار أرباب العمل الذين كانوا يخشون فكرة الشيوعية والصراع الطبقي. غير ان التجمع الشعبي كان ما يزال قائما، اذ لم يكن بامكان ولا في نية الاقامة العامة أن تذهب أبعد من هذا، كان يكفيها آنذاك أن غياب الحق النقابي لن يسمح للمناضلين الوطنيين بأن يجعلوا من النقابات العمالية وسيلة إضافية للضغط.

• المـواقـف النقـابيـة

ـ التضـامـن والاستقـطـاب

لم يستسلم مناضلو اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، اذ أكدوا باستمرار تضامنهم مع الشعب المغربي في محنته. وعلى إثر الجفاف، اشتد ضيق سكان جنوب المغرب فأنشأ تكتل المصالح العمومية لجنة لاسعاف جائعي ومعدمي الجنوب المغربي، وافتتح اكتتابات في صفوف منخرطيه، الموظفين وشغيلة الدولة ومستخدمي التجارة والابناك. وفعلت الغرفة التجارية والصناعية نفس الشيء، لكي لا تظل مهمشة. وتبعت ذلك مبادرات أخرى. وفرض التكتل وجهات نظره في 11 ماي 1937 على لجنة التنسيق التي انشئت. كما حصل على امكانية تدبيره بنفسه للاموال التي سيجمعها، وشرائه للمواد الغذائية الضرورية مباشرة، وتنظيمه لتوزيع الاسعافات وقد تكلف بمدنية مراكش، فتم خلال عدة أسابيع توزيع ربع خبزة من الشعير وشربة يوميا على كل فرد من آلاف المعدمين ـ كانوا ما بين 4000 و 6000 ـ الذين تقدموا[26]. وقد برهن الموظفون

---

26) بلغت في 30 يونيو 1937 المبالغ المجمّعة من طرف مختلف تنظيمات لجنة المساعدة المتبادلة الأرقام التالية:

التكتل: 000 350 فرنك

اللجنة المركزية: 000 302 فرنك

والبريديون والسككيون على مهارة وتفان وشجاعة في عملهم. وقد أدى أحدهم، وهو كاسولا Cassola، مستخدم بالمصالح البلدية لمراكش، المصاب بالتيفوس، حياته ثمنا لهذه المجهودات[27].

وقد كثف المناضلون أيضا عملية استقطاب المغاربة التي بدأت بعد إضرابات يونيو 1936. وتعاظم عددهم، الا أننا لا نستطيع تحديده ولو بصورة تقريبية. شملت الاستقطابات قطاعات البناء ومناجم الرصاص والفوسفاط، والنقل، والمستخدمين (حيث كان اليهود المغاربة كثيرين)، والسكك، وشغيلة الدولة، والبريد، والمعلمين والموظفين الآخرين. وظلت أبواب بعض النقابات موصدة أمامهم. كم كان عددهم الاجمالي؟ بعض الآلاف ربما[28]. إلا أن الشغيلة المغاربة، سواء كانوا منخرطين في النقابة أم لا، كانوا يتجهون نحو تنظيمات اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، وهي التي كانوا يتبعونها حين يريدون تقديم مطالبهم أو الدفاع عن أنفسهم. ولا يبدو أن المناضلين الوطنيين الذين كان من بين مطالبهم الحق النقابي وحق التجمع، والذين كانت علاقتهم جيدة مع الاشتراكيين والشيوعيين ـ قد فكروا اذ ذاك في معاكسة هذا التأثير[29]. ولم يكن الامر كذلك بالنسبة لارباب العمل ولرجال السلطة والشرطة الذين كانوا يحاربونه ويطاردون النقابيين المغاربة:

الغرفة التجريه: 000 582 فرنك
النقابات المسيحية: 000 1 فرنك
بلغت هذه المبالغ حوالي منتصف يوليوز: 000 427 ف. بالنسبة للتكتل، و000 29 ف. بالنسبة للكونفديرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين. «لوبوتي ماروكان»، عدد 5 و8 يوليوز 1937.

27) «أفنير دي راي»، ماي 1937 و«طرافاي»، 5 ماي 1938.

28) يقدر بريدوم Prudhomme عدد المنقبين المغاربة ب 100 من 400 في نقابة السككيين بالدارالبيضاء. فيما يعتقد ش. دوبوي بأنهم كانوا يشكلون حوالي ربع العدد الإجمالي في نقابات البريديين. وتتحدث «ماروك سوسياليست» و«لوبوتي ماروكان» عن عدة مئات من المنقبين الجدد في قطاع البناء بفاس في يناير 1937. وكتب المراقب المدني للقنيطرة بأن النقابات المحلية استقبلت واستمرت «تستقبل المغاربة وتمنحهم بطاقات «ك. ع. ش.»». واتهمت الإقامة في يونيو 1938 نقابة خريبكة باستقطاب 3000 مغربي، وهذا رقم مبالغ فيه بدون شك، لأن عدد المنقبين كان، حسب كولونا Colonna، كاتب النقابة في 1938، يصل إلى حوالي 500 بخريبكة و75 باليوسفية، بينما كان منعدما في آسفي والدارالبيضاء والرباط.

29) كان بعضهم، مثل عمر عبد الجليل، يدافع عن عدم استطاعة الشغيلة الاجانب احتلال مناصب المسؤولية ضمن حركة نقابية مغربية (شهادتا هيفرنو ودريش).

ولحمايتهم من الحملات الانتقامية، غالبا ما كان المسؤولون النقابيون لا يعطونهم بطاقة العضوية[30]. واكثر من ذلك لم يفكروا في اعطائهم مسؤوليات، كما هو الشأن بالنسبة للاجانب، لأن الظهير يمنع ذلك. وبتطبيقهم الحرفي للقانون ـ لانهم لم يرغبوا بدون شك في المجازفة بحق كانوا يعتبرونه وشيك التحقيق ـ أوقف هؤلاء المسؤولون التكوين العمالي. كان هذا حدثا خطيرا أدى الى تراجع في الممارسات التي بدأت تسود الجمعيات المهنية. مع انتخاب المغاربة في المكاتب.

وبحكم الواقع أصبحت المكاتب النقابية، المكونة من الفرنسيين فحسب، تعتبر نفسها المدافع الطبيعي عن المأجورين المغاربة، وليس ناطقا مؤقتا باسم شغيلة مُنعوا من التعبير، وترتب على ذلك نوع من الابوية تجلت في تصرفات وتصريحات العديد من المسؤولين ـ الا أنه كانت هناك استثناءات.

ـ المطالبة المجددة بالحق النقابي.

وظلت مع ذلك المطالبة بالحق النقابي لفائدة المغاربة في مقدمة اهتمامات الإتحاد الجهوي. إذ كانت تتردد بإلحاح من خلال النقاشات وملتمسات التجمعات العامة أو مؤتمرات كافة التنظيمات النقابية. وكانت تُعرض على السلطات الإقليمية والمقيمية كلما سنحت الفرصة لِذلك. ومنذ أن أصبح للاتحاد جريدته، «طرافاي» Travail، لم يصدر أي عدد منها بدون أن تكون القضية مطروحة فيه. فكتب شارل دوبوي، في العدد الأول الصادر يوم 15 يوليوز 1937، في مقاله «النقابية والمغرب»، بأن كافة الشغيلة مستغلون، كيف ماكانت أصولهم، وهم بحاجة إلى الإتحاد في مواجهة «كبار رجال الأعمال المتيني التنظيم». وأضاف: «لايجب منح الحق النقابي فقط للأوربيين الذين لا يمثلون إلّا حفنة متواضعة، بل للطبقة العاملة المغربية برمتها. هذا الحق علينا أن نحصل عليه، لأنه يستحيل على حكومة الجبهة الشعبية المرتكزة على جماهير الشغيلة أن ترفض الحق النقابي لشغيلة آخرين».

---

30) ومن جهة أخرى توافدت الانخراطات في مراحل المد. وفي ظروف اتسمت بالتسرع، أعطيت إيصالات مؤقتة لم تكن في بعض التعاضديات مسواة قانونيا ولم تتحول الى بطاقات كونفديرالية.

ثم، بعـد إشارة لمقال أدريان ماسونو ولمشروعه («التنظيم التعاضدي») يستنكر قائلا: «هُوَّذا إذن مخطط مفهوم. . . لتقسيم الطبقة العاملة. . . لا، يا سادتي أربـاب العمـل، لقـد فهم المأجورون ما تقصدون، ورغم مناوراتكم سيتحـد الشغيلة المغاربة مع الطبقة العاملة في ك. ع. ش. . . . إننا جميعا، مستغلون نناضل ضد أرباب العمل وضد الرأسمال وضد الفاشية. . . إنكم تريدون أن تفعلوا ما فعل فرانكو، تريدون استعمال المغاربة لإطلاق النار على إخوانهم الفرنسيين، وتريدون استخدامهم ذخيرة لمدافعكم من أجل تكسير اتحاد الطبقة العاملة. لا، إن الشغيلة لن يقبلوا هذا مطلقا».

ثم أتى دور ألفريد بنايون A. Benayoun ، عضو اللجنة الإدارية الذي، ذكر بالدلائل المقدمة لرفض الحق النقابي للمغاربة ـ معارضة السلطان لقرار يضع جزءا من رعيته خارج سلطته، إمكانية استغلال ذلك من طرف الوطنيين المغاربة ضد سلطة فرنسا ـ وأكد، على عكس ذلك، بأن النقابة بسماحها للتقارب بين الفرنسيين والمغاربة «ستشكل ربما حاجزا قويا ضد أية فكرة للحكم الذاتي» و«هذا سيعود بأكبر النفع على الحماية وسيمدد عمرها»[31].

تعـرضت هذه التصريحـات، التي تتجاوز الاعتبارات النقابية المحضة، لانتقادات شديدة من طرف جان مينار J. Minnar ـ إسم مستعار بدون شك ـ في مقال بعنوان: «لا يجب أن تكون النقابية عاملا مساعدا للاستعمار»، نشره في «المغرب الإشتركي»، عدد 26 شتنبر. وأنهى الكاتب ـ الذي كان يفترض بأن هذه التصريحـات تعكس أفكـار معـظم مسؤولي إتحاد النقابات الكونفديرالية للمغـرب ـ مقـالـه بهذه الكلمات: «إن المغاربة في بلادهم. لهم الحق في تبني الأفكار التي يعتبرونها صحيحة. وهذه القضية بينهم وبين القوة المتكلفة بالحماية، وعلى البروليتاريين الأوربيين أن يدعموهم فقط».

---

31) ا. بنـايون: «فـرصـة اعطاء الحق النقابي للاهالي المغاربة»، «طراقاي»، عدد: 3، 15 شتنبر 1937، يعتبر أ. بنايون في الجزء الاول من مقاله بأن الحق النقابي الناقص الذي تم الحصول عليه إجراء يعمق الهوة بين الاوربيين والمغاربة: «كان من الافضل ألا يعطاهم أي شيء».

- الشيوعيون والإشتراكيون والنقابيون أمام مطالب الوطنيين.

كان هذا النقاش يعكس تقييمات المناضلين المختلفة للأحداث التي كانت تهز المغرب في شتنبر 1937 والتي ستتفاقم في الشهر الموالي.

إذ قرر «الشبان المغاربة»، الذين أصيبوا بالخيبة على إثر رفض حكومة الجبهة الشعبية تلبية مطالبهم، العدول عن المعارضة المعتدلة التي مارسوها لحد الآن، وعملوا على توسيع قاعدتهم الشعبية، والنفاذ إلى شعب المدن والبوادي، ونشر برنامج الإصلاحات.

إلَّا أنهم انقسموا إلى اتجاهين (فبراير 1937). اِجتمع الإتجاه الأول حول الوزاني في الحركة الشعبية؛ فيما شكل الإتجاه الثاني، وهو الأكثر عددا، بقيادة علال الفاسي وبلفريج ومحمد اليازدي وعمر عبدالجليل، الحزب الوطني لتحقيق الإصلاحات، وأنشأ الحزب الوطني فروعا له في مختلف مدن المغرب ومداشيره، وبذل جهده لاستعمال تنظيمات الكشفية والكتاتيب القرآنية المجددة للتأثير على الشباب وتنويره، إلَّا أنه لم يهمل الحفاظ على اتصالات مع الإشتراكيين والشيوعيين والنقابيين.

واستمر الشيوعيون، بقلم مارك فوركلود M. Forclaude (ليون سلطان) في القيام بحملة في جريدة «كلارتي» Clarté «لمنح الحريات الديمقراطية الأولية للشعب المغربي، وإنشاء مدارس جديدة ومنح حرية الصحافة المسلمة[32]، وتوفير عدالة نزيهة ولا متحيزة ومستقلة»[33]. وأكدوا اعترافهم بحق الشعوب المستعمرة في الاستقلال، غير أنهم أوصوا بأخذ امكانيات الظرف بالاعتبار وبعدم الانفصال عن فرنسا وعن الجبهة الشعبية[34].

وظل الإشتراكيون منقسمين حول حجم ووتيرة هذه الإصلاحات وحول

---

32) «من أجل منح الحريات الديمقراطية الاولية: حرية الصحافة المسلمة»، «كلارتي»، عدد 2، 26 دجنبر 1936.

33) «من أجل اصلاح عدالة المخزن»، «كلارتي»، عدد 4.

34) «من أجل جبهة شعبية مغربية» و«برنامج الاصلاحات المغربية والشيوعيون»، «كلارتي»، عددي: 21 و22، 8 و15 ماي 1937.

طبيعة العلاقات الواجب إقامتها مع التنظيمات الوطنية، وليس فيما يتعلق بضرورة محاربة التجاوزات والقيام بإصلاحات. وكان يبرز باستمرار تعارض بين الإشتراكيين المعتدلين و«اليسار الثوري»، وبين الناطقين بآسمهما، لِيونيتي وشينيو. وبقراءتنا للتقرير الصادر في جريدة «لوبوتي ماروكان» Le Petit Marocain، عدد 21 يونيو 1937، قد يكون بإمكاننا الإعتقاد بأن اِتفاقا أُبرم بين الطرفين في المؤتمر الفيديرالي المنعقد يوم 20 يونيو 1937، وبأن تقريرا مشتركا حول القضية المغربية سيقدمه لوسيان باي L. Paye في المؤتمر الاشتراكي لمرسيليا في يوليوز. لكن لم يحصل ذلك. إذ قدم شينيو تقريره الذي تضمَّن نقدا حادا لنظام الحماية وللاستغلال الذي يخفيه وطالب بالوفاء بالوعود التي قدمها المؤتمر الإشتراكي خلال السنة الفارطة[35]. أما ليونيتي فلم يتمكن من التدخل، مما سرَّ القادة الوطنيين. لكن، في مؤتمر الرباط المنعقد في نونبر 1937، اِنتُخب لِيونيتي كاتبا فيديراليا وأخذ بقيادة الحزب. غير أن شينيو ظل في قيادة الجريدة. وكانت هذه الإزدواجية بشكل ما منبع توتر.

وأدى تحويل مياه نهر كان يزود أحياء مغربية بمكناس لفائدة الاستيطان، في ماي ـ يونيو 1937، إلى انفجار سخط المغاربة من وجدة إلى مراكش. فتوالت الاحتجاجات الجماهيرية، وتدخلت الشرطة والجيش؛ ومات من مات وجرح من جرح، ووقعت اعتقالات ومظاهرات جديدة. وفي النهاية، تم اِحتلال الأحياء الشعبية بفاس يومي 27 و28 أكتوبر، واعتقال أو نفي القادة الوطنيين التالين: عبدالجليل ومحمد اليزيدي، ومحمد ديوري وعلال الفاسي والوزاني. كما تم حل الأحزاب الوطنية ومنع جرائدها. ومنذ 9 أكتوبر، أخبر نوكّيس باريس بأنه لن يتردد عند «أول مظاهرة مدبَّرة» باتخاذ إجراءات لاعتقال المحرضين مهما كانت ردود الأفعال المرتقبة[36].

---

35) ب. شينيو: «المسألة المغربية»، تقرير قدمه أمام مؤتمر مرسيليا (يوليوز 1937)، مطبعة لابور La-bor، باريس.

36) تقرير يحمل رقم 1976، قدمه الجنيرال نوكّيس لوزارة الشؤون الخارجية، باريس، 1937، ص ص 26 ـ 27. تحدث كَابرييل بيري G. Péri في سلسلة من المقالات صدرت في جريدة «لومانيتي» من 10 اكتوبر الى 10 نونبر، عن ردود الافعال والتعليقات إزاء هذه الاحداث. تعرضت خلاصات بيري الى الاختزال والتشويه من طرف ج. كريماديل J. Crémadeills، في مصدره السابق الذكر، وعلى إثره، من طرف ش. أ. جوليان، «الامبريالية...»، مصدر سبق ذكره. الهامش الموجود في. 184.

لم تتلاش الوطنية على إثر هذه الإجراءات، وإن ضعفت كثيرا. واستطاع المقيم العام، بفضل بعض الإصلاحات وبسياسة معينة قوامها الرأفة والمراعاة والتقدير، أن يكسب جزءا من الشبيبة وأن يغري القصر.

وقد ولَّدت أحداث شتنبر ـ أكتوبر 1937 انفعالا قويا في أوساط اليسار. فعبَّر أُورانج Aurange ، في جريدة «طرافاي» Travail عن مشاعر النقابيين[37]، منددا بالبؤس والمجاعة والحملات الدعائية الفاشية الإسبانية والإيطالية والألمانية، وبغياب إجراءات تحسين أوضاع السكان: «يجب توفير المدارس، يجب توفير الماء... يجب توفير شيء من الحرية... يجب منع اللجوء إلى القوة مطلقا، فالتهديد لن يدوم طويلا.» وأدان أيضا رفض الاقامة المتعنت لمنح الحق النقابي: «لو استمعت إلينا الحكومة، التي غلَّطها بعض الموظفين السامين الرجعيين، لما أخللنا بالتزاماتنا. كنا سنتكفل بتعليم أصدقائنا المسلمين. لِمَ إخفاء ذلك؟ كانت لهم ثقة فينا، بل لم يثقوا إلاَّ بنا. لكونهم شغيلة، لم يرغبوا في الركون إلاَّ إلى رفاقهم بالمصانع والورشات والمكاتب...».

فيما راق لمناضلين آخرين أن يشيروا إلى أن العمال المغاربة المنقبين لم يساهموا في هذه التحركات؛ وبذلك يعطون الدليل على أن الجمعيات المهنية كانت مجالا للالتقاء والتفاهم، وليست بؤرة للقلاقل، وعلى أن رفض الحق النقابي كان خطأً.

لم تتأثر سلطات الإقامة بهذه المواقف. وكان مثال تونس، المشار إليه بكثرة، يبدو على أنه المثال الذي لا يجب أن يُحتذى في وقت كان فيه الشغيلة التونسيون يستعملون الحرية النقابية لإعادة تأسيس الكونفديرالية العامة للشغيلة التونسيين (ك. ع. ش. ت. C.G.T.T.) لمواجهة ك. ع. ش. المختلطة[38]. وقد أدت ضغوطات أرباب العمل الإستعماريين وأحداث شتنبر ـ أكتوبر، إلى تصلب الجنيرال نوكيس في موقفه.

---

37) أورانج: «لو سُمع كلامنا»، «طرافاي» عدد: 5، 15 نونبر 1937.

38) روبير دولافينييت: «القلاقل الشمال ـ افريقية»، «افريقيا الفرنسية»، اكتوبر 1937، ص ص 453 وما يليها. حسب هذا الكاتب، اتخذت الكونفديرالية العامة للشغيلة التونسية ـ التي أعيد تأسيسها في 12 يونيو ـ بلقاسم كَناوي ككاتب لها يوم 27 يونيو.

11 ـ تطور النقابية: يونيو 1937 ـ أبريل 1938

• الاستقطـاب والتنظيـم

ومهما يكن من أمر، فقد استمر عدد المنقبين في الارتفاع ، وتنامى التأسيس النقابي . واكتمل هذا الاخير بهياكل أفقية جمعت نقابات بلدة أو اقليم في اتحادات محلية ؛ وبهياكل عمودية : أي الفيديراليات أو الاتحادات الرابطة بين النقابات أو فروع شغيلة نفس المهنة ـ أو نفس الصناعة «كما كان يقال آنذاك» .

إن عدد المنخـرطين في اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب الذي كان يقدر بـ 7 أو 8000 في نهاية 1936 ، قد يكون بلغ حوالي 000 12 في يوليوز 1937 وقرابة 000 20 في نهاية السنة . انها قفزة ذات أهمية ، حتى لو اعتبرنا أن الارقام التي قدمها الكاتب العام لاتحاد النقابات مرتفعة شيئا ما[1] .

ويلاحظ هذا التوسع في جميع القطاعات . ومن المفيد في هذا الصدد مقارنة لوائح النقابات الممثلة في مؤتمري يناير 1937 و فبراير 1938 ، كما قدمتها لجن التحقق من الانتـدابات ، اذ يستخلص منها أن 48 نقابة تأسست خلال سنة 1937 : 26 نقـابـة للموظفين بثمانية وثلاثين تفويضا ؛ و 5 في المصالح ذات الامتياز بستة تفويضات ؛ و 17 في القطاع الخاص بسبعة عشر تفويضا ، أي 61 تفويضا في المجموع من ضمن عدد إجمالي يبلغ 204 ، وهذه نقابات ذات أهمية صغيرة أو متوسطة . وقد انضم المنخرطون الجدد الى التنظيمات الموجودة سابقا والمؤسسة في القطاعات الكبرى للحياة الادارية والاقتصادية .

---

1) في تقريره الأدبي والمالي أمام المؤتمر الكونفديرالي المنعقد بباريس في 14 ـ 17 نونبر 1938 ، قدم المكتب الكونفديرالي الأرقام التالية عن المغرب :

1935 : 000 3

1936 : 000 5

1937 : 000 11

ماي 1938 : 000 15

وكـانت نقـابـات القـطـاع العام تضم 45٪ من التفويضات؛ ونقابات المصـالـح ذات الامتياز 20,5٪؛ والقطاع الخاص 34,5٪. وكان الموظفون والبريديون وشغيلة الدولة يشكلون الاعداد الكبرى. وبفضل عددهم وانتظام مواردهم المـالية، كانوا بمثابة قاعدة الاتحاد الاساسية. غير أن وزنهم النسبي تقلص. اذ أصبح السككيون الذين أكدوا اكثر فأكثر أنهم أقوى مجموعة عمالية، والكهربائيون ومستخدمو الفوسفاط والابناك، الذين لهم نفوذ مباشر على الحياة الاستعمارية، أصبحوا يعاملون بنوع من المراعاة. وتنامى باستمرار عدد الشغيلة المنظمين في قطاعات التغذية والتعدين والبناء والنقل الحضري والنقل البري.

بهذا تتأكد ملاحظة المناضلين القائلة بالاهمية المتنامية للعنصر العمالي في القـطاعات ذات الامتياز وفي القطاعات الخاصة، مما طرح على مسؤولي اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب مشاكل عويصة على إثر غياب أو قلة الاطر وكان القـانـون النقـابي بسـماحه للفرنسيين وحدهم باحتلال مناصب القيادة يعرض المناضلين المغاربة لقمع أرباب العمل ويسهل تفكيك النقابة.

في هذه الظروف، أصبح دور الاتحادات المحلية حاسما. اذ كان عليها أن توجه وتوعي الشغيلة، وتنظمهم وتساعدهم على التعبير عن مطالبهم وتدعمهم في نشـاطهم. الى جانب الاتحـادات المحلية الخمسة المؤسسة سابقا، تأسست خمسـة أخرى في فبراير ومارس 1937، وكانت مراكزها: الدارالبيضاء وآسفي والقنيطرة وتـازة والجـديدة. وكـان على البلديات أن تعـطيها بورصات للشغل ستتكفل هي بصيانتها. وفي النهاية، امتثلت البلديات راضية الى هذا الحد أو ذاك. لقرارات الاقامة، باستثناء بلدية مدينة وجدة. التي لم تكن لها بورصة بَعْدُ سنـة 1939. في الدارالبيضاء أصبحت مقرات ساحة فيليبير Philibert، التي كانت سنة 1931 مفخرة الاتحاد الجهوي الناشيء، جد ضيقة؛ وحصل اتحاد النقابات الكونفيديرالية للمغرب، بعد عدة مساع، على مجموعة سكنية واسعة بشارع باستور، بامكانها احتواء مكاتبها ومكاتب الاتحاد المحلي، والفيديراليات والنقابات التي كان مقرها المركزي بالعاصمة الاقتصادية.

وقـد اهتمت مكـاتب الاتحادات المحلية، المنشِّطة من طرف السككيين والمعلمـين والـبريديين وشغيلة الـدولـة، بتكـوين وتعليم المنـاضلين في معاهد

للشغل، على غرار ما كان يجري في فرنسا، وكان يشرف عليها مركز دائم للتربية العمالية[2]. وكان يضرب المثل بمعهدي الرباط والدار البيضاء. وكانت الرباط تفتخر بأساتذتها الاثنين والأربعين وكان من بينهم جان دريش، لوي باي (Louis Paye)، والسيدة لاكّارس Lagarce . وكان نقابيو المصالح العمومية والمصالح ذات الامتياز هم الذين يترددون بخاصة على هذه الدروس التي ساهمت في تسليحهم بشكل أفضل. بينما لم تشمل إلا قليلا نقابيي القطاع الخاص الذين كانوا في أمس الحاجة إليها.

• المطالب والضغوطات النقابية :

لقد كان نمو الحركة النقابية هذه في ذات الآن، سببا ونتيجة للضغوطات النقابية القوية التي مورست من أجل تلبية المطالب الأساسية للشغيلة كما عبرت عنها مختلف مؤتمرات اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، والفديراليات والنقابات. تتألف هذه المطالب من ثلاثة مستويات: الدفاع عن جميع الأجور في هذه المرحلة المتميزة بتدهور قيمة العملة وبارتفاع عام لكافة الأسعار، التطبيق الصارم للتشريع الهزيل الموجود والخاص بحوادث الشغل وبالعطلة الأسبوعية، وبثماني ساعات عمل في اليوم وبكيفية أداء الأجور؛ توسيع التشريع الفرنسي الجديد الخاص بأسبوع الأربعين ساعة عمل، العطلة المؤدى عنها وبالاتفاقيات الجماعية، ليشمل المغرب.

ـ علاقات الاتحاد مع السلطات

كان قادة اتحاد النقابات الكونفيديرالية للمغرب وقادة أكبر الفيديراليات يتصدون لهذه المهام بتفاؤل، ليقينهم من تعاطف الاقامة معهم، هذا رغم اصطدامهم بمقاومة متظافرة لبعض مدراء الشؤون الاقتصادية والمالية والأشغال العمومية ولمعظم السلطات الجهوية وأرباب العمل، فوقعت مطالبة قوية بتطهير الدوائر العليا للادارة المتهمة علاوة على هذا، بتأييدها للفرانكوية.

---

2) تقرير فارديل Fardel ، «طرآفاي»، عدد: 11، فاتح فبراير 1938 .

وظلت مكاتب المقيم العام، التي يسيرها جورج هوتان G. Hotin ، ومكاتب موريز Morize التي كانت المصالح المدنية للحماية ولا سيما مصلحة الشغل والقضايا الاجتماعية، تابعة لها، ظلت مفتوحة أمام كافة المتوافدين عليها. وكما هو الشأن في فرنسا ـ وتبعا للتوجيهات الحكومية ـ قبلت تلك المكاتب أن يكون لاتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب ممثلون في مختلف اللجن الاقتصادية والاجتماعية: مكتب الحبوب، لجن مراقبة الاسعار، اللجنة العليا للشغل (التي لم تجتمع قط)، اللجن الثلاثية حيث كانت تناقش كافة مشاريع النصوص المتعلقة بالتقنين الاجتماعي، والتي كانت فيما قبل تخضع للدراسة من طرف تنظيمات العمال وأرباب العمل.

ورغم مجهودات الاتحاد المغربي للشغيلة المسيحيين، الذي أكثر من إصدار البلاغات الصحفية ومن التطبيل للمنظمات التابعة له، فقد ظل اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب المنظمة الوحيدة ذات التمثيلية الفعلية للعمال. فكانت انتخابات مجالس العمال وأرباب العمل، والانتخابات المهنية في مختلف الفئات: (الموظفون، السككيون، شغيلة الفوسفاط، الكهربائيون، شغيلة الأبناك) لصالحه دائما ـ بينما لم تكن تحصل لوائح الكونفديرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين إذا ما وجدت إلا على 20٪ من الأصوات في أحسن الأحوال. وظلت بورصات الشغل مخصصة له، وحين كانت تطرح المطالب أو تتفجر نزاعات، كان مناضلو الاتحاد هم الذين يتفاوضون ويبرمون الاتفاقيات مع السلطات الجهوية أو البلدية أو المقيمية التي كانت تقوم بدور الحكم أو الوسيط بين الشغيلة ومشغليهم.

وأبدى كل من شابان، في عدد من «لاآفنير دي راي»، أبريل 1937، وأورانج، في أول عدد من «طراڤاي»، وهيفرنو في تقريره الأدبي إلى مؤتمر فبراير 1938، أبدوا ارتياحهم لهذه الروح الجديدة في التعامل. ومع ذلك أشار بعض المناضلين خلال المؤتمر إلى أن تصرفات المقيم لم تعد كما كانت، إذ أصبح نوكيس مسؤولا إلى حد كبير عن مواقف أرباب العمل والمدراء. فنادوا إذن بمزيد من الحذر.

ـ في المصالح العمومية

كانت مسألة الأجور تهم جميع فئات الشغيلة. وإذا تمعنا في الأقرب تبين

لنا أن الاقامة لم تكن تتخذ أي موقف، في المجالات التابعة لاختصاصها، إلا بعد اتخاذ المتروبول قرارا لفائدة مستخدميه. فقد كانت للموظفين والبريديين وشغيلة الدولة مطالب خاصة بهم، جرت بصددها مناقشات طويلة وعسيرة بين المندوبين ورؤساء المصالح. إلا أنهم كانوا جميعا منشغلين بقضايا الرواتب والتعويضات.

واستمرت الاقامة عزما منها على تفادي النزاعات المباشرة مع موظفيها في نهج نفس الممارسة المتبعة في المرحلة السابقة، والرامية إلى تطبيق بطيء للقوانين والمراسيم المقررة في الوظيفة العمومية بفرنسا. هكذا، ألغيت تدريجيا الاقتطاعات التي كانت تمس الرواتب والنفقات والمعاشات؛ ثم تقررت تعويضات بخصوص غلاء المعيشة مقابل ارتفاع الأسعار الناتج عن التدهور المتتالي لقيمة العملة.

واستمر المعلمون في المطالبة باسترجاع كلي، للتعويض عن السكن الذي حذف والذي كان يشكل كما رأينا، جزءا من رواتبهم وذلك إلى جانب التعويض عن غلاء المعيشة. وكانوا يطالبون أيضا صحبة كافة الموظفين باستعادة الزيادة المغربية البالغة 50٪.

وكان المساعدون في المصالح العمومية للحماية يشتكون من وضعيتهم ذات الآفاق الغامضة وكانوا يهدفون إلى القضاء التدريجي على هذه الفئة بترسيمها بعد مدة معينة من العمل وتوقيف أي توظيف جديد ضمن هذا الاطار وفي انتظار ذلك، كانوا يطالبون بامتيازات وبضمانات مماثلة لتلك التي يتمتع بها الموظفون والمتعلقة بمدة العطلة السنوية والاجازة المرضية وكذا بالمكافآت والتعويضات. وتم الحصول على نتائج محدودة بهذا القدر أو ذاك فيما يخص هذه النقط كافة، ماعدا، طبعا، إلغاء إطار المساعدين. ولم يحل هذا المشكل في فرنسا رغم النضالات المتعددة التي خيضت بشأنه.

وتوجد أهم وجهات نظر الفيديراليات الكبرى ومطامحها مطروحة في المذكرة التي قدمها التكتل الكونفديرالي للمصالح العمومية إلى فرانسوا دوتيسان F. de Tessan [3] بتاريخ 12 فبراير 1938 خلال زيارته للمغرب[4]. فاعتبارا

3) مساعد كاتب الدولة في الشؤون الخارجية، خلف بيير ڤيينو P. Viennot بعد سقوط حكومة بلوم في 1937.

4) «أفونير دي راي»، مارس 1938.

منهم لأنفسهم «كامتداد للجماعة الفرنسية»، طالب الموظفون الفرنسيون بأن تطبق عليهم تلقائيا القوانين الفرنسية. «حقا إن المبدأ مكتسب، إلا أننا نشكو من التأخر الكبير في التنفيذ ومن تحريضات مؤسفة». وبهذا الصدد يعطون مثال القانون المالي بتاريخ 31 دجنبر 1936 الخاص بتعديل المعاشات والتقاعد الذي لم يطبق بعد. وبعدما طالبوا بالرجوع إلى التعويض القديم عن الاقامة وإلى الزيادة المغربية البالغة 50٪، وبحصول المساعدين على نفس الضمانات المعطاة في فرنسا، تعرضوا لمسألة الشغيلة الأهلية.

فقالوا بشأنها: «إننا اعتبرنا دائما بأن رفاقنا المحميين متساوون معنا ويجب من الآن إيجاد مكان للأطر الأهليين في الادارة، قبل أن يطالبوا بذلك ونددوا بأجور العمال الأهليين الهزيلة. «في وجدة، يقومون بالمقارنة. في نفس المحطة، يتقاضى العامل المغربي بالسكك الحديدية للمغرب يوميا 50, 6 فرنكا، فيما يتقاضى العامل الجزائري بالسكك الحديدية للجزائر 15 فرنكا على الأقل».

وتنتهي المذكرة بهذه «الفكرة العامة» التي تدقق موقفهم: «نعتقد أن الادماج الاقتصادي والاجتماعي التدريجي والسلمي، يجب أن يكون الانشغال الرئيسي فيما يخص السياسة العمالية الأهلية «على النقابية أن تلعب دورا كبيرا [في ذلك]، لكن في صيغة فرنسية ـ أهلية، وليس في صيغة أهلية محلية لن تؤدي إلا إلى سوء التفاهم وإنزعاج كبيرين» وهنا تلميح لمطامح الاقامة في إنشاء تعاضديات عمالية، وليس لامكانية تأسيس نقابات مغربية صرفة، وهو احتمال لم يكن واردا بالنسبة لمناضلي اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، إذا كان في نظرهم، من البديهي أن يلتحق الشغيلة المغاربة بنقابات ك.ع.ش. إلى جانب رفاقهم الأوربيين.

ـ في المصالح ذات الامتياز: معركة «النظام الاساسي».

كان التكتل يضم إلى جانب شغيلة المصالح العمومية، شغيلة المصالح ذات الامتياز والمكاتب، والسككيين، والكهربائيين، وشغيلة الفوسفاط، هنا تحققت نتائج مهمة، على إثر تقديم متكرر للمطالب، المدعمة أحيانا بتهديدات بالاضراب.

وكـان للادارات، سواء المنبثقـة عن بنـك باريس والبـلاد المنخفضة في السكك الحديدة والطاقة الكهربائية، أو الرجعية بوضوح كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الشريف للفـوسفـاط، كان لها نزوع نحـو رفض المـطالب الاساسية المتعلقة بضمان استقرار الشغل، وبالترتيب المهني والترقيات، وبالضمانات ضد التعسفات.

ووعيا منهـا بالدور الذي يلعبه هؤلاء المستخدمُون في الحياة الاقتصادية للحماية، ورغبة منها في تفادي اضطرابات إضافية في مغرب يعيش وضعية مقلقة بسبب مطالب الوطنيين، كانت الاقامة تتدخل للقيام بالتحكيم.

1 ـ السـككيـو ن.

قدمت أعداد «لافنير دي راي» فيما بين يناير 1937 وماي 1938، تعدادا للمطالب المطروحة وللنشاط المبذول وللنتائج المحصلة. وظلت قضايا الأجر، والتعـويضـات والعطلة السنوية، ومدة الشغل وتنظيمه، والتقاعد والمعاش في مقدمة الانشغالات. وكانت النقابات والفروع التقنية تناقشها. وكانت اللجن الادارية ومؤتمرات الاتحاد تصوغها، بينما كان المكتب مكلفا بتحقيقها، وكانت الـوفـود تدافـع عنهـا خلال لقـاءات مع مديري الشبكـات، ومـدير الأشغال العمومية، ومندوب الاقامة أو مع المقيم بنفسه.

وكانت المطالب الملباة عديدة.

وقد فكرت السكك الحديدية للمغرب في وضع المستخدمين الملحقين، ذوي الرواتب العالية، رهن إشارة شبكاتهم الأصلية. وقد تمكن الاتحاد من جعل إعادة الادماج هذه اختيارية وإرادية، «مما أدى ـ تقول الجريدة في عدد أبريل 1937 ـ إلى توافد المنخرطين علينا، ومن بينهم ذوو الرواتب العليا». وتمكن أيضا من أن يصبح له ممثل في المجلس الأعلى للنقل الملكف بدراسة قضايا التنسيق بين السكـة والـطريق. وتم منـح زيادة جزئية في الرواتب والتعويضات، كما طبق الاجراءات المتخذة لفائدة الموظفين على السككيين[5].

---

5) تقليص وحـذف الإقتـطاعـات، تطبيقا لظهيري 27 يناير و6 يوليوز 1937. تعويض مؤقت بـ 100ف. للمستخدمين الذين يتقاضون أقل من 000 30ف. سنويا وذلك ابتداء من فاتح أبريل 1937، ونفس الشيء بالنسبة للمجندين والأعوان. وتم أيضا رفع التعويض الخاص المؤقت والزيادة بنسبـة 12,5٪ والتعـويض عن النقـل؛ ورفع ملموس للتعويضات العائلية الخاصة بالأطفال؛ ومساعدة للمستخدمين الذين يتابع أطفالهم دروسا بالأقسام التقنية.

غير أن وضعية المياومين الأوربيين والمغاربة هي التي أثارت بالخصوص أقوى التدخلات في السكك الحديدية للمغرب، وفي خط طنجة ـ فاس على الأخص، حيث كانت شروط العمل والأجور سيئة للغاية، وكان دوريل Durel ، كاتب نقابة خط طنجة ـ فاس وعضو مكتب الاتحاد، قانونيا يتحمل المهمة الشاقة المتمثلة في الدفاع عن مستخدمي هذه الشبكة، هكذا تم الحصول على تحسينات في الشغل بالنسبة لمستخدمي مصالح العربات الفرنسيين، وعلى توسيع الزيادة في الأجور المحصل عليها من ظرف مجندي ومساعدي السكك الحديدية للمغرب ليشمل مستخدمي خط طنجة ـ فاس، وأخيرا ترسيم كافة المستخدمين ذوي الجنسية الفرنسية الذين اشتغلوا بالشركة مدة ثلاث سنوات على الأقل، ابتداء من فاتح يناير 1938 .

2 ـ الكهربائيون:

إذا كان مستخدمو شبكات السكك قد تمكنوا من الحصول على نظام أساسي بفضل تحركاتهم فيما بين 1926 و1929، وإذا كان انشغالهم الحالي يتعلق باستكماله وتوسيع فوائده إلى فئة المجندين والمرسمين، فإن وضع مستخدمي توزيع وإنتاج الكهرباء تختلف تماما. فقد كانت تنظيماتهم فتية، إذا تأسست بعد 1936، ومنذ تأسيسها وتجمعها في إطار اتحاد النقابات المغربية للانارة والقوى المحركة، عملت هذه التنظيمات على تحسين الأجور والحصول على نظام أساسي، وبعد مفاوضات صعبة دامت ستة أشهر، تم الحصول على النظام الأساسي بعد مناقشته. وتشبثت بأن يصبح منح هذا النظام الأساسي واجبا قانونيا على كل شركة ذات امتياز. وبفضل دعم المؤتمر وعمل مكتب الاتحاد الجهوي، حصلت على إصدار ظهير 6 فبراير 1938 الذي ينص على أن كل عمل لمنح الامتياز يجب أن يصاحب بنظام أساسي للمستخدمين المشغلين.

ووضع، في 23 أكتوبر 1937، طلب بالتعويض يبلغ 150 فرنكا شهريا بالنسبة للأوربيين وفرنكين اثنين يوميا للمغاربة. وتظاهرت إدارتا الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء (SMD) وشركة الطاقة الكهربائية للمغرب (EEM) [6] بعدم قبولها التفاوض مع التنظيمات النقابية نظرا لاعتراضهما على تمثيليتها.

---

6) وإدارة الأشغال العمومية، وهي السلطة الوصية.

إلا أنها اضطرتا إلى التنازل، وقبلتا إخضاع النزاع للتحكيم. وقد التجأ الحكمان المعينان، هيفيرنو كاتب اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، وشابون، رئيس الغرفة التجارية للدار البيضاء، إلى حكم أعلى، هو القاضي كورديي Cor-dier، رئيس محكمة الاستئناف، وفي 18 دجنبر أصدرت لجنة التحكيم حكمها الذي قرر بأن شركات الطاقة «ستدفع لمستخدميها الأوربيين تعويضا مؤقتا ثابتا وجزافيا يبلغ 150 ف، شهريا وذلك ابتداء من فاتح أكتوبر 1937»، واستندت اللجنة فيها استندت عليه، على كون الحكومة قدرفعت قيمة الرواتب إثر الزيادة في الأسعار المترتبة عن التخفيض الثاني للعملة، الذي قام به شوتون Chautemps؛ هذا مع العلم «أنه لا يجب الافراط في التماثل بين الرواتب والأجور».

لم يكن النظام الأساسي والتعويضات يخصان المغاربة وأبرز المكتب في تقريره الأدبي إلى مؤتمر الاتحاد المغربي، وفي تقاريره إلى الفروع، الصعوبات التي تعترضه «حين كان يطرح مصير الرفاق الأهليين». وكان يُقال: «حذار. إننا هنا نمس مسألة تتعلق بالسياسة الأهلية في مجملها وبإمكان الادارة وحدها التدخل في هذه القضية». غير أنه أعطي لهم وعد بأخذ مطالبهم المقدمة بعين الاعتبار.

هكذا، حددت مذكرة إدارية بتاريخ فاتح أكتوبر 1937 شروط تشغيل المستخدمين الأهليين. ولم تقم هذه المذكرة سوى باستعادة وتجميع الاجراءات الجاري بها العمل. إلا أنها استغلت ذلك لحذف بعض الامتيازات العينية التي كانت تمنح للمستخدمين بعد خمس سنوات من الاشتغال.

وفي دجنبر 1937، لم يعد مكتب الاتحاد يقبل أن يحرم المستخدمون المغاربة من التعويض عن غلاء المعيشة، في الوقت الذي كان الأوربيون يتمتعون به. وطالب من الكاتب العام للفيدرالية الفرنسية، مارسيل بول، أن يتدخل لدى المقيم العام ووزير الخارجية، واحتجت أيضا بعض الفروع النقابية. وفي 29 دجنبر، حصل العمال المغاربة على تعويض بفرنكين في اليوم، وكانت قد تمت المطالبة به في 23 أكتوبر.

3 - في المكتب الشريف للفوسفاط

في المكتب الشريف للفوسفاط كانت العلاقات بين الادارة والتنظيمات النقابية التابعة لـ: ك.ع.ش. سيئة بشكل واضح. فقد كانت الادارة حانقة

على أولئك المناضلين الذين كانوا يقومون بتنقيب الأهالي، ويطالبون بتحسين الأجور ويفضحون نظام العنف والتعسف الذي كان مفروضاً على الأهالي في المناجم و«القرى» التي كانوا يقطنون بها. وكانت تعطيهم نقطاً سيئة وتعطل ترقيتهم وتشجع المستخدمين الواثقة منهم، غير المنقبين أو الذين كانوا أعضاء في التنظيمات اليمينية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار كفاءتهم المهنية، وكانت تعطى الأسبقية في التشغيل للأجانب ولاسيما الإيطاليين المشتبه في كونهم فاشيين. وكان هذا التصرف يثير السخط كما كان محط تنديد شديد من طرف مسؤولي نقابات لوي جانتي (اليوسفية) وآسفي وخريبكة في بلاغات ومقالات نشرت في «طراقاي» و«ماروك سوسياليست». وكان هذا التصرف أيضاً موضوع مداخلاتهم في اللجن الادارية وفي مؤتمرات اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب. وهكذا أصبحوا يطالبون ـ فضلا عن تعديل الأجور أو التعويضات الذي أصبح ضرورياً على إثر ارتفاع الأسعار ـ بإقامة سلم للتنقيط وإبلاغ المعنيين بنقطهم، وبتشكيل لجنة تعادلية التمثيل للترقية، وبتشغيل كافة المستخدمين عن طريق المباراة، وبتوسيع سلطات المندوبين لتشمل السلامة وحفظ الصحة، وبنشر النظام الأساسي للمستخدمين في الجريدة الرسمية لكي تصبح له قيمة شرعية؛ وأيضاً بتحرير نظام أساسي للشغيلة المغاربة؛ وأخيراً بإرجاع كورياس Gorias وكازالونكا Casalonga إلى شغلهما الذي فصلا منه بسبب نشاطهما النقابي سنة 1934 [7].

لم تتحسن الوضعية خلال الفصل الأول من سنة 1938. وفي 29 مارس، حرر المستخدمون الأوربيون بخريبكة ملفاً للمطالب المباشرة وقرروا بالاجماع مبدأ الإضراب إذا لم تُلبَّ مطالبهم، وذلك على إثر تذمرهم من تباطؤ إدارة المكتب في خريبكة في الوفاء بوعودها المقدَّمة في يناير، ولاسيما على إثر استيائهم من موقف بعض المهندسين إزاء الأهالي. وفي يوم السبت 2 أبريل استُدعي المكتب النقابي من طرف مدير المركز الذي رفض استقبال الوفد المتقدم لضمه شخصاً أجنبياً في نظره، هو هيفيرنو كاتب اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب. وفي الخامسة بعد الزوال، اتصل المدير، بأمر من الاقامة، بالمندوبين

---

7) أنظر «طراقاي»، عدد 15 دجنبر 1937، مشروع تعديل النظام الأساسي لمستخدمي المكتب، المعدني 18 يوليوز 1937.

المصحوبين بهيفيرنو. كان اللقاء سلبياً؛ وبعد أن وصلهما الخبر بذلك. تضامنت لوي جانتي (اليوسفية) وآسفي معهم. فكان الاضراب العام بالمراكز الفوسفاطية وشيك الوقوع.

ويوم الاثنين 4 أبريل، لقيت المشكلة حلها في الرباط إذ أعطى موريز Mo-rize، مندوب الاقامة، ورئيس المجلس الاداري للمكتب الشريف للفوسفاط، ضمانات قطعية، أكدها توكيس في اليوم الموالي، بأن اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب يتمتع بحق تقديم مطالب الشغيلة الأهليين. ولانقاذهم من تعسفات رؤساء القرى، وهم مستخدمو المكتب الشريف للفوسفاط، سيتم وضع مراقب مدني، وسيتم تقنين المذكرات الادارية الخاصة بالأهالي.

أما فيما يخص المستخدمين الأوربيين، فقد لبيت جميع مطالبهم تقريبا: إذ تم نشر النظام الاساسي في الجريدة الرسمية، وتوسيع سلطات المندوبين لتشمل حفظ الصحة والسلامة، وإرجاع كورياس لعمله. وأعطي وعد بأن تدبير صندوق التعاون سيقدم للمجلس الاداري للمكتب الشريف للفوسفاط خلال الشهر الجاري وبأن صندوق التعاون للعمال المغاربة سيتم إنشاؤه. لقد كان هذا انتصارا كبيرا، فكيف يفسر ذلك؟ هل بسبب حرص المسؤولين على الا تقع اضطرابات في مصلحة يخضع لها التوازن الاقتصادي للحماية؟ أو بدون شك، بسبب حدث سياسي عابر هو عودة بلوم إلى السلطة (13 مارس ـ 18 أبريل 1938).

ـ البنك والتجارة: الإتفاقيات الجماعية

إن الانشغال بالأمن وبضمان الشغل وبالأجور هو الذي دفع إلى الحركة تعاضدية من القطاع الخاص جد هادئة وصبورة، إلاَّ أنها كانت تعتبر أنها تلعب دور مصلحة عمومية، إذ هي التي تتحكم في اِنتظام القروض والأداءات. لقد كان الأمر يتعلق بمستخدمي الأبناك.

لقد أسس مستخدمو الأبناك لوحدهم أو باشتراك مع مستخدمي التجارة وداديات في الدارالبيضاء ومكناس ومراكش، وأسسوا سنة 1921 مؤسسة تضامنية، اِعتُرف لها بالمنفعة العمومية سنة 1926. هل اشتغلت هذه المؤسسة،

أو وُجدت فعلَا؟ لاندري ذلك. إن مستخدمي الأبناك لم يشاركوا في إضرابات يونيو 1936؛ إلاَّ أن حركة التنقيب المترتبة عنها قد بلغتهم.

وفي غشت 1936 تأسست فعليا نقابة مستخدمي الأبناك. وفي يناير 1937، طالبت من المدراء تطبيق الإتفاقية الجماعية الموقعة في 3 يولويز 1936 بفرنسا، على المغرب: وقد إلتزم الاتحاد النقابي لرجال الأبناك بذلك. كانت هذه المطالبة تتسم بلهجة مُهَدِّدة. لكن ظلت الأمور عند هذا الحد[8].

ذلك أن القوى لم تكن كافية كما أن عقول هؤلاء «الضعفاء ذوي الياقات الوهمية» لم تكن مهيأة بشكل كافٍ. فالنقابة الوحيدة لمستخدمي الأبناك والتجارة والمكاتب التي ظهرت في المؤتمر الجهوي المنعقد في يناير 1937، لم تكن تضم سوى 350 إلى 400 منخرط يتوزعون بين الدارالبيضاء والرباط ومكناس. إلاَّ أن الوضع كان مختلفا في منتصف يونيو، فالتنظيم النقابي كان أكثر عددا ـ إذ كان يَضم حوالي 700 منخرط، أكثر من نصفهم كانوا مستخدمين في الأبناك ـ وكان يَشمل مناطق أخرى: فاس والقنيطرة ووجدة. وكان القادة نشيطين وذوي تجربة، ريفستيك REIFSTEK بالنسبة لمستخدمي الرباط وطونياTogna، مستخدم في البنك وكاتب عام للنقابة بالدارالبيضاء. ونجحت النقابة في فتح المفاوضات من أجل إقامة عقدة جماعية، إلاَّ أن هذه المفاوضات فشلت.

فانفجرت إضرابات في يونيو وتوقفت ثم عادت في يوليوز، وشملت كافة المؤسسات البنكية للدارالبيضاء يوم فاتح يوليوز، ومكناس (2 يوليوز) وفاس (3 يوليوز) والقنيطرة (7 يوليوز) ثم وجدة[9]. كان التوقف عن العمل في بعض المناطق غير تام. إذ جاء بعض المستخدمين إلى الشغل، مما أدى برفاقهم المضربين إلى الإستهزاء بهم عند دخولهم أو حين كانوا خارجين من العمل[10]. وعلى عكس هذا، تضامن عدد كبير من رؤساء المصالح مع مستخدميهم.

---

8) «ماروك سوسياليست»، عدد 23 يناير 1937.

9) «لوبوتي ماروكان»، أعداد، 2 و3 و7 و8 يوليوز 1937.

10) «لوبوتي ماروكان»، عدد 13 يوليوز 1937.

وعلى إثر نداء اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب من أجل التضامن، صوتت التنظيمات النقابية على ملتمسات تضامنية ونظمت تظاهرات ـ عُقد بالدارالبيضاء تجمع شعبي يوم 16 يوليوز[11] ـ وفتحت إكتتابات لإعانة الشغيلة الذين كانوا يواجهون «جدار المال».

تم فَكُّ النزاع بعد مفاوضات مريرة. ويوم السبت 24 يوليوز أعلن بلاغ من «الكي دورسي» (وزارة الخارجية الفرنسية) بأن «السيد دوتيسان de TESSAN ، كاتب مساعد بالشؤون الخارجية، الذي كان يسعى جاهدا منذ عدة أيام إلى القيام بالتحكيم في النزاع قد تمكن من تحقيق الاتفاق اليوم»[12].

وكانت بنود الاتفاق الذي نوقش من طرف ممثلي إتحاد أرباب الأبناك وممثلي مستخدمي أبناك المغرب، طونيا Togna وهيفرنو وكابوشي Capocci كما يلي: لا عقاب على الإضراب؛ إرجاع كافة رؤساء المصالح الذين سرحتهم المديريات لأنها لم يكن بإمكانها أن تقبل بمساهمة الأطر في حركة مماثلة؛ الأداء الكامل لأجر أيام الإضراب وللمكافأة السنوية؛ وعد صارم من طرف الحكومة الفرنسية بإعلان حكمها التحكيمي بصدد الأجور قبل 15 غشت. وتحدد استئناف العمل في يوم الإثنين 26 يوليوز.

في روايته لهذه الأحداث[13]، قال طونيا «حقق مستخدمو أبناك المغرب انتصارا نقابيا حقيقيا سيكون له مفعول القانون (كذا) في سجل الأبناك؛ هذه النتيجة تحققت بفضل انضباط الجميع واتحاد رفاق من كافة الإتجاهات».

وأُعلن عن الحكم التحكيمي، ووُقعت الإتفاقية الجماعية في 30 شتنبر بباريس ويوم 9 نونبر بالدارالبيضاء[14]. وجاءت بضمانات مهمة. إذ تم تأسيس مجلس تأديبي أصبحت معه التسريحات التعسفية صعبة. وحدد أجر أدنى عند التشغيل كما حُددت قواعد وتعويضات خاصة بالطرد التعسفي. وتوقعت

---

11) «لوبوتي ماروكان»، عدد 16 يوليوز 1937.

12) «لوبوتي ماروكان»، عدد 25 يوليوز 1937.

13) «طرآڤاي»، عدد 15 غشت 1937.

14) «طرآڤاي»، عدد 5، 15 نونبر 1937.

الإتفاقية كذلك الإجازات المرضية والإجازات الخاصة «لفائدة الرفيقات الحوامل»، وضمانات للشغل لفائدة المستخدمين الذين ذهبوا إلى الجيش. . . إلخ.

وعلى عكس هذا، لم تكن البنود الخاصة بالأجور والتي حددها الحكم دوتيسان، مُرضية. مع ذلك رُفعت الأجور الدنيا «بنسَب كبيرة»، وحصل نفس الشيء بالنسبة للمستخدمين المكلفين بعائلاتهم. لكن الزيادة العامة في الأجور لم تُمنح ولذلك لم يكن ينبغي تخفيف الضغط(15)

هذا العمل ظل مع ذلك نموذجيا بقوته ومدته ونتائجه. فدعا فرع مستخدمي التجارة للنقابة العامة، منخرطيه إلى تقليد رفاقهم في الأبناك، وإلى تنظيم أنفسهم في المقاولة وإلى النضال من أجل تحسين أجورهم التي تعد من ضمن أدنى الأجور. ولإرغام أرباب العمل على احترام أسبوع أربعين ساعة للشغل والإجازات المؤدى عنها.

سُمعت هذه النصائح من طرف مستخدمي «كَاليري لافاييت» «Galeries La Fayette» و «ميساجري هاشيت» Messageries Hachette الذين خاضوا مفاوضات بشأن اتفاقية جماعية. هُيئت اتفاقية «كَاليري لافاييت» بالدارالبيضاء من طرف هيفيرنو وطونيا، ووُقعت بباريس من طرف كابوشي والمدير العام. وأُبرمت إتفاقية «ميساجري هاشيت» يوم 10 مارس 1938 بالدارالبيضاء، وقام طونيا بتمثيل المستخدمين(16).

---

15) الزيادات كانت كالتالي: سيتقاضى مستخدم عازب يبلغ 20 سنة وقضى 3 سنوات في الشغل 900ف. عوض 500؛ فيما سينتقل أجر مستخدم أب لأربعة أطفال واشتغل مدة 8 سنوات من 1320ف. إلى 2000ف. الأجر الأساس: المتمرنون والمستخدمون الأحداث، من 300 إلى 700ف. حسب السن والجنس. مافوق 22 سنة: عمال الشحن والمستخدمون الكتاب: 835ف. بالنسبة للنساء و1000ف. بالنسبة للرجال؛ المختزل الضارب على الآلة الكاتبة 600، 900 و1000ف؛ مساعد محاسب: 920 للنساء و100 1ف. للرجال.

تتغير الأجور الأساس، المُعدة بناء على الوضعية في فاتح يناير 1936، مؤشر المواد 13 المأخوذ به هو 330، بشكل تلقائي وكل ثلاثة أشهر وفقا لكلفة المعيشة. إنه إذن إدراج للسلم المتحرك. «طراڤاي»، عدد 20 مارس 1938.

16) «طراڤاي» نفس العدد السابق.

كان لهذه الإتفاقيات الجماعية التي انتزعتها نقابات المستخدمين التابعة ل: ك.ع.ش. عددٌ معين من السمات المشتركة والمتفردة. إذ نُوقشت وأُبْرمت قبل صدور النصوص التشريعية التي وعدت بها الإقامة، وتعترف بالحريةَ النقابية وبحرية الرأي وبانتخاب مندوبي المستخدمين، وبالتوفيق والتحكيم الضروري.. وقانونيا، لم تكن هذه الاتفاقيات قابلة للتطبيق إلاَّ على المستخدمين المتمتعين بالحق النقابي؛ وقد حرصت على ذلك سلطات الحماية التي عُرضت عليها المشاريع[17]. غير أنه سُمع وسُجل في اتفاقية ملحقة بأن جميع بنود الإتفاقية الجماعية غير المنافية للقوانين، قابلة للتطبيق على المغاربة. لقد كانت هذه خطوة هامة على طريق المساواة.

ـ الشروط الصعبة لشغيلة القطاع الخاص

إذا كانت شروط شغيلة القطاع الخاص الأوربيين صعبة، فإن شروط المغاربة كانت مأساوية.

وقد أدى الانفراج النسبي الذي أعقب وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وتعيين نوكّيس، وكذا الإنتصارات المؤقتة لإضرابات يونيو 1936 وبداية 1937، إلى توافد المنخرطين الجدد وتأسيس تقابات جديدة. وكانت هذه التنظيمات هشة وضعيفة، فيما عدا بعض الإستثناءات. فكانت أعداد منخرطيها متحركة وغير قارة؛ وكان المغاربة يدخلون إليها ويخرجون منها إذا ما أحسوا بأنهم خُدعوا ثم يعودون ويطالبون بتصحيحات. وكانت أبواب بورصات الشغل مفتوحة أمامهم، سواء كانوا منقبين أو لا؛ وهذه كانت حالة معظمهم. وكان الأوربيون المنقبون يُكشفِ عنهم بسرعة وإذا ما أبدوا نوعا من الجرأة في طرح المطالب، كانوا يتعرضون للطرد بأي مبرر. وكان الفرنسيون، الذين بإمكانهم وحدهم أن يؤسسوا نقابة معينة، أكثر عرضة للطرد، ولا يجدون تقريبا أي شغل آخر. بعضهم كان يعود إلى فرنسا، وآخرون كانوا يتسجلون في لوائح البطالة؛ وبعضهم، مثل كانديلا Candella في النقل أو سيلفستر في البناء، عينوا في قيادة

---

17) «طراقاي»، عدد 15 يناير 1938.

تنظيمهم النقابي. وكان أرباب العمل يرغبون في إفزاع العمال. فأصبحوا يشغلون أكثر فأكثر المغاربة ذوي الأجور الدنيا والذين يسهل طردهم أو المستخدمين ذوي الأفكار المضمونة، فرنسيين أعضاء الحزب الشعبي الفرنسي PPF والحزب الإجتماعي الفرنسي PSF أو الإيطاليين ذوي الميولات الفاشية[18].

ويعود الفضل، كما رأينا، لإتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب وللإتحاد المحلي، في تنظيم شغيلة القطاع الخاص ومساعدتهم. وعلى هذه الأصعدة المختلفة لعب هيفيرنو وشارل هومبير Ch. Humbert بالدارالبيضاء، وشابان بالرباط، ونافاي Navailles بالقنيطرة ودوريل Durel بمكناس، ومارشال بوجدة وفور Four بالجديدة، ودارتيكناف Dartiguenave وموران Maurin بفاس، ولعب أعضاء مكاتبهم دورا كبيرا. إذ كانوا يتلقون الشكايات وينذرون مفتشي الشغل الذين يذهبون مباشرة إلى الشركة المتهمة: وكانوا يحضرون في اللجن الجهوية حيث كانت تحدد أجور عمال المقاولات التي تشتغل لفائدة الجماعات العمومية، وكانوا يسعون إلى الحصول على أجور تفوق الحد الأدنى. وكانوا يقودون الوفود العمالية لدى السلطات المحلية ويتدخلون في النزاعات. وإذا كانت جملة الإضرابات، التي بلغت أوجها على يد مستخدمي الأبناك في يونيو - يوليوز 1937، قد هدأت خلال النصف الثاني من السنة، فإن بداية سنة 1938 شهدت هزتين قصيرتين إلاَّ أنهما ذاتا دلالة.

وفي مناجم أحولي للرصاص، قرب ميدلت التي كانت تشغل 60 أوربيا و 400 مغربي، تأسست نقابة وطالبت برفع الأجور وبتطبيق الأجر الأدنى المحدد في 5,50 فرنك بالنسبة للمغاربة، وبتحسين شروط العمل وبالوقاية من المرض المهني «مغص الرصاص»، وبتوزيع الحليب. وانتظر العمال الجواب عدة شهور ثم قرروا في 4 فبراير الدخول في إضراب عن الشغل إذا لم تُلبَّ مطالبهم بعد أجل أسبوعين. رفضت الإدارة بشكل صارم أية زيادة في الأجور. ثم ناورت من أجل تفرقة الشغيلة، فقبلت بالزيادة في التعويضات العائلية للأوربيين وحدهم،

______

18) حول طرد الشغيلة الفرنسيين وتفضيل الأجانب، راجع تصريحات كوسط Coste، من التعدين بالدارالبيضاء، أمام اللجنة الإدارية بتاريخ 12 يونيو 1937، «طرآفاي»، العدد 1 وكذا تدخل كورياس Gorrias في المجلس الحكومي، في كتاب ر. كاليسو السابق الذكر، ص 191.

وبدراسة إنشاء صندوق للتعاون ب «التي هي أحسن». فقرر أغلب الأوربيين بناء على هذا أن يضعوا «ثقتهم» في الإدارة وألاّ يضربوا عن العمل. وبعلمهم بهذا، ثار سخط العمال «الأهليين»، وتوقفوا عن العمل غداة ذلك أي في 20 فبراير[19]. فكان رد فعل السلطات سريعا. إذ هرع إلى القرية «المخزنيون» وقوات الشرطة الإضافية. فاعتُقِل خمسة عشر مضرباً ونقلوا إلى ميدلت؛ وبعضهم خضعوا لاستنطاق «مُشدد» والقيود في أيديهم؛ وذلك لدفعهم إلى القول بأن المسؤولين النقابيين هم الذين دفعوهم إلى الإضراب، إلاّ أن العمال سكتوا.

كانت فرصة جيدة لم يتركها أرباب العمل تمر، إذ طردوا ستة منجميين أوربيين، فرنسيين وجمهوريين إسبانيين. كلهم أعضاء في ك. ع. ش. من ضمنهم كاتب وأمين صندوق النقابة ومندوبان لدى اللجنة الثلاثية للمناجم. وبعد إخبارها بذلك من طرف الإتحاد الجهوي لمكناس، لم تقدم الرباط أي جواب[20].

وبعد بضعة أسابيع، اندلع، في الجنوب، بمناجم جبل سلغف التابعة للاتحاد المحلي لمراكش، إضراب عن العمل يوم 26 مارس، ستكون نهايته أكثر إيجابية. جاء هذا الإضراب على إثر طرد مندوب المستخدمين جان لانجوان Jean Lanjuin ، الذي أبدى ملاحظاته باستمرار حول قضايا حفظ الصحة، والسلامة والتموين والأجور. . . وفي 25 مارس، اِستُدعِي المستخدمون المغاربة من طرف مصلحة حفظ الصحة لتلقي التلقيح ضد التيفوس. ولم يرخّص لهم بالاستجابة

---

19) كان الأوربيون يتقاضون في مناجم أحولي 25 إلى 35ف. في اليوم. تضاف إليها التعويضات عن غلاء المعيشة، 5ف. في اليوم، وعن المردودية، من 5 إلى 8ف. في اليوم؛ وعن العائلة: 1,25ف. لكل طفل. أما المغاربة فكانوا يتقاضون من 4,5 إلى 7,5ف. في اليوم، يضاف إليها تعويض يومي عن المردودية يبلغ 1,25ف. يمنح شريطة انعدام أي تغيب خلال الأسبوعين؛ «طراقاي»، عدد: 33، 5 شتنبر 1937.

20) حسب دوريل، في مقاله «إستفزاز أرباب العمل في مناجم أحولي»، «طراقاي»، عدد 5 أبريل 1938. هذا المقال مصحوب بدراسة أخرى تحمل عنوان «منجميو أحولي، هؤلاء هم أسيادكم. المغرب في قبضة المالية الدولية»، حيث نجد تشريحا لتكوين مجلس إدارة شركة بيناروبا Penna-roya.

إلى ذلك. فكان غضب المنجميين شديدا مما أدى بلانجوان إلى مطالبة الإتحاد المحلي لمراكش بالتدخل مباشرة لدى السلطات المحلية للحيلولة دون وقوع نزاع وشيك الوقوع. وأراد مدير المنجم أن يضع حدا للمشكل فطلب من المندوب أن ينسحب. وكان الرد على هذا الموقف التهديدي هو إجماع المستخدمين الأوربيين والمغاربة على توقيف العمل مباشرة واحتلال المنجم.

وفي يوم الإثنين 28 مارس، بلغت المفاوضات من أجل استئناف العمل نتائج إيجابية في اليوم نفسه. إذ قبل المدير اتفاقية مؤقتة، صادقت عليها فيما بعد الإدارة العامة بباريس. أكدت هذه الإتفاقية التي تعد انتصارا عماليا، على أن الإدارة ستحترم بشكل صارم التشريع الموجود الخاص باستعمال المتفجرات وبحفظ الصحة والسلامة في المنجم، وبالعطلة الأسبوعية يوم الأحد، وبالإجازة المؤداة وبالساعات الإضافية وبتطبيق الظهير الخاص بالآجر الأدنى وبالأداء عن وقت تأدية الأجور التي يجب أن تتم خلال ساعات العمل. هذه النصوص تهم بالخصوص الأهالي. فيما اعترفت الإدارة للأوربيين بحق الإنخراط الحر في نقابة مهنية مؤسسة بشكل قانوني؛ وتعهدت بتقديم مطالبهم حول الأجور، أي 45 فرنكاً يوميا بالنسبة لشغيلة السطح و50 فرنكاً لمنجميي القعر. وتم التنصيص أخيرا، على عدم اتخاذ أية عقوبة في حق الجميع، وعلى تأدية 50٪ من أجر يومي الإضراب.

كان الأمر يتطلب إذن إضرابا ناجحاً لإرغام الشركة المنجمية على الخضوع إلى التشريع الإجتماعي الجاري به العمل.

• مصلحة الشغل والتشريع الإجتماعي

هكذا تفهم إذن المكانة التي احتلتها دائما قضايا التشريع الإجتماعي ضمن انشغالات اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب. فأهمية الدراسات حول الميزانيات العمالية والأجور المنجزة من طرف دوريل Durel ، كاتب الإتحاد المحلي لمكناس، ومن طرف لياندري Léandri حول الأمراض المهنية، وخاصة من طرف هيفرنو، حول كل القضايا التي تهم القانون المغربي للشغل كلها تشهد على تلك

المكانة[21]، كما يشهد عليها أيضا حجم النقاشات في مختلف المؤتمرات[22]. كل هذا كان يتجلى في مقالات مطولة وقوية اللهجة أحيانا، في جريدة «طراآاي»؛ وفي تدخلات لدى كافة السلطات المحلية والجهوية والمقيمية؛ تضاف إليها مساع لدى وزير الشؤون الخارجية أو لدى الوزير المكلف بتنسيق شؤون إفريقيا الشمالية[23].

في مارس 1937 وُضعت مصلحة الشغل والقضايا الإجتماعية التي كانت تابعة لمديرية الشؤون الإقتصادية، تحت السلطة المباشرة لموريز Morize ، الوزير المنتدب لدى الإقامة العامة والكاتب العام للحماية. وكانت تلك المصلحة دائما مُسيَّرة من طرف مانكو Mangot ولانكر Lancre . وتمت الزيادة في الميزانية المعطاة لها، إلاَّ أنها ظلت تمثل فقط جزءاً واحداً من مائة وخمسين من الميزانية.

ومع ذلك تم التوصل إلى نتائج إيجابية. إذ تحددت البنود المتعلقة بالعطلة الأسبوعية. كما صدرت مراسيم وزارية جديدة تتعلق بتطبيق ظهير 18 يونيو 1936 الخاص بأسبوع الثماني والأربعين ساعة، في قطاعات جديدة لم تكن تطبقه. كان هناك نوع من التباطؤ، وفي اللجن الثلاثية، كان تخطي معارضات أو أساليب المماطلة لممثلي المشغِّلين، أمرا ضروريا. وكان القيام بالتحريات، والمناقشات والتحرير يستغرق معظم نشاط المصلحة.

وتمت إقامة نظام الإجازات المؤدى عنها في ماي 1937 ؛ غير أن المأجورين الذين قضوا ستة أشهر في خدمة الشركة بدون انقطاع وحدهم الذين كان بإمكانهم أن يتمتعوا به. كان الأجر الأدنى، المنخفض بشكل مشين، قد حدد في يونيو 1936 ب. 4ف. يوميا على مجمل التراب الوطني. ورغم الإرتفاع المستمر في المعيشة، لم تتم الزيادة فيه إلاَّ في فاتح نونبر 1937 ، حيث بلغ 5,20

---

21) تعرضت ثلاثة من تقارير مؤتمر فبراير 1938 لهذه الدراسات التي نُشرت في عدد خاص من جريدة «طراآاي»، عدد: 11، فاتح فبراير 1938.

22) مناقشات ومتمنيات يناير 1937، «طراآاي»، عدد: 1 وعدد فبراير 1938 وعدد 5 مارس 1938.

23) مذكرة قُدمت للوزير أ. سارو A. Saraut ، يوم 18 فبراير 1938، «طرافاي» عدد 5 مارس 1938.

أو 60 ,5ف. حسب المناطق، لأن البلاد قسمت إلى ثلاث مناطق فيما يخص الأجور[24]. إضافة إلى ذلك، حددت دورية مقيمية أن «الأجر الأدنى لا يطبق على بالنساء والأطفال والشغيلة الزراعيين». وهذا تراجع بيِّن على ظهير 18 يونيو 1936 الذي عمم الأجر الأدنى على كافة شغيلة المغرب دون تمييز بين الجنسين، وسواء اشتغلوا في الصناعة أو التجارة أو الفلاحة.

وعلى إثر إلحاحه، حصل اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب على رفع عدد مستخدمي المفتشية للشغل، القادرين وحدهم على دفع أرباب الشركات غير المبالين، إلى احترام التشريع الإجتماعي البسيط الذي استطاع أن ينتزعه. هكذا انتقل عددهم من ثلاثة سنة 1936 إلى تسعة في يناير 1938 : خمسة مفتشين يساعدهم أربعة مراقبين. كان هذا العدد مع ذلك قليلا لمراقبة عدة آلاف من الشركات المشتتة في المغرب الذي تبلغ مساحته حوالي ثلثي مساحة فرنسا، لذا ظل الإتحاد يطالب بالزيادة في عددهم وبتوسيع مجال تدخلهم[25].

في 30 ماي 1938 مدت صلاحيتهم إلى الموانيء وملحقاتها، وبتنافس مع مهندسي الأشغال العمومية، إلى المقالع المكشوفة وإلى مستخدمي النقل عبر الطرق.

ووسعت محاكم الشغل المنشأة سنة 1930 في الدارالبيضاء لتشمل فاس ومراكش ووجدة والرباط في 1937 و1938. ولم تتمتع بها مكناس. وضمت المحاكم رجلي أعمال انتخبتهما الغرف التجارية والصناعية وعاملين فرنسيين انتخبهما الشغيلة الفرنسيون وحدهم: وكان يترأس هذه المحاكم أقدم قاضي صلح في المدينة، كان يسعى إلى حل النزاعات الفردية بين المأجورين وشركاتهم.

---

24) 5ف. في تخوم درعة؛ 5,20 في مناطق الدارالبيضاء وفاس ومكناس ووجدة والرباط والقنيطرة وتازة. ظهير ومرسوم 26 أكتوبر 1937.

25) قسمت المنطقة الفرنسية إلى خمس دوائر، مراكزها الرئيسية هي: 1) فاس (مفتش واحد) ووجدة (مراقب واحد)؛ 2) المغرب شمال الرباط (مفتش واحد ومراقب واحد)؛ 3 ـ 4) الدارالبيضاء ـ المغرب الأوسط والأطلس (مفتشان إثنان ومراقبان إثنان)؛ 5) المغرب الجنوبي (مفتش واحد). «الجريدة الرسمية»، عدد 4 فبراير 1938.

وكانَ المغاربة يلجأون أحيانا إليها؛ إلاّ أنه كان عليهم أن يؤدوا واجبا لإقامة دعوى بها. وحين كانوا يقررون ذلك، كانوا يتخلون عن الدعوى، عندما يستأنف رب العمل الحكم، لعدم توفرهم على الإمكانيات.

ورغم تواضعها، كانت هذه المكاسب الإجتماعية تحسن من وضعية المياومين المغاربة بالمصالح العمومية والمصالح ذات الامتياز. حيث كان التشريع محترما أكثر بفضل يقظة النقابات التي كانت تحصل لهم على أجور غالبا ما تفوق الأجور التي حددتها النصوص. وكانت كفاحية هؤلاء الشغيلة وتضامنهم مع رفاقهم الأوربيين يُساعدانهم على ذلك. أما في الشركات الخاصة، فالأمر كان مختلفا. فالتشريع كان محترما إلى هذا الحد أو ذاك في حالة الأوربيين، فيما كان يُخرق بِشتى الطرق فيما يخص المغاربة. وكانت براعة المناورات المستعملة مذهلة أحياناً. وكان يتم التلاعب بيد عاملة مغفلة وجاهلة ومحرومة من حق التنظيم.

وبدون كلل كانت تقدم الحجج على صفحات جريدة «طرآفاي»، وكان يتم التشهير بأرباب العمل «قراصنة اليد العاملة». ففي مقال «الفضيحة» كتب هيفرنو: «إن الأجر الأدنى مُشين بنسبته: إذ لا تمثل 50, 5ف. حتى 20 قرشا لِما قبل الحرب». فقيمته الشرائية هي «دون قيمة أجر المجاعة الذي حدده ظهير بيروتون ب 4 ف... هذا فضلا عن أنه ليس مطبقا، ويتم ذلك بتواطؤ الحكومة». ثم يعطي الكاتب أمثلة عن ذلك.

كان العمال الزراعيون قرب الدارالبيضاء يتقاضون 5, 2 إلى 3ف. كأجر يومي مقابل 10 إلى 12 ساعة من العمل؛ وفي آسفي كانوا يحصلون على 50, 1ف؛ فيما كانت تتقاضى النساء 75, 0ف. لإزالة الأعشاب؛ والعمال اليدويون المشتغلون في مَلاَّحات بحيرة زيما كانوا يتقاضون 2 إلى 4ف. وكان على شغيلات مصبرات السمك بآسفي أن يبقين بالمعمل طيلة المساء، إلاَّ أنهن لا يتقاضين سوى أجر ساعات العمل الفعلية، على أساس 60, 0 إلى 90, 0ف. في الساعة.

ويضيف هيفرنو قائلا: «في الدارالبيضاء، رأينا شركة معينة تسجل بكل برودة في بطاقات الشغل: سعر الساعة: 50, 0 أي 4ف. في اليوم؛ كما رأينا شركة صناعية أخرى، لا يُطبق فيها قانون الثماني ساعات، تعطي صفة المتمرن

لشغيلة أهليين يبلغ سنهم 40 إلى 45 سنة، لكي لا تعطيهم سوى 50 ,3 ف. مقابل 10 إلى 12 ساعة عمل»[26].

وليست هناك أية ضمانة على الشغل أيضا. إذ يتم الطرد بدون إشعار، وفي حين يقتضي العرف أسبوعا أو شهرا للإشعار، يفرض أرباب العمل على المأجورين أن يوقعوا عقدا ـ يَعترف التشريع المغربي بصلاحيته ـ يَعفيهم من ذلك.

وكانت مؤسسة للتأثيث بالدارالبيضاء تضع على عقد الشغل طابعا مختوما ينص على أن «الإدارة والعامل يحتفظان بحق إيقاف العقد الحالي في أي وقت وبدون أي إشعار أو تعويض». فيما كانت الشركة الصناعية، وهي مصنع الشموع الذي كان لديه متمرنون في سن 45 عاما، ترغم العمال على التوقيع، بعلامة في غالب الأحيان، على عقد للتشغيل يضم كبند أول ما يلي: «العقد الحالي يتعلق بيوم واحد للعمل»، رغم أن الأجر يؤدى في نهاية كل «أسبوع» (البند 2)[27].

للتلطيف من هذه التجاوزات.. كثف مكتب اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب احتجاجاته، وتقاريره ومساعيه التي كانت مفتشية الشغل تدعمها. فطالب بأن تسلم بطاقة أو ورقة للتعريف لكل مشتغل[28]؛ وبألا تؤدى الأجور خارج أوقات العمل؛ وبأن تحدد، في المقاولات كما في الأوراش، أيام وساعات أداء الأجور ليتسنى لمفتشي الشغل القيام بمراقبة فجائية لبطاقات الشغل ولساعات العمل ولمبلغ الأجور؛ وبأن يحدد سن التمرن؛ وبأن يفرض نص تشريعي إجبارية مدة الإجازة في القطاعات التي ساد فيها العرف بهذا الصدد.

وقد تركز أقوى النشاط حول الأجر الأدنى والإتفاقيات الجماعية والحق النقابي للمغاربة. وبعد دراسات عديدة، اِتخذت التنظيمات النقابية 9 فرنكات

---

26) «طراقاي»، عدد 20 مارس 1938.

27) «طراقاي»، عدد 15 أبريل 1938.

28) نشرت «الجريدة الرسمية» في عدد 6 ماي 1938 ظهير 6 مارس الذي يرغم كل مشغل على منح عماله بطاقة تعريف وتسبيقا عن مصاريفه.

كأجر أدنى سيسمح للعامل بالعيش وبتجديد قوة عمله[29]. وأكدت أن تطبيق التشريع الفرنسي حول الإتفاقيات الجماعية من شأنه أن يسهل إقامة واحترام قواعد التشغيل والأجور والإجازات. وكانت الإقامة العامة ومصالح الحماية تؤكد باستمرار، وشوك إصدار الظهير الخاص بالاتفاقيات الجماعية، وللاسراع بذلك فإنها أتت بعضو لمجلس الدولة، إيڤان مارتان Ivan Martin، مختص في هذه المسألة. إلاَّ أن اللازمة كانت هي المطالبة بمنح الحق النقابي للمغاربة: هذه التفرقة غير مقبولة، لأنه يجب السماح للمغاربة بالدخول إلى النقابات وبتنظيم أنفسهم وبالمساهمة في الدفاع عن مصالحهم المهنية. وكان البعض يضيف بأن ذلك سيكون عملا سياسيا ذكيا بفضله سيَنجو الشغيلة من الدعايات الخطيرة التي يقوم بها الأجانب أو الوطنيون.

في فاتح ماي 1938، لم يلبَّ أي مطلب من هذه المطالب، إذ طالب إتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب في ندائه، بأن يتظاهر الشغيلة من أجل الزيادة في الأجر الأدنى؛ والمراقبة الصارمة لأداء الأجور؛ وتدعيم مفتشية الشغل؛ وتطبيق الثماني ساعات على قطاعات الكيمياء والزجاج والنسيج... إلخ؛ وتحسين الظهير الخاص بحوادث الشغل وبحماية الشغيل؛ والاتفاقيات العامة، والحق النقابي للجميع.

---

29) راجع تقرير دوريل، «طراڤاي»، عدد فاتح فبراير 1938.

12 ـ قوى اتحاد النقابات في ماي 1938

• المؤتمر التاسع

في منتصف سنة 1938 كان اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب منظمة قوية، وتجلى ذلك في المؤتمر التاسع المنعقد في الرباط يومي 5 و6 فبراير. ضم هذا المؤتمر، الذي ترأسه روني بيلين (René Belin) ، الكاتب الكونفديرالي لـ ك. ع. ش. ، مائة وثلاثة مندوبين يتوفرون على مائتي تفويض ويمثلون ما بين 15 و 20 000 منخرط.

وبعد التصويت على التقرير الادبي الذي تحدث عن المنجزات المحققة خلال السنة المنصرمة، ومناقشة قضايا الشغل اعتمادا على الدراسات التي نشرها هيفيرنو وليااندري، والتصويت على المقررات، تطرق المؤتمر يوم 5 فبراير في جلسة المساء الى مناقشة «موقف النقابات من الحرب».

فأخذ الكلمة أورانج الذي نشر تقريرا مطولا حول هذا الموضوع. كان موقفه واضحا: على النقابات أن تقف ضد كل الحروب الرأسمالية، مهما كان المعتدي، لأن الشغيلة هم الذين يؤدون ثمنها. ولا يمكن لهم أن يساهموا في الدفاع الوطني إلا إذا كانت البروليتاريا في السلطة.

وصرح بعض المؤتمرين بأن هذا النقاش السياسي لم يكن ضروريا، إلا أن رأيهم لم يتبع، أما ريفستيك (Reifsteck) ، وهو من قدماء المحاربين، فقد أدان تصريحات المقرر قائلا: إن عدم التصدي لهجوم موسيليني وهيتلر لا يعني انقاذ النفس وإنما السعي إلى العبودية بل وإلى الموت بـ «إثني عشرة رصاصة في الجسم»

لكن الأغلبية تبعت أورانج. إذ حظي ملتمسه الذي يدين كل الحروب ويطالب ك. ع. ش. ، «بتحديد موقفها بأكبر دقة ممكنة» بستة وخمسين صوتا، مقابل 34 امتناعا عن التصويت. إن النزعة السلمية الكاملة هي إذن، الاتجاه

السـائد ضمن صفوف مناضلي اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، ولاسيما عند البريديين والاساتذة والمعلمين. فكانوا بذلك متفقين مع كتابهم الوطنيين، بيرو Perrot (من البريد) وديلماس Delmas (من المعلمين) وزوريتي Zoretti (من الاساتذة)، أنصار بيلين، المدافع القوي عن الاتجاه السلمي في المكتب الكونفديرالي، بدافع مناهضته للشيوعية. غير أن بيلين سيّر المناقشة بدون أن يتدخل ولا أن يدعم أورانج، الأمر الذي انتقدته عليه بعنف كاترين ڤييي (C. Vieilly) في «نشرة معلمي المغرب»، ومع ذلك، بدا القلق على أقلية قوية في صفوف اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، التي كانت تأمل أن يتمكن نفوذ بعض كتاب الفيديراليات الفرنسية ونفوذ جوهو من تعديل الاتجاه.

وهناك أيضا حدثان في هذا المؤتمر يستحقان الذكر.

فبدون أية مناقشة، صوت المؤتمر بالاجماع على ملتمس حول أحداث اكتوبر. حقا، إنه لم يزكّ الوطنيين، وإنما طالب «باصدار عفو بسرعة على المدانين الذين لم يثبت جرمهم». إلا أنه استغل هذا للتذكير بإجراءات العدل الكفيلة، في نظره، بعودة الهدوء، والتي يعارضها الموظفون الفاشيون الذين يجب تطهيرهم ومعاقبتهم. وبهذا الصدد:

«يعلن مرة أخرى عن ايمانه الثابت بسياسة التضامن الفعلي مع الشغيلة المغاربة الذين يطالبون بالحق في العيش وبالحق النقابي وبحرية الفكر والكتابة؛

«ويتأسف للاجراءات العنيفة جدا التي أصابت جزءا من السكان؛

«ويطالب بأن... تجد الاصلاحات الاجتماعية والسياسية التي ارتآها التجمع الشعبي، طريقها الى الانجاز بالمساهمة الضرورية للشغيلة المغاربة الذين يجب اشراكهم بقوة في كافة اشكال الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد».

وأخيرا هناك نتيجة أخرى، تتعلق بالتغييرات التي طرأت على الهيئات القيادية، إذ اختفى الشيوعيون، ماعدا واحدا هو دوريل، عضو اللجنة الادارية قانونيا بصفته كاتبا عاما للاتحاد المحلى، بينما أصبحت

للاشتراكيين من جديد كل المناصب. فعاد ماتيي الى اللّجنة الادارية، إن لم يكن عاد الى المكتب، فهل كان هذا نتيجة مناورة مقصودة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك، لقد غادر بيبي المغرب؛ فيما نُقل دوبي الى سوق أربعاء الغرب، كعقاب له على نشاطه النقابي.

• الأزمة والتقويم عند شيوعيي واشتراكيي المغرب (أبريل 1937، يناير 1939).

كان اختفاء الشيوعيين من الساحة النقابية نتيجة تشتت تنظيم المنطقة المغربية للحزب، يوم 4 أبريل 1937، على إثر المنافسة بين جزء من شيوعيي الدارالبيضاء ولجنة المنطقة.

لقد سبق للجنة أن قامت بأعمال كثيرة، إذ أنجزت المهام التنظيمية والدعائية والنضالية التي كانت مطروحة بعد أكتوبر 1936، ودعمت مطالب الشغيلة ونضالاتهم، وفتحت صفوف الحزب أمام المغاربة وإن كانت نتائج ذلك جد محدودة، إلا أنها ملموسة في الدارالبيضاء وفاس وطنجة.

في الدارالبيضاء اهتم بذلك ليون سلطان. وقد ساعده في الدعاية ضمن أوساط اليهود المغاربة تاجر صغير يدعى ساموبل بنشيمول (S. Benchimol). وكانت له اتصالات مع الوطنيين، كما أنه يعرف جيدا بلفريج، وتشير الشرطة في تقاريرها الى مغربيين، هما حموز، يهودي، والصديق بن داود، مسلم، ككاتبين للخلية، وكذا الى بعض المغاربة الشباب ضمن صفوف الشبيبات الشيوعية.

وكانت الأمور اكثر تعقيدا في فاس، المدينة الهائجة والصاخبة، لم تكن الحركة الوطنية الفتية تنتظر شيئا ايجابيا من المستوطنين الكبار الجشعين، الذين تجمعوا في فروع الحزب الشعبي الفرنسي والحزب الاجتماعي الفرنسي، وعلى عكس ذلك سرعان ما أصبحت علاقاتها مع اليسار الفرنسي المحلي مبنية على الثقة، مع فرانسيس دوبار (F. Debare)، راديكالي وماسوني، مدير جريدة محلية تحمل عنوان «لاديبيش دو فاس» (La Dépêche de Fès)، الذي غالبا ما فتح لها صفحات جريدته؛ ولاسيما مع المسؤولين ذوي النزعة التروتسكية والبيڤيرية في

فرع الحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO) ، ج . موران و ج . برنـارديني ، اللذين دعـما دائـما مطالبهـا لدى فيديرالية حزبهـما . وحـين تمكن الشيوعيون من تنظيم أنفسهم بشكل علني ، التحق بهم بعض المغاربة في خلايا المـدينة القديمة . وكانت الشخصيتان البارزتان ضمنهم هما المعلم محي الدين والمسرحي والصحفي المهدي لمنيعي .

والحال أن المهدي لمنيعي سبق له أن كان رئيسا لجمعية قدماء تلامذة ثانوية مولاي ادريس وكان منتميا لمجموعة الوطنيين الشباب . وفيما بين 1933 و 1935 قام بنشاط كبير، مما أدى بالشرطة الى مراقبته باستمرار[1] . ويمكن لنا ، إذن ، أن نتساءل عن الأسباب التي دفعته الى الإنخراط في الحزب الشيوعي .

ربـما لقي في تأكيدات ونشـاط الشيوعيين ، الذين كانوا آنذاك ينظمون أنفسهم ، جوابـا على مطامحـه الوطنية و الاجتماعية ؛ ووجد في انخراطه وسيلة لتأكيد ذاته إزاء كتلة العمل الوطني ، حيث لم يجد المكانة التي كان بدون شك يطمح اليها ، لأن عائلته لا تتوفر على سمعة مماثلة لسمعة رفاقه . وما زال بعض الفاسيين الى اليوم يحتفظون بذكرى نزاع حاد نشب بينه وبين علال الفاسي ، ولم يفت مصـالـح الشرطـة أن تسجـل تنـافسه مع كتلة العمل الوطني في المدينة القديمة ، لاسيما فيما يخص تنقيب سائقي حافلات النقل وأعوانهم الذي فشل (الفصل الاول لسنة 1937)[2] .

وقـد مثل المهدي لمنيعي شيوعيي فاس في الندوة الاقليمية للدارالبيضاء المنعقدة في 4 أبريل 1937 . ثم بعد بضعة أشهر انسحب من الحزب الذي خيب آماله (شتنبر 1937) . إلا أن آماله ظلت معلقة على فرنسا بقيادة الجبهة الشعبية

---

1) في نونبر 1933 ، إحتج خلال تجمع عام لجمعيته ، ضد منع جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين من عقد مؤتمرها السنوي بفاس . وفي 1935 ، قدم صحبة تلاميذ قدماء آخرين تمثيليات مسرحية تبرز أمجاد التاريخ المغربي ؛ هذا حسب ر. ريزيت «الأحزاب السياسية المغربية» ، ص ص . 37 و 81 ، وفي 1936 استمـر في نشـاطـه كممثل ومدير على رأس الفرقة المسرحية لفاس صحبة صديقه عبدالواحد الشاوي .

2) منطقة فاس : نشرة المعلومات ، عدد 23 يوليوز 1936 والتقرير الفصلي المذكور سابقا ، يناير ـ مارس 1937 .

«لتحقيق مخطط الاصلاحات المغربية وتوسيعه الى أن يصل الى الاستقلال على غرار ما حصل في سوريا»[3].

وكان هناك أيضا شيوعيون مغاربة في طنجة، بعثوا أحدهم الى الندوة الاقليمية للدارالبيضاء.

وكان على التنظيم الفتي أيضا أن يجد حلا لقضايا التوجيه والتسمية، هل سيظل تنظيما جهويا للحزب الفرنسي؟ أم عليه أن يصبح حزبا مغربيا، الأمر الذي لن يتأتى إلا بمنخرطين مغاربة وبقيادة مكونة من المغاربة؟ أم عليه أن يُكوّن، ولو بدون المغاربة، حزبا مستقلا، منخرطا مباشرة في الأممية الشيوعية؟

ويبدو أن الجواب عن هذه التساؤلات أتى من باريس. فعلى إثر عودته من سفر حيث حضر في ندوة وطنية للحزب، طالب كَزافيي كَرانسار من روميرو وش. دوبوي، المسؤولين عن «كلارتي»، أن يعدلا مباشرة صفة الجريدة، التي أصبحت ابتداء من 20 فبراير 1937، «لسان حال جهوي للحزب الشيوعي بالمغرب»[4]. فقد أضطر مسؤولو الحزب بفرنسا، الذين أقدموا إذ ذاك على تأسيس الحزب الشيوعي للجزائر في اكتوبر 1936[5]، أن يبرزوا استحالة اعتبار الحزب الشيوعي بالمغرب ـ وهذا الاخير بلد ذو سيادة نظريا ـ كفرع للحزب الفرنسي، وبعد ثلاثة أشهر، قدم التنظيم الفرعي لمكناس، وفي نداء موجه الى

---

3) المهدي لمنيعي: «جرائم الفاشية بالمغرب»، فاس، المطبعة الجديدة، أكتوبر 1937. ونشر م. لمنيعي مقالين بالفرنسية مع ترجمتها إلى العربية، الأول لِ ف. دوبار، ينتقد وطنيي المنطقة الفرانكوية، والثاني «لِصديقه البارز» عمر بن عبدالجليل يؤكد على مناهضة الفاشية من طرف وطنيي المنطقة الفرنسية، الذين يرغبون في تحقيق مشروعهم للإصلاحات «الموضوع في إطار الحماية». فقام المهدي لمنيعي بتقديم وتلخيص مقال عمر بن عبدالجليل والتعليق عليه بل وذهب أبعد منه في خلاصاته. وساهم أيضا من حين لآخر في تحرير جريدة باللغة العربية يُديرها عبدالواحد الشاوي، تدعى «إذاعة المغرب». وتشير إليه الإقامة، بدون ذكر إسمه، ولكن بشكل واضح، على أنه هو الذي قام بترجمة التقرير الذي قدمه بّ. شينيو في مؤتمر مرسيلية والصادر في كراسة بعنوان: «المسألة المغربية» (تقرير نوكّيس إلى الشؤون الخارجية، باريس بتاريخ 5 نونبر 1937، ص. 29)

4) شهادة ش. دوبوي.

5) لقد تحقق تحويل تنظيم منطقة الجزائر للحزب الشيوعي إلى الحزب الشيوعي الجزائري، المزمع إنجازه منذ 1929، في مؤتمر أكتوبر 1936 عقب حملة تعريبية قادها جان شانترون J. Chaintro المدعو بارتيل Barthel.

الشغيلة المثقفين واليدويين بمناسبة انتخابات الهيئة الثالثة، حيث تقدم لأول مرة مرشح شيوعي، قدم فرع التنظيم بمكناس التحديد التالي: «ان الحزب الشيوعي للمغرب باعتباره أخا بالتبني للحزب الشيوعي الفرنسي الكبير الذي يعد مفخرة البروليتاريا الفرنسية، قد اتخذ نفس التشكيلة وحدد لنفسه نفس النهج»[6].

غير أن نزاعات داخلية كانت تهدد الحزب الفتي ـ إذ كانت مجموعة بيضاوية يقودها كروندان (Groundin)، وهو مقاول في النقل، تنتقد اللجنة الجهوية العاملة آنذاك لكونها عينت نفسها بنفسها ولكونها تقوم بأعمال دون أي تفويض. لذا استدعيت ندوة جهوية في فبراير 1937. فكان المناضلون الاوائل يشعرون بنوع من المرارة إزاء الانتقادات والشتائم الموجهة اليهم. وفي ندائه «للرفاق المخلصين» للحضور في «أول ندوة جهوية للحزب الشيوعي بالمغرب، كتب شارل دوبوي ما يلي:

«كان على الرفاق القلائل، الذين تحملوا المهمة الجسيمة في قيادة الحزب الى يومنا هذا، أن يتخطوا كل الصعاب التي اعترضت طريقهم.

«اذ دخلت عناصر الى الحزب وقامت بتخريب نشاطه. . .

«ان مهمتنا في المغرب جسيمة؛ نحن حزب فتي؛ فمهمتنا تقتضي إذن أن نكوّن المناضلين، وأن نعلم جماهير المنخرطين العديدين روح الانضباط والتنظيم والصرامة. فالشيوعي لا يجب أن يكون مهيجا ولا مهيَّجا.

«وحين يصرح البعض الى من يريد أن يسمعهم بأنهم أعضاء في الحزب، وبأن قادة الحزب ليس لهم أي تفويض، فالأجدر بهم أن يؤدوا اكتتاباتهم وأن يقدموا مزيدا من العمل في إطار الحزب والجريدة. . .»[7].

ومع ذلك دارت ندوة 28 فبراير بدون مشادات عنيفة كثيرة اذ كتبت «كلارتي» ما يلي: «لم يكن فيها أي صراع للاتجاهات»[8]. وأجل انتخاب اللجنة الى يوم الأحد 4 أبريل.

---

6) «كلارتي»، 15 ماي 1937

7) «كلارتي»، عدد 10، 20 فبراير 1937

8) «كلارتي»، عدد 12، 6 مارس 1937

وإذ ذاك حدث التصادم الكبير[9]. فالمندوبون الذين سُئلوا حافظوا على ذكرى نزاعات حادة، وللاحراز على الأغلبية طالب أنصار كَروندان بأن يتم الانتخاب عن طريق الخلايا، وقدموا في الدارالبيضاء عددا كبيرا من الخلايا بحيث أصبح في امكانهم الحصول على الأغلبية.

واقترحت بدون جدوى وفود التنظيمات المحلية للرباط والقنيطرة ومكناس ووجدة، أن يتم التصويت على مستوى التنظيم المحلي الذي سيُمنح عددا من الاصوات متناسبا مع عدد أعضائه. فحدث الشقاق بهذا الصدد. اذ انسحب مندوبو التنظيمات المحلية. فيما انتخب أصدقاء كَروندان لجنة جهوية، يبدو أنها لم تحصل على أغلبية هامة. واحتفظت مجموعة كَرانسار ـ دوبوي بالتحكم في «كلارتي» واستمرت في توزيعها على المغرب بمساعدة التنظيمات المحلية الاخرى، خلال بضعة شهور.

وامتنع ليون سلطان عن اتخاذ أي موقف وصرح بأن كافة المشاكل ستجد حلا لها في النهاية؛ هذا وقد استمر في القيام بنفس النشاط الكثيف والتعاون مع «كلارتي». وبعد إخطاره من الطرفين، اتخذ الحزب الشيوعي الفرنسي نفس الموقف، على إثر استجواب هنري لوزري (H. Lozeray) لأهم مناضلي بعض المدن التي جاء اليها فجأة[10].

وفي نهاية 1937 وبداية 1938، عاشت الفروع منطوية على ذاتها بدون أية اتصالات عضوية و أي انخراط خارجي. كان فرع مكناس أقوى فرع بدون منازع. وكانت الدارالبيضاء، المنقسمة الى مجموعتين، هي مقر التنظيم المحلي المغربي للشبيبة الشيوعية الملحقة بانتظام بالشبيبة الشيوعية الفرنسية. وكان كاتبها العام، جرمان عياش ـ الذي لم يكن له أي نشاط آخر ـ يقوم بمحاضرات نظرية حول الماركسية وحول تاريخ الحزب البلشفي؛ وكان أعضاء المجموعتين يحضرون في هذه الندوات[11]. تم تليها فروع وجدة مع أنطوان نافارو، والرباط مع دريش

---

9) شهادات ش. دوبوي وموريس رويي وفرنان شاسيو F. Chassiot

10) هنري لوزيراي، نائب برلماني عن باريس، نائب ـ رئيس لجنة المستعمرات في مجلس النواب.

11) شهادة جرمان عياش.

وروبي (Rué) ، والقنيطرة مع بيرارنو (Perarnaud) ومنكوال (Mengual) ، وخريبكة حيث كان كولونا وبونوا.

وقرر فرع الرباط بقيادة المثقفين ملء الفراغ المترتب عن اختفاء التنظيم المحلي المغربي وجريدته «كلارتي». فبعث استدعاءات الى كافة المراكز وعقد مؤتمرا في أبريل 1938 . فجاء مندوبون عن القنيطرة ومكناس وفاس وخريبكة ومراكش ومجموعة كروندان القديمة من الدارالبيضاء، بينما امتنعت مجموعة «كلارتي» كما امتنع ليون سلطان عن الحضور[12].

واتخذ مؤتمر الرباط قرارين: اعادة انشاء منظمة مشتركة؛ وإصدار جريدة. ورغم تأكيده على دعمه الذي كان فعليا وفعالا، فان فرع مكناس قد علق موقفه. فتكلف مكتب فرع الرباط بتنسيق و تنشيط مجمل الاعمال وبتأسيس الجريدة.

لم يعترف الحزب الشيوعي الفرنسي رسميا بهذه المنظمة الجديدة. وهو الذي ربما نصح باتخاذ هذه التسمية المحايدة والحذرة «شيوعيو المغرب»، بعد تبادل مراسلات بين دريش ولوزراي.

وكانت الجريدة التي أسست بسرعة، «ليسبوار» (L'Espoir) (الامل) ـ أخذ عنوانها عن رواية أندري مالرو ـ لسان الحال «نصف الاسبوعي لشيوعيي المغرب»، صدر عددها الاول في فاتح ماي 1938 ، وطرحت على نفسها هدف تقريب شيوعيي مختلف الفروع؛ ومدهم بالاخبار عن الشيوعية وعن أحداث فرنسا والعالم، نظرا لاستمرار منع جريدة «لومانيتي»؛ ولاسيما التعبير عن آرائهم حول المغرب ومشاكله[13].

---

12) شهادات روبي ودريش ودوبوي

13) كانت «ليسبورا» تطبع 000 15 نسخة، تباع كلها (تصريح روبي). ومن جهة أخرى، حصلت لوائح الشيوعيين في انتخابات الهيئة الثالثة في ماي 1938، قدموا إليها، مدعومين من طرف «ليسبوار» إلى الدور الأول مرشحين في خمس دوائر، حصلت على 000 15 صوت. وهذان العددان اللذان يتطابقان يعطيان فكرة عن نفوذهم. وفي مكناس، انتخب دوريل في الدور الثاني. انظر «ليسبوار»، أعداد 1 و14 و28 ماي 1938.

واذا كان رويي مكلفا بالخصوص بالتنظيم والدعاية والتسيير، فان دريش أخذ مسؤولية الجريدة وتكلف ببابها «المغرب ونحن» ، فاضافة الى دراساته حول شروط الفلاحين والشغيلة، فقد كتب عن القضية الوطنية التي كان يتحدث بصددها مع الوطنيين الشباب الذي سبق لهم أن كانوا تلامذته في المعهد الاسلامي أو الذين لازالوا كذلك في ثانوية كورو (Gouraud) بالرباط، مثل المهدي بن بركة.

وكان الموقف المعبَّر عنه بهذا الصدد هو نفس الموقف الذي أعلنه ليون سلطان في جريدة «كلارتي» والذي كان يعكس، كما رأينا، موقف الحزب الشيوعي الفرنسي: أي إدانة جميع الالحاقات الماضية والحاضرة والمستقبلية؛ الحق في الاستقلال ولكن مع الأخذ بالاعتبار الواقع الذي يجعل من الواجب أولا النضال ضد الفاشية الامبريالية والرفع من المستوى الاقتصادي والثقافي للجماهير[14]. ثم سرعان ما تقوت اللهجة الوطنية وأصبحت الصيغ المستعملة لطرح المسألة اكثر حزما ودقة. ففي مقال «الشيوعيون والوطنيون المغاربة» نشر في عدد 25 ماي 1938 من «ليسبوار»، يمكن لنا أن نقرأ التحليل التالي المعتمد على دراسات ستالين حول المسألة الوطنية[15]:

«ما هي الوسائل الكفيلة حاليا بالحصول على الانعتاق الوطني للشعوب المضطهدة، مادام النظام الرأسمالي مازال قائما، على جزء كبير من الكرة الأرضية على الأقل؟ لا يمكن للنضال أن يتخذ نفس السمات في جميع البلدان. في بلد مثل المغرب، نلاحظ وجود حركة وطنية بورجوازية قوية لها علاقة مع حركات وطنية لبلدان اسلامية اكثر تطورا؛ ونشهد من جهة أخرى، تشكل البروليتاريا باحتكاك مع المقاولات الرأسمالية الكبرى، وبداية وعيها بمصالحها الطبقية تدريجيا، وليس هناك لحد الساعة أي تعارض بين الحركتين، كما لا وجود لاتجاهات متضاربة بوضوح ضمن الحركة الوطنية البورجوازية؛ فليس هناك لا توفيقيون يدعمون القوة الامبريالية، ولا بورجوازيون صغار أو بروليتاريون، يشكلون حزبا ثوريا حقيقيا.

---

14) «الخطر الشيوعي»، «ليسبوار»، فاتح ماي 1938.
15) «البرافدا»، 8 و14 ماي 1928.

«فدور الشيوعيين إذن مزدوج ؛ إذ عليهم :

1ـ أن يساندوا مطالب الوطنيين البورجوازيين، ويحتجوا ضد الأساليب المستعملة لحد الساعة والقائمة على تقديم الوعود دون الوفاء بها وعلى التنازل في آخر لحظة دون اقتراح اصلاحات عميقة، وعلى اعتماد سياسة الاعتقال والقمع في غالب الاحيان.

2ـ أن يسرعوا بالتربية الثقافية والسياسية للبروليتاريا التي تجهل ذاتها.

«بهذا يمد الحزب الشيوعي يده الى الوطنيين المغاربة. . . . »

وبعد تذكيره بأن الشيوعيين لا يمكنهم أن يدعموا سوى الحركات الوطنية التي تسعى الى إضعاف الامبرياليات، يضيف المقال، مدينا موقف الوطنيين بالمنطقة الشمالية المؤيدين لفرانكو: «إنه لأمر طبيعي أن نناضل ضد حركة وطنية ترتكز على الفاشية التي تدافع عن الرأسمال، وتعد ألد عدو لكافة الشعوب والبلدان».

وكان باب الجريدة الذي يحمل عنوان «عالم الشغل» مزودا بمعلومات كثيرة ودقيقة. فأصبح بالنسبة للباحث مصدرا مفيدا للمعلومات، خاصة بعد اختفاء جريدة «لوماروك سوسياليست» بعد عددها الصادر بتاريخ 18 يونيو 1938 [16].

ذلك أن زوبعة جديدة كانت تزعزع الفيديرالية المغربية للحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO)، بعد أن قرر مؤتمر رويان (Royan) الوطني (4 ـ 8 يونيو 1938) طرد مارسو بيفير وقبول العودة الى سياسة الوحدة الوطنية في حالة وقوع الحرب، ورفض شينيو وجزء من «اليسار الثوري» في المنظمات الفيديرالية وفي الفروع، هذين القرارين. فجاءت افتتاحية «لوماروك سوسياليست»[17] شديدة العنف :

---

16) حول الشيوعية في المغرب، راجع أ. عياش «شيوعيو المغرب والمغاربة، 1936 ـ 1939» صدر في «دفاتر الحركة الإجتماعية»، باريس، عدد: 3، 1978، ص ص 159 ـ 172.

17) «ماروك سوسياليست»، عدد 18 يونيو 1938.

«نـزع الحـزب الاشتراكي، للفرع الفرنسي للأممية العمالية، القناع عن وجهـه؛ إذ اختـار طريق الـوحدة الوطنية لكي يهيىء الحرب الامبريالية الآتية بشكل أفضل.

«لانريد أن ننظم الى هذا العمل الخياني. ولهذا السبب انسحبنا. . .»

بهذا توقفت الجريدة عن الصدور. وتبين فيما بعد أن المنشقين كانوا أقل مما كان يظن الجميع، واستعادت الفيديرالية نشاطها، إذ أن مندوبي الهيئة الثالثة وأهم القادة النقابيين المنخرطين بها أكدوا تشبثهم بها، وبهذا تمكن جان ليونيتي، الكاتب الفيديرالي من إصدار «لوماروك سوسياليست» من جديد في فاتح يناير 1939؛ وقد عوض كانيڤان (Canivenc) شينيو في رئاسة الجريدة الاسبوعية.

هناك مفارقة بين انسجام اتحاد النقابات والاضطرابات التي لم يكن ليفلت منها نهائيا. لقد كانت بنيته صلبة، كما أن مناضلي الحزبين العماليين كانوا، رغم بعض نقط الضعف، يخصصون أفضل مجهوداتهم للاتحاد.

• تركيبة اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب

يقدم الجدول الصادر في جريدة «طرآفاي» (عدد 15) قوى المنظمة النقابية في فاتح ماي 1938.

وحسبه يضم الاتحاد 000 20 منخرط[18] و 118 منظمة ـ اكثر من 20 أنشئت اذن منـذ فبراير 1938 ـ و 10 اتحـادات محلية و 10 فيديراليات أو اتحادات، و 22 نقابة معزولة.

وكانت المصالح العمومية تضم 4 فيديراليات، فيما كان للفيديرالية المغربية لمجموعات الموظفين ما يزيد عن 4500 منخرط موزعين بين نقابات (35) وفروع

وفروع صغيرة على مجمل التراب المغربي. وكانت تتوفر على نشرة نصف شهرية تدعى: «لا تريبون دي فونكسيونير» (منبر الموظفين) وكان كاتبها العام هوماتيي.

فيما كانت فيديرالية البريد تتكون من 3 نقابات ـ واحدة للأعوان وأخرى للمستخدمين وثالثة للمستخدمين التقنيين ـ وتضم 1400 منخرط. وكان أورانج هو كاتبها العام.

وكان شغيلة الدولة، بعددهم الهام، 1800 عضو، يكونون نقابة وحيدة ذات فروع متعددة بقيادة فيرلاندان وسانتاريلي.

وكانت فيديرالية المستخدمين المدنيين لوزارات الحرب والطيران والبحرية، المدعاة أيضا فيديرالية زينو (Zenou) حسب كاتبها، تضم بضع مئات من الاعضاء.

فالمصالح العمومية كانت إذن تضم 8200 منقَّب، أي 41٪ من العدد الاجمالي.

وفي المصالح ذات الامتياز، يعلن اتحاد نقابات الشبكات عن 500 1 منخرط؛ وتضم فيديرالية مستخدمي المكتب الشريف للفوسفاط ربما 000 1 منخرط؛ واتحاد نقابات الانارة والقوى المحركة حوالي 500، أي 000 3 منقب في المجموع و 15٪ من العدد الاجمالي.

وفي القطاع الخاص، تمثل النقابات الثماني عشرة للفيديرالية المغربية للنقل؛ والنقابات السبع للفيديرالية المغربية لمستخدمي التجارة والبنك (حوالي 000 1) والمنطقة الفيديرلية الـ 47 للبناء والخشب (عدة آلاف من المنخرطين) والاثنين وعشرين نقابة الأخرى تمثل أقل من 000 9 منقب، أي 44٪.

منذ يناير 1938، تعاظمت إذن مكانة القطاع الخاص ضمن الاتحاد، غير أن أعداد المنخرطين غير ثابتة والمكتتبون كانوا غير منتظمين.

• المناضلون.

وقد استمر مع ذلك مستخدمو المصالح العمومية ولاسيما الموظفون في القيام بدور هام بفضل انتظام مساهمتهم المالية، وخاصة دورهم التأطيري في

الإتحادات المحلية وفي مكتب اتحاد النقابات الكونفديرالية حيث جاء شغيلة القطاع ذي الإمتياز والقطاع الخاص ليعززوهم تدريجيا.

يتعلق الأمر بجيل ثانٍ من المناضلين، جيل الثلاثينيات الذي جاء ليضاف لا ليُعوض جيل العشرينيات الذي مازال يقوم بمهامه في النقابات والفيديراليات.

وما عدا بعض الاستثناءات، كان كافة المسؤولين النقابيين من وسط متواضع، إذ كانوا أبناء فلاحين أو حرفيين قرويين ومدينيين، أو عمالاً أو مستخدمين أو موظفين صغاراً.

لقد كانوا تلامذة في المدرسة الابتدائية التي غادروها بعد الشهادة الإبتدائية، أو الشهادة الثانوية أو للدخول إلى مدرسة المعلمين، ونجدهم مستخدمين في التجارة أو الأبناك، سككيين أو كهربائيين، في البناء أو النقل، شغيلة الدولة، جمركيين، بريديين، معلمين. بعضهم، وصلوا بفضل عملهم واجتيازهم لامتحانات ومباريات، إلى مراتب عليا في مصالحهم، ملتحقين بذلك بأولائك الذين مروا عبر الإعدادية والثانوية وأحيانا الكليات وحصلوا على وضعية الأطر العليا حسب تعبير اليوم، مثل محرري المديريات الكبرى بالرباط، ومهندسي مصلحة الطوبوغرافيا أو الأساتذة الذين تعاظم دورهم ابتداءا من 1934

حصلوا على تكوينهم النقابي والسياسي عن طريق تأثير بعض أصدقائهم، وفي غالب الأحيان بفضل مجهوداتهم الخاصة، وقراءاتهم، وتجربتهم المكتسبة في النضال النقابي والسياسي، ورصدهم الكامل إلى هذا الحد أو ذاك للواقع المغربي. وكان شغلهم، ونمط عيشهم الإستعماري والظروف السياسية - لأن وهم الجبهة الشعبية مازال حاضرا - كل ذلك كان يدفعهم إلى النزوع نحو الإصلاحية ولو أن التشدق الكلامي ثوري أحيانا.

كان عليهم أن يأخذوا بالاعتبار قاعدة مرتجفة من الشغيلة المغاربة الذين ظلوا محصورين في شروط بئيسة، ومن «صغار البيض» الذين كانت وضعيتهم دون وضعية أمثالهم في الجزائر وفرنسا على عدة أصعدة. هذا بدون إعتبار الانفجارات المحتملة الوقوع في عالم المنجميين القاسي والخاص.

وبطبيعة الحال فقد كانت مشاكل «الرفاق الأهليين» التي كانوا يسعون إلى ربطها بمشاكلهم، تحظى باهتمامهم. فكانوا يستنكرون كون الحق النقابي لم يمنح لهم بعد؛ وكانوا يرغبون في التحقيق الفعلي لشعارهم: «نفس الأجر لنفس العمل»؛ وخلاصة القول أنهم كانوا يطالبون بتطبيق التشريع الإجتماعي الفرنسي ـ الذي كان يتمتع به شغيلة الجزائر وتونس ـ على المغرب حيث كان الشغيلة الفرنسيون أنفسهم محرومين منه.

من أبرز المسؤولين تجد آنذاك ماتيبي وهيفرنو وشابان وأورانج. لقد كان بإمكانهم، بصفتهم متفرغين من طرف إدارتهم الخاصة، منذ أن تم الإعتراف للأوربيين بالحق النقابي، أن يخصصوا كل وقتهم للعمل النقابي. فكان الثلاثة الأولون ماسونيين[19]. وكانوا بأجمعهم إشتراكيين، إلّا أن طبائعهم كانت مختلفة وتقييماتهم للأحداث لم تكن دائما متماثلة.

كان ماتيبي أكبرهم سنا. وكانت له أوسع العلاقات الشخصية لأنه كان كاتبا سابقا للاتحاد الجهوي، ثم كاتبا لفيديرالية مجموعات الموظفين. فكانت مكانته النقابية ومكانته كرئيس محفل ماسوني بالدارالبيضاء تفتح له العديد من الأبواب ولاسيما في الإقامة العامة حيث كان بعض الموظفين السامين ينتمون إلى التنظيمات الماسونية[20].

---

19) حسب فرانسوا ماتيبي (محادثاتنا في 1975) فقد كان في المغرب سنة 1938 حوالي 000 20 ماسوني موزعين على الشرق ـ الكبير (000 1 عضو، 15 محفلا مجمعة في هيئتين، على رأسهما مجلس فلسفي) والمحفل الكبير (500 عضو و8 محافل) والمحفل المختلط للحق الإنساني (60 عضواً) ومحافل الشرق ـ الكبير لإسبانيا (400 إلى 500 عضو). كانت هذه التنظيمات تتكون من أعضاء من مختلف الأوساط الإجتماعية، وتضم فرنسيين وفرنسيي الجزائر، واليهود والمسلمين وغيرهم، خاصة في وجدة وفاس. لم تكن أية مناقشة بين هذه الإتجاهات الثلاثة، بل كانوا يعقدون كل سنة اجتماعات مشتركة. منذ 1925، شكلت القضايا النقابية موضوعات للتفكير. وكان للماسونيين مناصب المسؤولية في فيديرالية الموظفين (5 ن ضمن 11 في المكتب سنة 1938) وكذا في فيديرالية الشرطة (المحفل الكبير) وفي السكك الحديدية (شابان) وفي الفوسفاط (ليليندري).

20) ينتمي فرانسوا ماتيبي، المولود في فاتح مارس 1902 في ڤيسكوڤاتو Viscovato (كورسيكا العليا)، إلى عائلة من صغار الفلاحين المالكين لأرضهم. بعد تردده على المدرسة الإبتدائية، عاد إلى الحقل. انخرط في الحزب الإشتراكي سنة 1924. وفي 1925 اجتاز مباراة الجمارك الشريفية وذهب إلى المغرب. في 1932 أصبح محققا في الجمارك. ابتدأ نشاطه النقابي سنة 1927.

وكـان هيفـيرنو(21)، وهو العقل المفكر للتنظيمات العمالية، يعرف جيدا تاريخ الحـركـة النقـابية وقواعد التنظيم وقانون الشغل؛ وكان يتدخل في كافة النزاعات الهامة. ورغم امتناعه عن التصريح بذلك، بسبب صفته ككاتب عام للاتحـاد، فإنـه كان يشاطر قناعات نقابته التي كانت تتبنى أطروحات أندري ديلماس وأوجين بيلان E. Belin حول السلم والحرب.

وقد ساهم شابان، الذي ظهر في قيادة السككيين سنة 1935، بعمله المنهجي ومهـارتـه، في جعـل اتحـاد الشبكات والإتحاد المحلي للرباط تنظيمين نشيطين وعديدي المنخرطين(22).

وإذا كان هيفيرنو وماتييي صديقين يلتقيان يوميا تقريبا في مكاتب بورصة الشغـل بالـدارالبيضاء، ويتفاهمان جيدا مع شابان، فإن الأمر كان مخالفا مع أورانج، كاتب فيديرالية البريد.

لقـد كان أورانـج، وهـو طويل القامة وعصبي ونحيل الوجه وذو كلام متقطع، أكثر عنفا وأكثر انتقادا في أقواله وفي كتاباته. إنه اشتراكي من اليسار

---

(21) ألبير هيفيرنو الذي وُلد في لافابريك La Fabrique (ڤيين ـ العُليا) قرب أورادور ـ سير ـ ڴلان Ora-dour – sur – Glane، بتاريخ 4 غشت 1907، هو ابن لخباز قروي صغير مفلس قُتِل في ڤيردان سنة 1916. تردد هذا الفلاح الصغير المنعدم المورد على مدرسة القرية، ثم دخل إلى المدرسة الابتدائية العليا في سان ـ جونيان Saint – Junien، ثم إلى مدرسة المعلمين في ليموج (1923 ـ 1926). وبصفته معلماً، عُين في فاتح أكتوبر 1928 في المغرب. وفي 1931، أصبح، بدون أن تكون له أية تجربة نقابية، عضوا في مكتب فرع المغرب للمعلمين، ثم كاتبا عاما مساعدا لاتحاد النقابات (1932). أُعد هذا الهامش بناء على مذكرة كتبها كجواب على أسئلتي، بعنوان: «نصف قرن من الذكريات، 1907 ـ 1963، من طرف ابن فلاح من جاڤيردا Javerdat

(22) كان أندري شابان، المولود في 6 شتنبر 1906، ينتمي إلى محفل «رونيسانس آنفا لوميار» في الرباط. أقيل من منصبه، ثم سجن في أبودنيب بالجنوب المغربي من 24 شتنبر 1940 إلى 3 ماي 1941. وعمل على إعادة تأسيس فيديرالية السككيين وتأسيس الإتحاد سنة 1943. إلاّ أنه تخلى عن منصبه في السكك الحديدية ليتفرغ للعمل الصحفي وأنشأ جريدة «ماروك دومان» (المغرب غدا).

فيما يخص المـاسـونية بالمغرب، راجع دراسات جورج أودو G. Odo الصادرة في «النشرة الداخلية للجنة التاريخ لِمحفل الشرق ـ الكبير لفرنسا» وخاصة ج. 7، ص ص 1 ومايليها؛ وج. 9، ص ص 36 ومايليها، راجع أيضا مقالة: «المغرب» الموجودة في: دانييل ليڴو D. Ligou: «المعجم العالمي للماسونية»، ص ص. 834 ـ 836.

اليسار الثوري، ومن أتباع بيلان أيضا ـ تطور نحو الشيوعية بعد 1941 ـ وكانت تدفعه نزعة مسيحية إنسانية. إنه أحد المناضلين الذي نعرف جيدا فكره المطروح بشكل منسجم في التقرير الذي قدمه «حول المسألة الأهلية في إفريقيا الشمالية» أمام مؤتمر فيديرالية البريد في ڤيشي سنة 1938 (8-9-10 ماي). فهو يدين الإستغلال الرأسمالي والاستعماري؛ ويتفهم الوطنيين الذين يرغبون في الحفاظ على هويتهم الوطنية وعلى شخصية شعبهم؛ ويناشد المسؤولين بمنحهم الإصلاحات المعتدلة التي يطالبون بها. أما فيما يخص النقابية، فقد كان يرى أنه يجب أولا تكوين «الأهليين» ضمن النقابات الكونفيديرالية الفرنسية. و «حين سيتطور المعنيون بشكل كاف، فسيكون بإمكانهم أن يؤسسوا ك. ع. ش. مغربية»(23). وهذه الأفكار تتعارض مع الأفكار التي نشرها كاتب نقابة الكتاب بضعة شهور من قبل في جريدة «طراڤاي».

• التوزيع الجغرافي للقوى النقابية.

تسمح مقرات الإتحاد المحلية بالكشف عن ذلك التوزيع. فهو يشمل مراكز النشاط العصرية، الموانىء، والمدن التي تشكل ملتقى الطرق، والمراكز المنجمية. ومن السهل إقامة ترتيب أماكن التنقيب ولكن الأمر ليس كذلك فيما يخص الأهمية العددية والبنية المهنية. وستساعدنا في ذلك دراسة التفويضات الممنوحة في مؤتمر 1938 والمعلومات حول التواجد النقابي التي يقدمها جدول فاتح ماي؛ إلّا أن النتائج المحصلة يجب أن تعتبر مجرد مقاربة جد نسبية، خاصة وأن التفويضات الممنوحة لنقابات المصالح العمومية كانت عامة ولا تضم إشارات إلى أماكنها.

كانت الدارالبيضاء، عاصمة المغرب الإقتصادية، تأتي طبعا في الصف الأول ب 18 منظمة للمأجورين وحوالي 12 فرعا للمصالح العمومية: مدرسون، جمركيون؛ مستخدمو سجل المساحة والقباضة ومصالح السجن؛ بريديون؛ شغيلة الدولة؛ الشحن والافراغ؛ بحارة صيادون، مستخدمو الأبناك

---

23) «طراڤاي»، 15 غشت وفاتح شتنبر 1938.

والتجارة والمكاتب والكتاب والسكك الحديدية، والنقل البري والحضري؛ حلاقون؛ بائعو العقاقير؛ موسيقيون، مستخدمو البناء والخشب؛ عمال المعادن والتغذية والمنتوجات الكيماوية، أي حوالي 5 إلى 6000 منقب إجمالا.

ويوجد في الرباط، العاصمة السياسية والإدارية، تمركز قوي للموظفين والبريديين؛ يضاف إليهم السككيون ومستخدمو النقل الطرقي، وشغيلة البناء والخشب، والمستخدمون. وكانت تنظيمات المأجورين[14] أقل عددا من تنظيمات الموظفين والبريديين وشغيلة الدولة[19]. وكان العدد الإجمالي للمجموعات يفوق عددها في الدارالبيضاء، إلاَّ أن عدد المنخرطين (3000)، المتساوي تقريبا في القطاع العام، أضعف بكثير من مثليه في قطاع الأجراء.

ثم تأتي مكناس (1400 منقب) ووجدة (1350)، وهما مركزان سككيان وعماليان في ازدهار، توجد بهما أنشطة إدارية مهمة؛ وفاس (750) ومراكش (1000)، وهما عاصمتان سلطانيتان قديمتان غالبا ما كانتا عرضة للقلاقل؛ ثم القنيطرة، وهي ميناء يتنامى بفضل سهل الغرب الغني (650)؛ وتازة (550)، والجديدة (250) وآسفي (300) التي تضم سككيين وبحارة صيادين وشغيلة الفوسفاط وبضع عشرات من الموظفين. ويجب أن نضيف مركزي خريبكة (700) ولوي جانتي (اليوسفية) (150)، إضافة إلى بعض المراكز الصغيرة حيث نجد الموظفين والبريديين ومستخدمين آخرين مشتتين بها.

وكان بإمكان محرر نداء فاتح، وهو بدون شك هيفيرنو، أن يخلص عن حق إلى ما يلي: «إن المنظمات الكونفدرالية هي أقوى التنظيمات المهنية، بدون استثناء، و قوة إشعاعها. . . هائلة حتى على الجماهير غير المنقبة.»

«يُعد اتحاد النقابات الكونفدرالية (ك. ع. ش.) بحق المنظمة النقابية الأكثر تمثيلية للمغرب بدون منازع.»

ونفس الرأي نجده عند رئيس مصلحة الشغل، مانكّو، الذي كتب بضعة أشهر فيما بعد، في 4 غشت 1938، إلى موزير حول تمثيل النقابات المسيحية ضمن الهيئات الاستشارية غير المنتخبة، ما يلي «. . . هذه المسألة ليست

بجديدة، إذ طُرحت رسميا منذ سنة بصدد تعيين أعضاء اللجنة المتساوية التمثيل المكلفة بمراقبة مكتب التشغيل بالدار البيضاء. وقد بين البحث الميداني الذي قامت به آنذاك منطقة الدارالبيضاء، بناء على طلبنا، أن النقابات المنخرطة في ك. ع. ش. تضم 5641 عاملا ومستخدما أوربيا، بينما لا تضم النقابات المسيحية سوى 445. في ظل هذه الشروط، دعوتم السيد كورتان Courtin إلى اختيار ثلاثة أعضاء من العمال في اللجنة من بين المنخرطين في ك. ع. ش..»

يتعلق الأمر إذن ببحث ميداني أجري في شهر غشت 1937، وهي فترة كانت فيها أعداد المنخرطين في اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب تتراوح بين 10 و 000 12، أخذا بالإعتبار للمغاربة وشغيلة القطاع العمومي الذي لم تتم الإشارة إليه في الأرقام المقدمة سابقا. والحال أن النقابات المسيحية لم تكن تستقطب المغاربة ويبدو أن تواجدها في القطاع العمومي كان جد ضعيف. فيجب أن تحدد النسبة بين النقابات المسيحية والنقابات التابعة ل: ك. ع. ش. ما بين 1 إلى 15 أو إلى 20.

وقد تجلى نفوذ اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب أيضا في انتخاب النقابيين لدى مجلس الحكومة كمندوبين في الهيئة الثالثة. فتم تقديمهم ضمن اللوائح الإشتراكية، ماعدا دوريل. ويتعلق الأمر ب: جورج باكمان G. Backmann، سككي بالدارالبيضاء؛ وجان نافآي J. Navailles بالقنيطرة، سككي وكاتب عام للاتحاد المحلي؛ بول دوريل، سككي وكاتب عام للاتحاد المحلي بمكناس؛ فرانسوا، سككي هو أيضا، بالرباط؛ جان ـ مارسيل جورج كاتب سابق لنقابة المكتب الشريف للفوسفاط بآسفي، وريفستيك من مستخدمي الرباط. وسيقدمون بشكل مباشر أكثر من سابقيهم مطالب اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب أمام مجلس الحكومة، مما جعل مندوبي الغرف الفلاحية والصناعية والتجارية لا يتحملون ذلك إلّا بصعوبة.

وفي منتصف سنة 1938 كان اتحاد نقابات المغرب يتمتع بوضعية جيدة بالمقارنة مع وضعيته في نهاية 1935. وكانت أعداد منخرطيه ـ من 000 15 إلى 000 20 ـ متواضعة مع ذلك ويحتل الإتحاد بناء عليها وسط سلم ترتيب

الإتحـادات الجهوية لِ: كَ. ع. ش. الخمسة والثمانين [24]، والمرتبة الرابعة ضمن اتحادات شمال إفريقيا الخمسة، قبل قسطنطينة (000 13عضو)، لكن بعيدا وراء الجزائر العاصمة (000 60) وتونس العاصمة (000 55) ووهران (000 45). إلا أن هذا الإتحاد كان يشمل مجالا تصل مساحته إلى ثلثي مساحة فرنسا وكان له بعد وطني.

24) المرتبة 56 إذا ما اعتمدنا على رقم 000 15 عضو المقدم في التقرير الكونفديرالي، والمرتبة 42 إذا ما كان العدد 000 20 عضو.

الباب الرابع

الانحسار. يونيو 1938 ـ يونيو 1940

في هذه الفترة التي ازدهرت فيها الحركة النقابية اتخذ نوكيس، الإضرابات كمبرر لاتخاذ قرار يُذكِّر بأن تنقيب المغاربة، الممنوع حسب القانون، لن يسمح به.

وكانت النهاية البرلمانية للجبهة الشعبية في فرنسا، وتشكيل حكومة يمين ـ وسطية مع دالاديي وجورج بوني وماندل وبول رينو، يُؤمنان له الدعم الحكومي.

وكان في ذات الآن يلبي متمنيات المستوطنين وأرباب العمل الذين تبنوا تصوراته الخاصة حول تنظيم العمال الأهليين في التعاضديات.

13 ـ ظهير 24 يونيو 1938: إيقاف الحركة

• هجومات جديدة ضد النقابات

إن رؤساء الشركات هم الذين قاموا بها بدعم من بعض راديكاليي المغرب، الذين يرتبطون بهم.

وكان أرباب العمل الأوربيين قد قدموا عدة أدلة على مناوأتهم للتنظيمات الكونفديرالية التي كانت تسعى إلى استقطاب المغاربة وتقديم مطالبهم والدفاع عنهم. إنها، في نظر أرباب العمل، تقوم بعمل سياسي. وكانت الغاية من الطرد الكثيف للعمال الأوربيين خلال الحملات المطلبية أو خلال الإضرابات، هي التأثير على النقابات أو تفكيكيها وذلك بجعل سيرها مستحيلاً لافتقارها إلى شغيلة فرنسيين تكوِّن بهم مكاتبها. وخلال النزاعات، كا المشغِّلون يرفضون استقبال مسؤولي الإتحاد المحلي وإتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، لمناقشتها أو لحلها.

وفي اللجن الثلاثية حيث كانت تُناقش في مصلحة الشغل، مشاريع القوانين الإجتماعية، كان ممثلو الغرفة النقابية للمقاولين أو ممثلو اللجنة المركزية لرجال الصناعة، يرفضون الجلوس على نفس المائدة مع مسؤولي إتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، لأنهم ينازعونهم في تمثيليتهم للعمال، واشتدت الهجمة بشكل خاص ابتداءا من ماي 1938.

وقد قام ڤالابريك Valabrègue، الكاتب الشاب للفيديرالية في صحافة الحزب الراديكالي الذي كان ينتمي إليه السيد ماس Mas، أحد المتحكمين في الصحافة بالمغرب وخصم النقابية الكبير (إذ نجح في القضاء على نقابة شركته بإنشائه لمنظمة تضامنية وبطرده للمناوئين لها)، قام بشكل خاص، عبر تصريحات رنانة بالتنديد بالنقابية بالمغرب وباقتراح التعاضدية كشكل للتنظيم العمالي للمغاربة. وفي مؤتمر بياريتز Bierritz للحزب الراديكالي (أكتوبر 1937)، اعتبر

ك. ع. ش. مسؤولة بقسط هام عن الإضرابات التي وقعت في المغرب، «رأينا النقابية الفرنسية تقوم بدور المدافع عن جماهير الأهليين: وهذا أمر خطير، لأن النقابية الفرنسية ملائمة لواقعها لها تجربة طويلة وتتعامل في فرنسا مع جماهير متطورة، أما في المغرب، فإنها تأخذ وجهة أخرى، لأنها تمس بصفة عامة جماهير الأهليين الذين ما زالوا «بدائيين»[1]. بعد بضعة أشهر أصبحت لهجة تدخله، أمام كاتب الدولة المساعد في الشؤون الخارجية، ف. دوتيسان F. De tessan[2]، الذي جاء إلى المغرب للاستعلام، عنيفة ومتهمة: «إن المسؤول عن بؤس عمال المغرب هي النقابية، التي تؤدي بالمغرب إلى هلاكه. مبرزة نفسها كقائد للشغيلة المغاربة.» وبعد تأكيده أن المغاربة ينضمون أكثر فأكثر إلى النقابات وأن الحكومة تتغاضى عن ذلك، يضيف حانقا: «هذا الواقع لا يمكن له أن يستمر... يتعين على حكومة الإقامة أن تحدد بدون تأخر نمط سير التنظيم التعاضدي ومجلس الوصاية المكيف حسب متطلبات سكان البلاد في 1938.»[3].

وأخيرا، في 5 يوليوز 1938، ذهب الأمر بڤالابريك، خلال اجتماع لجنة مقلّصة للحزب الراديكالي بباريس، «إلى البحث عن الوسائل لانتزاع الشغيلة الأهليين من نفوذ ك. ع. ش. الفرنسية المضر في نظره»[4].

وقد كان المناضلون الذين حضروا هذا المجلس الصغير محظوظين بسماعهم لعرض، مقدم بالتأكيد بمهارة، حول ضرورة تنظيم الرعايا المغاربة في «تعاضديات» «غير كونفديرالية» طبعا. هل كان ڤالابريك على علم بالقرار المقيمي المتخذ في 24 يونيو والذي لم يتم الإعلان عنه إذ ذاك؟ أم إنه عبر عن أفكار كانت رائجة في أوساط الإقامة وأرباب العمل؟

---

1) في «لا ڤيجي ماروكان»، عدد 31 اكتوبر 1937، مذكور في عدد 5 من «تراڤاي».

2) كان ف. دوتيسان عضوا في لجنة تسيير مجلة «مغرب» سنة 1932، منذ هذا التاريخ، تغيرت تصوراته.

3) «ماروك سوسياليست» (م. س.)، عدد 19 فبراير 1938.

4) في مقال أورانج «النزعة المناهضة للنقابية»، حسب التقرير الصادر في «طراڤاي»، عدد 5 يوليوز 1938.

كان موقف الإقامة إلى هذا الحين أكثر اعتدالا. إذ سمحت وشجعت التنظيم النقابي للأوربيين الموظفين والتقنيين والعمال والمستخدمين، لأنه هيكل ضروري للنظام الاستعماري. واستعملته لوضع لبنات التشريع الإجتماعي الذي لم يُطبق إلاّ بقدر ما كانت للتنظيم النقابي قوة كافية لفرضه، كما تغاضت عن تنقيب المغاربة من طرف مناضلي ك. ع. ش. قابلة بأن يكونوا الناطقين باسمهم والمدافعين عنهم، وذلك لاعتبارها بأنهم قادرون على لَجْمِ الجماهير العمالية المغربية وتشجيع الإصلاحية الرسمية.

لكن باعتقالها لقادة الحركة الوطنية، لم تكن الإقامة مرتاحة لِدور التكوين والتدريب الذي قام به المناضلون النقابيون لفائدة المغاربة.

وكان الوضع يقلقها بخاصة في الأرياف، حيث غالبا ما كان مئات العمال المغاربة وعمال أوربيون مجتمعين في الأوراش وفي المناجم، وكانت للاوربيين امتيازات، إلا أنهم تجرأوا على تقديم مطالبهم ومطالب رفاقهم في العمل؛ حصل هذا مثلا في مناجم أحولي وجبل سلغف. وفي الفوسفاط، كان لبعض الشخصيات مثل لياندري أو كولونا نفوذ كبير على آلاف المنجميين.

هكذا، ففي الوقت نفسه الذي كان يؤكد فيه موريز Morize لهيفيرنو بأن لاتحاد النقابات الكونفيديرالية للمغرب الحق في تقديم مطالب المغاربة، أرسل دورية الى سلطات المراقبة يطالبها بإعطائه تقارير عن تنقيب المغاربة وبالعناية بالشكايات التي سيقدمونها، وضمان الدفاع عنها باتفاق مع مفتشية الشغل والحيلولة بهذا دون توجيههم الى النقابات[5].

وقد تعرفنا على جوابين، الأول لرئيس منطقة وجدة الذي يحكي عن نزاعه مع مفتش الشغل المحلي[6]، والثاني، اكثر شمولية ودلالة، للمراقب المدني رئيس منطقة القنيطرة، إذ كتب هذا الاخير: «يمكن لكم ان تتأكدوا بأن هذه المنطقة كانت دائما ومازالت متمسكة بإعطاء العمال المغاربة الدلائل على عنايتها بكل ما له صلة بمصالحهم التي بامكانهم أن يوكلوها الى النقابات المحلية. الأمر الذي

---

5) رسالة دورية، رقم: 157، الكتابة العامة للحماية، يوم 31 مارس 1938.

6) رسالة بتاريخ 21 أبريل 1938: أرشيف الشغل، ملف «النقابات».

لم يمنع هذه الأخيرة من الاستمرار في استقطاب المغاربة ومنحهم بطاقات ك. ع. ش. وأعتقد أنني سأكون جد صريح إذا ما أعلنت، من جهة ثانية، أن توافد الأهليين على بورصة الشغل بشكلٍ متكرر، ولو أنهم لا يجدون دائما من يتكلم العربية، هوالمأخذ الوحيد الذي استغل في منطقتنا ضد نشاط النقابات»[7].

إلا أنه بامكاننا أن نتأكد من أن علاقة متسامحة بهذا القدر أو ذاك كانت تعد استثناء، إذ أن معظم رؤساء المناطق والمراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية، ولاسيما في المناطق العسكرية، أعطوا صورة مقلقة عن نفوذ النقابات على العمال «الاهليين».

• إضرابات قطاع التأثيت بالدارالبيضاء (3 ـ 16 يونيو 1938)

هنا اندلعت إضرابات في يونيو 1938 بالدارالبيضاء، ثم في المراكز الفوسفاطية بلوي جانتي(اليوسفية) وخريبكة.

في الدارالبيضاء، كان مستخدمو صناعة التأثيت، التي تتزعمها شركتا سيدوتي Sidoti ولوكال Legal ، حانقين على عدم احترام التشريع الاجتماعي وعلى تكاثر عمليات التسريح[8].

وللحصول على بعض الضمانات، قدم سيلفيستر Sylvestre ، كاتب نقابة البناء والخشب مشروع اتفاقية جماعية الى الغرفة التجارية يوم 25 ماي، وبعث عبر البريد نسخة منه الى جميع أرباب العمل. وطلب منهم تقديم الجواب.

كان رد بعض الشركات هو طرد «حوالي أربعين عاملا من ضمنهم عشرة أوربيين تقريبا» خلال الثمانية أيام التي تلت توصلهم بالمشروع، وتذرعت بقلة

---

7) رسالة بتاريخ 6 أبريل 1938 أرشيف الشغل، ملف «النقابات»

8) «إضراب قطاع التأثيت بالدارالبيضاء»، «طراڤاي» عدد 17، بتاريخ 15 يونيو 1938؛ «درس إضراب»، «ليسبوار»، عدد 7، بتاريخ 23 يوليوز 1938.

الشغل؛ وهو دليل غير جدي «لانها ما فتئت أن بعثت الى مفتشية الشغل طلبات حول الساعات الاضافية».

لم تؤد المساعي التي قام بها هيفيرنو (اتحادا النقابات الكونفديرالية للمغرب) وهيمبير Humbert (الاتحاد المحلي) وسيلفيستر لدى السلطات الجهوية الى أية نتيجة. ويوم الجمعة 3 يونيو، وهو اليوم الذي كان على العمال المطرودين أن يغادروا فيه شركتهم، شن 650 عاملا من ضمن 850 اضرابا تضامنا معهم في شركات التأثيت الخمس عشرة الرئيسية. أربع مائة من المضربين كانوا مغاربة. ووقع احتلال محلات العمل التي لم تفرغ الى بعد الظهيرة بقرار قضائي. وبسرعة عاد العديد من الاوربيين الى الشغل. ورفض أرباب العمل، بتعنت، أية مناقشة. واستغلت اللجنة المركزية لرجال الصناعة هذه القضية - وهي التي نصحتهم برفض التفاوض - لتصرح للسلطات بأنها لن يمكن لها «أن تقبل أن تدعي نقابات، تمارس نشاطا سياسيا مكشوفا وتقوم بدعاية غير شرعية في صفوف السكان المغاربة، أنها تمثل لا العمال الاوربيين الذين لم يمنحوها أي تفويض، ولا الاهليين»[9].

واستقبل الكاتب العام لاتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، يوم الأربعاء 15 يونيو من طرف مندوب الاقامة العامة، سلمه تقريرا عن مواقف أرباب العمل، وعن الخروقات المتعددة للتشريع الاجتماعي، وطالب بمراقبة تطبيقه بصرامة وإصدار الظهير حول الاتفاقيات الجماعية بصورة سريعة، وهذا ما تم التعهد به من جديد، وعلى ضوء هذا الوعد استؤنف العمل يوم الخميس 16 يونيو. وفي الواقع فشل الاضراب كليا وتم طرد حوالي ثلاثين عاملا[10].

غير أن حدثا خطيرا وقع خلال لقاء الأمس، حيث جاء هيفيرنو لوحده، بشكل غير حذر، فاستغل ذلك موريز ووبخه بصدد تنقيب المغاربة، مذكرا إياه بأن هؤلاء ليس لهم الحق في النقابة، ورغم ذلك، تستقطب ك. ع. ش. العديد منهم لاسيما في المكتب الشريف للفوسفاط حيث يوجد 3000 منهم؛ وبأن المقيم

---

9) لجنة رجال الصناعة بالمغرب، تقرير مذكور، «النشرة الاقتصادية للمغرب» عدد 23، يناير 1939.
10) «ليسبوار» عدد 7، مقال مذكور سابقا.

العام غير راض على ذلك ويعارض منح الحق النقابي للأهالي. وقال له إذا كنت ترغب أن يصدر ظهير يمنع الحق النقابي على الأهالي مصحوبا بعقوبات، فما عليك إلا أن تستمر في تنقيب الأهالي[11].

لم يتم مبكرا إخبار المنقبين بهذا الانذار (رغم أن عدد «طرّفاي» الصادر بتاريخ 15 يونيو لم يتم إغلاقه لأن رواية إضراب قطاع التأثيث الموجودة به تذكر المساعي المبذولة لدى مندوب الاقامة العامة)؛ وقرر هيفيرنو ومكتب اتحاد النقابات الكونفرالية للمغرب استدعاء اللجنة الادارية يوم الأحد 19 يونيو لاخبارها بذلك.

إلا أن الاضراب اندلع صباح يوم السبت 18 يونيو، في المراكز الفوسفاطية مما فاجأ على حد سواء الاقامة العامة واتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب. وكان هذا الاضراب إشارة لبدء القمع.

• إضراب الفوسفاط:

- الأسباب:

رغم الانتصارات المحرزة، وربما بسببها، أصبحت العلاقات حقا فيما بين النقابات وإدارة المكتب الشريف للفوسفاط (م. ش. ف) متردية أكثر فأكثر، إذ ظل المناضلون يشتكون دائما من المضايقات في توزيع مراكز الشغل، ومن التنقيط المتحيز الذي يعطل ترقيتهم. ولم يكن بإمكانهم أن يقبلوا بالابتزازات التي كان العمال المغاربة عرضة لها، في شغلهم أو في التجمعات السكنية التي يقطنون بها، من طرف «العرفاء» أو رؤساء القرى[12]. ولم تكن الشكايات المقدمة بهذا الصدد تقبل بدعوى أنها «تمس بسلطة الرؤساء» وكان هناك أيضا غلاء المعيشة.

الأمر الذي أدى بالمكتب الفيدرالي منذ شهر ماي 1938 إلى تحديد مجموعة أخرى من المطالب من ضمنها رفع عام للأجور والتعويضات يأخذ بالاعتبار تدهور قيمة العملة منذ 1936.

---

11) اعتمادا على التصريح الذي أدلى به هيفيرنو في مؤتمر فاس، جلسة 4 مارس 1939.

12) كانت الأحياء الأهلية في المراكز المنجمية تدعى «قرى»، وكانت ملكا للمكتب الشريف للوفسفاط الذي كان يؤجر محلات السكن ويديرها ويراقبها عن طريق «رئيس القرية» التابع لمكتب الترجمة.

وكانت مطالب أخرى تستهدف التعويضات العائلية والاجازات السنوية وترسيم المستخدمين[13].

قدم البرنامج المطلبي يوم 7 يونيو، أربعة أيام بعد صدور النظام الأساسي للمستخدمين الذي تم التفاوض بشأنه في مارس ـ أبريل، بالجريدة الرسمية. وأمام صمت المكتب الشريف للفوسفاط، طالب المكتب الفيديرالي يوم 16 يونيو ببدء المفاوضات في 25 يونيو على أكثر تقدير؛ وإلا فإنه يهدد باستعادة حرية تصرفه، إلا أنه بعد يومين اندلعت الحركة الاضرابية. لماذا؟

لم تظهر الأسباب مباشرة بوضوح، كان الأمر يتطلب انتظار بضعة أسابيع، بل وبضعة أشهر، للنظر بوضوح أكبر، ولمعرفة تسلسل الأحداث بنوع من الدقة وظهرت جوانب من الحقيقة، عقب بعض المقالات والمناقشات[14].

انطلقت الحركة من لوي جانتي، حيث كان للمناضلين هناك اتجاه أكثر راديكالية من اتجاه خريبكة. فإضافة إلى نفوذ «اليسار الثوري» ذي النزعة التروتسكية، هناك نفوذ جورج ڤالوا (G. Valois) الذي كان له أتباع في هذه القرية المغربية[15]، يمثل الاتجاه الأول، بيكييار (Béguillard) من مجموعة فاس، الذي جاء إلى آسفي كسككي ومنها كان يسعى إلى التأثير على لوي جانتي. فيما يجتمع الاتجاه الثاني حول فونطانيو (Fontanieu) وهو عامل منجمي قديم ومن قراء «نوڤيل آج» (العهد الجديد). فيما كان جان مارسيل جورج كاتب النقابة والمندوب لدى

---

13) فيما يخص المطالب، راجع المقال الدقيق لكولونا Colonna وبينوا Bénoît : «نقابة مغربية كبيرة: الفوسفاط»، «ليسبوار»، 14 ماي 1938.

14) تمت إعادة ترتيب عرض الاحداث بتحليل المقالات التالية: فونطانيو Fontanieu : «تدقيق بصدد إضراب الفوسفاط»، «طراڤاي»، عدد 18، 15 يوليوز 1938؛ عن المكتب النقابي للوي جانتي، «طراڤاي»، عدد 19، فاتح غشت، تصريح هيفيرنو أمام مؤتمر فاس، «طراڤاي»، فاتح أبريل 1939.

15) يفسر ج. ڤالو في كتابه «العهد الجديد» هذه التطورات نظرا لعدائه لسلطة الأثرياء، أرتأى كوسيلة لمحاربتها على التوالي الفوضوية (1905) ثم التحالف بين الأمير والشعب (1912) وأخيرا النقابية (1919). وبدا له بأن العالم دخل بفعل التحولات العلمية والتقنية، الى «عهد جديد» يفتح مرحلة الاشتراكية. لا دور لفوريي وبرودون وماركس أوجوريس في ذلك. وكان يحلم بجمهورية نقابية سيؤسسها المناضلون العمال.

الهيئة الثالثة، يعتمد على الاتجاهين ويذكر أحيانا في ذات الوقت جورج ڤالوا ومارسو بيفير(16).

وفي اليوسفية كما في خريبكة، كان الشغيلة المغاربة مغتاظين من الابتزازات اليومية التي كانوا يتعرضون لها من طرف «الرؤساء الأوربيين والعرفاء ورؤساء القرى الأهليين، الذين لم يكن لبعضهم من تأهيل سوى سوابق من خمس إلى عشر سنوات من السجن». (فونطانيو). وقد رفضت الادارة المحلية وسلطات المراقبة المدنية التدخل بعد أن تم إخبارها بما يجري هناك عدة مرات، وفي رسالة أرسلت بتاريخ 22 ماي للمراقب رئيس منطقة آسفي، تم تعداد «التهديدات والمعاكسات والابتزازات المالية التي كان يتعرض لها جزء من المستخدمين الأهليين. . . من طرف بعض الرؤساء الأوربيين والعريف محمد، وإن المشتكين، الذين أرهبتهم التهديدات بالانتقام. . . ولم يجرؤوا على الكشف عن أنفسهم شخصيا بدون ضمانات مسبقة، ارتأوا كحل وحيد: الاحتجاج الجماعي. وهاذ ما نريد تفاديه». وظلت هذه الرسالة بدون جواب.

وفي يوم الجمعة 17 يونيو، تم توقيف عاملين عن العمل وهدِّدا بالسجن، على إثر شكاية تقدم بها رئيس القرية، وقرر كافة رفاقهما شن إضراب عن العمل إذا لم تلغ العقوبة، وينقل رئيس القرية المغربي. وألح مسؤولو النقابة، الذين أقلقهم هذا الوضع، على مدير المنجم لكي يتخذ الاجراءات الضرورية لتهدئة النفوس. إلا أنه لم يتحرك، هل كان يرغب في المجابهة وفي «المعركة»؟ لقد كانوا متأكدين من ذلك. وخشية أن تقع أعمال العنف والقمع الدموي و«لتفادي واقعة مثلاوي جديدة» ـ ومثلاوي قرية فوسفاطية بالجنوب التونسي، حيث أطلق الجيش الرصاص يوم 4 مارس 1937 على العمال الذين خاضوا إضرابا مطلبيا، فقتل منهم 14 وجرح 30 ـ قرر المسؤولون النقابيون أن يأخذوا قيادة الحركة، فطالبوا الأهالي بأن يبقوا في منازلهم. وخلال تجمع عام عقد مساء 17 يونيو، واعتبارا لخطورة الوضعية التي لا تسمح بانتظار الأجل المحدد، صوت المنقبون

16) مداخلة مارسيل جورج في مؤتمر فبراير 1939 حول السلم والحرب ـ الجلسة الثالثة؛ «طراڤاي»، عدد: 13، 20 مارس 1938.

الأوربيون على الاضراب للدفاع عن العمال الأهليين وللحصول على «حل سريع» للمطالب المطروحة على الادارة. وبعد علمها بخبر الاضراب، تضامنت خريبكة مع لوي جانتي (اليوسفية».

ـ الأحـــداث:

جرت كل الأمور بطريقة مماثلة كما حصل في يونيو 1936، إلا أن نهايتها كانت مختلفة.

في ليلة 17ـ18 يونيو، احتل المستخدمون الأوربيون الورشات، والمرائب والمكاتب والمحطات الكهربائية وقطعوا التيار الكهربائي مما جعل العمل مستحيلا فتوافدت قوات الشرطة الهائلة، والدركيون والحرس المتنقل. والزواويون وقوات اللفيف الأجنبي، على المركزين مجبرين المضربين على إخلاء محلات العمل. وأخبروهم بأن أي تجمع ستتم تفرقته بالقوة. وسبق للمسؤولين النقابيين أن أجروا يوم السبت اتصالات مع المراقب المدني لواد زم ومع رئيس منطقة الدار البيضاء ومع الاقامة العامة. وبعد حصولهم على وعد باستقبال وفدهم في الرباط أعطوا الأمر بإفراغ أماكن العمل وباستئناف العمل يوم الاثنين 20 يونيو.

لقد أبعد الشغيلة الأهليون بعناية، ومع ذلك كانوا محط مناورات تهديدية أولتها النقابات على أنها استفزازات مقصودة.

بعد الظهر اعتقل المهندس والقائد خمسة عشر عاملا مغربي منقبا، في بوجنيبة، وهو حي بخريبكة، فاحتج رفاقهم على ذلك، وفي المساء جاء القناصون السينغاليون وهاجموهم. ووقعت اعتقالات أخرى، بينما كان الغضب يتصاعد. ورغم توصله بأمر إطلاق سراح المعتقلين، انتظر رئيس المنطقة منتصف الليل ليسرح جزءا فقط من العمال المعتقلين.

وقد استغلت الاقامة بصورة مباشرة انطلاق الحركة الاضرابية قبل أوانها وبدون إخبار اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، إذ أكّد بلاغ صدر في الصحافة يوم الأحد 19 يونيو[17] على الامتيازات التي يتمتع بها المستخدمون

17) «لوبوتي ماروكان»، 19 يونيو 1938.

الأوربيون والمغاربة[18]؛ وعلى أن المطالب الجديدة المقدمة مبالغ فيها؛ وعلى الطابع «المباغث» للاضراب: إذ أن الانذار المقدم يوم 16 يونيو لا ينتهي إلا يوم 25.

«تم خوض الاضراب، صباح يوم 18 يونيو بدون انتظار هذا الأجل.. ولذلك فلا يمكن للحكومة أن تظل غير مبالية بالمخاطر المتمثلة في انقطاع التيار الكهربائي في دهاليز المناجم المحتلة من طرف العمال».

وبعد تحدثه عن المثال المؤسف الذي تعطيه مثل هذه الممارسات «للأهالي»، يضيف البلاغ قائلا: «وتم التصريح عدة مرات لممثلي متسخدمي المكتب الشريف للفوسفاط، بعبارات ملحة وارتسامية، بأن هذه الاحتلالات لن يسمح بها وسوف تمنع».

نتيجة لذلك، تم رفض أية مفاوضات، واتخذت إجراءات لحماية حرية الشغل، وفتحت تحقيقات بغاية اتخاذ عقوبات ومتابعات قضائية؛ «وسيتعرض المستخدمون أو العمال الذين سوف لن يتقدموا لعملهم يوم الثلاثاء 21 يونيو في الوقت المعتاد، إلى الطرد».

وبعد مفاجأتها بهذا البلاغ المقيمي أوضحت نقابة خريبكة في اليوم التالي «أن المستخدمين الأهليين امتنعوا عن المساهمة في احتلال مقرات العمل، منتظرين في هدوء مزيدا من المعلومات، وبأنها أعطت الأمر بنفسها بإفراغ محلات العمل، منذ توصلها بوعد استقبال وفد عنها من طرف الاقامة العامة، وأضافت «أن موقفها لا يأتي بدافع الحصول على زيادة عامة في الأجور، بل بضرورة الحصول من الادارة العامة بأن تأخذ بالاعتبار قيمة المستخدم الحقيقية في التنقيط خارج الاعتبارات السياسية والنقابية، إذ أن محاباتها موجهة لغير النقابيين».

18) «لن تقبل الحكومة أن يعرقل الانتاج الفوسفاطي دوريا بسبب مستخدمين أوربيين تتمتع كافة فئاتهم بامتيازات ملموسة (رواتب ـ تعويضات عائلية ـ علاج طبي وصيدلي ـ تعويضات عن غلاء المعيشة والسكنى معطاة من طرف المكتب الشريف للفوسفاط؛ وفر؛ مكافآت؛ نحيهات للعطل). ويحظى المستخدمون الأهليون بدورهم بوضعية تفوق وضعية باقي مقاولات المغرب» «لوبوتي ماروكان»، 19 يونيو. (ب. م.)

وسيكون على الادارة أن تتخلى أيضا عن الترقيات خارج اللجنة المختصة بذلك وعن مناوأتها لتنامي نفوذ المندوبين لدى حفظ الصحة[19].

لم يقل أي شيء عن أسباب حركة الاضراب في لوي جانتي (اليوسفية) التي لم يشر إليها بلاغ الاقامة العامة. إذ وجب انتظار المقال الصادر في «ليسبوار»، عدد 8 يوليوز ثم مقالين آخرين عن نقابة لوي جانتي صدرا في «طرآفاي» في عددي 15 يوليوز وفاتح غشت، لكي يخبر جزئيا المنقبون والعاطفون.

وقد خلق هذا الاضراب المفاجيء اضطرابا في صفوف مكتب اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، الذي لم يكن يعلم آنذاك دوافعه ومظاهره. إذ كان لايزال تحت تأثير الملاحظات التهديدية التي قدمها موريز لهيفيرنو يوم 15 يونيو.

وقد كانت اللجنة الادارية التي استدعيت للتعرف على تهديد الاقامة العامة، توجد يوم اجتماعها بتاريخ 19 يونيو، في وضعية متفاقمة نتيجة أحداث الأمس، ونظرا لتيقنها من أن ميزان القوى ليس في صالحها، نهجت اللجنة سياسة تراجعية، وقدمت تنازلات أملا منها في تفادي أسوء الاحتمالات أي صدور الظهير المعلن عنه، فقررت إذن أن توقف مؤقتا الدعاية والاستقطابات في أوساط الأهالي، وقد أخبرت الاقامة بذلك في 21 يونيو[20]؛ وجرت محادثات لحين 22 يونيو أعطت انطباعا بأن التهديدات لن تدخل حيز التنفيذ[21].

ودائما، ولاعطاء ضمانات عن حسن نيتهم ولتفادي العاصفة وجه هيفيرنو ـ الذي «علم بالرفض القاطع للمقيم العام لمناقشة الفرع الفرنسي للمسائل الأهلية وخاصة الحق النقابي» ـ وجه نصيحة لمندوبي الهيئة الثالثة الذين جاءوا لاستشارته «بألا يلحوا على تسجيل مسألة الحق النقابي للأهالي ضمن جدول

---

19) ب. م. 20 يونيو 1938.

20) نجد في مقال «عملية ماكرة»، «طرافاي»، عدد فاتح غشت 1938 ما يلي: «اتُخذ نص (الظهير) ثلاثة أيام بعد إخبار كاتب ك. ع. ش. بالمغرب لحكومة الحماية بقرار اللجنة الادارية».

21) «طرآفاي»، فاتح غشت 1938؛ الفقرة الثالثة من «جدول الأعمال» الذي صوتت عليه اللجنة الادارية لاتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، يوم 24 يوليوز 1936.

الأعمال، التي أتوا بتفويض للمطالبة بها» إذ بالامكان التعرض لها [أي هذه المسألة] بسهولة ـ وذلك ـ حين ستتم مناقشة الاتفاقيات الجماعية»[22].

وفي 23 يونيو استقبل موريز وفدا عن مستخدمي الفوسفاط بصحبة هيفيرنو. كان اللقاء صعبا و«شاقا» وقدم هيفيرنو، الذي تمكن أخيرا من فهم ذلك، عرضا حول تطور الأحداث التي أدت إلى الاضراب، ثم عرض المندوبون مطالبهم، الذي رفضت جملة، لأنها «تؤدي إلى الزيادة في المصاريف» وذلك طبقا «لقرار الحكومة الفرنسية الرامي إلى تحسين رواتب الموظفين». إلا أنهم حصلوا على طرد رئيس قرية لوي جانتي (اليوسفية) وعلى إدارة الاحياء الأهلية مباشرة من طرف السلطة المراقبة. إذ أخبر نوكيس ـ لم يكونوا يعلمون ذلك طبعا ـ رغبة منه في القضاء على التجاوزات التي تولد الاضطرابات، أخبر المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط والمدير العام للشؤون السياسية اللذين اجتمع معهما في مكتبه يوم 21 يونيو، يأنه يرغب في أن يكف المكتب الشريف للفوسفاط عن لعب أي دور في تدبير القرى وأن يكتفي بدوره كمشغل وألا يؤثر على حياة العمال اليومية[23].

وخلال هذا اللقاء لم يقدم موريز أية إشارة حول قضية تنقيب المغاربة. ومع ذلك كانت الاقامة قد اتخذت قرارها فيها كانت النصوص محررة وجاهزة. وتم التوقيع عليها يوم 24 يونيو، وتم الحفاظ على سرية هذا القرار. وخلال الجلسة الصيفية لمجلس الحكومة التي انعقدت في 28 و29 و30 يونيو، لم تقل أية كلمة عن ذلك وحسب أسلوب كلاسيكي تم انتظار الصيف.

• ظهير 24 يونيو 1938 :

ـ فرحة اليمين :

يوم 8 يوليوز ذهب هيفيرنو إلى فرنسا، وفي 16 يوليوز ركب الجينرال

---

22) تصريحات هيفيرنو يوم 29 اكتوبر 1938 خلال اجتماع مندوبي الهيئة الثالثة، «طراقاي» عدد 26.

23) في 24 يونيو، بدأت عملية التخلي المجاني عن القرى لفائدة مصلحة الاملاك، هذا بناء على رسالة موجهة من مدير م. ش. ف. الى مدير الشؤون السياسية بتاريخ 30 يوليوز 1938.

نوكيس باخـرة «جنـة». ونفس العـدد من «لوبوتي ماروكان» الذي أعلن عن ذهابه، أخبر بانعقاد اجتماع بطلب من المقيم العام بالكتابة العامة للحماية تم خلاله التفكير «في الاجراءات المختلفة التي من شأنها أن تلبي مطامح الشبيبة المسلمة المتعلمة»[24].

وفي 19 يوليوز حصل المشتركون على «الجريدة الرسمية» المؤرخة بـ 15 يوليوز، حيث نشر ظهير 24 يونيو، ولتمريره سبقته أو صاحبته ظهائر اجتماعية ـ هكذا رفع ظهير 23 يونيو الصادر في عدد 24 يونيو من «الجريدة الرسمية»، الأجر الأدنى اليومي من 5,50 إلى 6 ف. في المنـطقــة الأولى، إنها مجرد صدقـة سنتحدث عنها لاحقا، وتضمن عدد 15 يوليوز نصا يمنع إنشاء مدن صفيح جديدة بهدف تشجيع إنشاء أحياء أهلية جديدة، ونصا ثانيا حول الاتفاقيات الجماعية وهو مجرد إعادة للقانون الفرنسي لسنة 1928 الذي يترك حرية التفاوض حول الاتفاقيات للطرفين إذا ما اتفقا ولا يجعلها إلزامية كما فرضها في فرنسا قانون 1936.

أما ظهير 24 يونيو، فإنه ظهير قصير وواضح، إذ يعتبر جلالة السلطان الشريف، الذي وضع في المقدمة، «أن أخطر السلبيات ستترتب عن ترك رعايانا عرضة لاغراءات تجعلهم يخرجون عن سلطة مخزننا بارتكابهم مخالفات لقوانين واضحة مثل التي تنظم الجمعيات والنقابات»، لذا قرر أن عقوبة بالحبس لمدة تتراوح من خمسة أيام إلى ثلاثة أشهر وغرامة مالية من 5 إلى 300 ف» ستلحق بكل مغربي انخرط في نقابة ما (المادة 1) أو بأي شخص يعمل على انخراطه فيها (المادة 2).

واعتبرت «لافريك فرانسيز» أن الظهير تكملة عادية وضرورية لظهير 24 دجنبر 1936 الذي يؤسس النقابية الأوربية بالمغرب.

وفي الدار البيضاء أصدرت «لوبوتي ماروكان» بضعة أيام فيما بعد، النص في إحدى صفحاتها الداخلية بدون تعليق[25]. فيما لم تذكر «لابريس ماروكان»

---

24) «ولوج المغاربة الى الوظائف العمومية»، «بوتي ماروكان» (ب. م.) 17 يوليوز 1938.

25) «ب. م.»، 21 يوليوز 1938

في عددها ليوم 20 يوليوز إلا المادة الثانية مضيفة: «لا يمكن لنا إلا أن نحيي الروح التي كانت وراء إصدار الظهير وعلينا الآن أن نطبقه. ماذا ستكون ردود أفعال الحكومة إزاء موظفيها المشغلين العديدين؟

يجب أن يكون القانون قابلا للتطبيق على الجميع وفي جميع الحالات... «ونأمل أن يبدأ التطهير منذ الآن، لذا لا نطرح اليوم أي سؤال»[26] أيد أرباب العمل ذلك وفرحوا له، وإذا ما صدقنا شابان «فقد احتفل مدير وشركات ومقاولون ورؤساء مصالح، في جو مرح بالصدور المتزامن لظهيري 24 يونيو و13 يوليوز»[27].

فيما كانت اللجنة المركزية لرجال الصناعة أكثر اعتدالا في تقريرها الأدبي لشهر نونبر المذكور عدة مرات من قبل[28] إلا أنها كانت واضحة: «في 24 يونيو الأخير، صدر، عقب إضراب الفوسفاطيين في خريبكة الذي أعطى الفرصة للحكومة بنهج أسلوب الصرامة ذي النتائج الايجابية السريعة، صدر ظهير جديد لتكميل التشريع الخاص بالجمعيات وبالنقابات المهنية، ومن الآن فصاعدا، فهناك عقوبات مرتقبة لأي خرق لنصوص القانون... بهذا تسعى الحماية جاهدة إلى إخراج السكان المغاربة من تأثيرات الممارسات غير الشرعية.»

ثم جاء النشيد الموجه إلى المقيم العام، الذي ردده السيد كروز Croze رئيس الغرفة التجارية للدار البيضاء في نهاية المجلس المحكومي لشهر دجنبر 1938. وهو يشيد بـ«الرئيس الذي يسهر على مصيرنا اليوم، الرئيس الذي حقق وحده الاجماع حوله، ويمكن لي أن أقول هذا مادمت مغربيا قديما»[29].

وبدون تماطل، بينت السلطات الجهوية بمراكش الاتجاه الذي يمكن أن يتخذه تنظيم الشغيلة المغاربة.

إذ في 28 يوليوز أنشأت بحضور الباشا الكلاوي، «تعاضدية مغربية

---

26) بحروف بارزة في النص

27) «أفونير دي راي»، 31 مكرر، 10 فبراير

28) «النشرة الاقتصادية» (ن. إ.) يناير 1939.

29) مذكور في كتاب ر. كاليسو، السابق الذكر، ص، 206

للحافلات ولمقاولات النقل بمراكش» وقدم الباشا ورئيس المصالح البلدية «عرضا للحاضرين [بينا فيه] كل العناية التي توليها لهم حكومة الحماية، فإذا كان ظهير 24 دجنبر 1936 يمنع على المغاربة الانضمام إلى النقابات المهنية، فتبقى لهؤلاء العمال إمكانية التجمع في إطار تعاضديات للدفاع عن مصالحهم. و«بإدراكهم لأهمية هذه التعاضدية التي ستمكنهم من إشعار سلطة المخزن بحاجياتهم المحتملة، عين الحاضرون مندوبين عنهم.. ومن بين المرشحين المتقدمين تم الاحتفاظ بعدة أعضاء الأمر الذي سمح بتشكيل التعاضدية»[30]. وعبرت «لآفوا فرانسيز» عن ارتياحها لوجود «الشغيلة مجمعين... تحت مراقبة السلطات وهي الوصية عليهم، إلا أنها طالبت بالسهر على إبعاد كل سياسة عن الجمعيات الجديدة».

ـ غضب النقابات

مقابل ابتهاج أرباب العمل ونشاط السلطات، كان الاندهاش والاستنكار هما ما طبع رد الفعل النقابي. فالظهير لم يكن منتظرا. كما أن التنازلات التي تمت والمفاوضات التي تلت إلى حين 22 يونيو، كانت تسمح بالتفاؤل باستمرار الواقع الموجود[31].

وصدر عدد فاتح غشت من «طراآاي»، المخصص كليا لهذه القضية، يحمل بحروف حمراء بارزة على امتداد الصفحة عنوان: **عمل قمعي** وتحته بالاسود: **الحماية ضد ك. ع. ش.**

فجاء المقال الافتتاحي الموقع من طرف اتحاد النقابات الكونفديرالية والمحرَّر من طرف أورانج، منفعلا وعنيفا، وندد بهذا «العمل الماكر» وشهَّر بالتدليس الكامن وراء تعطيل محسوب قصد اعاقة تامة لأي مسعى مباشر للتنظيمات الكونفديرالية لدى المقيم العام المسؤول المباشر.

وأدانت كل من اللجنة الادارية المجتمعة في 24 يوليوز والمؤتمر الاستثنائي

---

30) بلاغ نشر في «ب. م.»، 18 غشت 1936

31) حسب مقالات وجدول أعمال اللجنة الادارية المنشورة في «طراآاي»، عدد 19، فاتح غشت 1938. أخذ المؤتمر المنعقد في 14 غشت، بجدول الأعمال هذا كليا واستكمله.

المنعقد في 14 غشت، أدانا بصراحة الظهيرين الصادرين في 15 يوليوز. إذ تم رفض الاول، الخاص بالاتفاقيات الجماعية، وهو «عمل رائع للاختصاصي إيڤان مارتان»، على أساس أنه غير مفيد وغير قابل للتطبيق. أما الثاني، وهو «ظهير غير مقبول» ويجعل من النقابة امتيازا عرقيا، فقد اعتبر بأنه «قرار قمعي» موجه ضد ك. ع. ش. التي يُراد تكسير عملها والقضاء على الثقة التي تحظى بها في صفوف الشغيلة المغاربة.

وتضيف اللجنة الادارية باختصار في جدول أعمالها، بأن هؤلاء الشغيلة الـذين لُفظوا من النقابات التي جاءوا يبحثون فيها عن «الحماية»، سيتوجهون بالتأكيد «نحو التنظيمات الوطنية»، وبهذا ستتحمل السلطات وحدها مسؤولية الاضطرابات التي يمكن أن تترتب عن ذلك.

وفي النهاية قررت الهيئات توجيه نداء الى كافة تنظيمات ك. ع. ش.، بفرنسا وافريقيا الشمالية، والى كافة جماعات «التجمع الشعبي» للحصول على إلغاء الظهيرين.

14 ـ الأزمـــة

من المؤكـد أن منـاضـلي اليوسفية قد تعـرضـوا، خلال المناقشات، الى انتقادات شديدة من طرف اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب ـ وإن لم تشر إليها التقارير ـ وذلك بسبب دخولهم بطريقة اعتبرها المكتب متسرعة ولا مسؤولة في حركة إضرابية ذات نتائج وخيمة على كافة الشغيلة.

• الانتقـادات المـوجهـة إلى مكتب اتحـاد النقـابـات الكونفديرالية للمغرب.

وعنـد العودة، تعرض المكتب وكاتبه العام الى انتقادات حادة. إذ تمت مؤاخذته على التنازلات التي قدمها، وهي بمثابة استسلام حقيقي بدون جدوى؛ وكذا على سلبية موقفه في حين كانت نوايا الإقامة العامة معروفة؛ وعلى سحب المطالبة بالحق النقابي.

وفي اجتماع اللجنة الادارية يوم 24 يوليوز، أكد المندوبون بالخصوص على العمـل المـطروح القيام به، بعدما نددوا بقرارات الاقامة. فيما دعا ليونيتي الى «الحذر والى الشرعية بدون أي اصطدام»، أما ماتيبي فأكد على «أن الحكومة لم تقدم أي وعد»، وفيما بعد تم التصويت بالاجماع على جدول الاعمال المقدم من طرف أورانج وليونيتي[1].

وفي المؤتمر الاستثنائي المنعقد في 14 غشت، جاءت أشد الانتقادات على لسان أورانج وبيكيار وفونطانيو[2].

---

1) «طرافاي»، فاتح غشت 1938.

2) «طرافاي»، 15 غشت 1938.

أعلن أورانج، حسب التقرير، بأنه بناء على تفويض إلزامي للنقابات التي يمثلها، ينتقد العمل الذي تم قبل صدور الظهير ويطالب بتوضيحات حول لقاء تم مع السلطات العمومية وحول مسألة متعلقة بالهيئة الثالثة. وزعم أن أخطاء قد ارتكبت، لأنه كان من المفروض اتخاذ اجراءات لمنع صدور الظهير، بعد ما عُلم بأن هناك تهديدا بهذا الشأن.

وقد فكر نفس التفكير فونطانيو، الذي وضع المؤتمر «تحت الرئاسة الشرفية للرفاق الأهليين لـ م. ش. ف. الذين طُردوا أو نُفوا على إثر الاضراب»؛ فيما تأسف بيكيار لغياب هيفيرنو و لضعف المجهودات المبذولة لفائدة المنجميين، وارتأى، هو ومجموعة من المندوبين، أشكالا أخرى للاحتجاج ضد ظهير 24 يونيو.

وكانت مداخلات مناضلين آخرين أقل قسوة. إذ أيدت نقابة م. ش. ف. لخريبكة على لسان كولونا وفيديرالية الموظفين مع ماتييي وليونيتي وبينيير Pugnères وكانيفنك Canivenc، المبادرات التي اتخذها بهذا الصدد مكتب اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، فيما تساءل شابان، من السككيين، عما إذا لم يكن من الواجب «الاحتجاج بطريقة أخرى» عندما صدر الظهير الاول حول الحق النقابي، أما كاسطون ديلو G. Delos، من نقابة المساعدين فقد عمق هذا التحليل. «إنه يعتقد أن الاجراء القمعي الذي اتخذ ناتج عن ثلاثة أمور:

أ ـ تغيير في السياسة المتبعة؛
ب ـ عمل ضد العمل النقابي من طرف الرجعية والحزب الراديكالي؛
ج ـ أخطاء بعض الرفاق.»

واتفق معظم المندوبين ـ رغم تصميمهم على خوض الاضراب العام «إذا تطلبت الظروف ذلك» ـ مع أورانج «لئلا يُدفع الأهليون الى حركات طائشة». «علينا نحن أن نناضل من أجلهم؛ ومن واجبنا أن نزود الأهليين بغذاء الجسم والروح».

في غياب هيفيرنو، الذي بقي في فرنسا بإذن من اللجنة الادارية بتاريخ 24 يوليوز، قام ش. هيمبير Ch. Humbert بالرد على هذه الانتقادات باسم مكتب الاتحاد، فأكد بأن «أقصى ما يمكن فعله هو الذي أُنجز بدون استسلام

ولا ضعف، وأعطى توضيحات بشأن العلاقات مع السلطات العمومية» وحول سحب مسألة الحق النقابي من جدول اعمال مجلس الحكومة حيث كانت ستثار من طرف منـدوبي الهيئة الثالثة، وذلك «لعدم ملاءمة الفرصة». وختم كلامه مؤكدا على ضرورة الاستمرار في النضال بدون انقطاع من أجل إلغاء ظهير «غير عادل ولا شرعي وخـطير»، وضـد «الاستغـلال الشنيع الـذي يخضـع إليه الأهليون»، و«علينـا مع ذلـك ألّا نسقط في لعبـة الاقامة وخصومنا». ثم تم التصويت بالاجماع لصالح ملتمس حول الحق النقابي للأهليين.

وخلف التصـورات المختلفـة بل والمنـافسـات الشخصية التي نلمسها، كشفت هذه النقاشات عن حركة نقابية ممزَّقة وحائرة تجاه قضية تنقيب المغاربة هذه، التي اعتقدت أنها ستحلها بسرعة.

ولم ينته النقاش مع ذلك حول هذه النقطة، إذ أثيرت من جديد عند عودة هيفيرنو من عطلته. فقد تضخمت الشائعات حول موقفه خلال الأزمة. ذلك أن مندوبين لدى الهيئة الثالثة، دافعوا عن أنفسهم بصدد عدم طرحهم لقضية الحق النقـابي خلال آخر جلسة، بقولهم أن هيفيرنو هو الذي طلب منهم ألَّا يفعلوا ذلك، فيما ذهب آخرون أبعد من هذا زاعمين بأنه كان على علم بقرب صدور الظهير وبأنه لم يعارض ذلك، ويبدو أن هذه الاشاعات انطلقت من مكاتب الاقامة.

وخـلال الدفاع عن نفسه اتخذ هيفيرنو موقفا تهجميا. انعقد اجتماع في بورصة الشغل بالدارالبيضاء في 16 اكتوبر لتعيين ممثلَيْن اثنين عن اتحاد النقابات الكـونفديرالية للمغرب لدى المؤتمر الوطني لـ ك. ع. ش. كانت خلاله أربع وثلاثون نقابة ممثَّلة فاغتنم هيفيرنو فرصة وجود أعضاء اللجنة الادارية والعديد من كتـاب النقـابات لـ «تصحيح بعض المغالطات» ولينصف نفسه «بالبرهان القاطع» من بعض الاتهامات، وصرح بأنه لن يقبل أبدا الحملات التي تأتي من «الحكومة. . .، ومن مسؤولي التنظيمات النقابية أو منتخبي الهيئة الثالثة. . .، وسنطالبهم بالحساب»[3].

3) «طرآفاي»، عدد 24، 15 أكتوبر 1938، «تقرير عن اجتماع 16 أكتوبر». خضع منصبا المندوبين لدى المؤتمر للتصويت: حصل هيفيرنو على 103 أصوات من ضمن 107؛ وأورانج على 39؛ ثم شابان على 30، وماتيي على 25 وسانطاريلي على 17.

وفي 29 اكتوبر، تم بالرباط لقاء لمدة ساعتين مع مجموعة من المنتخبين الاشتراكيين لدى الهيئة الثالثة، أزال بسرعة سوء التفاهم الحاصل[4].

إلا أن هيفيرنو خاطب أحدهم، وهو «مناضل نقابي»، «قد يكون، حسب شهادات دقيقة. . . قدم اتهامات خطيرة تجاهي، من مثل أنني تخليت عن النضال من أجل منح الحق النقابي للأهليين وذلك للسماح للاقامة العامة بإصدار ظهير 24 يونيو بدون أية مخاطر، وبأنني أعربت علنيا عن فرحتي بقرب صدور ظهير «سيقهر» بعض الرفاق ذوي الحماس المفرط. وهي اتهامات خطيرة لا سيما وأنها روجت بشكل واسع ليس في المغرب وحده بل وفي الجزائر وحتى في فرنسا»[5].

وقد أنكر المندوب المعني الذي لم يرد اسمه ـ ويتعلق الامر بمارسيل جورج، كاتب نقابة ومنتخب عن لوي جانتي ـ أنه أدلى بمثل هذه التصريحات، وسجلت أقواله في محضر الجلسة.

ومع ذلك لم يتوقف الجدال، إذ سيتعرض هيفيرنو لانتقادات داخل نقابته بنفسها، ولن يجدد المعلمون ثقتهم فيه إلا في مؤتمر عيد ميلاد المسيح[6].

• الحركة ضد الظهير

لقد طرح المؤتمر الاستثنائي المنعقد في 14 غشت مع ذلك على الحركة النقابية مهمة محددة تتجلى في القيام بحملة واسعة ضد ظهير 24 يونيو.

لم تتخذ هذه الحملة مباشرة الحجم المبتغى لأن معظم المناضلين كانوا في إجازة. وسرعان ما انشغلت الأذهان بمخاطر الحرب التي كانت المطالب الهتليرية حول «السوديت» تطرحها على أوربا والعالم. وبعد إزاحة الخطر مؤقتا على إثر الاستسلام الفرنسي ـ الانجليزي في ميونيخ، استرجع المناضلون نشاطهم، ورفعوا احتجاجات شديدة اللهجة (خلال اجتماعات نقابية) ضد سياسة التمييز

---

4) أنظر أعلاه ص 259.

5) «توضيح بصدد الحق النقابي للأهالي»، «طرآفاي»، عدد 26، 15 نونبر 1938.

6) «لماذا تمت مهاجمتي»، «طرآفاي»، عدد 35، فاتح أبريل 1939.

التي تنهجها الاقامة، وضد منع الشغيلة المغاربة من الالتحاق برفاقهم الاوربين في النقابات للدفاع عن أنفسهم لأنهم مستغلون بشكل بشع، وهو منع لا يحتمل لا سيما وأننا نعرف من الآن بأنه سينادى عليهم في حالة نشوب الحرب للدفاع عن فرنسا[7].

وتم التصويت على ملتمسات بالدارالبيضاء (16 شتنبر) وتازة (8 اكتوبر) ومن طرف اللجنة الوطنية لِـ ك. ع. ش. المجتمعة في 10 و11 أكتوبر، مؤتمر اتحـاد شبكـات الـرباط (25 ـ 26 أكتوبر) ومؤتمر الفيديرالية العامة للتعليم ومؤتمر ك. ع. ش.، المنعقد في نانت (14 اكتوبر ـ فاتح نونبر) ومؤتمر مجموعات موظفي المغرب (دجنبر 1938).

ومع ذلك كان للتصريحات البليغة وغير المجدية التي أُدلي بها ـ كيف يمكن تصـور شيء مغاير في هذه المرحلة التي كان فيها الإعداد للحرب ـ الفضل في التعـريف باستياء الشغيلة الاوربيين وبعـزمهم على الاستمـرار في الدفاع عن رفاقهم المغاربة؛ وإن حجم الصدى الذي خلفته احتجاجاتهم في عالم الشغل لا يمكن إلا أن يكون له تأثير معين.

ورغم تصلبها الرافض، اضطرت الاقامة في بعض الحالات إلى أن تأخذ هذا بالاعتبار.

ولم تقم بأي تمديد للتجـربـة التي بدأت في مراكش. ولا نتـوفر على أية معلومات حول مآل تعاضدية النقل المنشأة في 28 يوليوز.

وفي 6 اكتـوبـر، أجاب نوكّيس، وفدا عن اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب، جاء ليجدد احتجاجه على ظهير 24 يونيو، أجاب قائلا بأنه «كان دائما يعارض الاعتراف بالحق النقابي للأهالي، ويبدو له دخولهم الى تنظيماتنا بالآلاف أمرا خطيرا في الظروف الحالية وبأن السلطان متفق تماما مع رأيه، قال هذا مع «اعترافه بأن النقابات المغربية لم تقم بأية قلاقل سياسية... وفيما بعد، حين

---

7) «بصدد الحق النقابي للأهالي»، مقال مُهدَى إلى الجنيرال نوكّيس من طرف روبير ريفستيك R. Reifsteck، «طراڤاي»، عدد 24، 15 أكتوبر 1939.

سيصبح المغاربة اكثر تطورا وحين ستتضح الوضعية الدولية، سنرى ماذا سنعمل»[8].

ورد الوفد قائلا. . . «اننا عازمون على الاستمرار في الدفاع عن رفاقنا مهما تكن المخاطر التي ستعترضنا. إن مثلنا الاعلى يفترض ذلك»[9].

وعشرين يوما فيما بعد، في 26 اكتوبر، أدلى المقيم بنفس الرأي أمام وفد عن السككيين يقوده بيير سيمار P. Semard ، كاتب الفيديرالية الوطنية، الذي جاء ليترأس المؤتمر التأسيسي لاتحاد الشبكات. إذ أعرب عن رفضه القاطع لالغاء ظهير 24 يونيو: فهو يفضل التخلي عن مسؤولياته على الاضطرار الى الغاء هذا الظهير. لكنه يوافق على اعتبار ك. ع. ش. وحدها المؤهلة للدفاع عن مطالب الاهليين.

وخلال اللقاء لم يفت الوفد ابراز «الاجور الهزيلة» للشغيلة المغاربة الذين رفض لهم الحق النقابي وكذا المخاطر الكامنة وراء مشاريع تنظيم الشغيلة الاهليين في مجموعات مستقلة عن ك. ع. ش.[10].

• مؤتمر فاس (3 ـ 4 مارس 1939).

كانت مرحلة تهييء المؤتمر التأسيسي المنعقد في 3 و 4 مارس، فرصة بالنسبة للكاتب العام لاتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب للتذكير في التقرير الادبي المرسل الى المنظمات النقابية[11] بما كانت عليه قوة الاتحاد وسلطته المتعاظمة خلال سنة 1938 وبأهم مطالبه و على رأسها الاعتراف بالحق النقابي

---

8) بدون أن نتوفر حاليا على مزيد من التفاصيل، فقد قال أدريان تيكسيي مندوب الشؤون الإجتماعية في «اللجنة الفرنسية للتحرير» عن ظهير 24 يونيو 1938، الذي تعرف عليه في جنيف وباريس: «أقل ما يمكن أن يقال، أنه ليس من المؤكد أن يكون الظهير ناتجا عن مبادرة تلقائية من السلطان.» موجود ضمن رسالة لتيكسيي إلى مندوب الشؤون الخارجية، ماسيكلي، 22 شتنبر 1943، الجزائر العاصمة. أرشيف الشغل، الرباط.

9) «طراڤاي»، 15 أكتوبر 1938.

10) بناء على تقارير التجمعات التي عقدها بيير سيمار P. Semard وكرابيي Crapier في مختلف مدن المغرب والمنشورة في «ليسبوار»، عدد 15 نونبر 1938.

11) «طرافاي»، عدد 31، فاتح فبراير 1939.

للمغاربة، ورفع الاجر الادنى والاتفاقيات الجماعية، والمعلومات المغلوطة التي أدت بالاقامة الى اصدار ظهير 24 يونيو. وأعاد هيفيرنو اذ ذاك ذكر الحجة التي سبق له أن بلورهـا لأول مرة في المذكرة التي بعثها الى وزارة الشؤون الخارجية بتاريخ 9 غشت 1938؛ ومفادها أن عدد الاهليين المنخرطين في النقابات كان محدودا. فكتب في تقريره: «كانت الاقامة العامة قلقة منذ عدة شهور من تزايد منخرطينا الذي أُوِّلَ خطأ من طرف أرباب العمل والسلطات الجهوية ومن بعض الاحزاب السياسية التي كان أعضاء بعضها في السلطة (الاشارة هنا الى الحزب الراديكالي) الى دخول كثيف للشغيلة الاهليين في نقاباتنا. لذا اتُّخِذت اضرابات يونيو كمبرر لاصدار ظهير 24 يونيو 1938 في الظروف التي نعرفها.

«والحقيقـة، أن تنـظيماتنا تضم بالخصوص الشغيلة الاوربيين فيما تضم أقواها حصرا الفرنسيين، ولم نكن بحاجة لا الى خرق ظهير 24 دجنبر 1936 ولا الى تحصيل اكتتابات للتعبير عن تضامننا مع الشغيلة الاهليين.

«هكـذا، رغم الهجـومات ورغم ضغوطات أرباب العمل التي جعلت الاستقـطاب صعبـا في بعض التعـاضديات (البناء، المعادن، النقل)، ظلت التنظيمات الكونفيديرالية سليمة، وظلت تعد وحدها واكثر من أي وقت مضى، ذات تمثيلية فعلية للطبقة العاملة بالمغرب.».

وخلال عرضه أشار هيفيرنو الى أن سنة 1938 شهدت إنشاء خمس نقابات عمالية وانخراط ستة تنظيمات في الفيديرالية المغربية للموظفين وزيادة 000 15 طابع بالمقارنة مع 1937. وحسب حسابات الخزينة، يترواح عدد المنخرطين في ك. ع. ش. بالمغرب بين 000 14 و000 15 وهذا «تكذيب قاطع للذين كانوا يأملون، بتأكيدهم أن نقاباتنا مكونة أساسا من الأهليين، بأنهم كسروا حركتنا في يوليوز الماضي».

إلا أن الرواية المقدمة عن النشاط المبذول والنتائج المحصلة والعقبات التي كانت تعـترض هذا النشاط، لم ترفع التحفظات. فكان اليوم الاول من مؤتمر فاس، 3 مارس، المخصص لمناقشة التقرير الأدبي، يوما صاخبا.

وأتى الهجوم المتفق عليه، مرة أخرى، من بيكيار ودعمه في ذلك مناضلو

الاتحادين المحليين لفاس وتازة. بحكم انتمائهم الى اليسار البيفيري السابق، الذي أصبح الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي (PSOP)، فقد وجدوا في قضية الظهير سلاحا ضد القيادة الحالية لاتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب التي اعتبرت مفرطة في الوفاء للاتجاه «الانتهازي والبورجوازي» لـ ك. ع. ش.

وذكر أورانج بدوره هذه الانتقادات كلها ولاحظ بشكل عارض أن كل مندوبي الهيئة الثالثة الذين هاجموا هيفيرنو «قد خانتهم شجاعتهم». فيما صرح بريدوم Prudhomme، باسم سككيي الدارالبيضاء بأن العمل الذي أنجز ضد الظهير ولفائدة تحسين شروط عيش البروليتاريا الاهلية لم يكن كافيا.

وبدا وضع المكتب في لحظة معينة حرجا. إلا أنه استقام على إثر مداخلات دولو Delos ومسؤولي نقابات الفوسفاط، المجمعين هذه المرة على نفس الموقف على إثر تغيير مكتب لوي جانتي الذي أصبح كاتبه هو ماتيو Matéos، ويبدو أن دولو يرغب ـ كما فعل في مؤتمر 15 غشت ـ في اتخاذ موقف فوق الصراع، بصدد تقييم عمل ودور كاتب اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب، فهو يعتقد أن هيفيرنو ارتكب أخطاء، إلا أن الايجابيات تغلب إجمالا في نظره على السلبيات.

وجاء لياندري وكولونا وماتيو ليقدموا دعمهم للمكتب ولكاتبه العام. لقد قام، في نظرهم، اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب دائما بواجبه تجاه «الاهالي»؛ ولا يمكن تحميله مسؤولية صدور الظهير، لقد صدر جزء من النميمة التي أشيعت حول هيفيرنو عن لوي جانتي «إلا أنه بعد التوضيحات المقدمة، اعترف رفاق هذا المركز بخطإهم»

واغتنم كولونا هذه الفرصة لتصفية بعض الحسابات. فندد بـ «ديماغوجيي «العهد الجديد»، أي الرفاق الذين لا يصلحون إلا للانتقاد ولا وجود لهم في الممارسة العملية، وأولائك الذين يسعون جاهدين إلى التسرب إلى تنظيمات الفوسفاط؛ ولم يقدم هوبدوره أية أسماء، إلا أنه كان يقصد بيكيار وفونطانيو.

وأخذ هيفيرنو الكلمة للرد على الانتقادات التي وجهت إليه «لم يجد نفسه على انفراد مع موريز إلا مرة واحدة، وقد أدى ثمنا غاليا لذلك» حدث هذا في 15 يونيو، وقد استغل موريز هذه الوضعية للادلاء بتهديداته، فهيفيرنو متفق،

بنـاء على هذا، على أن كافـة المساعي يجب أن تتم بواسطة وفد معين. وكان لإضراب لوي جانتي (اليوسفية) يوم 18 يونيو الذي شهد مساهمة كبيرة للأهالي، «نتائج سيئة»، «كنا متيقنين بعد هذا بأن الاقامة ستتخذ إجراءات من شأنها منع كافة الاضرابات. واعتقدت اللجنة الادارية المجتمعة في 20 يونيو (كذا! يجب قراءة في 19 يونيو) بأننا لسنا أقوياء بما يكفي لمجابهة الحكومة ومواجهتها بالقوة؛ فكان علينا اذن أن نؤجل ذلك». «أما فيما يخص مسألة الحق النقابي للأهليين، فإنه لم يطالب بطرحها ضمن جدول الأعمال خشية أن يتخذ المقيم العام قرارا لا رجعة فيه»[12].

بعد هذه التوضيحات، تمت المصادقة على التقرير الادبي بـ 181 صوت ضد 19، ثم أعيد انتخاب المكتب بالاجماع، باستثناء 11 تفويضا من فيديرالية البريد.

بهذا، انتهى النقاش الطويل الذي أحدث طيلة سبعة شهور اضطرابا في صفوف الاتحاد وتنظيماته، وهدد انسجام الحركة النقابية.

وخصص المؤتمر فيما بعد أشغاله لتدارس مسألة رفع أجور الأهالي؛ وتحسين سير مجالس العمال وأرباب العمل؛ وتنظيم الاقتصاد المغربي، وتكوين المناضلين نقابيا واقتصاديا في معاهد الشغل. و كانت هذه النقط موضوع تقارير واسعة ومفصلة، وصودق عليها بالاجماع.

وقد تتبعت الجريدة الشيوعية «ليسبوار» بعناية الأحداث التي طبعت الحياة النقـابية منـذ يونيو 1938، الوضعية في مناجم الفوسفاط، سبب الاضرابات وتطوراتها، ظهير 24 يونيو كوسيلة «لاخضاع الشغيلة الأهليين» الذين سينظمون أنفسهم بطريقة أو بأخرى مع الأوربيين وإلا فضدهم. إن دوريل هو الذي قدم التقـرير عن مؤتمـر فاس، وأبـدى ارتياحـه لكون المندوبين تمكنوا، بعد انتهاء النزاعات الشخصية، من التفرغ لما هو أساسي، أي النضال من أجل تحسين شروط العيش والاحراز على الحق النقابي لـ «الأهالي».

---

12) «طرافاي»، فاتح أبريل 1939.

• جوهو بالمغرب (9 ـ 16 مارس 1939)

كان من المفروض أن يترأس جوهو مؤتمر فاس، فقد فجر نبأ مجيء «المشاغب» غضب صحافة اليمين، التي طالبت بمنعه من الدخول الى المغرب[13]

والواقع، أن جوهو لم يتمكن من حضور هذا المؤتمر، بسبب ظرف طارىء، فلم يأت إلا بعد أربعة أيام عن انتهاء المؤتمر، وفي اليوم التالي، أي 10 مارس، استقبل، صحبة هيفيرنو، من طرف الجنرال نوكيس في الرباط، وقدم له مطالب المنظمات المغربية ولا سيما مطلب الحق النقابي الذي غرضه بشكل مطول.

كتب هيفيرنو في تقريره ما يلي: «مع اعترافه بأن المسألة تستوجب حلا إن عاجلا أو آجلا، صرح المقيم العام بأن معارضة السلطات والوضعية الدولية لا يسمحان له بالتراجع عن موقفه الذي أكده غير ما مرة.

«إلا أنه لاحظ بأنه لم يهمل بناء على هذا مصير الشغيلة، بل اهتم به، فذكر الجهود المبذولة... لأجل تعزيز هيئة مفتشي الشغل وتطبيق القوانين الاجتماعية التي تطالب بها المنظمات النقابية في المغرب.

«لقد أخذنا دائما بالاعتبار اقتراحاتكم؛ قال هذا متوجها للكاتب العام لاتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب»[14].

وكدليل على التقدير الذي يكنه لـ ك. ع. ش. ولكاتبها العام، استدعى الجنرال نوكيس جوهو الى مأدبة طعام. وقد قبل هذا الأخير الدعوة وجاء صحبة زوجته وهيفيرنو[15].

---

13) أ. هـ. «جولة جوهو»، «طراڤاي»، عدد 34، 15 مارس 1939.

14) «إلى الإقامة العامة»، «طراڤاي»، عدد 34. قام جوهو فيما بعد بجولة من الندوات عرض خلالها مخطط ال ك. ع. ش. الاقتصادي. عقدت الاجتماعات في الرباط (1800 مستمع) وتازة (300 إلى 400) وفاس (نفس العدد) ومكناس (600) والدارالبيضاء (مايزيد على 2000). ثم في خريبكة والجديدة ومراكش. لم يتمكن المغاربة، في غالب الأحيان، من الحضور في هذه الاجتماعات.

15) شهادات ماتيي وهيفيرنو وج. هيتان G. Hutin.

• الحيـاة النقابيـة بعـد يونيـو 1938

لكن كيف كان الأمـر في الـواقع؟ لم تكن تخامر المسؤولين النقابيين أية أوهـام. فقـد كانـوا يدركـون أن التغيرات السياسية في باريس تشجع تصلب الإقـامة. إن خطابات دالاديي حول استعادة النظام والعودة إلى الشغل (16)، وخطابات بول رينو ضد أسبوع الأحَدَيْن (17)، والخروقات التي مست أسبوع الأربعين ساعة والإتفاقيات الجماعية، والقَمع العنيف الذي مورس ضد مضربي 30 نونـبر، كل هذه العـوامـل لم تترك مجالا للشـك حولَ الإتجاهات الجديدة للحكومة الفرنسية.

لم يمتثل إتحاد النقابات لنداء الإضراب العام الذي وجهته ك. ع. ش. ليوم 30 نونبر؛ ذلك أن المكتب الكونفديرالي لم يطالبه بذلك. إذ اعتبرت لجنته الإدارية أن الشغيلة المغـاربـة لا يتمتعون بالإمتيازات الإجتماعية التي يناضل الشغيلة الفـرنسيون للحفـاظ عليها، مع أنها أكدت لهم تضامنها معهم. وقد اِعتـبرت بالخصـوص أن الحـركـة النقابية بالمغرب الضعيفة مقدما، ستتعرض للتفكك، وأن المغاربة إذا قاموا بهذا الإضراب سيُقمعون بدون رحمة. بهذا، لم يعد أي جدوى لإجراءات الإستدعاءات المهيئة وللتدابير التي ارتقبتها السلطات للاعتقال أو الطرد (18).

- صـلابـة الفيديـراليـات الكبـرى.

رغم هذا المناخ الرجعي، استمرت الحياة النقابية.

إذ ظلت التنظيمات الكبرى: فيديرالية مجموعات الموظفين، وشغيلة الدولة وفيديرالية الـبريد، واتحـاد الشبكات، واتحاد نقابات الإنارة والقوى المحركة، تحافظ إجمالا على منخرطيها، وتسير بشكل منتظم، وتعقد جلساتها وتقوم بعملها

---

16) تصريح وزاري بتاريخ 25 أبريل 1938.

17) 12 نونبر 1938. كان خطاب بول رينو هذا هو السبب في اتخاذ قرار بالإضراب عن العمل يوم 30 نونبر، نظرا للسخط الذي فجره.

18) هيفيرنو، «بعد الإضراب العام»، «طراڤاي»، عدد 28، 15 دجنبر 1938.

الدعائي وبالدفاع عن مصالح من تمثلهم. ولم تقبل أي واحدة منها الخضوع لقرار الاقامة، فحافظت كلها على منخرطيها المغاربة.

قام المعلمون بذلك صراحة، ونفس الشيء فعله السككيون. وقد كتب شابان يقول: «بالنسبة لنا، لم يتغير أي شيء، وسنقدم للشغيلة المغاربة... دعمنا بدون أي تحفظ كما كنا نفعل في الماضي. ووعيا منا بالدور الذي يجب علينا أن نلعبه، سنظل، في إطار ميثاقنا النقابي، قادتهم والمدافعين عنهم»[19]. وقال برودوم خلال التجمع العام لسككيي الدارالبيضاء (17 فبراير 1939) بأنه، «إذا كان منح بطاقة نقابية للأهالي ممنوعا، فالظهير لايمنع جمعهم في أي مكان لإعطائهم تربية نقابية»[20].

فظل نفوذ الفيديراليات والاتحادات مصونا، وكانت اللوائح التي تقدمها تفوز دائما بأغلبية ساحقة.

هكذا، أحرز مرشحو ك. ع. ش. في الشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء (SMD) وفي الطاقة الكهربائية للمغرب وفي الشركة الشريفة للطاقة، على كافة الأصوات المعبر عنها تقريبا في انتخابات 25 أبريل و5 ماي 1939[21]. واستغرب اتحادهم لكون مدير الأشغال العمومية لازال يبحث «عن ممثلين مؤهلين» للتفاوض مع الكهربائيين. وفي 15 أبريل أصدر الإتحاد العدد الأول من نشرته بعنوان «إكليراج إي فورص» (إنارة وقوة).

فيما استمر اتحاد الشبكات في المضي إلى الأمام. فكانت أعداد منخرطيه في 1939، المنخفضة عن أعداد يونيو 1938، تتجاوز أعداد يناير 1938، 1377 بطاقة مقابل 1304. وأصبحت تضم 8 نقابات عوض 7. النقابة الأخيرة، هي نقابة مراكش، وقد تأسست في 24 يوليوز 1938[22].

وقدم مؤتمره التأسيسي المنعقد في 22 و 23 أكتوبر 1938 في الدارالبيضاء

---

19) «أفونير دي راي»، غشت 1938.
20) «أفونير دي راي»، عدد 30، فبراير - مارس 1939.
21) «طراڤاي»، 15 ماي 1939.
22) «أفونير دي راي»، عدد 23، يوليوز 1938.

برئاسة بيير سيهار وكرابيي، النتائج المحصلة منذ 1936 . وبعد تحديده للمطالب المباشرة، تفرغ لقضايا الأهالي ولقضية الحرب والسلم [23].

«وإن المسألة المهمة المتعلقة بالحق النقابي وبأجر الأهالي» التي يوردها بول دوريل، قد نوقشت «بحماس ملتهب أدهش رفاق المتروبول». ولم يفت بعض المؤتمرين أن يشيروا إلى أن ظهير 24 يونيو 1938، وهو ضربة لحقت ب ك. ع. ش. ، قد يسمح بالتأثير على شروط الشغيلة الأوربيين، نظرا لتشجيعه استغلال وبؤس الشغيلة الأهليين، ولـذلك «فالدفاع عن رفاقنا الأهليين، هو في نفس الوقت دفاع عن أنفسنا».

أما الدفاع عن السلم، فكان يتطلب نضالا مستميتا ضد الفاشية، و«دعم الـديمقـراطيات المهددة مباشرة بهدف ضمان أمن جماعي . . . وضغط الجماهير وتنـظيماتهـا النقـابية من أجل عقد مؤتمر عالمي للدول بغاية إيجاد حلول لكافة المشاكل المتعلقة بالحفاظ على السلم» [24].

وقام بيير سيهار، صحبة كرابيي وشابان، بجولة عبر المغرب وخطبَ في كل من مراكش والدارالبيضاء والقنيطرة والرباط ومكناس وفاس ووجدة. وبعد أن ذكّـر بالسياسـة الـلااجتماعية لحكومة دالاديي وبالمطالب المغربية وبنتائج لقاء السككيين مع نوكّيس [25]، بين ضرورة تكوين المناضلين بالنسبة للحركة النقابية المغربية وتدعيم نفسها بإزاحة «أي انتقاد منهجي ضد هذا التيار أو ذاك». ثم عاد لأحداث السياسة الخارجية «التي تهم كثيرا ك. ع. ش. لأنها تعيد النظر في وضعية الشغيلة». وقـال بأن النضـال من أجـل السلام يمر عبر النضال ضد الفاشية. ثم ختم قائلا: «يقول البعض أنهم يفضلون الخضوع على الحرب، غير أنهم ينسون أن الخضوع مرتبط بالحرب» [26].

---

23) فيما يخص هذا المؤتمر والقضايا التي نوقشت فيه، راجع: «أفونير دي راي» عدد 25، شتنبر 1938، حيث نشر التقرير الأدبي للمكتب و«التقرير حول المطالب ومهام المستقبل» بقلم ب. دوريل؛ وكذا مقال ج. مارشال: «انطباعات حول المؤتمر»، «أفونير دي راي»، عدد 28، نونبر-دجنبر 1938.

24) مأخوذ من المقرر العام المنشور في «أفونير دي راي»، عدد 28، 15 أكتوبر 1938.

25) أنظر أعلاه ص 270.

26) قدمت «ليسبوار»، عدد 5 نونبر 1938، تقريرا عن جولة ب. سيهار.

ولم ينخفض نشاط السككيين خلال سنة 1939.

وخلال الإنتخابات الجزئية التي تمت في فاتح ماي بالدارالبيضاء، فازت ك. ع. ش. بأكثر من 80٪ من الأصوات مقابل حوالي 20٪ لفائدة الكونفديرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين والنقابة المهنية. فكتبت نشرة «لآفونير دي راي» ما يلي: «هذان التنظيمان ليسا في الواقع سوى فرعين للحزب الإجتماعي الفرنسي ويحظيان بدعم أرباب العمل»[27]. وبعد مجيئه من باريس، قام كرابيي بجولات دعائية جديدة لإخبار السككيين بخطورة الوضع المترتب عن «الأساليب الفاشية للحكومة الفرنسية «الديمقراطية» المزعومة». وأكد في الختام على ضرورة تعزيز اتحاد المنظمات العمالية لإنقاذ المكتسبات الإجتماعية المحصلة سنة 1936[28].

كان لهذه الإجتماعات نجاح كبير وأدت إلى انخراطات جديدة.

وسار هذا العمل الدعائي بموازاة مع تطور العمل المطلبي ومع الانشغال بتوطيد الإرتباط بمنظمات السككيين الأخرى لشمال إفريقيا وبتشجيع التجمع الأوسع لشغيلة النقل.

وفي 25 ماي ذهب وفد إلى الإقامة للدفاع عن شروط عيش الأهالي.

وفي 11 يوليوز، قرر المكتب «أن يضع على رأس جدول أعمال اللجنة الإدارية، دراسة وبلورة ملف مطلبي يتعلق حصرا بالمستخدمين الأهليين. ولن نتفاجأ إذا وجدنا على رأس القائمة رفع الأجور الدنيا»[29].

وأخيرا، هيأت اللجنة الإدارية بعناية ندوة سككيي شمال إفريقيا برئاسة كرابيي (4 يونيو 1939) وساهمت فيها. وإضافة إلى المطالب المشتركة لمستخدمي البلدان الثلاثة والرفع العام للأجور الذي يتصدرها، «لاحظت [الندوة في مقررها] أن الشغيلة الأهليين المغاربة، هم وحدهم من ضمن شغيلة شمال

---

27) «أفونير دي راي»، ماي 1939.

28) «أفونير دي راي»، يونيو 1939 و«طرافاي»، يونيو 1939.

29) «أفونير دي راي»، يوليوز وغشت 1939.

إفـريقيا، الـذين لازالوا محرومين من الحق النقابي. . . وباتفاق مع الفيديرالية الوطنية. . . ، فإنها تلح على الإقامة العامة وعلى الحكومة الفرنسية لكي تشمل مقتضيات ظهير 24 دجنبر 1936 كافة المأجورين بدون استثناء.»

وبموازاة هذا، قامت اللجنة الإدارية بنشاط كبير بغية تشجيع التنسيق ضمن صفـوف النقـل بالمغرب، والتنديد بانعدام انسجام السياسة الحكومية، وتبيان ايجابيات التأميم كما حدده المخطط الكونفديرالي.

وشجعت ودعمت بقـوة الإتحـاد المغربي لمستخدمي وعمال وسائل النقل الـذي كان يسعى إلى تجميع مأجـوري النقل عبر الطرق والذي تزايدت قواه بشكل حاسم على إثر الانخراط الكثيف لمستخدمي المكتب المركزي للنقل (BCT) والانخراط الأكثر بطئاً للسائقين. وكان أوجين فورنيي، الكاتب العام للاتحاد المغربي لوسائل النقل، يأمل في استقطاب حوالي ألف منخرط[30].

أما في الـ م . ش . ف . فقد كانت الحصيلة أقل إيجابية. طبعا، إن التغييرات التي أقدمت عليها الإقامة، على إثر إضراب 18 يونيو، والخاصة بإدارة «القـرى»، كانت بمثابة نوع من التحرر بالنسبة للمنجميين المغاربة. غير أن المكتب أقدم على طرد كثيف للعمال. بهذا تم التخلي عن أي عمل تنقيبي. «ومع ذلـك، حافظ الأهليون على ثقتهم واستمروا في النضال»[31]. ومهما يكن من أمر، فإن القادة النقابيون أصبحوا معرضين أكثر من أي وقت مضى إلى شراسة المديرين، نظرا لافتقادهم لدعم قاعدتهم الجماهيرية.

وقد تم الحديث في المؤتمر الثالث الأساسي لفيديرالية نقابات الـ م . ش . ف . (31 يناير ـ فاتح فبراير 1939) عن كل هذه الأحداث، كما تم التصويت على مقررات بصدد: رفع الأجور، تطبيق القانون الفرنسي حول الأمراض المهنية

---

30) أ. فورنيي: «نعم لِعمل مشترك»، «أفونير دي راي»، يوليوز 1939، و«أخبار الطريق»، «أفونير دي راي»، غشت 1939.

31) يوجد في «طرافاي» عدد فاتح أبريل 1939، تقرير عن مؤتمر فاس وتصريحات لياندري. بلغ عدد بطاقات الانتداب الممنوحة لكل نقابة في المؤتمر الفيديرالي ما يلي: الدارالبيضاء: 2؛ آسفي: 2؛ اليوسفية: 4؛ خريبكة: 7. بعد المؤتمر، قام هيفيرنو ولياندري وكولونا وبيرنار بجولة عبر آسفي واليوسفية قدموا خلالها توضيحات؛ «طرافاي»، عدد 33.

على المغرب، توسيع سلطات المندوبين، بلورة جدول للترتيب والأهلية وإخبار المستخدمين به للحيلولة دون المحسوبية. وفوق كل هذا، طالب المؤتمر «بإلغاء ظهير 24 يونيو 1938 وبالحق النقابي للعمال المغاربة»؛ ويضيف باختصار «يجب على الطبقة العاملة المغربية أن تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد الإستغلال الذي تتعرض إليه؛ إنها لم تنضم قط إلى حركات غير مهنية، ولا يمكن دعوتها للدفاع عن الحريات إلاَّ إذا كانت تتمتع هي ذاتها بهذه الحريات.»

وأعيد اِنتخاب المكتب الفيديرالي الذي لم يكن حسب العرف سوى مكتب نقابة خريبكة الذي يضم لياندري وكولونا وبيرنار. وظلت النقابات مستمرة في نشاطها، تواجه نفس المشاكل، بدون القدرة على إشهار سلاح الإضراب لتكسير مقاومة المديرين، كما فعلت في الماضي[32].

ـ تفتت نقابات القطاع الخاص.

في القطاع الخاص، كان وجود المنظمات بذاته قد وضع موضع تساؤل. لم يحصل هذا في قطاعي الأبناك والتجارة اللذين تشملهما الإتفاقيات الجماعية، وتسير الأمور فيهما بدون اهتزازات كثيرة. إذ كان بإمكان المأجورين الفرنسيين والأجانب والمغاربة ـ وكان معظم هؤلاء يهوداً ـ أن يستمروا في الانخراط في النقابات. ولم يكن الأمر كذلك في الصناعة والتعدين والخشب والبناء، حيث كانت توجد أكبر أعداد الشغيلة. فكانت ضغوطات أرباب العمل قوية. ونظرا لتهديدهم بالطرد، كان الأجانب يخافون. فيما كان المغاربة يختفون. ولم يكن ضرورياً أن يتم التذرع ضدهم بمقتضيات ظهير 24 يونيو التي تستوجب مثولهم أمام المحاكم الفرنسية. وتتوفر السلطات على وسائل استعجالية. إذ بإمكانها أن تحيلهم على محكمة الباشا التي تحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، مما يضع حدا لأية رغبة حقيقة أو مفترضة للانخراط في النقابة.

وإن انخفاض عدد المنخرطين في اِتحاد النقابات بعد يونيو 1938 راجع أساسا لتفتت نقابات القطاع الخاص.

فكان إذن على مناضلي الإتحادات المحلية واتحاد النقابات أن يضاعفوا جهودهم للدفاع عن هؤلاء الشغيلة، وذلك كضرورة قصوى.

---

32) انظر أعلاه ص. (مقابل ص. 215).

فنـددوا في نشراتهم النقـابية أو بواسـطة وفودهم لدى مختلف السلطات بالتجـاوزات وبخـروقات القانون الإجتماعي[33]، وببؤس البعض الناتج عن الأرباح التي راكمها آخرون، معمرون كبار وشركات مغربية كبيرة، والتي حُللت ونشرت حساباتها الختامية.

وكـانت بورصـات الشغـل بالـدارالبيضـاء والـرباط والقنيطرة ومكناس ووجـدة، تستقبل الشغيلة المغاربة، وتسجل شكاويهم، وتنذر مفتشية الشغل وأحيانا تنذر المراقبين المدنيين.

هذه الحملات لم تكن بدون تأثير إذ أدت بالإقامة إلى نشر بعض النصوص وإلى اتخاذ بعض الإجراءات التي كان قد اِقترحها اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب.

وفي بداية 1939، أصبحت هيئة مفتشية الشغل تضم 13 فردا عوض 9، بعـدمـا تدعمت بالمفتشين المساعدين. وفي منتصف السنة أُنشئت مجالس العمال وأربـاب العمـل في القنيطرة ومكنـاس اللتـين لم تكونا تتوفران عليها. وخُفضت النفقات التي كانت تحصل عليها المحاكم عند رفع الدعوى الخاصة بنزاعات الشغل، إلى 10 فرنكات عوض 30 (ظهير فاتح أبريل 1939)، لأن بعض العمال كانوا يتخلون عن رفع دعوى ضد مشغليهم، لافتقارهم إلى المال الكافي.

وتقرر بأن المهلة ـ الإجازة لن يمكن لها أن تكون أقل من تلك التي وضعتها الأعراف، وبأن عُقد الشغل التي يمكنها أن تناقض ذلك سوف لن تكون لها أية قيمة (ظهير 25 شتنبر 1939، «الجريدة الرسمية»، عدد 2 دجنبر). وأخيرا جعل مرسوم 15 فبراير 1939 أسبوع الـ 48 ساعة قابلا للتطبيق في ورشات الحلفاء، حيث كانت مدة الشغل تصل إلى 15 ـ 16 ساعة في اليوم، وكانت تتقاضى النساء 4 ف، والرجال 50, 6ف[34]. كانت هذه هي التجديدات التشريعية

33) تم خرق التشريع حول الإجـازة المؤدى عنها، بطرق مختلفة: هيفيرنو «من أجل تطبيق القوانين الإجتـماعية. الإجـازة المؤدى عنها»، «طرافاي» عدد 33، فاتح مارس 1939. وكذا القوانين الخـاصة بالغرامات، التي تخصم في بعض المقاولات جزءا هاما من الأجر المكتسب: هيفيرنو، «طرافاي»، عدد 36.

34) «طرافاي»، عدد 30-31، فاتح و15 فبراير 1939.

منذ ظهير 24 يونيو 1938. ولم يتم الحصول على أي شيء فيما يخص المطالب الرئيسية. إذ رغم تجديد وتقديم المطامح بشكل مستمر، لم يتغير موقف الإقامة، وظل الشغيلة المغاربة وحدهم ضمن شغيلة إفريقيا الشمالية محرومين من الحق النقابي ومعرضين لعقوبات في حالة قيامهم بخروقات بهذا الصدد. ولم يتم تغيير أي شيء في النص حول الإتفاقيات الجماعية الذي ظل بدون أية قيمة.

وقد وعد الجنيرال نوكيس بأنه سيصدر نصا ينظم أداء الأجور، رغم معارضة أرباب العمل إن اقتضى الحال. ودارت مناقشات طويلة حول المشروع المُعد بهذا الصدد من طرف مصالح الشغل. كان هذا المشروع يلزم رؤساء المقاولات بإبلاغ مفتشية الشغل بأيام وأوقات أداء الأجور، وبطرق تأديتها، وبضرورة عدم تمديد هذا الأداء بعد نصف ساعة على توقف العمل. إلاّ أنه لم يصدر أي نص بهذا الصدد. كما أنه لم تتم الزيادة في الأجور وفي الرواتب.

إذ فيما يخص الرواتب في المصالح العمومية والمصالح ذات الإمتياز كانت حكومة الحماية تنتظر، تبعا لقاعدة أصبحت ثابتة، مبادرات المتروبول وتطبقها أو تكيفها على مهلها. هكذا تم في مارس وأبريل 1939 منح زيادة طفيفة (5٪) لا علاقة لها بكلفة العيش، فيما أعطي فرنك واحد في اليوم كتعويض للمأجورين المغاربة المستخدمين في المصالح العمومية.

أما رفع الأجر الأدنى المطبق على الأهليين فقد ظل دائما مطلوبا. وقد ضاعف كل من هيفيرنو ودوريل وشابان الدراسات معتمدين على الأبحاث الميدانية الصادرة في «المجلة الاقتصادية» حول الإحصائيات وتطور مؤشرات كلفة المعيشة. وخلصت دراساتهم إلى القول بأن الشغيلة المغاربة يمكن لهم بالكاد أن يوفروا قوتهم وبأن العديد منهم مهدد بالبؤس الفيزيولوجي، نظرا للمستوى الحالي للأجور الدنيا التي لا تحترم في العديد من الحالات.

- انتقام أرباب العمل:

هذه التعثرات ناتجة عن مقاومة أرباب العمل، الذين كانت الظرفية السياسية تساعدهم.

فقد أكد الناطقون باسم الغرف التجارية لدى المجلس الحكومي بأنه لم

يعد من الضروري إصدار تشريعات حول الأجر الأدنى مادام الوضع الإقتصادي إيجابيا: «إن الأجر الأدنى يمثل لحسن الحظ بالنسبة لمعظم المشغلين مستوى أدنى حقيقيا وليس مستوى أقصى. إننا نهيء زيادة في الأجور ستأتي إذا ما تطلب مستوى المعيشة ذلك. . .»[35].

ولم تجتمع اللجن المنطقية للأجور منذ يونيو 1938. إذ كان رأي المقيم مماثلاً لرأي الناطقين باسم أرباب العمل. ففي جلسة لمجلس الحكومة عقدت في يونيو 1939، صرح: «في جميع المدن رُفِعت الأجور بدون أن يُؤخذ بالإعتبار الأجر الأدنى. فإنشاء الأجر الأدنى ليس ضروريا إلّا في مرحلة البطالة. . . وإذا ما سقطنا في مرحلة صعبة يكون فيها الشغل قليلا، يمكن لنا أن نتدارس من جديد المسألة، لكن باتباع منهج تصاعدي بطريقة حذرة»[36].

أما فيما يخص النص الذي اقترحته مصلحة الشغل حول أداء الأجور، فإنه اصطدم برفض الغرف التجارية (باستثناء غرفة مراكش) وغرفة نقابة المقاولين واللجنة المركزية لرجال الصناعة. ولم تسفر الرسائل واللقاءات مع هذه الهيئات عن أية نتيجة. والدلائل التي كانت تقدمها تقول بأن المشغِّل لا يمكن أن يكون ملزما بتقنين مفروض، بدون أن ينجم عن ذلك تعثر كبير في نشاطه. إذ غالبا ما كانت الظروف تفرض عليه تسديد أجور عماله في أوقات مختلفة، فتدخل مفتشي الشغل سيمس سمعته وسيؤثر على علاقاته مع مأجوريه؛ وفي نهاية الأمر كانت الأجور تؤدى بشكل منتظم ماعدا في بعض الحالات النادرة[37].

وظل التشريع حول مدة العمل غير محترمٍ. ففي ماي 1939، لم تصدر في بعض القطاعات ـ مثل تجارة المواد الغذائيةً، المخابز، الفنادق، المطاعم، تصبير اللحم والخضر والسمك ـ المراسيم التطبيقية لظهير 1936 الخاص بأسبوع الـ 48 ساعة.

---

35) تصريح بيتي Beteille. من الغرفة التجارية للقنيطرة أمام مجلس الحكومة. مذكور من طرف ر. كاليسو، في المرجع الذي سبق ذكره، ص. 175.

36) ر. كاليسو، مرجع سابق الذكر، ص. 176.

37) نفس المصدر السابق، ص ص. 176 ـ 178.

وفي القطاعات التي صدرت فيها تلك المراسيم، كانت تخرق بسهولة كبيرة، رغم تدخل الإتحادات المحلية، ومفتشية الشغل وسلطات المراقبة. فكانت عدة عناصر تبرر كافة الخروقات، مثل المسك الرديء لسجلات الأجور إذا ما وجدت، ولبطاقات العمل، ونظام النقض المستمر.

ومع صدور دورية الإقامة في 27 أبريل 1939[38] التي تجعل مرسوم ـ قانون دالاديي حول الستين ساعة قابلا للتطبيق في المغرب، وجدت ممارسات أرباب العمل تسهيلات أكثر. إذ في المقاولات «التي تشتغل بصفة مباشرة أو غير مباشرة لفائدة الدفاع الوطني» حُددت مدة الشغل «مؤقتا» بستين ساعة في الأسبوع. وأضافت الدورية بأن الساعات الخمس الأولى سوف لن تحظى بالزيادة. هكذا، يلاحظ هيفيرنو أنه «باسم نضال الديمقراطية ضد الفاشية، أضحت الإمتيازات التي حصلت عليها الطبقة العاملة سنة 1936 تتقلص يوما بعد يوم؛ . . . وإذا كان المغرب يتبع المتروبول بعد مدة معينة فيما يخص المنجزات الإيجابية للشغيلة، فإنه على عكس ذلك يتبعها فورا حين يتعلق الأمر بتراجعات إجتماعية»[39].

واعتبر أرباب العمل، على العكس، هذا المرسوم جد إيجابي. إذ يجب «تعويض اليد العاملة التي تذهب [إلى الحرب] بتمديد وقت العمل». وسمح لهم بعدم تطبيق أهم جزء في التشريع الصادر منذ 1936. وقد لاحظ ذلك رئيس مصلحة الشغل وأشار إليه في مذكرة بعثها بتاريخ فاتح يونيو إلى الإقامة العامة، قال فيها «أود إبداء ملاحظة عامة: منذ صدور مراسيم ـ القوانين التي تزيد في مدة العمل بفرنسا، ومنذ صدور الدورية التي أعلن فيها المقيم العام أنه بإمكان الصناعات التي تشتغل لفائدة الدفاع الوطني أن تحصل على زيادات في مدة العمل تصل إلى ساعتين في اليوم، منذ ذلك الوقت ورجال الصناعة والتجارة في المغرب يأملون بأن ساعة الردة الإجتماعية ستدق وسيتمكنون من التحرر كليا من التشريع الحمائي للشغيلة. والمحادثات التي أجريتها لم تترك لدي أية أوهام بهذا الصدد. . .»[40].

---

38) «الجريدة الرسمية»، 5 ماي 1939.

39) «طرآفاي»، عدد 37، 15 ماي 1937.

40) مذكور من طرف ر. كاليسو، مصدر مذكور، ص. 181.

15 ـ الحرب. شتنبر 1939 ـ يونيو 1940

• الوضع قبيل الحرب العالمية الثانية

عند هذه النهاية لشهر يوليوز 1939، كان وضع نقابات «ك. ع. ش.» في المغرب متأثرا بمناوءة السلطات العمومية لها. إذ رغم العلاقات اللبقة التي كانت لديها مع ممثلي الفيديراليات أو الاتحادات، كانت مصالح الإقامة تشير إلى أن الوقت غير ملائم لطرح المطالب. وأصبحت تتجه أكثر نحو أرباب العمل الذين يتحكمون في الانتاج. وكان هذا التطور يوازي التطور الحاصل في نفس الوقت في فرنسا.

ليست لدينا معلومات دقيقة، ولم يكن بامكان أمناء صناديق المنظمات النقابية بأنفسهم أن يقدموها، لأن حركات بيع الطوابع للسنة المنصرمة لا يبدأ ضبطها إلا في بداية السنة الموالية على أساس عدد المنخرطين.

غير أن بورصات الشغل كانت تشهد تقلصا في توافد العمال عليها. واستمرت أعداد المنخرطين في نقابات القطاع الخاص في التقلص بشكل كبير، ماعدا بالنسبة للمستخدمين وفي قطاع النقل الطرقي، بحوالي 700 منخرط.

وكما رأينا ذلك سابقا، فإن الاتحادات والفيديراليات الكبرى في القطاعات العمومية ذات الامتياز استطاعت الصمود دائما: وذلك بالنسبة للموظفين (أزيد من 4000 منخرط)[1]؛ وشغيلة الدولة (1700)؛ والمستخدمين المدنيين بالقوات الجوية والبرية والبحرية (400) والبريديين (أزيد من 1000)؛ والسككيين (1300)؛ والفوسفاطيين (450)؛ كما في الحافلات (100)؛

---

1) تدعمت فيديرالية مجموعات الموظفين في مارس 1939 بانضمام فيديرالية الشرطة الشريفية إليها. وقد قررت هذا الانضمام في مؤتمرها الثالث.

والشحن والافراغ (100). وبهذا كان الاتحاد يسترجع بنيته الاولى مع السيطرة المطلقة للقطاع العمومي (بحوالي 60٪) يتبعه القطاع ذو الامتياز (ما يزيد على 20٪) والقطاع الخاص (بأقل من 20٪).

وبدون أن نغرق في مناقشات حول الأرقام، ورغم التراجع الملحوظ بالنسبة للرقم الأقصى المسجل في ماي 1938؛ فإن عدد المنخرطين النقابيين (ما بين 10.000 و 12.000) كان على الأقل ضعف الأعداد التي كانت منخرطة قبل إضرابات يونيو 1936، ببنيات نقابية أكثر متانة وتنوعا.

ومع ذلك، ورغم عدم الجدوى، فقد استمرت الحركة المطلبية بطريقة عنيفة، كما تدل على ذلك مقالات الأعداد الأخيرة من «طرافاي» و«أفنير دي راي»، وكذا مداخلات فرانسوا، ودوريل أوريفستيك أمام مجلس الحكومة الداعية إلى مراجعة الظهير الخاص بالاتفاقيات الجماعية وإلى ضرورة استكمال التشريع الخاص بأداء الأجور. وخلال هذه المداخلات أثيرت مشكلة الحق النقابي للمغاربة.

إلا أن مأساة الشعب الاسباني استأثرت بانتباه المناضلين خلال هذه الشهور الأخيرة، أكثر، ربما مما كان عليه الأمر خلال السنتين الماضيتين. إذ أنهم تتبعوها وعايشوها عن قرب الآن حيث بدأت مرحلة القمع. وقد كثف اتحاد النقابات الكونفيديرالية للمغرب جهوده، صحبة الاشتراكيين والشيوعيين، لاستقبال الأطفال واللاجئين، وافتتح اكتتابات، و تدخل لدى الاقامة لكي يحصل الشغيلة على رخصة لمزاولة مهنتهم وضمان عيشهم، إذا ما عُرض عليهم شغل. وقد تطلب هذا العمل التضامني مبادرات وتضحيات.

• اتحاد النقابات في زمن الحرب

اندلعت الحرب يوم 3 شتنبر 1939. وتمت تعبئة المناضلين وأغلبهم شباب ـ كان سنهم يقل عن 35 عاما ـ منذ 25 غشت عن طريق نداء فردي. واعتقل بعض الشيوعيين، ثم أفرج عنهم بسرعة وأرجعوا إلى وحداتهم. وأجريت بعض عمليات التفتيش. ويوم 6 شتنبر صدر الظهير الذي يأمر بحل المنظمات

الشيوعية وحجز ممتلكاتها[2]. وظل العديد من النقابيين من بين الذين تم استدعاؤهم مستقرين في المغرب إلى أن تحققت الهدنة، فيما ذهب آخرون في بداية أكتوبر إلى الجبهة الفرنسية. ولم يفلت إذن من الاستدعاء إلا المسنون وامرأة واحدة، هي السيدة فييبي Vieilly ، أمينة مال فيديرالية الموظفين، والكاتبة العامة المساعدة لنقابة المعلمين و المعبِّئين المدنيين.

وبينما توقفت عن الصدور كل من «طرافاي» و«ماروك سوسياليست» و «ليسبوار»، استمرت «جورنال دي فونكسيونير»، التي لم يُعبأ كاتبها العام، و«لافونير دي راي».

وبذل الذين بقوا في المغرب قصارى جهدهم لإنعاش ما يمكن إنعاشه وتحملوا مسؤولية منظماتهم ثم مسؤوليات الإتحادات المحلية ومسؤولية اتحاد النقابات.

وبعد ذهاب هيفرنو و ش. هيمبير، تكفلت السيدة فييبي بمصلحة بورصة العمل وبالدفاع عن الجمهوريين الاسبانيين اللاجئين.

وكثف اتحاد الشبكات الذي ظلت نقاباته مصونة، تدخلاته لدى مديريات السكك الحديدية المغربية وخط طنجة ـ فاس للدفاع عن الاجور وعن شروط عمل المستخدمين، ومن أجل التضامن مع المعبئين وعائلاتهم. إلا أن همه الأول كان المساعدة على انتعاش الحياة النقابية في البلاد. وطالبت لجنته الادارية في فاتح أكتوبر، من السككيين أن يزودوا الاتحادات المحلية التي فقدت مسؤوليها من جراء الحرب؛ بمسؤولين آخرين. وقرر مكتب الاتحاد أن يساعد على إعادة نشاط اتحاد النقابات الكونفيديرالية للمغرب.

وتم استدعاء لجنة إدارية للاتحاد لهذا الغرض واجتمعت في الدارالبيضاء يوم 15 أكتوبر وتشكل على إثر ذلك «مكتب حربي» ضم ماتيي، من الموظفين،

---

2) فيما يخص هذه القضايا كلها، راجع الأعداد الأخيرة من . ترافاي. وبالأخص عدد 15 غشت 1939.

آخر عدد من «طرافاي» صدر في 15 غشت 1939، وآخر عدد من «ماروك سوسياليست» صدر في 29 يوليوز وهو العدد 213؛ وآخر عدد من «ليسبوار» صدر في 12 غشت وهو العدد 34.

ككاتب عام، وبريدوم، سككي، وفيرو Ferreau، من شغيلة الدولة، ككاتبين مساعدين؛ وكارو Carreau، من الانارة، كأمين عام للصندوق ـ وقد كان ضمن المكتب القديم، وبهذا يضمن الاستمرارية ـ والسيدة فيبيي، معلمة، كأمينة مساعدة للصندوق.

وتم التصويت على مقرر يؤكد على الارتباط بـ «ك. ع. ش.».

إلا أنهم، على عكس ما حصل في فرنسا تحت ضغط بيلان Belin وأصدقائه، لم يهتموا بالبحث عن المناضلين الذين رفضوا إدانة الاتفاقية الالمانية ـ السوفياتية الموقعة في 25 غشت 1939[3]، بهدف طردهم.

عمليا، أصبحت كافة الأعمال المطلبية مستحيلة. إذ كانت الحكومة والمديريات وأرباب العمل يتذرعون بقضايا الحرب والدفاع الوطني لرفض جميع الملاحظات. ومادام جزء هام من المستخدمين في كافة القطاعات قد تمت تعبئته، أوقفت جميع الترقيات وجُمدت الرواتب، غير أن الموظفين ومستخدمي الشركات ذات الامتياز تمكنوا من جعل الترقيات المقررة قبل الاعلان عن الحرب، سارية المفعول. ولم تعد تطرح القضايا الخاصة بالشغيلة المغاربة. إذ استغرقت عمليات التضامن لفائدة الرفاق المعبئين، وإسعاف العائلات الأكثر عوزا معظم مجهودات المنظمات النقابية والاتحادات المحلية واتحاد النقابات الكونفيديرالية بالمغرب.

وقد لعب السككيون دورا هاما في تشكيل وسير اللجن المحلية: «ك.ع.ش. تضامن الحرب». في يناير 1940، كانت هذه اللجن في الدارالبيضاء، الرباط ووجدة وتازة ومكناس.

3) في 23 غشت 1939، وقعت حكومتا ألمانيا والاتحاد الوسفياتي معاهدة عدم اعتداء. وقد اعتبرت حكومة دالادبي هذا الانقلاب في الرأي خيانة، فأمرت بحل التنظيمات الشيوعية وباعتقال مناضليها. ولازال النقاش جد حاد إلى يومنا بين المؤرخين الذين يحاولون فهم دوافع الموقف السوفياتي وبين الذين يُدينون هذا الموقف. ويبدو أن السبب الرئيسي للموقف السوفياتي يرجع إلى ضعف ثقة الاتحاد الوسفياتي بالقوى الغربية، منذ خرقها لالتزاماتها، في ميونيخ في شتنبر 1938، ومصادقتها على تقسيم هتلر لتشيكوسلوفاكيا. وفيما يخص تفاصيل المفاوضات الانجليزية ـ الفرنسية ـ السوفياتية (مارس ـ غشت 1939) والسوفياتية ـ الهتلرية، راجع ج. ـ ب. ديروزيل J. B. Duroselle ـ «التاريخ الديبلوماسي من 1919 إلى يومنا» المنشورات الجامعية الفرنسية PUF، الطبعة الثامنة، 1981، ص ص. 244 ـ 245 و 248 ـ 252.

قرر المكتب الكونفديرالي يوم 17 شتنبر، ثم اللجنة الادارية يوم 27 شتنبر، بالأغلبية، طرد المناضلين الشيوعيين.

غير أن بعض المناضلين كانوا يزعجون الادارة بحماسهم في التدخلات والعمل. مثل حالة السيدة كاترين فيبي التي كانت تتكفل بقيادة نقابة المعلمين منذ التعبئة العسكرية، وشكلت مكتبا مؤقتا وأصدرت نشرة في أواخر دجنبر 1939 عبرت من خلالها عن آلامها كامرأة أمام الحرب. وقد أعربت لزملائها، المعلمين والأساتذة، ولمدير التعليم العمومي، على ضرورة حصول أعضاء التعليم بمصلحة المساعدين على التعبئة المدنية كما وقع في فرنسا. كما أنها دافعت على المدرسين الشباب الإضافيين وأعربت عن قلقها إزاء تكوينهم البيدغوجي. وكان عملها أوسع من هذا، إذ استمرت في الاهتمام باللاجئين الاسبانيين وبنزل الشباب وبملجأ اليتامى العلماني.

هكذا كان يسير اتحاد النقابات الكنفدرالية للمغرب وتنظيماته حتى جاء خبر الاستسلام.

الباب الخامس

زمن الضغط 1940 ـ 1942

بعد شهر ونصف من قيام الجيوش الألمانية بهجومها على الجبهة الغربية، كان الانهيار والاستسلام (22 يونيو 1940). والتزم نوكيس، بعد شيء من التردد بأوامر الماريشال بيتان، وظلت نداءات دوكول وتشرشل بدون صدى. إذ اختار نوكيس، صحبة المقيم على تونس وحاكم الجزائر، الامتثال لحكومة ڤيشي.

16 ـ قمع الحركة النقابية وتفكيكها

• قوانين الاستثناء والعزل والاعتقالات

لم يتغير أي شيء بالنسبة للمغاربة الخاضعين لوصاية زعمائهم التقليديين ولسلطات المراقبة المدنية والعسكرية. ونظرا لوثوقه من صداقة العاهل الشريف، استمر نوكّيس في سياسته الأبوية العطوفة وسعى إلى تلبية رغبات النخب الشابة.

إلا أنه سرعان ما طبق قوانين ڤيشي الاستثنائية على الجالية الفرنسية بالمغرب. مما مكنه من ضرب كل الذين تجرأوا في فترة حكم الجبهة الشعبية على المس بالنظام الاخلاقي والاجتماعي السائد[1]. فطال ذلك على التوالي الشيوعيين والعاطفين عليهم، والنقابيين والماسونيين[2] واليهود[3]. وقد أدى النقابيون أغلى ثمن. ذلك أنهم راكموا ثغرات عدة. ألم يتجرأ الشيوعيون أو الاشتراكيون، وأحيانا الاشتراكيون والماسونيون في نفس الوقت، على الدفع بتنقيب المغاربة، وعلى قيادة إضرابات وزعزعة إحدى مرتكزات النظام الكولونيالي، ألا وهي سلطة أرباب العمل؟

لقد سيق البعض الى معسكرات الاعتقال، وآخرون إلى السجن، والذين تعرضوا لأقل أذى أصيبوا في شغلهم: إذ أحيلوا على التقاعد، وعزلوا[4] وأنزلوا من رتبهم، ونقّلوا.

---

1) ظهير 29 غشت 1940 الذي «يحدد الشروط التي تمكن من عزل الموظفين وأعوان الدولة الفرنسية».

2) ظهير 30 غشت 1940 الذي يطبق بموجبه على المغرب قانون 13 غشت الخاص بمنع المنظمات السرية.

3) ظهير 31 اكتوبر 1940 الخاص بالنظام الأساسي لليهود.

4) قائمة الموظفين والسككيين ومستخدمي المكتب الشريف للفوسفاط الذين تم عزلهم من مناصبهم ابتداء من 20 دجنبر 1940. لا نجد البريديين ضمنها ويتعلق الأمر بنقابيين وماسونيين. «الجريدة الرسمية» بتاريخ 20 دجنبر 1940، ص 1198.

وجاءت قرارات الاعتقال عبر موجات متتالية ووفقا لنفس السيناريو. إذ كانت الشرطة تستدعي «المعنيين» وتجمّعهم في مراكزها، ثم ترسلهم الى المعسكرات.

كانت مكناس مسرحا للعمليات الاولى. وبما أنها مركز سككي هام، فقد كانت تضم مجموعة مهمة من السككيين، الشيوعيين والنقابيين، الذين احتُفظ بهم في التعبئة المدنية. وقد اعتقل هؤلاء في النصف الأول من شهر يونيو 1940. وفي النصف الثاني من هذا الشهر اعتقل جزء آخر أكثر أهمية، ضم الديمقراطيين في الدارالبيضاء ومراكش ومكناس وفاس وخريبكة. وبعد عدة تنقيلات ـ السجن العسكري لوهران، سجن جناين بوررزك، جنوب وهران، ومعسكر بوعنان (2 اكتوبر) ـ أرسلوا إلى بودنيب في تخوم الصحراء.

ووصلت مجموعتان من المشكوك فيهم على دفعتين، في دجنبر 1940 وخلال الفصل الأول من 1941 مما رفع عدد المعتقلين إلى 80. ويبدو من خلال آرائهم ومهنهم أن الاقامة تتبع أهدافاً ثلاثة: قمع أولائك الذين تعتبرهم «دعاة ثوريين» وتفكيك الحركة النقابية، ودفع الذين لا تعتقلهم إلى الحذر. كان السككيون يشكلون ثلث المعتقلين، ثم يتبعهم المدرسون والبريديون ومستخدمو الفوسفاط والمالية والسجل العقاري. فيما يتكون الثلث الأخير من المحاسبين والحلاقين والممرضين والمهندسين والحرفيين وصغار أرباب العمل. وتم إطلاق سراح بعضهم في ماي ودجنبر 1941 وتلا ذلك طرد جزء منهم من المغرب.

• بقاء بعض المنظمات المهنية

هل كان مسموحا للنقابات المؤسسة بشكل قانوني أن تزاول نشاطها أم لا؟ بعد مرحلة سادها التردد، وبعد استشارة سلطات ڤيشي، ذكّرت الاقامة أنه إذا كانت الجمعيات المهنية للموظفين ممنوعة ويجب حلها (قانون 5 اكتوبر 1940)، فالأمر يختلف بالنسبة للنقابات العمالية أو نقابات الحربية والبحرية والجماعات المحلية أو المصالح ذات الامتياز «شريطة أن ينحصر [نشاطها] في أهداف مهنية صرفة». وأقرت أيضا بحرية الدخول إلى بورصات الشغل.

وفي فاس، كان كاتب الاتحاد المحلي دارتيكّناف Dartiguenanve هو الذي أثار المشكل في يناير 1941، مرغما بذلك مديرية الشؤون السياسية والمصالح المقيمية على الاستعلام واتخاذ موقف[5]. في الدارالبيضاء ظلت بورصة الشغل الواقعة في شارع باستور تحت تصرف الشغيلة: وبعد ترخيص مسبق عقدت بها اجتماعات نقابات الانارة والقوى المحركة يوم 24 يوليوز، والسككيين يوم 29 غشت. والبحرية في 3 غشت، ومستخدمي التجارة والأبناك. فيما كان يتمتع تجمع مستخدمي وعمال الشحن والإفراغ بترخيص دائم من لدن المنطقة المدنية، وكان يعقد اجتماعاته كالعادة في مستودع للشحن. وقد حضر هذه الاجتماعات مفتشو الشرطة وقدموا تقارير حولها. كان الحديث خلالها يدور حول إعادة تقويم الأجور. ومطالب مهنية، وإعانة الرفاق المحبوسين (السككيين) وأسرى الحرب (الانارة)؛ وأحيانا عينت مكاتب مؤقتة[6].

وكـان بعض المناضلين يدعون ـ عن قناعة أو بحساب تكتيكي؟ ـ إلى «التـوجه حسب تعليمات الحكومة»، أو يوزعون جريدة أصدقاء بلان Belin: «أوطـراڤاي» (إلى العمل)[7]. فيما استغل آخرون، سيرڤان Sirvent في الحربية وخاصة أندري لوروا من عمال البحرية، الاطار النقابي لمضاعفة العمل المطلبي الخاص بالأجور والرتب، ولمضاعفة العمل السياسي الرامي إلى توعية الشغيلة الذين لم يفهموا معنى الأحداث، وإلى التنديد بالقمع العنصري، والكشف عن المتعاطفين، وإصدار أو توزيع المناشير. ومنذ غشت 1940 تمكن أ. لوروا من الدخول في اتصال مع ليون سلطان عن طريق صاحب نزل وإيميل ڤيران E. Vie-rin.

وبـما أن اجتماعات يونيو 1941 هذه كانت تتم في معظمها تحت رئاسة عضو قديم في مكتب اتحاد النقابات الكونفديرالية، أمين المال العام، كارو Car-

---

5) دورية الوزير وكاتب الدولة في الداخلية، بيروتون بتاريخ 23 دجنبر 1940، ودورية الوزير وكاتب الدولة في الانتاج الصناعي، بيلان Belin، بتاريخ 14 فبراير 1941، المتعلقة بهذه القضايا، وقد سلمها نوكّيس يوم 22 مارس 1941 لكافة سلطات الحماية لتطبقها؛ أرشيف الشغل، الرباط.

6) رسائل بتاريخ 25 يوليوز، 3 أكتوبر و 17 أكتوبر 1941، في ملف «النقابات»، أرشيف الشغل، الرباط.

7) «أوطرافاي» (إلى العمل)، أسبوعية شعبية نقابية. مديرها: لويس بيرتان، شامبيري.

reau ، الذي كان يتصرف ككاتب عام، فإنه يمكن الاعتقاد أن الأمر يتعلق هنا بمجهود لاعادة تأسيس الاتحاد. وهذا ما يؤكده تصريح طونيا أمام المؤتمر الذي أعاد تأسيس اتحاد النقابات بتاريخ 13 يونيو 1943 : «إن الوظائف التي تقلدناها، بوتي وكارو وأنا شخصيا، لم يخولها لنا مؤتمر ولا حتى اللجنة الادارية، بل خولها لنا فقط رفاق تحدوهم مثلنا الرغبة في الحفاظ على وجود اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب بأي ثمن».

هل عُقدت اجتماعات نقابية أخرى لم نجد أي أثر عنها؟ هذا أمر جد محتمل. ومهما يكن من أمر، فإنه يبدو أن كل ذلك كان جد محدود، إلا أنه كان مفيدا لمصلحة الشغل المنشغلة بالحفاظ على علاقة معينة مع العالم العمالي. هذا ما كتبه بول لانكر P. Lancre ، الذي أصبح رئيس مصلحة الشغل بعد ذهاب مانكو Mangot ، حول الوضعية النقابية بالمغرب في أبريل 1941 ، ثم في دجنبر 1942 ، غداة الانزال العسكري الأمريكي :

« . . . بعد التعبئة، قُلّص النشاط النقابي العمالي بشكل كبير، خاصة من طرف المجموعات المنخرطة في ك. ع. ش. ومنذ توقيع الهدنة، أبانت النقابات المسيحية وحدها عن حيوية معينة، فيما يمكن اعتبار نقابات ك. ع. ش. غير موجودة عمليا. وقد نتج ذلك عن وضع القادة، حتى الذين عبروا صراحة عن مناوءتهم للشيوعية، إما في معسكرات الاعتقال أو تحت الاقامة الاجبارية أو في وضعية يحددها ظهيرا 29 غشت و 20 نونبر 1940 ، أو تم تنقيلهم. . وذلك فيما يخص الموظفين الذين كان دورهم أقل أهمية أو كان نشاطهم متقلصا في النقابات»[8] .

وفي مذكرته المؤرخة بفاتح دجنبر 1942 ، يضيف قائلا: «في الواقع، إن النقابات التي لم تحل في 1941 توقفت عمليا عن النشاط: إذ أنها لا تحصل على الاشتراكات، وقادة النقابات المسيحية بالدارالبيضاء، وبعض ممثلي النقابات المنخرطة في ك. ع. ش. سنة 1939 بنفس المدينة، هم وحدهم الذين أظهروا

---

8) بول لانكر P. Lancre : «مذكرة خاصة بالعلاقات بين الرأسمال والعمل في المغرب»، أبريل 1941 ؛ في ملف «النقابات» أرشيف الشغل، الرباط.

نوعا من النشاط». هذه الاشارات يؤكدها في تقرير تقدم به سنة 1945 حيث تحدث عن الاتصالات التي حافظ عليها مع أعضاء مكتب اتحاد النقابات الكونفديرالية للمغرب الذين ظلوا في الدارالبيضاء سنة 1942.

وقد سمحت له هذه الاتصالات أن يلمس إلحاح الشغيلة على رجوع رفاقهم المعتقلين. وفي 4 يوليوز 1942، أُرسلت «مذكرة بصدد إجراءات العفو في حق المناضلين النقابيين الموضوعين تحت الاقامة الاجبارية في بودنيب»، إلى الكاتب العام للحماية عن طريق مدير الأشغال العمومية والانتاج الصناعي والشغل. ويقول في تلك المذكرة: «هذا القرار بالعفو سوف لن يُستقبل بشكل إيجابي فحسب من طرف أوساط العمال والمستخدمين بالدارالبيضاء، بل إنه مرغوب فيه بشدة من قِبل هذه الأوساط، إذ أن خيبة أمل قوية عمتهم حين لم يتمتع أي مناضل بقرار العفو بمناسبة عيد الشغل الأخير». وتمت الاشارة إلى حالتين خاصتين، الأولى تتعلق بمونيي Monnier من نقابة الفوسفاط الذي طُرح التساؤل عن سبب اعتقاله، والثانية تتعلق ببيلي Pellé، وهو موظف في مصلحة الأملاك، يقاسي من فتق خطير «ناتج عن الشغل الاجباري».

وتلا ذلك تبادل للمذكرات بين الكاتب العام للحماية ومدير الديوان المدني للمقيم العام (11 يوليوز 1942) ومدير الانتاج الصناعي والشغل... وأخبر الكاتب العام للحماية، مدير الانتاج الصناعي، عن طريق مذكرة «خاصة ومهمة» بتاريخ 30 يوليوز 1942، بأن الاجتماع سيعقد يوم 7 غشت لمناقشة الموضوع وتقديم «مقترحات مبرَّرة» إلى المقيم العام. غير أن مديرية الشؤون السياسية، أخبرت يوم 7 غشت الكاتب العام للحماية ومدير الانتاج الصناعي بأن الطلب المقدم قد دُرس بدونهما وتم رفضه في 18 يوليوز. وتكشف هذه الطريقة الوقحة عن جبروت مديرية الشؤون السياسية ومديرها سيكو Sicot [9].

لماذا البحث عن مراعاة أوساط وأشخاص يعتقد بأنهم حُطموا وأُرغموا على الخضوع؟ لقد تخلصت هيئة الموظفين من جميع عناصرها الخطيرة، ومنعت وحلت مجموعاتها التي كانت تشكل هيكل النقابية بالمغرب. وتم تعويض هؤلاء الموظفين

9) كافة هذه الوثائق موجودة ضمن ملف «النقابات»، أرشيف الشغل، الرباط.

بعناصر من مقاتلي اللفيف الفرنسي المخلصين للنظام؛ وزود هذا اللفيف الادارة أيضا بالعناصر الضرورية لسير المصالح الاقتصادية للتموين والتوزيع المتعددة، التي أنشئت منذ توقيع الهدنة.

17 ـ جبروت أرباب العمل

إن قبول نوكّيس للهدنة واعترافه بنظام ڤيشي، قد ضمنا في المغرب انتصار كافة قوى اليمين التي كانت مجمّعة ضمن «اللفيف الفرنسي للمحاربين» و «مصلحة النظام اللفيفي»، كما ضمنا انتصار أرباب العمل الذين تلقوا بحفاوة التصريحات الأولى للماريشال[1].

• الولاء المتحمس لنظام ڤيشي

دون تأخير طالب هنري كروز، رئيس الغرفة التجارية للدارالبيضاء منذ 18 يوليوز 1940 بإصلاح مجلس الحكومة؛ وذلك بإلغاء الأحزاب السياسية وإدماج الممثلين المؤهلين للتجمعات المهنية، وتطهير الادارة العليا، وإلغاء نقابات الموظفين، والدفاع عن العائلة وعن الروح الوطنية. وقد تضمن هذا البرنامج، الذي لقي تأييدا من طرف كافة الغرف التجارية والصناعية والفلاحية، رغبة صارمة في عدمِ تكرار أحداث سنوات 1936 و 1937 و 1938 . وخلال هذا الصيف، استُقبل هنري كروز من طرف الماريشال بيتان في ڤيشي. وعند عودته إلى المغرب ، أعرب لزملائه عن إعجابه بـ «الوضوح التام» و «الهدوء والرصانة الثابتين» اللذين «يسير [رئيس الدولة] بهما السياسة الجديدة لفرنسا. يمكن تحديد هذه السياسية مثاليا بالعودة إلى القيم الفرنسية العليا: التربية والعائلة والوطن، وفعليا بالعودة إلى العمل المنهجي. . . وهذه المفاهيم مألوفة لدينا»[2].

---

1) راجع ر. كّاليسو، المصدر السابق، ص ص. 252 ومايليها.

2) نفس المرجع السابق. ص 255.

ومع مرور الأسابيع والشهور، وبقدر ما اتضحت من وراء الكلمات الممارسة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الجديد المتجه نحو الفئوية، وجبروت أرباب العمل ووضع الشغيلة تحت الوصاية، كان الحماس يتنامى. فكانت الغرف التجارية تبعث في كافة المناسبات برقيات «إجلال» و «ولاء» للماريشال وتجدد «ثقتها» في الجنيرال نوكيس.

الواقع أن الأمور كانت تسير وفقا لرغبتها. إذ أصبح أرباب العمل عمليا أسياد الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالمجموعات الاقتصادية التي أنشأها ظهير 8 دجنبر في كل فرع من فروع الصناعة والتجارة كانت تعد برامج الاستيراد والتصدير، وتدبر القطاع الاقتصادي التابع لها. وكان يترأسها قادة الغرف التجارية أو قادة اللجنة المركزية لرجال الصناعة. وكان موقف هذه اللجنة هو السائد دائما في مختلف الهيئات التي كانت تعمل أو التي تم إنشاؤها كما أن رئيسها كان مستشار الاقامة الكتوم والمسموع، وفضلا عن هذا، استفاد الاستيطان، خلال سنتي 1941 و1942، من ازدهار لم يعرفه منذ مدة طويلة.

• الاثـــراء

أمنت شروط مناخية إيجابية محاصيل وافرة، رغم اهتلاك الآلات، في ضيعات الحبوب الكبيرة وفي حقول الكروم والفواكه وفي استغلاليات الخضروات. فارتفعت الأسعار، وتم تسديد الديون الأخيرة ووضعت ودائع هامة في الأبناك.

وأصيبت الأنشطة الصناعية والتجارية بدورها بالحمى. فالتيارات المعتادة للاستيراد والتصدير تغيرت رأسا على عقب بسبب الحرب دون شك. انخفض نشاط البناء والأشغال العمومية الكبرى إن لم يكن قد توقف، بسبب قلة المواد. وأقفلت بعض المناجم أبوابها أو خفضت نشاطها لعدم تمكنها من التصدير، ما عدا منجم جرادة الذي يستخرج منه الفحم. غير أن صناعات تعويضية برزت لتسد النقص الحاصل في مواد الاستهلاك الواسع التي كانت تستورد سابقا. وهكذا أنشئت أو تطورت صناعات النسيج (إنتاج الأنسجة الصوفية، والملابس الجاهزة) والتغذية (سمك، لحم، مربى، مصبرات، زيت) والكيمياء (مصانع

الصابون) والجلد (مدابغ، مصانع أحدية). وإلى جانب العديد من المعامل الصغيرة التي استخدمت آلات مستعملة، أنشئت بعض المقاولات الكبرى، مثل لوسيور ـ إفريقيا، أو مصانع النسيج: غزل ونسيج المغرب (فلتيما)، شركة التنسيل والغزل والنسيج وتجهيز الأقمشة (سيفيتا) ـ التي أسسها الاخوان سيلفيستر دو فالانس ـ بمكناس. وقد حظيت التعاضديات الحرفية في الأحياء القديمة هي أيضا بإقبال مهم على منتوجاتها.

وتضاعف عدد المؤسسات التجارية للقيام بالمبادلات داخل البلاد ومع فرنسا التي كان من اللازم تموينها، وتموين ألمانيا الهتليرية عبرها.

ومما يدل أكثر من غيره على هذا الازدهار في الأنشطة الاقتصادية هو مبلغ الرساميل المستثمرة في الشركات خلال هاتين السنتين؛ فقد وصل الى حوالي 22 مليار فرنك لسنة 1955، أكثر من نصفه وظف في الصناعة[3]. وهذه الرساميل فرت من فرنسا أو أتت من إدخار محلي تضخم ببيع منتوجات لفرنسا المحتلة. وقد أعطى توافد اللاجئين هو أيضا دفعة للازدهار الاقتصادي. فأعداد الجالية الأوربية التي كانت تصل الى 219.000 شخص، انتقلت حسب الاحصائيات الى 250.000 سنة 1940، والى 275.000 سنة 1941 والى حوالي 300.000 سنة 1942[4].

• المغاربة

كان محتما على المغاربة أن يتأثروا بنتائج هذه الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة.

فقد ارتفع عددهم، الذي بلغ ربما حوالي 7 ملايين، واشتد التوافد على مدن الشمال خلال سنتي الأزمة، 1937 و 1938. وكانت الدارالبيضاء تضم حوالي 250.000 مغربي من ضمن 400.000 نسمة. وكانت السلطات

---

3) أ. عياش: «حركات الرساميل في الشركات بالمغرب (12 ـ 1955). مظاهرها الجغرافية»، «نشرة جمعية الجغرافيين الفرنسيين»، عدد 275، 1958، ص ص 17 وما يليها.

4) «جداول المغرب الاقتصادية؛ 1915 ـ 1959»، الرباط، 1960. ص 24.

المكلفة بإدارتهم تسعى ـ مع المحافظة على الصرامة ـ الى استعادة الهيبة المفقودة نتيجة الهزيمة [أمام ألمانيا الهتليرية]. فكانت القيود أقل أعباءا، لأن السلطات أعطت لنفسها مهمة محاباة جماهير المسلمين في إفريقيا الشمالية وإغراء نخبهم بهدف إبطال مفعول دعاية الحلفاء (الميثاق الأطلسي) ودعاية قوى المحور، وكانت للشرطة الاستعمارية انشغالات أخرى أيضا، لاسيما البحث عن المشتبه فيهم وعن المقاومين ومتابعتهم. وقد تابع الجنرال نوكّيس في المغرب سياسة الاغراء والمحاباة.

وشجع توالي المحاصيل الزراعية الجيدة منذ 1939 أغراضه كثيرا. فمحاصيل 1941 و1942 التي بلغت 35 و 31 مليون قنطار على التوالي، بالنسبة للمغاربة وحدهم، كانت ذات وفرة استثنائية، وحصل نفس الشيء بالنسبة لمحصول القطاني والفواكه. وكانت الماشية كثيرة. وتوفرت التغذية الكافية لسكان البوادي الذين باعوا فائض محاصيلهم الزراعية وماشيتهم. واستأنفوا شراءاتهم من التجار وحرفيي المدن الذين كانت قد استنزفتهم الأزمة. وبدأ كبار التجار تصريف مخزوناتهم بأثمان مرتفعة؛ وتقلّصت حدة الغضب والمطالبات في جميع الأوساط.

أما شغيلة المدن والقرى، فهناك عدة عوامل أثرت على شروطهم وسلوكهم.

إن تطور كافة أنشطة الاستعمار في الاستغلاليات القروية، وفي المقاولات الحضرية، وبموازاة ذلك، تراجع المكننة بسبب عدم توفر الآلات الضرورية، أدى إلى تضاعف الطلب على اليد العاملة. غير أن المحاصيل الجيدة في البادية وصعوبات المعيشة في المدن، حيث تضاعفت الاسعار مرتين سنة 1941 وثلاث مرات سنة 1942 بالقياس لسنة 1939، قلصا من حجم الهجرات القروية. وكان العديد من الشغيلة المستقرين في المدن قد جذبتهم الحرف الصغيرة التي يفوق مدخلها مدخول العمل المأجور. وترتب عن هذا توتر في سوق العمل، الذي ذكّر في بعض تجلياته بتجليات مرحلة 1928 ـ 1929، لاسيما في موسم الصيف حيث كان رجال الصناعة والمستوطنون الزراعيون يتنافسون فيما بينهم.

• الإجراءات التشريعية والواقع .

لقد أقلقت هذه الوضعية أرباب العمل والاقامة[5]، فرغم أن كابوس النقابات قد اختفى، إلا أن جبهة أرباب العمل لم تكن متراصة، بل أضعفها تنافس المصالح أو اختلاف التقييمات، لاسيما بين اللجنة المركزية لرجال الصناعة الممثلة لكبار أرباب العمل والتي تميل إلى سياسة اجتماعية متفتحة أكثر، والغرف التجارية، حيث يعارض صغار ومتوسطو أرباب العمل كل ما من شأنه أن يرفع تحملاتهم الأجرية. وقد ساعدت هذه الاختلافات الاقامة على تمرير بعض الاجراءات التي كانت تعتبرها ضرورية.

في أبريل 1941، تمّ ضبط لوائح الأجور، وتم تحديد دقيق لفئات الشغيلة - كان المغاربة والأوربيون منفصلين بوضوح - وتم تثبيت الحدين الأدنى والأقصى للأجور في كافة فروع النشاط الصناعي والتجاري.

كان الهدف المنشود يتضمن ثلاثة جوانب: الحيلولة دون انهيار الأجور الدنيا؛ تفادي ارتفاعها السريع جدا في الفترات التي تقل فيها اليد العاملة المختصة؛ وأيضا تفادي الاغراءات بترك العمل. وكان الظهير يُلزم المشغّلين بمسك لوائح الأجور ومنح شهادة للعمل تتضمن إشارة إلى الأجر الأخير الذي حصل عليه كل شغيل غادر عمله، وعدم تشغيل عامل لا يملك تلك الشهادة، لأن الأجر المؤدى في الشغل الجديد، يجب أن لا يتجاوز الأجر القديم طيلة ستة أشهر، وإذا لم يحترم المشغلون مقتضيات هذا الظهير فإنهم سيتعرضون لعقوبات.

ومُنحت امتيازات لتشجيع المأجورين الأوفياء: مكافآت الأقدمية، حصص من المواد المقنّنة، انشاء مطاعم، توزيع ملابس الشغل.

---

5) حُررت هذه الفقرة في خطوطها العريضة بناء على المعلومات التي أدلى بها الجنيرال نوكيس يوم فاتح دجنبر 1942 إلى الأميرال المساعد فينار Fénard ، الكاتب العام للاقتصاد لدى القيادة العليا لافريقيا الفرنسية بالجزائر العاصمة: «تقرير حول وضعية اليد العاملة في المنطقة الفرنسية من المغرب بتاريخ 25 نونبر 1942»؛ وملف «النقابات» في «أرشيفات الشغل»، الرباط. تم تحرير هذا التقرير من طرف بول لانكر P. Lancre من مصلحة الشغل.

وتتدخل الحكومة أيضا في موسم الحصاد «للحيلولة دون إخلاء المعامل والورشات ودون منح أجور جد مرتفعة، لأن المستوطنين الزراعيين الأوربيين أو الأهليين لن يترددوا في دفعها، نظرا لرغبتهم في تشغيل اليد العاملة الضرورية لهم بأي ثمن» هكذا، حدد مرسوم، في ابريل 1942، أقصى أجر يومي للعامل الزراعي في 16 فرنكا مع توفير الطعام وفي 20 فرنكا بدونه[6]. يوسع هذا المرسوم إذن تطبيق أجر العامل اليدوي الصناعي على القطاع الفلاحي. وقد حدد هذا الأجر في فرنكين إثنين للساعة مقابل 1,75 ف. سنة قبل ذلك، وهو أجر هزيل لا يضمن للعامل - إذا ما اضطر إلى الاكتفاء به - حتى قوة شرائية مساوية للقوة الضغيفة جدا التي كانت له سنة 1938

ولم تبد الغرف التجارية ارتياحها إزاء مقتضيات ظهير 12 ابريل 1941 الذي يحدد سلم الأجور ويشجع على مراقبتها، وينص على عقوبات. غير أن هذه المقتضيات لم تزعجها كثيرا، إذ لم يتردد أرباب المقاولات، بدافع مصالحهم، في ممارسة الإغراء والمزايدة أو تكسير الأجور حين تكون الظروف مواتية. كما أنهم، بمبرر ندرة اليد العاملة كانوا لا يحترمون مدة العمل الأسبوعي المحددة بـ 48 ساعة. إذ كانت «حصص الساعات الاضافية تمنح لهم بكل حرية». وفي عدة مقاولات انتقلت مدة العمل الأسبوعي، منذ 1941، الى 54 بل الى 60 ساعة. «وكانت الاجازات السنوية المؤدى عنها تستبدل، إذا ما احتسبت، بتعويضات مقابلة[7].

وعلى عكس ذلك، قبلت الغرف التجارية في ابريل 1942، تحت ضغط اللجنة المركزية لرجال الصناعة، انشاء «صندوق للمساعدة الاجتماعية»، تموله اشتراكات المشغلين، والذي يدفع أجرا إضافيا عائليا للمأجورين «غير المغاربة أو من شابههم»، هذا الاجراء، بتخفيفه للعبء العائلي الذي يتحمله العامل الأوربي، سيلغي في نظر اللجنة المركزية لرجال الصناعة، الزيادة في الأجر الأساس التي ستشمل لا محالة الشغيلة المغاربة، وهؤلاء يشكلون القسط الأكبر من اليد العاملة. وتم دفع الأجر الاضافي ابتداءا من فاتح ماي 1942، وأضيفت إليه بالنسبة للمأجورين الفرنسيين وكما هو الشأن بالنسبة لباقي أعضاء

---

6) التقرير المذكور، الذي أرسله نوكّيس إلى فينار
7) نفس المرجع السابق.

الجالية الفرنسية، امتيازات عدة: تعويض عن الأجر الوحيد، مكافأة عن الولادة ابتداء من فاتح اكتوبر 1942[8].

هكذا حافظت السياسة المقيمية وسياسة أرباب العمل بعناية على التمييز بين المغاربة والأوربيين. فالمغاربة كانوا أكثر عددا، وبالتالي كان من اللازم الحفاظ على أجورهم في أدنى حد ممكن كيفما كان مستوى الأسعار.

غير أن الاقامة، المهتمة بهدوء وطمأنينة «محمييها» عملت، بواسطة تدخل مفتشي الشغل والسلطات المحلية، على الحد من التجاوزات حين تكون صارخة وتولد بعض الاضطرابات، فيما عمل كبار أرباب العمل، سعيا منهم إلى الحفاظ على مستخدميهم الأوربيين وتثبيت نواة مستقرة وذات خبرة من الشغيلة المغاربة، على احترام بنود اللائحة وعلى توزيع الكميات الاضافية من المواد الغذائية ومن المنتوجات المقننة عوض تمريرها إلى السوق السوداء كما كان يفعل العديد من رؤساء المقالاوت.

• فاتح ماي 1942 : عيد الشغل وعيد سان ـ فيليب

في ظل هذا المناخ، لم تعد قضايا تنظيم الشغيلة هي الشغل الشاغل للاقامة ولغرف أرباب العمل. فبعذ 1936، كان الأمر يتعلق قبل كل شيء بمنع تنقيب المغاربة والدعوة إلى العودة الى تلك المؤسسة التقليدية القديمة المدعاة التعاضدية، في حين أن حكومة فيشي، بعد أن تركت النقابات تقوم بنشاطها آملة كسب تأييدها للنظام الجديد، أصدرت في أكتوبر 1941 ميثاق العمل الذي يضبط النظام التعاضدي وفقا للنماذج البرتغالية والايطالية. فتم إذن توسيع نظام التعاضدية ليشمل الأوربيين بينما كان في الأصل مقررا للمغاربة وحدهم. وصادقت الاقامة على ذلك وصفقت له غرف أرباب العمل. لكن لم يسرع أحد في تنفيذه، إذ ماذا سيفيد مباشرة نظام من هذا القبيل؟ ما دام أرباب العمل أقوياء والعمال مقهورين، والنزاعات بين الرأسمال والعمل غير محتملة؟

ويبرز هذا الارتياح بجلاء في الكلمة التي ألقاها السيد ساهوك Sahuc مدير الشركة المغربية للسكر في معمله يوم فاتح ماي 1942، فقد تم اختيار

---

8) نفس المرجع السابق.

9) «لوبوتي ماروكان»، عدد 2 ماي 1942.

شركته للاحتفال الرسمي بعيد الشغل وفي نفس الوقت أُذيع خطاب الماريشال في جميع مصانع الدّارالبيضاء ليسمعه العمال المجتمعون. وقد حضرت هذه المناسبة السلطات الجهوية وممثلو كل من أرباب العمل والعمال، إضافة إلى عمال المقاولة المغاربة والأوربيين. وبعد تعبيره عن شكره للشرف الذي أنيط به، وإشارته إلى أن «أول كيس للسكر الخام أفرغ في مصاهرنا» في نفس اليوم 10 سنوات من قبل، أضاف المدير قائلا: «لقد شاءت العناية الالهية أن يكون فاتح ماي أيضا يوم سان ـ فيليب. وهكذا ستضمون إلى عيد الشغل الماريشال فيليب بيتان، رئيس الدولة الفرنسية، أول عامل في فرنسا وفي الامبراطورية، الذي أعاد بناء بلادنا تحت شعار: **العمل ـ العائلة ـ الوطن**.

«هذا ما نحتفل به اليوم. في نفس الوقت الذي نحتفل فيه بالوئام الاجتماعي الذي نعرفه جيدا أنتم وأنا، لأنه يوجد منذ زمان كقاعدة لعلاقاتنا.

«منذ بضع سنوات، حاول بعض المحرضين المحترفين سعيا وراء أهداف مُشينة، أن يزرعوا البلبلة في الأذهان. وألقيت هنا بالذات كلمات مفعمة بالحقد إزاء الرؤساء. غير أن هذه المرحلة المحزنة قد ولّت».

وتمت ترجمة كل من خطاب الماريشال وكلمة ساهوك الى العربية كدليل على الرغبة في التأثير على الشغيلة المغاربة. لكن، ما هي سيروة الفكر العمالي المغربي خلال هذه المرحلة المتسمة باضمحلال الحركة النقابية؟ من الصعب الاجابة عن هذا السؤال. غير أنه من المؤكد أن ذكريات النضالات الكبرى المشتركة والفعالية النقابية لازالت حية في أذهان الأنوية المستقرة في المدن والعناصر المشتتة.

من المؤكد أن تأثير نقابات ك. ع. ش. كان هاما بعد 1936، وأن الشغيلة المغاربة كانوا يتعبرونها المدافع الفعال والنزيه عنهم لدرجة أن المئات منهم انخرطوا فيها. ومع تقلص أنشطة المناجم والأشغال العمومية، ضعفت التمركزات العمالية الشديدة البأس والمرعبة. فيما كانت اليد العاملة المتوفرة، تحصل بدون عناء كبير على الأجور الدنيا القانونية، لأنها كانت مطلوبة من طرف الأنشطة الفلاحية والصناعية والحرفية، لأنها لم تكن كافية نسبيا مقارنة مع الطلب.

18 ـ المقاومات

ومع ذلك لم يكن الجميع راضيا على حالة، تغمر مطامح الأوساط الاستعمارية التي تنزع، بحكم أفكارها المسبقة أو مصالحها، إلى النظام التعاضدي وإلى عبادة الزعيم.

فلم يتخل الوطنيون المغاربة عن آمالهم، إلا أنهم ظلوا صامتين ويلاحظون في انتظار اتخاذ موقف معين. واتخذ عاهلهم نفس الموقف.

وكانت الجالية الفرنسية والأجنبية التي ضخمتها الهجرة، تشهد ذهابا وإيابا متواصلا من الرجال والنساء ومن الجنود المعبئين أو المقبلين على التسريح. وكانت مكائد مختلفة الدلالات تحاك سواء سرا ضد المراقبة العسكرية للجن الهدنة الألمانية والايطالية، لكن بوفاء تام لنظام بيتان، أو بوضوح ضد الاستسلام وضد نظام ڤيشي.

وقام بعض المطارَدين بالاستعلام وربطوا علاقات في الدارالبيضاء مع مستخبرين بريطانيين وأمريكيين وعن طريقهم مع لندن وفرنسا الحرة. ، وبذلوا مجهودات استقطابية لفائدة فرنسا الحرة (بمساعدة فرنسيي المغرب)، واستقبلوا المبعوثين المكلفين بربط الاتصالات وضمنوا انتقالهم إلى الجزائر. وكانوا بواسطة أجهزة الارسال، يخبرون الأنجليز الموجودين في جبل طارق بتحركات البواخر الألمانية[1].

وسجل الفرنسيون الليبراليون ـ اليهود والماسونيون المطرودون والنقابيون المنقَّلون والاشتراكيون والشيوعيون الذين لم يعتقلوا ـ تحفظهم باستثناء بعض

---

1) شهادة ألبير القوبي الذي أحرز على وسام تنويهي للمقاومة.

الأفـراد الذين انقلبوا الى صفوف اللفيف الفرنسي للمحاربين أو آخرين، من أتباع بيلين Belin ـ الذي أصبح كاتب الدولة في الشغل وفي الشؤون الاجتماعية بحكومة فيشي ـ الذين كانوا يأملون في المساعدة على انشاء حركة نقابية «مطهّرة».

وكـ... في فرنسا، بدأ الناس هنا يستمعون الى إذاعة لندن التي كان الناطق باسم فرنسا الحرة يدلي عبرها بتصريحاته. ثم بعد جس متبادل للنبض واستطلاع متبادل اقترب الناس فيما بينهم في المقاولة والمهنة وفيما بين الجيران أو الرفاق القدامى. فجاءت العمليات متعددة، ومبعثرة، معتمدة بشكل واسع على المبادرة الشخصية.

كانت الشرطـة ساهـرة على سير الأمـور، وأُحكمت مراقبة صارمة على مستـوطنـين زراعيين صغـار اشتراكيين في تادلة، كاسطون بلانو وأوجين بومار ومـارسيل لمورو ـ «الفـرسان الثلاثة» كما كان يدعوهم جيرانهم ـ الذين بحكم أقـدميتهم وعـلاقاتهم الوطيدة مع فلاحي السهل ومع رُحل الاطلس المتوسط أصبحوا أشخاصا مشبوهين. وخضع كاسطون ديلماس ـ معلم تم طرده وإلزامه بالاقامة الجبرية ـ لنفس المراقبة. ويوم الانزال العسكري الأمريكي، الذي تم في 8 نونبر 1942، ثم اعتقالهم وحجزهم مباشرة.

وتم اعتقال بعض الماسونيين من أمثال، ماتيي وباولوانتوناشي Paoloanto-nacci وفيالا Viala، بتهمة «المس بالأمن الداخلي والخارجي للدولة»، ونقّلوا الى كليرمون ـ فيران Clermont-Ferrand، ثم أطلق سراحهم بعدم المتابعة (ابريل 1941). وحُكم على شيوعيين، جان بونس J. Pons (المتهم بإهـانـة كرامـة الماريشال في رسائله) والايطالي ليبوناردوا تابون L. Tabone (لمحاولته إعادة تأسيس خلية) بالسجن لمدة ثلاث سنـوات بالنسبة للأول، ولمدة ست سنوات بالنسبة للثاني، والاثنان هلكا من جراء ظروف اعتقالهما الصعبة أو على إثر سوء معاملة الشرطة لهما. وفي نفس الظروف توفي فيلكس كيدج F. Guedj، نقيب المحامين بالدارالبيضاء سابقا، الذي احتُجز بسبب تسهيله ذهاب ابنه ماكس الى طنجة ولندن[2].

---

2) تم التنويه بفيليكس كيدج سنة 1949 بمنحه الوسام الوطني. التحق ماكس كيدج ـ محام وضابط صف ضمن المشاة ـ بالقوات الجوية الفرنسية الحرة في شتنبر 1940 واشتغل في القوات الجوية الملكية

ومع مرور الشهور، أخذ العمل يتناسق، غير أن مجموعات الدارالبيضاء، التي كانت تعمل باتفاق مع المخابرات الأمريكية والانجليزية، فُككت على إثر سلسلة من الاعتقالات في أبريل 1942. في حين أن الشيوعيين وآخرين معهم تمكنوا من بلورة أشكال تنظيمية أولية دون أن يثيروا انتباه الشرطة.

وفي يوليوز وغشت 1940، غداة تسريح الجنود، تم الاقدام على الخطوات الأولى في الدارالبيضاء مع بعض المحامين والأساتذة والمعلمين والمستخدمين والعمال والاسبانيين والايطاليين، الذين كان معظمهم يتعارفون فيما بينهم. ولم يكن الأمر بنفس السهولة بالنسبة للشيوعيين الذي أتوا من فرنسا. واستطاع البعض، مثل أندري لوروا وروبير فور، أن يدخل بمهارة فائقة ضمن مجموعة الدارالبيضاء.

وعند نهاية دجنبر 1940 انغلقت الهياكل، إذ تشكلت مجموعات تضم ثلاث أو أربع خلايا تحركها لجنة قيادية كانت تمدهما عن طريق قنوات مختلفة بالأخبار وببعض المناشير لنوزعها. كانت هذه الهيئة تضم ليون سلطان واثنين أو ثلاثة من رفاقه[3] وكانت لها علاقات وطيدة مع الشيوعيين الاسبانيين والايطاليين المناهضين للفاشية، وذلك عن طريق هنري راموس وإيميل ڤيران. وكانت بعض الأنوية الشيوعية توجد أيضا في الرباط ومكناس ووجدة.

وكان الاهتمام منكبا على الأخبار الواردة من الخارج ـ فدخول الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في الحرب أحيى الآمال من جديد ـ وعلى مجريات العمليات العسكرية وكذا على تحليل الوضعية في البلاد.

= (RAF) حيث أصبح قائد فرقة وتوفي يوم 15 يناير 1945 على رأس مجموعة من الفرق الجوية التي كان يقودها. وتعتبره القوات الجوية الفرنسية والبريطانية «بطلا أصيلا» (حسب مارسيل مارزاك: «ماكس كيدج، البطل الفرنسي رقم 1 في الحرب الجوية (1935ـ1945)»، الدارالبيضاء 1951؛ وبيير كلوسترمان: «نيران السماء»، باريس، 1951، ص ص 199ـ231).

وقعت في المغرب اعتقالات وإدانات أخرى، إذ حكم على رايمون كروزو، كاتب مساعد لاتحاد نقابات المغرب بستة أشهر سجنا؛ وعلى الشيوعيين كابازا Capazza وكوبوس Gobos بخمس سنوات سجنا؛ وعلى الدكتور موييز عياش من وجدة ـ الذي أخبره زبناء قدماء ـ بأربعة شهور سجنا مع تشطيب اسمه من قائمة الضباط الاحتياطيين ومن قائمة لواء الشرف.

3) كان الى جانبه كل من ميشال مازيلا وهنري راموس وX، وكذا ممثل عن الشيوعيين الاسبان.

فاعتُبر النضال ضد الفاشية، والعمل على هزم قوى المحور (ألمانيا، ايطاليا واليابان) كأول هدف يجب تحقيقه. إلا أن ليون سلطان ورفاقه لم ينسوا أنهم يوجدون في بلد يطمح سكانه الى الاستقلال وبأن أحد أهداف الحرب التي صرح بها الحلفاء في الميثاق الاطلسي هي إعادة حقوق السيادة «للشعوب التي حرمت منها بالعنف» (المادة 5). واعتقدوا بأن الوقت حان للذهاب أبعد مما ذهبوا إليه خلال السنوات التي سبقت الحرب. وتحدد هدفهم في جعل حزبهم حزبا مغربيا عليه أن يطرح مطلب الاستقلال.

وخلال سنة 1942، وبموازاة مجيء شيوعيين آخرين أو عاطفين، وبالخصوص أساتذة، من فرنسا تم التعرف على نداءات الحزب الفرنسي الى خلق تجمعات كبرى. فتنوعت الاتصالات إذ ذاك، وبدأ تشكيل مجموعات «التحرير» الخاصة بالنشاط العملي، في الدارالبيضاء. وتم ربط اتصالات حتى مع بعض ضباط المقاومة.

وبدأت لجنة مركزية في الاشتغال، وفي شتنبر، عقدت أول اجتماع لها برئاسة ليون سلطان، اتخذت خلاله قرارا مزدوجا؛ مضاعفة الجهود من أجل انشاء حركة واسعة للمقاومة ستدعى «جبهة التحرير»؛ والدخول في حملة دعائية وتوضيحية إزاء المغاربة. وذلك بتبيان بأن المغرب عكس ما يدعيه وطنيو المنطقة الاسبانية، لا ينتظر أي شيء من ألمانيا النازية، وعليه عكس ذلك أن يتحالف مع معسكر الحرية الأكثر قابلية لتشجيع مطامحه الوطنية. وتقرر أيضا تكثيف الجهود تجاه بعض التجمعات الأخرى بغية تأسيس جبهة للمقاومة. ومع بداية نونبر كانت دراسة المشروع جد متقدمة، حين حدث الانزال العسكري الامريكي.

بدأ الهجوم في صباح يوم 8 نونبر 1942، دون إخبار مجموعات «التحرير» بذلك، خلال ليلة 7 ـ 8 نونبر، لم يتمكن بعض المتمردين بقيادة الجنيرال بيتوار Bethouart من القبض على المقيم العام الذي أعطى الأمر بالمقاومة. ونتجت عن ذلك أعمال تخريبية وسقط موتى. وقرر نوكيس الذي اضطر الى اللجوء الى مكناس بدون السلطان الذي رفض مصاحبته، قرر بعد أربعة أيام وقف القتال. وفي ليلة 9 نونبر، عقد بالدارالبيضاء الاجتماع الذي تم تحضيره بضعة أيام من

قبل، بالرغم من المراقبة الصارمة التي كانت مصلحة النظام اللفيفي تقوم بها. فتم تأسيس «جبهة التحرير» وتعيين مكتب مؤقت بقيادة بول أورانج P. Aurange .

وبعد الانزال العسكري الامريكي، تمثلت المهمة الأساسية بالنسبة للفرنسيين الذين ناهضوا النظام القائم، في إنهاء الغموض الذي عملت السلطات العسكرية الامريكية على الحفاظ عليه في المغرب والجزائر، سعيا منها إلى إعطاء دفعة قوية لمجهودها الحربي ضد القوات الألمانية ـ الايطالية. وقدترك الحلفاء ـ الذين تم انتظارهم كمحررين ـ جهاز فيشي قائما بذاته.

وبما أن الاحتجاجات كانت جد قوية، فقد كان من اللازم في شهر دجنبر إفراغ معسكر الاعتقال ببودنيب الذي تميز المحتجزون فيه بالصمود. فالتحقوا بأهلهم وأصدقائهم ومجموعاتهم السياسية.

هكذا أتى الشيوعيون ليدعموا حزبهم الذي ضاعف من عمله التنظيمي. وحدّدت اللجنة المركزية الثانية في اجتماعها المنعقد في 26 أو 27 دجنبر. مهام الحزب الشيوعي المغربي. وبضعة أيام بعد ذلك، أصدرت جريدة «الوطن» في عددها الأول مقالا يطالب فيه الحزب باستقلال المغرب[4].

وكان ثلثا المعتقلين الذين أطلق سراحهم نقابيين. فعملوا صحبة النقابيين الذين لم يعتقلوا على إحياء التنظيمات النقابية التي حافظت على بعض ملامح هياكلها، وكان على الجميع أن يبذلوا مجهودات جبارة ويتغلبوا على عدة مقاومات لاعادة الروابط فيما بين تلك الهياكل. وفي 13 يونيو 1943، أعيد تأسيس اتحاد النقابات الكونفيديرالية للمغرب (ك. ع. ش.) في مؤتمر الدارالبيضاء.

---

4) توجد مقتطفات من هذا المقال ضمن كتاب أ. عياش: المغرب والاستعمار» السابق الذكر، ص 345.

خاتمة

تلك هي جذور الحركة النقابية بالمغرب وتطوراتها وتقلباتها خلال ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الاولى.

بغض النظر عن التجمعات الودادية التي استمرت في الوجود وعن بعض النقابات المسيحية التي ظهرت بشكل متأخر، فإن هذه المعطيات تخص الاتحاد الجهوي لـ «ك. ع. ش.» الفرنسية. وهو اتحاد فريد من نوعه لكونه نشأ في بلد مستعمر، يستوطنه عدد هام من الأوربيين، ووجد نفسه في احتكاك مع شعب وشغيلة مقهورين.

وكانت المشاكل التي برزت ذات مستويات عدة. فهل ستكون للعلاقات بين شغيلة مختلفين قوميا وظروفا، طبيعة مماثلة للعلاقات التي فرضها الغزو بين المسيطرين والمسيطَر عليهم؟ أو أنها ستتخذ طابعا آخر؟ وفي هذا المضمار ما هي ردود أفعال المجموعات المتواجدة: الشغيلة والمناضلون الفرنسيون؛ الشغيلة المغاربة والوطنيون الشباب، أرباب العمل والاقامة؟

لقد احتل مستخدمو المصالح العمومية والمعلمون والجمركيون والبريديون وشغيلة الدولة المتشبعون بإيديولوجية ذات نزعة اشتراكية وإصلاحية المكانة الاولى في تلك الحركة البطيئة أحيانا والمتقلبة أو المأساوية أحيانا أخرى. باعتبارهم مؤسسين للحركة النقابية، فقد استمروا بدعامة السككيين وعناصر أخرى، في تنشيطها بعد 1936، حيث اتخذت بوضوح أكثر طابع حركة عمالية.

وفي الأصل، أنيطت بـ «الوداديات» و «المجموعات المهنية» المؤسَّسة، مهمة الدفاع عن مصالح شغيلة القطاع العمومي، وبشكل ثانوي الدفاع عن

مصالح المأجورين الاوربيين الذين لا يحميهم أي شيء في هذه الدولة المحمية التي فتحت حديثا للأنشطة العصرية والخاضعة للسلطة العسكرية.

وبعـد تأسيس الاتحـاد الجهـوي، يوم 22 يونيو 1930، دفع المشروع والدينامية النقابية بالمناضلين إلى تقديم مطالب كافة الشغيلة بدون تمييز.

ودفعتهم أحداث 1934 و 1935 إلى المضي إلى الأمام. إذ تميزت هتان السنتـان بحركة مزدوجة: تكثيف الوطنيين الشباب لنشاط التعريف ببرنامجهم للاصلاحات، ووعي الليبراليين الفرنسيين بوجود حركة وطنية في المغرب وبالخطر الـذي يهدد الحـريات من جراء تصرفـات اليمـين في فرنسـا. وبـدأت أعداد المنخرطين في الفروع الاشتراكية وفي النقابات تتنامى من جديد. وفي وسط جيل الجبهة الشعبية هذا تكون أولئك الذين سيؤسسون، بعد أكتوبر 1936، الحزب الشيوعي.

وقد أعرب الاشتراكيون الثوريون والاشتراكيون الاورتدوكسيون ـ بنوع من التحفظ ـ والشيوعيون، حين كان بإمكانهم أن يعبروا عن آرائهم باستقلال، أعربوا عن اتفاقهم مع برنامج الإصلاحات المُقدَّم من طرف الوطنيين الذين لم يذهبوا حينئذ أبعد من ذلك.

أما النقابيون، سواء كانوا اشتراكيين أو شيوعيين، فقد بدأوا يعتبرون أن استقـطاب الشغيلة المغـاربـة ـ الـذين بحكم التقارب الطبقي لا يمكنهم إلا الارتبـاط برفاقهم الأجانب ـ سيدعم وزن وفعالية التنظيمات العمالية، فتكثف النشاط إذ ذاك لتلبية المطالب المادية، وكذا لانتزاع الحق النقابي للجميع.

إن القـطيعـة التي حصلت في العـلاقة التقليدية بين القوى الاجتماعية والسياسية في فرنسا سنة 1936 والتي تجلت في انتصار الجبهة الشعبية وانعكاساتها على المغرب، واندلاع اضرابات يونيو 1936 واضرابات سنة 1937 بفعل تقليد عفوي، مكنت من تلبية مطالب طرحت منذ 1931 وكانت ترفض بعناد.

فمنح الحق النقابي للأوربيين (دجنبر 1936) ولكنه منع على المغاربة. وكان يختفي خلف المبررات المقدَّمة ـ قلة النضج وإيجابيات التعاضدية العتيقة ـ التخوف من أن يأخذ الشغيلة المغاربة بيدهم الدفاع عن مصالحهم وينخرطوا في

النضال الوطني. ولقد كانت أمثلة سوريا ولبنان ومصر وتونس، حيث كانت الحركة العمالية تحت تأثير أحزاب شيوعية أو بورجوازية صغرى، تبعث على القلق. ولم يكن مثال الجزائر مطمئنا أكثر: إذ كان المناضلون العمال المكوَّنون في النقابات الثورية أو الاصلاحية، يتواجدون فيما بعد ضمن اتحادات جهوية موحدة من جديد بغية جلب آلاف الشغيلة إلى ك. ع. ش. مختلطة.

وقبل المناضلون الفرنسيون المستقرون بالمغرب تقليص الحق النقابي وهم مقتنعون بقدرتهم على إزالة هذا التقليص إلا أنهم كانوا يجهلون قوة معارضي هذا المشروع الذين، بحكم هيمنتهم على الاقامة، استطاعوا كسب وزراء الجبهة الشعبية. ولقد تعرفنا على خطورة الأزمة التي أحدثها في صفوف الحركة النقابية ظهير 24 يونيو 1938، الذي اتُّخذ لمنع أي تنقيب للمغاربة.

لكن ما هو واقع الشغيلة المغاربة؟ ما هو واقع أولئك الذين اندمجوا في القطاعات العصرية للانتاج والتبادل؟

لقد ارتفع عددهم مع توسع وتنوع أنشطة الاستعمار في الزراعة والصناعة والتجارة والادارة؛ إذ انتقل من بضعة آلاف سنة 1919 إلى حوالي 200 ألف سنة 1939. بعضهم كانوا حرفيين تعرضوا للافلاس. ومعظمهم أتوا من كتلة غير متمايزة ومتقلبة من القرويين المستئصلي الجذور الذين لم يقطعوا كل الأواصر مع وسطهم الأصلي، إما لأنهم يعودون إليه دوريا وإما لأنهم يجدون فيه ما يأويهم وما يسد رمقهم في أوقات العوز.

غير أنه ظهر خلال الدراسة أن مجموعة من الشغيلة تشكلت في مقاولات المدينة وفي الأوراش والمناجم، تحت تأثير الاستغلال المعاش والمحسوس، وبفعل المثال النقابي؛ وكانت هذه المجموعة قادرة على التشاور والعمل، وتمثل نواة لتبلور طبقة عاملة في طور التشكل.

وخلال النضالات، برزت شخصيات قوية؛ وفرض «محرضون» أنفسهم بفضل خطبهم، منددين بالظلم وداعين إلى العمل، وكانوا ينتمون إلى النقابة أو متعاطفين معها. إلا أن حملات القمع كانت تحصدهم مباشرة. وكان يوجد ربما من بين هؤلاء، خاصة في الفوسفاط، شغيلة عادوا من فرنسا، متعودون على

العمل النقابي، وهم مناضلون مجهولون لحد الساعة، لكن ستظهر أسماؤهم في بعض خفايا أرشيفات الشرطة في فرنسا أو المغرب.

هل تضاعف هذ الوعي الطبقي الناشيء بصحوة للوعي الوطني عند البعض؟ وهل أقيمت علاقة بين شكلي الاضطهاد؛ العمالي والوطني؟ تصعب الاجابة عن هذين السؤالين.

ومن البديهي مع ذلك أن شغيلة من الأوساط التقليدية بمكناس وفاس والرباط ومراكش، ساهموا بدافع الغضب والتمرد ضد الأجنبي في مظاهرات ضد اعتقال الوطنيين الشباب في شتنبر وأكتوبر 1937.

وكان الشغيلة القرويو الأصل، المشتتون عبر الأوراش والمناجم أو المجمعون في مدن الصفيح البيضاوية، حساسين بالخصوص إزاء المظالم والاهانات والاضطهادات الممارسة عليهم في المقاولة سواء كانت من فعل رب المعمل أو المدير أو رئيس العمال الأوربي أو من فعل وكلائهم المغاربة: «العريف»، المشغل ورئيس الفرقة؛ ورئيس «القرية» في المنجم، ورؤساء القبائل والدواوير. وعلى العكس من ذلك، كانوا يقدرون الدعم الذي يتلقونه من رفقائهم الأوربيين الذين كانوا يساندون مطالبهم ويساعدونهم في نضالاتهم ويتدخلون لدى السلطات القوية. وفي ظل هذه الظروف، نفهم انجذاب الشغيلة المغاربة نحو نقابات ك. ع. ش. التي أعيد تأسيسها غداة تحرير شمال افريقيا [من نظام فيشي]

إن كل ذلك معقد بطبيعة الحال وغير محدد بشكل جيد، وهو بذلك على شاكلة واقع وعقلية العمال خلال سنوات 1936-1938. ويتطلب هذا الوضع سنوات أخرى من التنظيم والنضال لكي تتضح أكثر كافة الأمور ولكي يرتبط الوعي الطبقي بالوعي الوطني؛ إذ ذاك ستحتل الطبقة العاملة المكانة الأولى في النضال من أجل الاستقلال.

وتجدر الاشارة إلى أن المثقفين الوطنيين الشباب قلّما انخرطوا في العمل النقابي. وليس السبب في ذلك أن هذا العمل تركهم غير مبالين، إذ أنهم طالبوا في «برنامج الاصلاحات» بالحرية النقابية ضمن الحريات الأساسية. وعبروا عن

تعاطفهم وتضامنهم مع الشغيلة خلال اضرابات يونيو 1936 والفصل الأول من 1937، وربما عملوا على اندلاع بعض الاضرابات في فاس وحاولوا تأسيس بعض النقابات السرية.

غير أنه لا يبدو أنهم تعدوا هذا الحد، أي أنهم تمكنوا من المساعدة على تنظيم الشغيلة والتعبير عن مطالبهم وتوفير من يعوض أولئك «المحرضين» الذين كان القمع يحصدهم.

فبحكم أصلهم الاجتماعي وتكوينهم، واعتبارا منهم أيضا أن موقعهم لا يوجد ضمن حركة أجنبية في نظرهم، اتجه الوطنيون - مرتكزين على الجماهير الشعبية بالأحياء التقليدية - نحو العمل السياسي الذي كانوا يعتبرونه أساسيا، تاركين للشغيلة الفرنسيين مجال العمل النقابي.

وقد استغل هؤلاء الأخيرون جو التسامح الذي تلا مجيء الجبهة الشعبية الى السلطة في فرنسا لتطوير التنظيم النقابي واستقطاب المغاربة وإنشاء هياكل وتقاليد نضالية وانتزاع لبنات تشريع اجتماعي : حوادث الشغل، محاكم الشغل، ثماني ساعات عمل في اليوم، الأجر الأدنى، الاجازة المؤدى عنها، مفتشية الشغل.

إنها مجهودات مفيدة، لم تزلها مضايقات مرحلة فيشي، وستساعد على انطلاقة جديدة للحياة النقابية سنة 1943.

وسيستميت إذ ذاك أرباب العمل والاقامة العامة في رفض الحق النقابي وفي الحنين إلى نظام التعاضدية. وسيعمل الشيوعيون، الذين عوضوا تدريجيا الاشتراكيين في قيادة اتحاد النقابات، على «مغربة» الحركة النقابية - فيما سينتظر القادة الوطنيون سنة 1948 ليسمحوا لمنخرطيهم - تحت ضغط قواعدهم - بالالتحاق بتنظيمات ك. ع. ش. وتعميق طابعها المغربي والوطني.

مذكرة توثيقية

• المراجع الأساسية

ـ حول فرنسا

ـ «تاريخ الشعب الفرنسي» الجزء 5 : «مائة سنة من الفكر الجمهوري 1875ـ1950»، وبالخصوص فرانسوا بيداريدا F. Bédarida ، الكتاب الثاني (1914ـ1931) وأنطوان بروست A. Prost ، الكتاب الثالث (1931ـ1947)، باريس، «نوفيل ليبريري دو فرانس»، 1967 ص 608 خرائط ومخططات.

ـ ج. فريشمان G. Frischemann : «تاريخ فيديرالية ك. ع. ش. للبريد مساهمة في تاريخ انتزاع الحق النقابي في الوظيفة العمومية»، باريس، المنشورات الاجتماعية، 1969 ، 582 ص.

ـ ج. لوفران G. Le franc ، «النقابية في عهد الجمهورية الثالثة»، باريس، بايو Payot 1967 ، 486 ص.

ـ أ. سوفي A. Sauvy ، «التاريخ الاقتصادي لفرنسا بين الحربين»، الجزء I 1919 ـ 1930 والجزء II 1931 ـ 1939 ، باريس، فايار Fayard ، 1965 و 1967 ، 565 و 627 ص.

ـ حول إفريقيا الشمالية والمغرب

ـ ألبير عياش A. Ayache : «المغرب والاستعمار» (مدخل ج. دريش) باريس المنشورات الاجتماعية. 1956 . 368 ص، ثلاث خرائط. (مترجم الى العربية. دار الخطابي ـ الدارالبيضاء 1984).

ـ ج. بيرك J. Berque «المغرب بين الحربين» باريس، لوسوي Le Seuil ، الطبعة الأولى 1962 496 ص.
ـ ر. كاليسو R. Galissot : «أرباب العمل الأوربيون بالمغرب، 1931 ـ 1942، الرباط، المنشورات التقنية الشمال افريقية، 1964 283 ص، خرائط ورسوم.
ـ ش. أ. جوليان Ch. A. Julien : «افريقيا الشمالية تسير» باريس، جوليار Julliard الطبعة الأولى 1953 والطبعة الثانية 1972، ص 438. وتكمل بيبليوغرافيا نقدية غنية الطبعة الثانية التي هي بمثابة اتمام وتجديد للنص المكتوب سنة 1953، ويشمل الجزء البيبليوغرافي الخاص بالمغرب 5 صفحات (من 389 الى 394).

ـ حول تشكل وتاريخ الطبقات العمالية في المستعمرات والدول شبه المستعمرة والقضايا التي تطرحها.

ـ ج. شيسنو J. Chesneaux : «آسيا الشرقية في القرنين 19 و 20»، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثانية 1973، بالخصوص الجزء الثالث، الفصلان 2 و 3 المخصصان للتشكيلات الاجتماعية (ص ص 285 ـ 299) والحياة السياسية (ص ص 300 ـ 336)
ـ ج. دروز J. Droz (تحت إدارة) «التاريخ العام للاشتراكية»، الجزء 3، «من 1918 الى 1945»، الباب الثالث: «الاشتراكية في المجال العربي» باريس المنشوارت الجامعية الفرنسية، 1977، ص ص 545 ـ 606.
ـ ك. ليوزو Cl. Liauzu «نشأة العمل المأجور والحركة العمالية في تونس من خلال نصف قرن من الاستعمار» أطروحة دكتوراه دولة، نيس، 1977.
ـ ك. ليوزو «العمل المأجور والحركة العمالية في تونس، الأزمة والتحولات (1931 ـ 1939)»، باريس، المركز الوطني للبحث العلمي CNRS ، 1978.
ـ ج. ميترون J. Maitron (تحت إدارة) «معجم الحركة العمالية الفرنسية بين الحربين» وبالخصوص بيبليوغرافيات المغرب المحررة من طرف أ. عياش و ج. أوفيد، باريس، المنشورات العمالية.

- ج. ل. مييج J.L. Miège : «التوسع الأوربي ونزع الاستعمار، من 1870 إلى يومنا» باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1973، 414 ص.
و «الحـركـة العـمالية، الشيوعية والقوميات في العالم العربي»، «دفاتر الحركة الاجتماعية»، عدد: 3، 1978، 295 ص.
«مساهمة الطبقات الشعبية (الجماهير والأطر) في الحركات الوطنية الاستقلالية في الشرق والغرب»، فيينا، المؤتمر الدولي 12 للعلوم التاريخية، الجزء 3، ص ص 11 ـ 128

• الـمـصــادر

1) الأرشيفـات:

* الـوزارة الفـرنسية للشؤون الخارجية: لم نبلَّغ لا بمراسلات المقيمين العـامـين مع وزارة الخـارجية منـذ 30 شتنبر 1916 ولا بالوثائق ذات الطابع السياسي للمديريات الكبرى للحماية وللسلطات الاقليمية والمحلية التي أضيفت بعد 1955 . غير أن مصلحة الأرشيف، قامت نفسها بالبحث والتحري، عندما طُرحت عليها أسئلة دقيقة، وبلغت نتائجها، و أحيانا أعطت حتى ملفها، كما حدث بالنسبة للسلسلة الفرعية 1917 ـ 1938، من مجموعة المغرب.

* وزارة الشغل المغربية: تحتفظ بأرشيف مصلحة الشغل في عهد الحماية. يحتوي ملف «النقابات» على حوالي 30 وثيقة تتعلق بالفترة المدروسة. وبالرغم من قلتها، فإنها تعطي معلومات مفيدة حول الاهتمامات الحكومية بالمجال النقابي.

2) المصـادر المطبوعـة

أـ الرسمية وشبه الرسمية:

- «الجـريدة الـرسمية لحماية الجمهـورية الفـرنسية على المغـرب»: نشرت الاجراءات القانونية (ظهائر) والتنظيمية (مراسيم وزارية ومقيمية).
- «الـدليل الاقتصـادي والمـالي»، 1921 ـ 1930، الذي عوضه «الدليل الاحصـائي العـام للمغـرب»، 1931 ـ 1938، ثم «الدليل الاحصائي للمنطقة الفرنسية بالمغرب» منذ 1939؛ عدد سنوي.

- «النشرة الاقتصادية للمغرب»، 1933 ـ 1939 : نشرت عدة دراسات انسانية واقتصادية وكذا وثائق إحصائية. إنها دورية فصلية مع جداول سنوية.
- ر. هوفير R. Hoffherr : «الاقتصاد المغربي»، باريس، سيري Sirey ، 1932.
- ر. هوفير و ر. موريس: «المداخيل ومستويات عيش الأهالي بالمغرب»، باريس، سيري Sirey ، 1934 ، 244 ص، و 4 خرائط.
- صدرت أول الأمر خطب وتصريحات المقيمين العامين، ومدراء المصالح والمندوبين لدى مجلس الحكومة، وتقارير هذا المجلس ـ كانت له دورتان، الأولى في أواخر يونيو والثانية في أواخر دجنبر ـ صدرت في الجريدة الرسمية أو على صفحات الجرائد الكبرى. وابتداء من 1932، نشرت في مجلدات: «مجلس الحكومة: اختزال الجلسات والوثائق الملحقة».

ب ـ أرباب العمل :

- «نشرة الغرفة التجارية والصناعية للدارالبيضاء»، 1931 ـ 1942، شهرية.
- «نشرة الغرفة التجارية والصناعية للرباط»، مارس 1934 ـ فبراير 1936، شهرية.
- «لوبوتي كازابلانكي» (البيضاوي الصغير)، لسان حال كبار أرباب العمل، أسبوعية.
- الجرائد اليومية للاعلام الواسع، بالخصوص سلسلة يوميات الشمال المغربي التي يتحكم فيها بيير ماس: «لوبوتي ماروكان» و «لاڤيجي» بالدارالبيضاء و «ليكو دي ماروك (صدى المغرب) بالرباط و «لوكوريي دي ماروك» (مراسلة المغرب) بفاس.

ج ـ النقابات

- «لوبوبل» (الشعب)، لسان حال ك.ع.ش. الفرنسية، يومية، باريس.
- «لافي أوفرير» (الحياة العمالية)، لسان حال ك.ع.و.ش. ، باريس.

- «لاڤنير دي راي» (مستقل السكة)، جريدة اتحاد نقابات شبكات المغرب (كـ.ع ـ ش) 1936 ـ 1940، شهرية، الرباط.
- «نشرة معلمي المغـرب»، 1922 ـ 1939، فصلية، الـدارالبيضاء. (الأساسية)، اتخذت هذه النشرة أسماء وتقديمات مختلفة تعكس تطور هذه المجمـوعـة، غير أن الـترقيم ظل مستمـرا. فاتخذت إذن الأسماء التالية بالتتابع: «نشرة ودادية التعليم الابتدائي للمغرب»، 1922 ـ 1926؛ و «نشرة الفرع المغربي للنقابة الوطنية للمعلمين والمعلمات بالقطاع العمومي لفرنسا والمستعمرات»، 1927 ـ 1931؛ و «نشرة النقابة العامة للتعليم العلماني بالمغرب»، 1931 ـ 1935؛ و «نشرة النقابة الوطنية للمعلمين والمعلمات لفرنسا والمستعمرات (فرع المغرب)»، 1935 ـ دجنبر 1939.
- «ازدهـار الـبريد بالمغـرب»، جريدة للاعـلام والدفاع والعمل المهني، 1930 ـ 1935، تصدر مرة كل شهرين، بوجدة.
- «جـريدة موظفي المغـرب» 1926 ـ 1940، كانت تصـدر مرة كل شهرين، بالدارالبيضاء.
- «بريدة المغرب»، جريدة لفروع المغرب لنقابات ك. ع. ش.، لفرنسا، 1932 ـ 1939، شهرية.
- «طـرافـاي»، جريدة اتحـاد النقابات الكونفديرالية للمغرب (ك. ع. ش.)، من 14 يولـيوز 1937 إلى 15 غشت 1939، كانت تصـدر شهريا، ثم مرة كل شهرين.

د ـ الـحـزبـيـة.

+ الاشتراكية

- «لوكري ماروكان» (الصرخة المغربية)، 1923 ـ 1938، الدارالبيضاء (المؤسس: كاريت ـ بوفي Carette-Bouvet)
- «لوبوبيلير ماروكان» (الشعبي المغربي)، 1930 ـ 1932، أسبوعية، الدارالبيضاء
- «لـوسـوسياليست ماروكان» (الاشتراكي المغربي)، 1933 ـ 1934، أسبوعية، الدارالبيضاء

- «لوماروك سوسياليست» (المغرب الاشتراكي) الفرع الفرنسي للأممية العمالية لفيديرالية المغرب، 17 مارس 1934 - غشت 1939، أسبوعية، الدارالبيضاء

+ الشيوعية

- «كلارتي» (الوضوح)، لسان حال إقليم المغرب للحزب الشيوعي، 20 دجنبر 1936 - يوليوز 1937، أسبوعية، الدارالبيضاء.
- «ليسبوار» (الأمل)، لسان حال الشيوعيين بالمغرب، فاتح ماي 1938 - 15 غشت 1939، نصف اسبوعية، الرباط.

+ الوطنية

- «لاكسيون دي بوبل» (عمل الشعب)، فاس.
- «لوبينيون دي بوبل» (رأي الشعب)، الرباط.

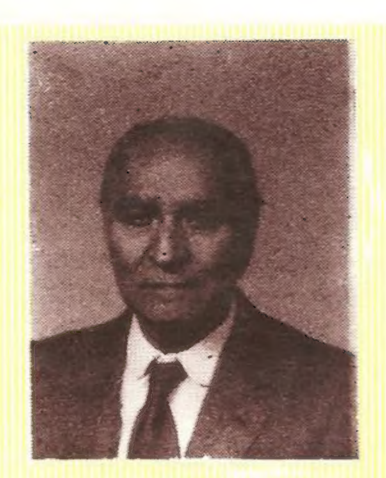
+ يوميات أقصى اليمين

- «لا بريس ماروكان» (الصحافة المغربية)، الدارالبيضاء
- «لوسوار ماروكان» (المساء المغربي)، الدارالبيضاء.

3) الشهادات

- حول الحركة النقابية، كانت الشهادات الرئيسية هي تلك التي أدلى بها ألبير هيفيرنو، ولوسيان لوكولار، وكاترين فيبيي، وهم معلمون؛ وجان فارديل، معلم ثم أستاذ؛ هنري بريدوم، سككي؛ وجان ليونيتي، من موظفي الحماية؛ وفرانسوا ماتيي من الجمارك الشريفة؛ وسيزار إيردينجر من البريد.
- حول الحركات السياسية: الاشتراكية - جان ليونيتي وفرانسوا ما تيبي وإدمون كوهن؛ الشيوعية - شارل دوبوي وجان دريش وموريس روبي وفرنان شاسيو وميشيل مازيلا وبول دوريل وأميدي أوريوس.

فهرس



الكاتب والكتاب:

استمر اهتمام ألبير عياش، دون توقف، بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، الذي أمضى فيه قسما كبيرا من حياته التدريسية. نَشر سنة 1956 - وهي سنة الاستقلال - كتابا تحت عنوان «المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية»، وهو مؤلف ساعد على فهم المغرب والمغاربة بصورة أحسن. وكانت له، حسبما يبدو، فائدة بالنسبة للمغاربة أنفسهم في لحظة كانوا يتصدون فيها من جديد لتحمل مسؤوليتهم في تدبير شؤونهم الخاصة. وقد نقل الكتاب إلى العربية وصدر عن دار الخطابي سنة 1985.

كان ألبير عياش نقابيا، بل وعضوا في سكريتارية الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب (C.G.T.) فيما بين 1946-1952، وساهم في الحياة النضالية في فترة استهدفت فيها الاقامة العامة وأرباب العمل تكسير الحركة النقابية والحركة الوطنية.

لكنه لم يكن يعرف إلا القليل عن أصول تنظيم وشروط نضال اتحاد فرنسي هو الاتحاد المحلي للكونفدرالية العامة للشغل، وعن شروط تشكل الطبقة العاملة المغربية التي كانت تبدو لنا نظرية، بفعل حركتها الأكثر تعميما، واحدة من أكبر اختراقات الحركة الوطنية. وقد حفزه الوقت المستعاد على ملء هذه الثغرة المزدوجة. ولذلك فإن العمل المعروض في هذا الكتاب هو إذن نتيجة أبحاث عديدة وصعبة أنجزت على مدى سنوات طوال.

إن هذه الدراسة جديدة وأصيلة وتمثل كشفا للأحداث والرجال والعقليات. وهذا التأريخ لنقابية مستوردة ولطبقة عاملة وليدة ولعلاقاتها ومشاكلها، موضوع في إطاره الاقتصادي الاجتماعي والسياسي بصورة تجعل أهمية الكتاب تتجاوز بكثير مجرد تقديم محض للحركة النقابية.

صدر الأصل الفرنسي للكتاب سنة 1982 عن: **L'HARMATTAN** racines du présent

الثمن: 60 درهماً